رياض نجيب الريّس

مؤلف
رياح السموم
رياح الشمال
رياح الجنوب
رياح الشرق

مصاحف وسيوف

إيران
من الشاهنشاهية إلى الخاتمية



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

QURANS AND SWORDS

IRAN FROM THE SHAH TO KHATAMI

By
Riad Najib El-Rayyes

First Published June 2000

BEIRUT - LEBANON

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1 85513 407 1

هذا الكتاب
على شبكة الانترنت:
http://www.elrayyesbooks.com
E-MAIL: info@ elrayyesbooks.com

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: حزيران/ يونيو ٢٠٠٠

شكراً لصديق خليجي تمنى عليّ،
أن لا أظلم الثورة الإسلامية في إيران،
كما ظلم الإسلام العربي عبر التاريخ حركات الإسلام الفارسي!

المحتويات

المشهد السياسي الإيراني

مدخل

المسرح السياسي الإيراني

المنبر التاريخي الإيراني

الإطار التاريخي الإيراني

من تاريخ ما نسيته إيران

■ «(...) اخترقت إيران الطوائف الشيعية في دول الجوار العربي والإقليمي التي تحولت بفعل ذلك إلى طابور خامس، استطاعت إيران بواسطته أن تلتف على القومية العربية وأن تحاول زعزعة الحكومات السنية المحافظة في العالم العربي (...) وأصبحت إيران بفعل الثورة الإسلامية فيها، تتصرف كقوة إقليمية، ووفق محاور شديدة الشبه بتلك التي كان يعتمدها الشاه السابق (...)».□

أوليفيه روا

مؤلف كتاب

«تجربة الإسلام السياسي»

المشهد
السياسي الإيراني

مدخل

البركان في طهران

الحكاية

كان الحريري (صاحب المقامات لا صاحب الدولة) كثير العبث بلحيته. وكان طويل اللحية وكثير المجالسة لأمير البصرة. ومرة توعده الأمير ونهاه عن العبث بلحيته، فكان الحريري بعد ذلك يجلس كالمقيّد بالأصفاد. وتكلم يوماً بكلام أعجب الأمير، فسأله: ماذا تريد أن أقطعك يا حريري؟ فأجابه فوراً: «أقطعني لحيتي!».

تذكرت هذه الحكاية وأنا أرقب المشهد الإيراني، والدور الذي يلعبه رئيس الجمهورية سيد محمد خاتمي في الصراع الحالي الدائر في بلاده. فوضعه شبيه بوضع الحريري حين منعه أمير البصرة من العبث بلحيته. فقد منع المحافظون من رجال المؤسسة الدينية الحاكمة في إيران، خاتمي من ممارسة إصلاحاته، والتي على أساسها انتُخب. وخاتمي أراد أن يقول قولاً حسناً يعجب المحافظين، فما استطاع حتى الآن. لذلك لم يقتطعه المحافظون حتى رئاسته، فكيف بإصلاحاته. لقد كان أمير البصرة أرحم مع الحريري، مما هو

خامنئي مع خاتمي. فالمحافظون تركوا خاتمي يعبث بلحيته قلقاً، بينما هم يعبثون بالبلد من غير قلق. صحيح أن الحريري كان كاتب مقامات، لكن خاتمي هو كاتب تاريخ.



الصراع

قليلة هي الصراعات السياسية الواضحة، وضوح الصراع السياسي الدائر حالياً في إيران. وقليلة هي الصراعات السياسية في بلدان الجوار غير العربي، التي لها انعكاسات خطيرة ومباشرة، على العالم العربي (لبنان خاصة) باستثناء الصراع الإيراني اليوم. فما يجري أمامنا الآن في طهران، من الأهمية بمكان، بحيث يصبح من الضروري الدخول في بعض تفاصيل المشهد السياسي الإيراني.

إيران، الواقفة على بركان اليوم، هي غير إيران المستقرة تحت أي نظام. فالقلق الإيراني بات يسبب صداعاً عربياً. وإيران خاتمي ـ خامنئي هي غير إيران آية الله خميني وبدايات الثورة الإسلامية، التي وصلت إلى سن الرشد بعد حوالى عشرين سنة. وإيران الإصلاح والاعتدال ـ وربما الانفتاح ـ هي أيضاً غير إيران الثورة الحاملة المصاحف والسيوف. تغير الزمان وتغيرت الظروف، فلا بد أن تتغير إيران. فالديناميكية السياسية في تلك البلاد، والحيوية الشعبية التي لها، لا يمكن إلاّ أن تُرصد، وبعناية، وخاصة من قبلنا نحن العرب، أصحاب المجتمعات والأنظمة الأقل ديناميكية سياسية وحيوية شعبية.

إيران تعكس بتململها السياسي اليوم، ٢٥٠٠ سنة من الأنظمة الأمبراطورية الشاهنشاهية في بلاد فارس. وجاءت ثورة خميني

الإسلامية، كحركة معاكسة للتاريخ، لم تأخذ منه، سوى الألف سنة الأخيرة، بعد الإسلام. فكانت الثورة الخمينية ظاهرة معاندة للتاريخ الطبيعي للأمم والشعوب، تحاول ـ أو ربما نجحت ـ إقامة أول دولة إسلامية منذ أيام الإمام علي بن أبي طالب، آخر الخلفاء الراشدين. فأقامت في قم «فاتيكاناً» للشيعة، وجعلت من ولي الفقيه خليفة آخر. فكانت إيران ـ الجمهورية الإسلامية ـ مزيجاً من العودة إلى الجذور والانعزالية، ومزيجاً آخر من الحرية والطغيان، ومزيجاً ثالثاً من التقليد والعصرنة. إيران هذه تحتاج إلى وقفة جديدة، لعل العربي المتابع منا، يدرك كم هو قريب من فوهة هذا البركان.



المسرح

المشهد الإيراني الحالي، مشهد معقد، كثير التفاصيل، فيه العديد من اللاعبين، لا أحد بينهم يعرف ما هي قواعد اللعبة، فيلتزم بها. لكن المسرح السياسي بشيء من التبسيط واضح إلى حد بعيد. هناك جمهورية نشأت إثر ثورة إسلامية قام بها رجال الدين بتأييد ساحق من الناس. وسيطر رجال الدين هؤلاء على الحكم، وانقسموا مع مرور الزمن في صراعهم على السلطة، إلى جناحين، واحد يقال إنه معتدل وآخر يقال عنه إنه محافظ. واختلف الجناحان على سن القوانين وتفسير الفقه وبنود الدستور وعلى أمور أخرى كثيرة، كما اختلفوا على الصلاحيات ومراكز النفوذ.

وانقسم الجناحان إلى جناح محافظ يمسك بمفاصل القوى في الدولة الإسلامية ومؤسساتها، وجناح إصلاحي معتدل، يمسك بمقاعد في البرلمان وبعدة وزارات وبالمثقفين والجامعات وعدد من

أئمة الجوامع والبلديات. وعلى الأغلب يمسك بأكثرية الشارع الآن، ولكنه لا يملك السلطة المطلقة في قطاعاته، ففوقه سلطة المؤسسة الدينية التي يمسك بخناقها المحافظون. مع ذلك فإن الجناح المعتدل يمتلك الدعوة إلى إصلاح النظام ومؤسساته وتحديثها والانفتاح على العالم، بل يملك الأهم ـ سلاح الحلم بالتغيير الذي استطاع خاتمي أن يبيعه إلى الجماهير التي انتخبته رئيساً. بينما لا يملك المحافظون إلاّ الدعوة للإبقاء على الأمر الواقع، والالتزام بأقصى درجات التفكير الرجعي.

عن طريق هذا التبسيط للمشهد السياسي الإيراني ندخل إلى ساحة الصراع الحالي، فنجد أن أبطال الفريقين قد اصطفوا في مواجهة، هي الأخطر في تاريخ الجمهورية الإسلامية، والتي ستقرر نتائجها مسيرة إيران للقرن الواحد والعشرين. في الوقت نفسه، لن تحسم هذه المواجهة صراع الفريقين، بقدر ما ستؤجله إلى مواجهة مقبلة غير بعيدة. فالاسم المستعار للقضية موضع الصراع الحالي، هو بلدية طهران ورئيسها. أما الاسم الحقيقي فهو إيران التغيير مقابل إيران التحجر. أما الأبطال المعروفون، فهم إلى جانب حضورهم الشخصي الهام ودورهم الحاسم في النظام، إلاّ أنهم في الوقت عينه رموز لتيارات متعددة في كلا الاتجاهين.



الضحية

البلديات في إيران غير منتخبة، ورؤساؤها يعينون تعييناً من قبل وزير الداخلية بعد التشاور مع الرئيس. وغلام حسن كرباستشي (٤٤ سنة) رئيس بلدية طهران ـ أو أمين العاصمة ـ واحد منهم.

ويقول العارفون بشؤون إيران، أنه ليس هناك رجل عمل لإيصال سيد محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية، وهزيمة خصمه المحافظ علي أكبر ناطق نوري، في انتخابات أيار ١٩٩٧، بقدر ما عمل هذا الرجل. بعدها بحوالى عشرة أشهر، دفع كرباستشي غالياً ثمن ذلك، ووجد نفسه في سجن «أوين» الرهيب في طهران بتهمة الفساد والرشوة والمخالفات المالية في إدارة بلدية طهران.

ولم يكن كرباستشي يعتقد أن المحافظين سيجرؤون على إيصال السيف إلى عنقه باعتقاله في ٤ نيسان ١٩٩٨. وخصوصاً في ظل وجود خاتمي في الرئاسة أو تهيباً منه، كل ذلك وسط صيحات الإصلاحيين بأن ما حصل هو إضعاف لحكومة خاتمي والتيار الإصلاحي الليبيرالي. أما صيحات المحافظين فكانت بأن ما حصل هو انتصار للعدالة، وأنهم يملكون من الأدلة ما يظهر صحة تهم الفساد الموجهة لكرباستشي.

لكن كثيراً من الإيرانيين يشككون أصلاً في التهم الموجهة، لأن الفساد الحالي منتشر في جميع مرافق الدولة في إيران، بما في ذلك القضاء والشرطة، وليس في بلدية العاصمة وحدها. أما كرباستشي فقد أنتقي من بين مجموعة من الإصلاحيين لقربه من خاتمي ولدوره في انتخابه من جهة، ومن جهة ثانية، لسهولة إلصاق تهمة الفساد برئيس بلدية، والبلديات كلها تعج بالفساد. فالتشكيك بالتهمة من قبل غالبية الإيرانيين، لا تعني سوى الإجماع على أنها تهمة سياسية أولاً وأخيراً، وللأسباب المعروفة.

فغلام حسن كرباستشي الذي عيّن أميناً للعاصمة في العام ١٩٨٩، كان أحد الملالي في شبابه، قبل أن ينزع الجبة والعمامة، ويتحول إلى السياسة والإدارة. وهو ابن أحد علماء الدين المعروفين آية الله

محمد صادق طهراني كرباستشي. وقد نجح كإداري جيّد، عندما غيّر وجه إيران العاصمة التي يسكنها عشرة ملايين نسمة، والتي كانت تعاني من الإهمال لسنين عديدة، وخصوصاً خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية التي طالت ثماني سنوات.

الرجعيون أخذوا يكرهونه لأسلوبه الديناميكي الشخصاني في الإدارة، ولأفكاره الغربية التي وضعها موضع التنفيذ في البلدية. فقد بنى عدة ملاعب رياضية ضخمة في العاصمة، وأنشأ مكتبات عامة وصالات لعرض الأعمال الفنية. إنما من أهم إنجازاته في البلدية، والتي غيّرت وجه طهران من مدينة متخلفة إلى مدينة مزدهرة، هو هدمه للمسالخ التي كانت تشوه وجهها، وتحويلها من منطقة فقيرة، إلى مجموعة مراكز ترفيه وحدائق، تنفس من خلالها سكان طهران الصعداء بعد سنين طويلة من الكبت في البيوت.

وبتحويل المسالخ إلى مرافق وحدائق مدينية، أنعش أفقر منطقة في طهران، وجعلها متنزهات للفقراء، كما رفع من أسعار العقارات في تلك الناحية. حتى أطلق عليه بعض الإيرانيين لقب «روبن هود»، لأنه أخذ من الأغنياء ليعطي الفقراء. وأقام في هذه المراكز الجديدة معارض ثقافية عدة جاءت بآلاف الزوار إلى طهران. ومما أضاف إلى غضب الرجعيين عليه غضباً جديداً، أن زوار هذه المراكز لم يتقيدوا باللباس الإسلامي ولا بقواعد التصرف الإسلامي المتعارف عليه، التي يفرضها المحافظون في إيران. وزاد الطين بلّة أنه أزال عن الحيطان الشعارات الثورية والمعادية لأميركا، واستبدلها بلوحات جدرانية للإعلان، صارت تعلن عن بضائع غربية مضيفاً إلى ذلك بناء مجموعة من «السوبر ماركت» اعتبرت تحدياً لتجار البازار

الإيراني مما أغضبهم أيضاً لاعتبارهم ذلك، منافسة غير متكافئة خارجة عن نطاق التقاليد الشعبية والإسلامية في إيران.

ولعل الجريمة التي لا تغتفر لكرباستشي، أيضاً، أنه أسس في العام ١٩٩٥ مجموعة سياسية فيها عدد من الشباب الإصلاحيين، أخذت تدعو إلى التغيير والإصلاح السياسي في البلد. هذه المجموعة هي التي كانت وراء تنظيم حملة خاتمي الانتخابية وهي التي شكلت التيار الشعبي الذي يؤيده. لذا يأتي سجن كرباستشي بمثابة إنذار لخاتمي بعدم تحدي الأمر الواقع في إيران، بقدر ما هو إنذار لجماعته بعدم الاحتماء به.



الرجل

عندما اتخذ أكثر من سبعين بالمئة من الناخبين الإيرانيين قرارهم بأن يدلوا بأصواتهم لمحمد خاتمي بدلاً من ناطق نوري، في انتخابات الرئاسة في ٢٣ أيار ١٩٩٧، كانوا يصوتون للرجل الذي قال لهم، وصدّقوه، بأنه سيقود إيران ويقودهم إلى بلد أقل قيوداً شخصية واجتماعية في الداخل، وأقل عزلة سياسية واقتصادية في الخارج. ولأن الرجل كان صادقاً، خاف المحافظون المسيطرون على المؤسسة الإسلامية الحاكمة من أن ينفذ وعوده. فبدأوا محاولتهم لتطويقه ومقاومة إصلاحاته، لمنع تحقيق أي من وعوده وللحفاظ على حكم الأمر الواقع كما يريده المتشددون من أصحاب العمائم.

إن حدّة الصراع وعمق الهوة بين الطرفين المتصارعين داخل إيران، يرصدهما ويتفرج عليهما العالم كله. فالاعتقاد السائد في الأوساط الغربية، أن قيام المحافظين بالهجوم على واحد من أكبر أنصار خاتمي

واعتقالهم له، ما هو إلاّ ضربة وقائية من قبل المحافظين لتحجيم خاتمي، وهو ما زال في الأشهر الأولى من حكمه وقبل أن يشتد ساعده وتزداد شعبيته كلما حقق وعداً من وعوده.

إن أصعب ما في هذا الصراع الدائر، هو عدم تكافؤ الأسلحة. فالمحافظون، الممثلون بمرشد الثورة علي خامنئي، يملكون كل مفاصل السلطة الحقيقية: القضاء ـ الشرطة والأمن ـ الجيش ـ السياسة الخارجية. بالمقارنة لا يملك الإصلاحيون، الممثلون برئيس الجمهورية محمد خاتمي، أية ورقة هامة من أوراق السلطة، سوى منصب رئاسة الجمهورية والرموز التي ينطوي عليها، إلى جانب التأييد الشعبي لشخص الرئيس. لكن في دولة ثيوقراطية ذات حكم غير ديموقراطي قد لا يعني التأييد الشعبي كثيراً.

السؤال المطروح في هذه المرحلة من الصراع هو، هل يستطيع خاتمي أن يحافظ على هذه الشعبية، إذا ازداد تضييق المحافظين عليه، وفشل في تحقيق وعوده الإصلاحية؟



السابقة

كثيراً ما تجري في هذه الظروف المقارنة بين محمد خاتمي وأبو الحسن بني صدر، أول رئيس للجمهورية في عهد الثورة الإسلامية أيام ولاية آية الله خميني. وكان لبني صدر طموحات ليبيرالية شبيهة إلى حد ما بتطلعات خاتمي اليوم، وكانت مناقضة لتوجهات خميني، مما دفع ببني صدر إلى شبه تمرد مكشوف على خميني، بعد أن عانى حوالى سنة كاملة من إحباط الرجعيين لمخططاته. وكانت الثورة الإسلامية، في ذلك الحين، يافعة وغضة البنية، في

أوج صراعاتها مع بقايا حكم الشاه ومع السياسة الأميركية ومع الليبيراليين الديموقراطيين من أنصار مهدي بزركان، أول رئيس وزراء لإيران بعد الثورة.

أتاحت كل هذه الظروف لخميني أن يقصي بني صدر عن رئاسة الجمهورية. لكن ظروف اليوم تختلف إلى حد كبير. فالجناح المحافظ في المؤسسة الدينية الحاكمة، لن يستطيع أن يفعل بخاتمي كما فعل خميني ببني صدر، لعدة أسباب. منها أن مرشد الثورة علي خامنئي هو غير آية الله خميني وليس له هالته وسلطاته المعنوية الهائلة. ومنها أن خامنئي، وإن كان يتمتع كمرشد للثورة بالحق الدستوري لإقالة رئيس منتخب للجمهورية، إلا أنه لا يتمتع «بالحق الإلهي» الذي كان لأبي الثورة. لكن إقالة خاتمي لن تكون بالسهولة النظرية التي يشير إليها الدستور الإيراني. الأمر هنا سيكون مختلفاً. فخاتمي منتخب بأكثرية سبعين بالمئة من الناخبين الإيرانيين، في انتخابات شهد العالم بنزاهتها. بينما كانت ظروف انتخاب بني صدر مغايرة تماماً، لما هي عليه الظروف اليوم. كانت تعليمات خميني لأنصاره أن يملأوا صناديق الاقتراع بالأوراق لصالح بني صدر، وبالتالي لم يكن لبني صدر الشعبية الحقيقية التي لخاتمي اليوم، وهي شعبية مكنته من الفوز بانتخابات الرئاسة.

يضاف إلى ذلك أنه حين أقصى خميني بني صدر عن سدة الرئاسة، كان يقصي رجلاً من أقرب الناس إليه، وأحد أبناء الثورة المفضلين عنده، فهو الذي أتى به إلى السلطة وهو الذي عزله. وبالتالي كانت هناك «مونة» الأكبر على الأصغر، أو الأب على الابن، بل على الأصح كان يقصي واحداً من الآلاف من أتباعه. فبقدر ما كانت حماية بني صدر في الرئاسة عائدة لقربه من «أبي

الثورة»، لا من ناخبيه أو شعبيته المشكوك بها بقدر ما كان هذا القرب يمثل مقتله أيضاً. بينما خاتمي لا حماية له إلاّ في شعبيته الأصيلة التي أكدها الإيرانيون حين صبوا أصواتهم لصالحه.



الفاشلون

من هنا يدرك المحافظون المعادون لخاتمي، أنه ليس باستطاعتهم أن يدفعوا بخاتمي إلى المصير نفسه الذي أحاق ببني صدر. لذلك ليس أمامهم إلاّ أن يدفعوه إلى الاستقالة بجعل حياته السياسية جحيماً يوماً بعد يوم. ولكن إذا تطورت الأمور نحو اللحظة الحاسمة، هل ينجح الجناح المحافظ المتشدد في إرغام خاتمي على التنحي من منصبه، أم أن خاتمي سيندفع إلى مواجهة مكشوفة مع المؤسسة الإسلامية الحاكمة المعادية لمواقفه وسياساته؟

يرجح العارفون بالشؤون الإيرانية أن يتبنى المحافظون استراتيجية معينة تدفع خاتمي إلى الاستقالة، عن طريق سلسلة من المضايقات، بدلاً من خلق وضع سياسي معين يدفع مرشد الثورة إلى عزله. لأن إقصاءه من المنصب من قبل أعلى سلطة في الدولة الإيرانية، وفي ظروف هذا الصراع المكشوف، سيزيد من شعبيته وقد يحرك الشارع الإيراني ويضعه في موقع المواجهة مع السلطة. لكنه إذا قدّم استقالته طوعاً، مهما كانت الاستفزازات التي دفعته إليها، فسيقال بأن خاتمي لا يصلح للرئاسة، لأنه لا طاقة له على تحمل الضغوطات والأزمات.

في المقابل يقول أنصار خاتمي أنه في حالة وقوع هذا الأمر، ولو أقدم على الاستقالة فرضاً، فإن استراتيجيتهم تقوم على أن سيفرض

انتخابات رئاسية جديدة يترشح فيها مجدداً، ببرنامج إصلاحي أوضح، وبالتالي يوسع رقعة المشاركة الشعبية للناس في الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين. وهو في حال فوزه بأكثرية كبيرة مرة ثانية، وفي ظل تأمين انتخابات نزيهة كانتخابات أيار ١٩٩٧، سيحمل هذه المرة انتداباً شعبياً لن يسمح للمحافظين في عرقلته أو الوقوف بوجهه. لكن في الوقت نفسه فإن هؤلاء الأنصار يدعون خاتمي إلى الصمود في منصبه مهما كانت الصعوبات ومقاومة «مؤامرات الرجعيين» والبحث عن وسيلة يمكنه بواسطتها عزل محمد يزدي رئيس القضاء. وبذلك يثبت صلابته ويتجاوز المحنة، لأن بقاء يزدي في منصبه، سيجعل بقاء خاتمي في الرئاسة دون معنى.

ومن المعروف عن خاتمي أنه يملك «حساسية زائدة»، دفعته إلى الاستقالة عندما كان وزيراً للثقافة في العام ١٩٩٢ بمجرد أن انتقد بعض النواب والصحافة، سياسته الثقافية، وخصوصاً دعمه للسينما الإيرانية ومواضيعها الجريئة. فالتحدي الذي يواجهه خاتمي هو أن يعطي الانطباع للناس بأنه باقٍ في الرئاسة وأعمار الرجعيين قصار.

وسط هذا الصراع، سقط في الامتحان، رئيس الجمهورية السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الذي أصبح فيما بعد يحمل لقب «رئيس مجلس تشخيص النظام»، وهو منصب مستحدث لا يعرف أحد مدى صلاحياته أو نفوذه. ومع أن رفسنجاني طرح نفسه كحكم في السلطة، بين خاتمي من جهة، وبين معارضيه من المحافظين من جهة ثانية، لكنه فشل في حسم الخلاف. وإذا به يتحول إلى لاعب آخر في خضم اللاعبين في ساحة الصراع السياسي، وليس حكماً.

وأتت الضربة الأولى لرفسنجاني، عندما اتهم ابن شقيقه، علي رفسنجاني بأنه تسلم من مساعد كرباستشي بناء على أوامر الأخير، مبلغاً يعادل ٢٥٠ ألف دولار أميركي، أثناء الحملة الانتخابية للبرلمان في العام ١٩٩٦ والتي شهدت منافسة شديدة بين المحافظين وأنصار الرئيس السابق رفسنجاني. وللعلم فإن المتهم علي رفسنجاني يشغل منصب نائب المدير العام للشركة الوطنية الإيرانية للنفط. وجاءت الضربة الثانية عندما اتهم نجل رفسنجاني باستغلال نفوذه عندما كان والده رئيساً للجمهورية، وحصوله على تسهيلات مالية ضخمة تبلغ ٤٠٠ مليون دولار، لصالح شركة تجارية.

أما الفاشل الآخر في هذه الأزمة فكان علي خامنئي مرشد الثورة، الذي لم يستطع أن يفرض سلطته كمرشد للثورة بعرض خطة واضحة للخروج من هذا المأزق. كل الذي فعله هو أنه طلب من الطرفين المتنازعين السعي إلى تسوية بينهما ترضي كلّاً منهما.



أميركا

كثيراً ما يردد هنري كيسنجر مقولة أن بلداناً قليلة في العالم لها مصالح استراتيجية مشتركة، كما لإيران وأميركا. إذاً لماذا يبدو من الصعب للبلدين أن يتفقا؟

الجواب على هذا التساؤل يكمن في سياق تاريخ الثورة الإسلامية في إيران عند قيامها في العام ١٩٧٩، وموقف أميركا منها وتداعياته التي لم يستطع بعد ذلك أي من البلدين إيقافها. فأصبح العداء لأميركا من أهم مبادىء الثورة الإيرانية، وأحد شعاراتها

الأساسية. بالمقابل، تصلبت أميركا في جميع مواقفها من الثورة وأخذ بها العداء لإيران أقصى الحدود الممكنة، مضحية بمصالحها الاقتصادية، حتى نسيت فكرة الحوار مع إيران. ومرت ثلاث إدارات أميركية مختلفة (كارتر ـ ريغان ـ بوش) قبل أن تصل إدارة كلينتون الحالية إلى شبه قناعة بإمكانية التفاوض والحوار.

عشرون سنة ليست بالمدة القصيرة، لكي يميل معظم الإيرانيين إلى أهمية إقامة علاقات مبشرة مع أميركا، مع قناعتهم بأن العلاقات معها تريح إيران اقتصادياً. فالإشارات الإيرانية بهذا الخصوص بدأت بحديث خاتمي مع التلفزيون الأميركي في كانون الثاني ١٩٩٨ الذي دعا فيه إلى التقارب بين الشعبين وحاولت إدارة كلينتون أن تلتقط هذه الإشارة، فما استطاعت. لأن حقيقة الأمر أن خاتمي وجماعته لم يشفوا بعد من مرض «الشيطان الأكبر» وما زالوا أسرى مدرسة خميني في ما يتعلق بهذا الموضوع بالذات.

إلاّ أن هذا الموضوع قد وصل إلى مفترق طرق، وسط الصراع السياسي الداخلي، يحتاج إلى حل بين الطرفين. فالطرف الأميركي يريد بحث ثلاث مسائل أساسية مع إيران.

- **الأولى:** تأييد إيران لما يسمى بالإرهاب.
- **الثانية:** موقف إيران من إسرائيل ومفاوضات السلام.
- **الثالثة:** امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل، ومشروعها لبناء مفاعل نووي.

بالمقابل تريد إيران أن تبحث مع الطرف الأميركي ثلاث مسائل أخرى.

- **الأولى:** الإفراج عن الأرصدة الإيرانية التي تبلغ ١١ مليار

دولار، والتي حجزتها أميركا إثر أزمة الرهائن الأميركيين في العام ١٩٧٩.

- **الثانية:** رفع الحظر الأميركي عن إيران، وإلغاء سياسة «الاحتواء»، ورفع العقوبات الاقتصادية.
- **الثالثة:** السماح لإيران ببناء مفاعلها النووي لأغراض سلمية، وشراء السلاح العادي من الدول التي تبيعه، كحق شرعي لها لبناء دفاعاتها.

في مواجهة المطالب الأميركية بالمطالب الإيرانية، لا بد أن يحدث نوع من المقايضة.

هذه المقايضة تتم عبر المساعدات التي يستطيع الغرب تقديمها إلى خاتمي، من دون إحراجه أو إحراقه، أولها رفع الحظر الاقتصادي عن إيران، ولو جزئياً، عن طريق إعادة تفسير لقرار الحظر وسياسة «الاحتواء» التي تعتبر ساقطة أساساً بحكم الظروف المتغيرة اليوم. في الوقت نفسه تقبل الولايات المتحدة مبدأ إعادة الأموال الإيرانية المجمدة، ولو على مراحل، كجزء من جدول أعمال المفاوضات. أما باقي المسائل فكلها قابل للبحث. وتقوم الولايات المتحدة بكل ذلك من طرف واحد بإعلان يسبق الاتفاق على المفاوضات، ولا يكون شرطاً لها. وبذلك تقطع الطريق على غلاة المحافظين في تخريب المفاوضات أو معارضتها.

عندئذٍ يتاح لخاتمي أن يدخل المفاوضات مع أميركا، بتنازلات مسبقة قدمتها له من حيث المبدأ، وإن كانت نتائجها النهائية تتوقف على سير المفاوضات نفسها والمقايضة التي ستتم داخل القاعات المغلقة.

أما موضوع «الاحتواء المزدوج» للعراق وإيران، فلم يعد وارداً وليس عند الولايات المتحدة بديل سياسي له. فمن الأفضل التراجع عنه أو نسيانه.

وبالنسبة إلى موضوع الإرهاب، فإن إيران لم تعد في هذا الوارد إطلاقاً الآن، وقد تغيرت سياستها في دعم المنظمات الإسلامية المتهمة بالإرهاب. على الرغم من أن واشنطن تريد مماحكة طهران في موضوع حزب الله في لبنان ودوره حيال إسرائيل: هل هو منظمة إرهابية أم هو مقاومة وطنية. وهذا أمر محسوم في ظل الظروف الراهنة.

في هذا الإطار تقول إيران إنها لا تعرقل عملية السلام كما تتهمها أميركا، إنما تعارضها. لكن في الوقت نفسه تعلن بشكل واضح على لسان مرشد الثورة علي خامنئي، في خطاب له:

«إيران لن تعترف أبداً بالنظام الإسرائيلي، ولا تخفي رغبتها في إزالته (...) أميركا ستبقى أيضاً عدوتنا ما دامت مستمرة في سياستها الحالية».

أما بالنسبة إلى موضوع التسلح الإيراني والخوف من امتلاك إيران لأسلحة نووية، فمن الممكن لأميركا «تجويع» إيران من السيولة النقدية بوقف تدفق المال إليها لهذا الغرض. ومن جهة المخاوف الخليجية المزمنة فإن إيران لم تعد تشكل خطراً على دول الخليج العربية، وقد بدأت بحملة ديبلوماسية ضخمة لإصلاح علاقاتها معها. كما أنه لا مانع من الموافقة على برنامج إيران النووي إذا طلب الغرب والولايات المتحدة منها، ضمانات معينة يتفق عليها، بحيث لا تحوّل إيران برنامج المفاعل النووي المدني إلى أغراض عسكرية.

إذا كانت أميركا خاصة .والغرب إجمالاً، قادرين على تقديم هذه «التنازلات» إلى إيران للدخول في مفاوضات معها لكسر العقدة التاريخية بين بعضهم البعض، يفترض في أميركا والغرب أن يملكا الشجاعة الكافية لدعم خاتمي، فيعطياه عملياً أكثر مما أعطيت إيران حتى الآن، بحيث يستطيع أن يلتزم بما سيتفق عليه داخل المفاوضات، دون أن يتطلع وراء ظهره ليحصي عدد الخناجر المتربصة به. وما يبرر الحوار ليس وضع خاتمي فقط، ولا درء خطر المحافظين، إنما ما يمثله بالنسبة للمصالح الوطنية الإيرانية، وتوقعات الإيرانيين العاديين الذين وضعوا ثقتهم في خاتمي.



التسوية

لن يراوح الصراع مكانه لمدة طويلة، فلا بد من تسوية مرحلية تؤجل الصراع، إلى جولة جديدة دون أن تنهيه. لأن إيران لا يمكن أن يكون لها حكومتان، واحدة إصلاحية وأخرى محافظة. ولا أن يكون لها قضاءان، واحد يمارس الاعتقال التعسفي وآخر يؤمن بحكم القانون. ولا أن يكون لها سياستان في الاقتصاد، وتوجهان في السياسة الخارجية. ناهيك بألف قضية محلية مختلف عليها هذه الساعة. فليس من المعقول أن تستمر إيران برأسين وحكومتين إلى ما لا نهاية. لأن الضرر بلغ حداً كبيراً.

لذا جاءت التسوية بإطلاق سراح أمين العاصمة كرباستشي بعد ١١ يوماً أمضاها في السجن، بأمر شخصي من مرشد الثورة خامنئي مستخدماً صلاحياته الدستورية، وبكفالة شخصية من الرئيس خاتمي وبوساطة الرئيس السابق رفسنجاني، من موقعه الجديد كرئيس مصلحة «تشخيص النظام»، الذي أقنع الزعماء

الإيرانيين من كلا الاتجاهين، أن مصلحة النظام تقتضي التفاهم على ذلك. وهكذا أدّت هذه التسوية إلى اعتراف الفريقين المتصارعين بأنهما قد تعادلا مرحلياً، بانتظار ظروف أخرى.

وبقدر ما أنقذت هذه التسوية كرباستشي من السجن، أنقذت في الوقت نفسه سمعة كلٍّ من خامنئي ورفسنجاني من تهمة الفشل، كما أنقذت سمعة خاتمي من وصمة العجز.

إلا أن أهم ما توصلت إليه هذه التسوية هو عدم نقل المعركة إلى مواجهة سافرة في الشارع، عبر التظاهرات والإضرابات، فتخرج الخلاف من كونه «اجتهاداً سياسياً» بين مؤسسات الدولة، إلى نوع من حرب شوارع تؤدي إلى ثورة دامية قد يتدخل فيها الجيش، الذي ما زال حتى الآن خارج الصراع السياسي. وهذا ما سينعكس سلباً على النظام الحاكم بكافة فصائله وأجنحته.

تكفي في هذه المرحلة حرب «الغسيل القذر» المنشور على سطوح طهران، بينما البركان من تحتها يهدد بالانفجار.



المغزى

نظر رجل في طهران إلى آخر كان واقفاً في الشمس عند باب قصر الرئاسة، فقال له: «لقد طال وقوفك في الشمس. فقال: ذلك ليطول جلوسي في الظل»(*).

لعل ذلك الرجل الواقف كان الرئيس سيد محمد خاتمي!

(*) بتصرف عن «العقد الفريد» لابن عبد ربه.

المسرح
السياسي الإيراني

١ ـ إيران وأميركا

كيف تقرأ المنطقة

■ خلال السنوات الخمس القادمة، يجب على إسرائيل أن تخشى حافظ الأسد وصدام حسين، أكثر مما تخاف محمد خاتمي وإيران.

جفري كامب

(مدير قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي ريغان). في زيارة لطهران في شباط ١٩٩٨.

عندما نويت السفر إلى لندن، كنت قد قررت لقاء ديبلوماسي بريطاني قديم، سبق لي أن عرفته حينما كان مستشاراً لأحد حكام دول الخليج، إبان عز الأمبراطورية، قبل أن يتقاعد منذ سنوات قليلة. خدم هذا الديبلوماسي مدة طويلة في طهران، وعرف منطقة الخليج العربي أيام الشاه السابق وبعدها، وعاصر الثورة الإسلامية سنوات عدة.

وكان هدفي من السعي إليه، هو التحدث عن إيران في عهد رئيسها الجديد محمد خاتمي، في محاولة مني لسبر أغوار التفكير الإيراني ما بعد الأزمة العراقية ـ الأميركية الأخيرة في شباط ١٩٩٨ التي كادت تؤدي إلى حرب خليجية ثالثة، عقب مرور حوالى سنة (أيار ١٩٩٧) على فوز محمد خاتمي برئاسة جمهورية بلاده، في انتخابات ديموقراطية حرة، لفتت انتباه العالم، وتركت

لدينا نحن في العالم العربي، شيئاً من الحسرة على الطريقة التي يتم بواسطتها انتخاب الرؤساء عندنا.

لما وصلت إلى الديبلوماسي البريطاني القديم المقيم في قرية قريبة من كيمبردج، والذي يجيد الفارسية والعربية إجادة تامة، أحببت أن أكسر جليد البعد الجغرافي بيننا، في محاولة مني لتحريضه على الاسترسال في الكلام، والانطلاق على سجيته في الحديث.

قلت للديبلوماسي: سأقدّم لك أوراق اعتمادي بسرد حكاية من التاريخ العربي القديم.

تقول الحكاية: «دخل أحد صعاليك العرب ممن ينظمون الشعر الرديء، على شاعر كبير، وألحّ عليه بأن يستمع إلى قصيدة من نظمه. فخجل الشاعر الكبير من إلحاحه، ورضخ للأمر الواقع، واستمع إليه بتهذيب شديد. ولما انتهى الصعلوك من إلقاء قصيدته، سأله عن رأيه فيها.

فقال له الشاعر الكبير:

الشعراء ثلاثة: شاعر، وشويعر وابن زانية.

أما أنا فشويعر. «ما عليك إلا أن تتقاسم الباقي بينك وبين امرئ القيس».

ابتسم الديبلوماسي البريطاني القديم، بشيء من التردد، وكأنه احتار في غايتي من وراء هذه الحكاية. وقبل أن يصل إلى أي استنتاج خاطىء قفزت مسرعاً من مقعدي وقلت له:

لا تقلق. أنا الشويعر، وفي غياب امرئ القيس، أنت الشاعر. لكن ابن الزانية يتربص بكلينا في الخارج. ألم أقل لك أنها محاولة للحض على الكلام.

قهقه الديبلوماسي، وقد استوعب الحكاية، وقال: لعل امرأ القيس

يأتي في اللحظة الأخيرة ويفضحنا. ما أخشاه أن ينتهي حديثي معك، كما انتهت قصيدة ذلك الصعلوك!

□ □ □

□ **قلت للديبلوماسي: حديث إيران هذه الأيام، حديث يختلف عما تعوّد الناس الخوض فيه منذ قيام الثورة الإسلامية. حديث إيـران اليوم، يسبح فـي أجواء من الاعتدال السياسي والديبلوماسي الذي تنتهجه الحكومة الإيرانية في مجموعة من القضايا الأساسية، منها ما هو داخلي ومنها ما هو إقليمي ومنها ما هو خارجي. وكل هذه القضايا تستدعي التوقف عندها وإعادة النظر فيها. من أين نبدأ؟**

■ أشعل الديبلوماسي النار في حطب المدفأة الواقعة خلف ظهره، وهو جالس في مكتبته على كرسي خشبي هزاز، بدا لي وكأنه غير مريح، وراء طاولة طويلة من الخشب القديم، عليها مجموعة كتب حديثة. وكنت أنا جالساً في الطرف المقابل له من الطاولة، وعيناي تدوران حول رفوف الكتب التي تحيط بنا. ولما جاء الشاي، قال الديبلوماسي، وكأنه استراح أخيراً إلى وضع الجلسة: لنبدأ من محورين أساسيين. الأول، وهو الأهم في رأيي في هذه المرحلة: كيف تقرأ أميركا إيران. والثاني، كيف تقرأ إيران المنطقة. وفي السياق سيتشعب الحديث حكماً في كل محور إلى محاور متصلة أو متباعدة، سنحاول الربط بينها ونحن نعرّج على كل واحدة منها. وأرجو منك إدارة الحوار بشكل لا يقطع الاسترسال من جهة ولا يجعل الحديث يشرد بنا، من جهة ثانية.

□ **قلت: من أين تبدأ القراءة الأميركية لإيران؟ وهل هناك قراءة جديدة غير التي تعودناها في السنوات الأخيرة على الأقل؟**

■ قال: أعني تحديداً القراءة الجديدة التي بدأت عندما فاز محمد خاتمي بانتخابات رئاسة الجمهورية في إيران، في أيار ١٩٩٧، واعتبر أكثر المراقبين، من صحافيين وأكاديميين واقتصاديين ورجال أعمال أميركيين، في ذلك الحين، أنه فوز للاعتدال. وبعد مرور حوالى سنة على تولي خاتمي الرئاسة والأسلوب الذي أدار به الحكم، اكتشف هؤلاء المراقبون بأنهم لم يكونوا بعيدين عن جادة الصواب، فما كان منهم إلا أن توجهوا إلى واشنطن، طالبين منها إعادة النظر في سياستها القائمة على «احتواء» طهران.

جاء انتصار محمد خاتمي، فرصة مثالية للولايات المتحدة لإعادة النظر في سياستها العدائية لإيران، بعد حوالى عقدين من الزمن على قيام الثورة الإسلامية. بل هناك من اعتبر أن الوقت قد حان لأن تقوم واشنطن بمبادرات ودية تجاه طهران، كاسرة بذلك جدار العداء المفتعل بين البلدين، وخصوصاً على ضوء تطورات المواجهة الأميركية ـ العراقية في شباط ١٩٩٨. لقد بات من المسلّم به أنه آن الأوان لإعادة تقييم سياسة «الاحتواء المزدوج» التي اخترعتها أميركا ضد إيران والعراق. فإذا اعتبرت أميركا أنها نجحت في المواجهة مع العراق، فمن المؤكد أن نجاحها حيال إيران لم يكن إلاّ جزئياً.



□ **قلت: وما هو مدخل أصحاب هذا الرأي من الأميركيين في إقناع الإدارة الأميركية بتبني سياسة جديدة؟**

■ قال: لما كان الاقتصاد هو الذي يمسك السياسة من رقبتها ـ على حد تعبير كارل ماركس ـ كان أول ما لفت نظر صانعي

السياسة في واشنطن، هو تلكؤ إدارة الرئيس كلينتون. فسارعوا إلى حثها على تغيير سياستها تجاه إيران، بهدف الوصول إلى مصادر النفط والغاز الإيراني والاحتياطي الهائل الذي تملكه إيران منهما، إضافة إلى المزية الجغرافية التي لمواقع النفط والغاز، في حال مد أنابيب من آسيا الوسطى وبحر قزوين. فالعقوبات الأميركية المتنوعة لإيران لم تنجح في مسعاها كما يؤكد معظم المحللين السياسيين، وبالتالي فإن سياسة الولايات المتحدة بمنع الشركات الأميركية ورجال الأعمال الأميركيين من الاستثمار في صناعة النفط والغاز الإيرانية قد فشلت، بينما أصبح للشركات الأوروبية نصيب الأسد في هذه الاستثمارات والامتيازات والعقود المختلفة.

إن إيران لم تلن أو تعتدل فقط، يضيف هؤلاء المحللون، بل إنها تزدهر ـ أو هي على عتبة الازدهار، لذا يشعر معارضو العقوبات الاقتصادية، بعد فشل محاولات التأديب والترهيب والترغيب والضجيج الإعلامي الأميركي بحق طهران، بأن الولايات المتحدة ستصبح خارج اللعبة الاقتصادية في إيران. لذلك فإن السياسة المقترحة لدور أميركي جديد في عهد خاتمي، هو عودة الولايات المتحدة إلى استقطاب إيران بإعادة العلاقات الديبلوماسية وفتح الأقنية التجارية بينهما، وإزالة العقبات التي تقف في وجه إعادة طهران إلى حظيرة الأمم «المَرْضِي» عنها أميركياً. هذا هو «تبسيطاً» السيناريو الذي يطالب فيه أنصار «التطبيع» بين واشنطن وطهران ـ والذي يحقق الربح لأميركا وإيران معاً، في اعتقادهم.



- ☐ **قلت: أستميحك عذراً، ألا ترى معي أن هناك شيئاً من الخطأ في هذه القراءة؟**

- ■ قال: ربما. ولكن منذ زمان بعيد، والولايات المتحدة لا تعرف كيف تقرأ إيران. ومما لا شك فيه أن الجهل الأميركي بالألف باء الفارسية ليس بالأمر الجديد. فمنذ العام ١٩٥٣، عندما أطاحت مؤامرة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية رئيس الوزراء الدكتور محمد مصدق (الذي كان أنصاره أول من أطلق على أميركا لقب «الشيطان الأكبر» ومن ثم أعيد تداول هذا الشعار وبكثرة عند قيام الثورة الإسلامية) إلى أيام الرئيس جيمي كارتر الذي وصف إيران قبل أشهر قلائل من سقوط الشاه بأنها «جزيرة من الاستقرار». حتى القرار باستقبال الشاه المخلوع في الولايات المتحدة، تحت ستار العلاج الطبي، وهي الحادثة المباشرة التي أدت إلى أزمة الرهائن الأميركيين. منذ ذلك الوقت وأميركا لم تتعلم كما يبدو كيف تقرأ إيران، لا بالفارسية ولا بالإنكليزية. وكأن هناك إصراراً أميركياً ما على القراءة الخطأ والتلعثم كلما كان موضوع الدرس: إيران.

من المؤسف أن الانجراف الأميركي في القراءة الغلط لأحوال إيران، يبدأ أول ما يبدأ، من «حماسة» بعض الراغبين من الأميركيين بإعادة العلاقة بين واشنطن وطهران. والغلط في السطر الأول يتأتى من المعادلة التي تقول أنه: إذا أصبح النظام داخل إيران أكثر اعتدالاً وانفتاحاً وديموقراطية، فمعنى ذلك أن التقارب بين البلدين ممكن، فيصبح «التطبيع» الأميركي ـ الإيراني في نهاية المطاف أمراً وارداً.

لكن الذي غاب عن هذه المعادلة في الفهم الأميركي، هو أنه إذا بدت السياسة الإيرانية أقل راديكالية إسلامياً، فإن هذا الأمر لا علاقة له بالسياسة الخارجية الإيرانية، لأن السياسة الخارجية لم تكن سياسة إسلامية، بل هي - كانت ومازالت - سياسة إيرانية، غايتها، أولاً وأخيراً، الحفاظ على المصالح الوطنية الإيرانية. وهذه المصالح ثابتة لا تتغير. فمدى إسلامية الثورة في الداخل، لا علاقة له بمدى عدائها لأميركا في سياستها الخارجية.

وسياسة الولايات المتحدة الخارجية حيال إيران، عليها أن تبدأ من قراءة صحيحة للمصالح الإيرانية في الخليج العربي/ الفارسي وفي العالم العربي وآسيا الوسطى، وليس من الانطباعات العامة لبعض مجريات الداخل، أو أحلام الثراء السهل من الجنى الطيّب لأنابيب النفط والغاز. لذا لم تستطع الولايات المتحدة أن تستجيب لتحدي وزير الخارجية كمال خرازي عندما قال في تصريحه الشهير في أيلول ١٩٩٧: «إن الكرة الآن في الملعب الأميركي». وإلى اليوم لم يعد اللاعب الأميركي تلك الكرة، إلى الملعب الإيراني!



- **قلت: لكن هناك أكثر من لاعب أميركي، لا يريد أن يلعب مع إيران، بل يريد إخراجها من الملعب أساساً، أو أن تقبل اللعب معه بشروطه الأميركية؟**

- قال: من هنا ينطلق الأميركيون من دعاة التقارب مع إيران، إلى القول إنه من غير المنطقي أن تعامل إدارة كلينتون إيران محمد خاتمي كما تعامل عراق صدام حسين. وبالتالي فإن

سياسة «الاحتواء» ضد إيران لم تعد ذات معنى أو جدوى، بل هي أصبحت عقيمة.

في المقابل يقول المتصلبون من المصرّين على الاستمرار في سياسة «الاحتواء المزدوج»، أنه من الصحيح أن إيران أظهرت واقعية جديدة في سياستها الخارجية منذ وصول خاتمي إلى السلطة، إلاّ أن إيران مازالت تؤيد الدول المتهمة بالإرهاب، ومازالت تسعى للحصول على سلاح نووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل. إضافة إلى أنها ما تزال تعارض محادثات السلام في الشرق الأوسط، والتوصل إلى سلام عربي ـ إسرائيلي. ويرى أصحاب هذا الاتجاه المتصلب، أن تخلّي إيران عن هذه السياسة هو شرط أساسي لتطبيع العلاقات معها.

لكن وجهة النظر الأخرى تقول إنه من الغباء فرض هذه الشروط الصعبة على خاتمي، كحالة من حالات الضغط القصوى، في محاولة أميركية للصلح معه، مما سيؤخر من عملية الصلح نفسها، ويجعل خاتمي يرتد إلى الخطاب السياسي الذي كانت تستعمله الثورة الإيرانية في بداياتها. بينما التريث سيدفع واقعية خاتمي وإدراكه السياسي الواسع، تدريجياً، إلى السير مع المتغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة بسرعة مضطردة. بما يدفع إلى تعديل مواقف بلاده من الشروط المطلوبة منه. لكن ليس بالسرعة ولا بالسهولة التي يتوقعونها منه.



□ قلت: أهذه هي حدود الصورة التي يراها الأميركيون ـ أو بعضهم ـ من اعتدال خاتمي وحكومته؟

■ قال: طهران ترسم صورة أخرى لنفسها، لا تبدو وردية إلى هذه الدرجة. فانتخاب خاتمي إلى سدة الرئاسة، واختيار حكومة تكنوقراطية في معظمها يغلب عليها طابع الاعتدال ليعمل معها، فيهما إيحاء واضح بالتغيير. لكن هذا في إطار أمور إيران الداخلية فقط. إلاّ أن التوقع نفسه لا يسري على شؤون إيران الخارجية ولا ينسحب على قدرة إيران في تغيير أو تعديل سياستها الخارجية بالقدر الذي تتغير فيه اتجاهاتها الداخلية. ولعل أكبر دليل على ذلك، ما صرح به وزير خارجية إيران الدكتور كمال خرازي (وهو الوزير الذي أتى به خاتمي) في أيلول ١٩٩٧: «إن سياسة إيران الخارجية قبل وبعد انتخاب الرئيس محمد خاتمي، في ما يتعلق باستقلالية أمتنا تبقى ثابتة كما كانت، وستستمر في هذا المنحى».

إلاّ أن المراقبين الغربيين يصرون أن يروا في تطورات إيران السياسية الداخلية ما يريدون أن يروه، لا ما هو حاصل فعلاً على الأرض، ولا ما هو التفسير الإيراني الحقيقي لها.

لقد أثار انتخاب خاتمي، في حينه، اهتمام الرئيس كلينتون إلى درجة دفعته إلى تصريح في هذه المناسبة يُحيي فيه «الشعب الإيراني العظيم (..) الذي يجب وقف التباعد بيننا وبينه». وجاء جواب «الشعب العظيم» حيال غصن الزيتون الأميركي، على لسان ناطق إيراني بقوله، إن على الولايات المتحدة رفع العقوبات والإفراج عن الأرصدة الإيرانية التي تبلغ ١١ مليار دولار والتي جمدتها الحكومة الأميركية في العام ١٩٧٩ إثر أزمة الرهائن الأميركيين في طهران، قبل أن يبدأ أي حديث عن أية مفاوضات.

□ **قلت: إذا كانت فعلاً سياسة إيران الخارجية حالياً، استمراراً لسياساتها السابقة، فلماذا تبدو الصورة مختلفة دائماً في المخيلة الأميركية؟**

■ قال: المشكلة أن هناك دولاً لا تستطيع الولايات المتحدة فهمها تماماً، كما لم تتعلم قراءتها حتى الآن، على رأسها إيران. فالمنظار الأميركي لا يرى إيران إلا دولة إسلامية أصولية، عدوانية وغير منطقية. وفي محاولة للمزيد من فهم إيران، ركّز صانعو السياسة الأميركية على ما تعنيه إسلامية الثورة ورموزها. كإحراق العلم الأميركي، وفتوى آية الله خميني بهدر دم الكاتب البريطاني المسلم سلمان رشدي، وشعار «الشيطان الأكبر»، وصيحات الغضب الدائمة، وصور إراقة الدماء والاستشهاد، بحيث اعتبروا أن كل ذلك ما هو إلاّ أقانيم تشكل مواجهة مباشرة وتضاداً مع قيم الحضارة الغربية. من خلال هذا المنظار، ضاعت الغابة في سبيل الأشجار كما يقول المثل الإنكليزي.

الذي لم تدركه الولايات المتحدة هو أن إيران الثورة الإسلامية، لم تكن دولة جهادية إسلامية، كما خيّل إليها ـ ولغيرها ـ لفترة من الزمن. فالدولة الإيرانية الملتزمة بالإسلام الأصولي، كانت دائماً ممزقة بين ورثة الإسلام السياسي وورثة الوطنية الفارسية. فالصراع كان بين تركة الإسلام وخلفائه وتاريخه، وبين تركة سلالة الصفوية والقجار، الذين حولوا بلاد فارس إلى دولة قومية، وسلالة البهلوي التي أُطلقت عليها اسم إيران. وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي للثورة ـ الدولة هو خطاب إسلامي في الأساس، إلاّ أن سياستها الخارجية هي

سياسة قومية ما قبل الثورة، تستلهم الشاه أكثر مما تستلهم مبادىء الخلفاء الراشدين، وتديرها المصالح الوطنية الإيرانية (الضيقة في أحيان كثيرة) أكثر ما توجهها الحماسة الدينية.

وتدليلاً على أن الإسلام أو الأخوة الدينية لا يلعبان أي دور ذي أهمية في سياسة إيران الخارجية، يأتي إعلان آية الله خميني الخطير في العام ١٩٨٨ والبالغ الدلالة، بعد أن منعت إدارة الرئيس ريغان التبادل التجاري مع إيران، نتيجة للحرب العراقية ـ الإيرانية، «إن لمصالح حكومتنا الأولوية فوق أي اعتبار إسلامي بما في ذلك الصلاة والصيام والحج إلى مكّة»، ليؤكد مدى الواقعية السياسية والفهم العملي الذي كان يتمتع به خميني في إدارة شؤون الدولة. خصوصاً أنه وقّع، في ذلك الحين، مع «الشيطان الأصغر» الاتحاد السوفياتي، اتفاقاً للتعاون الاقتصادي رداً على المقاطعة الأميركية.



□ **قلت: هل تدرك واشنطن في رأيك، مدى الرغبة الهائلة التي تشعر بها طهران للسيطرة على الخليج، ومدى استعدادها للتسلح إلى أبعد الحدود، من أجل فرض هيمنتها على المنطقة؟**

■ قال: موضوع التسلح الإيراني وحجمه ونوعه، ليس مطروحاً للنقاش عند الإيرانيين في أي حوار معهم. فحكام طهران اليوم (خاتمي وحكومته)، كما كان الشاه بالأمس، ينظرون إلى الخليج الفارسي، كـ «بحيرة إيرانية» ويغارون وينزعجون من استعمال العرب لكلمة «الخليج العربي»، ويعتبرونها تعدياً على حقوقهم التاريخية. لذا وقف الشاه رضا بهلوي (الذي حكم من ١٩٢٥إلى ١٩٤٧) ضد المحاولات البريطانية للالتفاف

حول ما اعتبره جزءاً لا يتجزأ من الإقطاع الفارسي، بإعطاء العرب في الجانب العربي من الخليج مظاهر السيادة والاستقلال. وجاء من بعده ابنه الشاه الأخير محمد رضا بهلوي، ليستمر في سياسة أبيه، بدءاً بالمطالبة بالبحرين وجزر أبو موسى والطنب الكبرى والصغرى، ونهاية بسياسة الهيمنة التامة على مقدرات الخليج العربي/ الفارسي، كشرطي منفرد تدعمه أميركا.

واليوم، فالنظام الجمهوري الإسلامي في طهران مازال يحذو حذو النظام الأمبراطوري السابق. فيقول علي أكبر ولايتي، وزير خارجية إيران السابق: «إن أمن الخليج الفارسي هو مسؤولية دول المنطقة وحدها(...) ولا يمكن جلبها من الخارج». وقال خاتمي في أيار ١٩٩٧ بعد انتخابه: «إن أهم فقرة في سياستنا الخارجية هي إبعاد العدو عن منطقتنا. أي علينا أن نرى أساطيل الأعداء تغادر المنطقة (...) وليتم ذلك، علينا تعزيز قدرات قواتنا الدفاعية (...) لأن هذا ضروري لدعم بلادنا ودعم دبلوماسيتنا الخارجية».

فالسعي الإيراني الحالي للتسلح، ليس من اختراعات الملالي أو آيات الله في إيران، أو من أفكار الثورة الإسلامية. فقد سبقهم إليه الشاه الأخير، حيث كان أكثر مشترٍ للسلاح في تاريخ المنطقة كلها، وأكبر «متذوق» لأنواعه المختلفة، وقد بلغت قيمة مشترياته مليارات الدولارات من الولايات المتحدة وحدها. فقد صرف الشاه على السلاح والتسلح خلال ٣٧ سنة من حكمه، أكثر ما صرفت الدول العربية مجتمعة خلال ٥٠ سنة من قيامها. وجاء علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس

جمهورية إيران السابق ليصرح في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، قائلاً: «إن إيران قد طورت صواريخ يبلغ مداها ١٥٦ ميلاً (...) الرجاء الانتباه إلى الرقم ١٥٦ ميلاً». وكأنه بهذه الملاحظة الموجهة، كان ينذر الأميركيين، بأن أيام سيطرتهم معدودة. فالهيمنة على الخليج هي هيمنة إيرانية، وليس بالضروري هيمنة إسلامية، وأن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتعامل مع إيران ـ الدولة، لا مع المضمون الإسلامي (أو غيره) لتلك الدولة.



□ **قلت: ما وراء النظرة الأميركية القديمة لإيران، وعلى أي أساس تكونت؟**

■ قال: علينا أن نعود إلى التذكير بالنظرة الأميركية لإيران، عندما كانت إيران تتصدر الأحداث في الثمانينيات في عهد إدارة الرئيس ريغان. كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية على أشدها، وكانت إدارة ريغان تعتقد أن إيران ستكسب الحرب ضد العراق، ومن المتوقع أن تشكل خطراً على المنطقة كلها. ليس فقط على العراق، بل على السعودية ودول الخليج العربية والأردن وإسرائيل أيضاً.

ولم تكن أميركا تخشى من انتصار إيران العسكري، بقدر ما كانت تتوجس من أن يؤدي هذا الانتصار إلى تمدد وانتشار أوكار الثورة الإسلامية التي تمثلها طروحات آية الله خميني. فتبدأ الأنظمة العربية القريبة من إيران بالسقوط وتحصل الكارثة. لذلك اندفعت أميركا، ومعها نصف دول العالم إلى نصرة صدام حسين ودعمه. وحصل ما حصل. فجأة (وفجأة

هنا كلمة حقيقية) تغيرت الصورة عندما وصل خاتمي إلى الحكم، وجاء خطابه الشهير الذي دعا فيه إلى الحوار. وبدأ هذا الاحتمال يدغدغ أحلام الأميركيين.



□ **قلت: ولكن هل هناك بالمقابل أحلام إيرانية يدغدغها الحوار مع أميركا؟**

■ قال: ليس تماماً. فالإيرانيون يدركون أنه لن يكون هناك حوار مع الأميركيين في هذه المرحلة. ما سيحدث أن الأميركيين سيتقدمون بلائحة إملاءات وشروط تبدأ من التعامل مع الإرهاب، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل النووي وخلافه، ومسيرة السلام العربية ـ الإسرائيلية، وتنتهي في أدق المواقف الإيرانية وجزئياتها، التي هي من الثوابت في سياستها.

لكن الإيرانيين يريدون أن يتعرفوا إلى وجهات النظر الأميركية، وأن يختلطوا مع الأميركيين كأشخاص، في سعيهم إلى التوصل لفهم أفضل للموقف الأميركي، وفي المقابل نقل وجهة النظر الإيرانية بشكل أكثر عمقاً. وبالتالي يمكن للحوار أن يكون من موقع المساواة.

لكن إمكانية الحوار من الجانب الإيراني مازالت ضئيلة، لتعدد مراكز القوى في الداخل. فعلى الرغم من الشعبية التي يتمتع بها خاتمي، إلاّ أنه لا يسيطر على كل مؤسسات السلطة. والمعارضة غاضبة لمبادراته الليبيرالية، وتعارض أية محاولة تستشف منها أنها تناقض مبادىء الثورة الخمينية. لذلك لن يجازف خاتمي حالياً في الحوار مع الأميركيين، قبل أن يسيطر

على مفاتيح مراكز القوى في الداخل. وهذا يحتاج إلى فترة زمنية أطول.



□ **قلت: ممن يخاف الرئيس خاتمي، ومَن الذي يحاول وقف حركة الحوار؟**

■ قال: نتيجة لضغوط مؤسسات النظام، أخذ الرئيس الإيراني محمد خاتمي يخفف من سرعة الاندفاع نحو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، دافعاً بها إلى منحى مختلف، هو التقارب بين شعب وشعب وليس بين دولة ودولة، بعد أن اتضح له أن حجم المعارضة الداخلية كان أكبر مما توقع. وجاء نفي وزير الخارجية كمال خرازي في ٣٠ آذار ١٩٩٨، أن بلاده والولايات المتحدة على أهبة تبادل ملحقين تجاريين، ليؤكد هذا الاتجاه. فالرئيس خاتمي لا يجد مبرراً لاستفزاز القواعد الخمينية بانقلاب مفاجىء من السياسة العدائية الكاملة ضد الولايات المتحدة، إلى سياسة انفتاح ومهادنة.

لقد بدأت هذه السياسة الانفتاحية المتدرجة للنظام في إيران تأخذ شكلاً واضحاً منذ أن تولي الرئيس خاتمي السلطة، عندما أوقف مناسبات حرق العلم الأميركي كما أوقف المظاهرات المعادية للولايات المتحدة التي كان يقوم بها الإيرانيون بمناسبة ومن غير مناسبة. وأزال أيضاً من الجدران في أنحاء إيران شعار «الموت لأميركا». وقد تزامن ذلك مع القرار الأميركي برفع حظر الإجراءات عن شركة «توتال» الفرنسية العاملة في حقول النفط البحرية في إيران التي كانت قد فرضتها واشنطن عليها. وسمحت باستخدام أنابيب النفط الإيرانية، التي كانت

خاضعة للإجراءات نفسها، لنقل وضخ النفط والغاز من آبار آسيا الوسطى وما وراء القوقاس.

□ □ □

لما كانت إيران قارة يصعب اجتيازها كلامياً في ساعات، والديبلوماسي البريطاني القديم ما زال مسترسلاً في الحديث، ومازلنا عند محاولة أميركا قراءة إيران اليوم، ولم نصل إلى كيف تقرأ إيران المنطقة بعد، قلت:

□ **بما أنك كلفتني في بداية لقائنا بتنظيم سير هذا الحوار، حتى لا ينقطع الاسترسال ولا يشرد الحديث، ألا تعتقد أنه من الأفضل أن نقف عند هذا الفاصل، لنعاود في جلسة أخرى الولوج إلى قراءات أخرى ومختلفة لإيران؟**

■ قال: هل تخاف أن يتعب قرّاؤك، أم تخاف أن يكون مَثَلُنا، مَثَل ذلك الصعلوك وقصيدته الرديئة، أم تخشى أن يصنّفنا القرّاء في الخانة التي ليس فيها شاعر ولا شويعر؟

□ **قلت: كل ذلك مدعاة للخوف والخشية، والطامة الكبرى أن يباغتنا امرؤ القيس، فيصبح ثالث الاثنين... ويقع المحظور!**

■ قال: لعلك على حق.

٢ ـ إيران وجيرانها

غورباتشوف أم ستالين

■ ولست أبالي أن يقال محمد
أبلَّ أم اكتظت عليه المآتمُ
ولكن ديناً قد أردت صلاحه
أحاذر أن تقضي عليه العمائمُ.

الإمام الشيخ محمد عبده وهو على فراش الموت

كانت نيران المدفأة قد بدأت تخبو في مكتبة ذلك الديبلوماسي البريطاني القديم، عندما عدت إليه بعد أسبوع في منزله الريفي المتواضع في قرية غرانشستر بالقرب من كيمبردج. كان الطقس ربيعياً دافئاً والأخضر الإنكليزي متمدداً في كل حديقة تمر بها في الطريق إلى ذلك المنزل. قلت له، قبل أن تبدأ جلستنا الثانية: لنضع بعض الحطب في المدفأة لأنني أخشى أن يطول بنا الحديث هذه المرة، وليس هناك من فرصة أخرى لمتابعته. أنا عائد إلى بيروت وأنت، كما علمت، مسافر إلى اليمن.

قام الديبلوماسي البريطاني من خلف طاولته القديمة وقد اكتظ فوقها مزيد من الكتب الصادرة حديثاً أكثر مما كان عليها عندما تركته الأسبوع الماضي، وحمل من جانب المدفأة بعض الحطب وألقاه فيها، وقال: «الدفا عفا» كما تقولون أنتم العرب، أما نحن

الإنكليز فنحب لسعة برد خفيفة في الجو عادة. قل لي، هل صادفت امرأ القيس في طريقك إليّ، أم أنه لم يعرف باجتماعنا ولم يقرأ حديثنا أم أنك أوديت به حتى لا يقع المحظور؟

فضحكت وأجبته: لم يعد هناك من مجال هذه المرة لشاعر أو شويعر ولا لابن الزانية، وقد أبليت أنت مشكوراً البلاء الحسن. لنعد إلى تنظيم سير الحوار كما اتفقنا عليه. من جديد، من أين نبدأ اليوم؟

■ قال: من الضروري جداً في رأيي أن نبدأ بقراءة إيران لنفسها، قبل أن نخوض في كيف تقرأ إيران الخليج. فالقراءة الإيرانية لما يجري داخل إيران ـ الثورة، وخاصة منذ وصول محمد خاتمي إلى الرئاسة، يحمل معاني هامة ذات أبعاد خطيرة على تفكير وتوجهات الثورة الإسلامية، وهي على عتبة دخولها القرن الواحد والعشرين. وهذا الفكر الجديد للثورة سيحدد توجهات إيران ـ الدولة وسياستها نحو دول الخليج العربية.

ولعل من المجدي التذكير ببعض ما جرى في انتخابات رئاسة الجمهورية في إيران في أيار ١٩٩٧، التي أوصلت محمد خاتمي - وزير الثقافة السابق الذي عزل من منصبه وصاحب السمعة الليبيرالية - إلى سدة الرئاسة. لقد تمت هذه الانتخابات وسط نقاش حيوي حار وحوار جدي لم تعرفه الثورة الإسلامية خلال تسع عشرة سنة من قيامها، وتزامنت مع الهجوم الذي يشنه المثقفون الإيرانيون من أساتذة جامعات وطلاب وكتّاب ورجال دين شباب على النظام الثيوقراطي (حكم رجال الدين) في بلادهم. بعد أن كان النقد والهجوم من قبل، وبهذا الحجم، وقفاً على مثقفي المنفى و(بعض) الإيرانيين الذين يعيشون في الخارج. وهؤلاء المثقفون لا يمثلون

أعداء النظام، بل هم أبناء وشباب الثورة الذين عاشوا وتعلموا في ظلها، وكانوا وما زالوا من أنصارها المتحمسين لها.

ومن أبرز هؤلاء النقّاد، وأحد الأقلام اللافتة والمعروفة - إلى حد ما - خارج إيران، حسين دباغ، الذي يكتب تحت اسم مستعار هو عبد الكريم سوروش. يناقش سوروش في كتاباته (سينشر له كتاب بالعربية في بيروت قريباً بعنوان «القبض والبسط» وهو كناية عن بحث فكري وفلسفي يدور حول نصوص القرآن) أن حكم رجال الدين يناقض إحدى قواعد الإسلام الأساسية، لأنه يضع السلطة في يد نخبة (في هذه الحالة رجال الدين) وأن الفتاوى يجب أن تكون فوق النقد والشك. واجه رجال الدين كتابات سوروش بحملة معادية، وسلّطت المؤسسة الدينية في النظام الإيراني أسلحتها الثقيلة عليه، لأنه يشكك أساساً في شرعية ولاية الفقيه، متحدياً احتكار الملالي للسلطة وسيطرة نخبتهم على الحكم.

في سياق هذا النقاش المثير الدائر حول ولاية الفقيه وتسلط رجال الدين على الحكومة، اتضح أن الدعوة إلى فصل الدين عن السياسة، ليست حكراً على المثقفين «الليبيراليين»، بل هناك عدد متزايد من رجال الدين الشباب المعتدلين يدعون بطرقهم وأساليبهم المختلفة إلى الشيء نفسه، وإن كانت دعوتهم متأتية من مضمون فكري مختلف. فهم يخشون أن يكون الإسلام في إيران قد تلوث من علاقته بالسياسة، وأن يصبح الإسلام، إذا استمر هذا المنوال مجرد عقيدة للنظام الإيراني، كما كانت الشيوعية عقيدة النظام السوفياتي. ويقول رجال الدين هؤلاء، إن الدين أمر إلهي يحميه الله ويحرسه خدّامه. بينما العقائد

هي اختراع من صنع البشر ليس فيها شيء من إرادة الله، وبالتالي فهي معرضة للتغيير والسقوط والفناء. ويشعر هؤلاء الملالي بالقلق أنه إذا استمر الإسلام في إيران في السير بهذا الاتجاه، فإنه معرض للمصير نفسه الذي آلت إليه الماركسية في أوروبا الشرقية: التجاهل والنسيان في زوايا التاريخ. ويشعر الملالي أيضاً بعدم شعبية الطروحات الإسلامية في الحياة الإيرانية، ويضعون اللوم في ذلك على أقلية من رجال الدين في السلطة، من الذين أساءوا استعمال الدين، إلى درجة أساءت بدورها إلى سمعة كل مجتمع رجال الدين ومؤسساتهم في إيران.

لذلك يجادل رجال الدين قائلين: إنه من الأفضل التراجع عن عالم السياسة ومحيطها، على أن نواجه هزيمة سياسية مترافقة مع هزء وسخرية الشعب الإيراني. فمن الأجدر التخلي عن ولاية الفقيه، أو على الأقل إخضاعها للإرادة الشعبية، بدل أن نخسر جوهر المذهب الشيعي، الذي هو روح الإسلام. وكما يحدث في التاريخ الشيعي، نجد أن عدداً كبيراً من رجال الدين عندما لا يملكون القدرة على الاستمرار في العمل السياسي، ينسحبون إلى حوزاتهم في قم أو النجف، ليتناقشوا في الفقه وينتظروا عودة الإمام الغائب. فالحكم يجب أن يترك للسياسين، كما تقول هذه الفئة من رجال الدين الشباب.



□ **قلت: إلى أي حد في رأيك يمكن اعتبار هذا «التفكير الجديد» معبراً عن شريحة كبيرة من المجتمع الإيراني، أم أن**

المسألة هي نوع من «الهرطقة» من قبل مجموعة من المثقفين الإيرانيين، قد يواجهها النظام بالقمع؟

■ قال: علينا أن نتذكر دائماً أن الكلام الذي يقوله المثقفون وأنصارهم هو محاورات ونقاشات وندوات، وليس مؤامرة أو انقلاباً ضد النظام. لذلك ليس من المستغرب، أن يجد مراقبو المشهد الإيراني، في انتخاب خاتمي، تأكيداً لتوجه جديد للنظام في طهران نحو «علمنة» الحياة السياسية. حتى إن رجال الدين أنفسهم دعموا سوروش في مقولته بعد انتخاب خاتمي بأن «الانتخابات كانت استفتاء على الحرية والعدالة وكل شيء». وخاتمي نفسه كان أفصح ناطق باسم الحريات الدستورية في بلاده، حينما كان وزيراً للثقافة في العام ١٩٩٢، عندما أثار غضب رجال الدين المحافظين برعايته لمجموعة من الأفلام السينمائية الإيرانية التي أثارت غضب واحتجاج الملالي، وهي أفلام عالجت قضايا اجتماعية مثيرة للجدل، كالزنا والانتحار وسواهما. واتُهِم خاتمي في حينه بالسماح «لغزوٍ ثقافي لا أخلاقي من الغرب». وعزل خاتمي من منصبه نتيجة لذلك.

هذا الغزو الثقافي «اللاأخلاقي» والمعادي للثورة الذي دفع خاتمي منصبه ثمناً له، نراه يعود بعد عشرين سنة، والأخير في سدة الرئاسة، على شكل أفلام سينمائية أميركية يعرضها التلفزيون الإيراني بعد مضي عقدين من الزمن على المنع. فالأفلام الأميركية التي اعتبرتها الثورة منذ قيامها، رمزاً للثقافة الغربية ووصفتها بـ «المنحطة» والمعادية للإسلام، عادت إلى الظهور مؤخراً على الشاشة الصغيرة.

□ □ □

□ **قلت: أعود إلى موضوع «الهرطقة». هل «الغزو الثقافي الغربي» الذي سمح به، هو جزء من عملية النقد التي تجري في إيران بحثاً عن روح جديدة للثورة؟**

■ قال: لا هرطقة في الأمر. في حملته الانتخابية للرئاسة، عبر محمد خاتمي عن أسفه لأن الإيرانيين لم يستطيعوا حتى الآن «أن يجعلوا نقدهم لمجتمعنا، نقداً مؤسساتياً» أي أن يصبح النقد الذي تتضمنه المطبوعات المرخص لها بالصدور في البلاد، مسموحاً فيه من ضمن القانون، بحيث يحق للناس الكتابة والنقد بحرية في نطاق قانون المؤسسات. فأُطلق عليه خصومه لقب «آية الله غورباتشوف»، نسبة إلى الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف الذي أدت سياستا «البريسترويكا» و«الغلاسنوست» اللتان ابتدعهما، إلى انهيار النظام الشيوعي والاتحاد السوفياتي.

لكن خاتمي عكس نظيره غورباتشوف، لن يرضى برعاية انهيار بلاده ونظامها، عن طريق إعادة تشكيل النظام السياسي لإيران. لذا، عمل باعتباره خادماً مخلصاً للثورة الإسلامية، على لجم دعوته إلى حرية التعبير بقوله: «إن أي شخص يرفض وجود النظام الإسلامي، ليس له أي حقوق في هذا النظام». وهذا يشمل كل الداعين لإلغاء ولاية الفقيه، التي يصفها خاتمي بأنها «محور ومرتكز النظام». كل هذا في الوقت الذي يرى سوروش ومن لفّ لفه من منتقدي النظام، في خاتمي المخلّص من تجاوزات «الثيوقراطية» الإيرانية، لأنهم يريدون أن يروا فيه ما يتمنونه، لا ما هو فعلاً حاصل في الواقع. فإذا خفت وطأة الفقهاء على عامة الناس في عهده، فإن النظام باقٍ

في مكانه في حماية محمد خاتمي، الذي هو صنيعة هذا النظام وابنه في الوقت نفسه.

وإذا كان خاتمي ليس غورباتشوف، فهو بالتأكيد ليس ستالين. فبالتزامه المزدوج بحماية الحريات الشخصية والثورة الإسلامية، لا يبدو سوى مصلح جاء ليجعل إيران «أكثر ديناميكية وأكثر قوة واستقراراً»، حسب تعبيره، وقد يعني ذلك أن ظل رجال الدين سيخبو قليلاً، وسيجبرون على المشاركة في السلطة مع مجموعة من التكنوقراط، لكن لن يكون هناك انحراف عن أهداف الثورة، وعلى رأسها «استقلالية إيران عن السيطرة الغربية». وهي جملة كثيراً ما يستعملها الدبيلوماسيون الإيرانيون الحاليون. وهي مأخوذة عن محمد مصدق، رئيس الوزراء الذي أسقطته أميركا في الخمسينيات، بعد أن أسقط هو الشاه، وبعد أن أجهضت ثورته. ولم يكن معروفاً عن مصدق أنه رجل متديّن.

إن صعود نجم خاتمي في إيران، يعني بالتأكيد تغييراً، لكنه ليس التغيير الذي يسعى إليه الغرب. فـ «آية الله غورباتشوف» هو داعية لنوع جديد من وطنية ذات هوية إسلامية ورسالة قومية إيرانية. فلم تعد هذه الرسالة كما كانت عليه عند قيام الثورة في العام ١٩٧٨ ودعا إليها آية الله خميني، كظاهرة إسلامية لا سابق لها، بل أصبحت ظاهرة إيرانية أيضاً. «إن أهم إنجازات ثورتنا - كما لاحظ خاتمي عند انتخابه في أيار ١٩٩٧ - هو استقلالنا وسيادتنا ومصالحنا الوطنية». إن دور خميني في الثورة لم يضع، إنما أعيد تعريفه. وفي سياق الرواية الوطنية لإيران، فإن آية الله خميني أصبح - وهو الابن العظيم

للمذهب الشيعي وأحد أهم فقهائه ـ «أبو إيران الحديثة». وهذا ميراث يقدره جيداً سياسي عملي كالرئيس خاتمي، يعرف معنى الأمر الواقع.



□ **قلت: هل يمكن لخاتمي أن يقوم بهذه التغييرات وأن يمرر إصلاحاته، دون أن يتهم من قبل المحافظين والرجعيين في النظام الإيراني بأنه «آية الله غورباتشوف» فعلاً؟**

■ قال: معركة خاتمي، دون أدنى شك، معركة صعبة، ولعلها لم تبدأ تحديداً إلاّ في مطلع شهر نيسان ١٩٩٨، عندما اعتقلت القوى الرجعية المحافظة، أمين عام العاصمة طهران، غلام حسين كرباستشي، بتهمة مالية يقال إنها ملفقة. مَنْ هو كرباستشي أولاً، وما أهمية هذا الحدث وانعكاساته على خاتمي وإصلاحاته ثانياً؟

غلام حسين كرباستشي، كان أحد أعمدة النظام في عهد الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني والرجل القوي بين جماعته، وصاحب الفضل في وصول الرئيس الحالي محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية، وهو الذي قاد حملته الانتخابية في ٢٣ أيار ١٩٩٧. وهو أمين العاصمة طهران وصاحب الفضل في إعمارها وازدهارها في الشكل الذي هي عليه اليوم. الأهم من ذلك أنه رجل إصلاحي ينتمي إلى مدرسة رفسنجاني ـ خاتمي. أما أهمية هذا الحدث، فتتأتى من كونه أول اعتداء عملي ومباشر من قبل التيار المحافظ ـ الرجعي على حكومة خاتمي، أو كما سمي في طهران «بيت الحكم الخاتمي». فالغليان السياسي الذي شهدته الساحة الإيرانية، هو

الأول من نوعه وحجمه منذ وفاة آية الله خميني، لأنه للمرة الأولى كشف المحافظون عن وجوههم وشمّر الرجعيون عن سواعدهم، ونزلوا إلى الشارع مستعملين سلاح القضاء في مواجهة مباشرة مع الإصلاحيين، ومع الرئيس خاتمي وحكومته.

مما لا شك فيه أن التيار الإصلاحي قد فوجىء بما حدث، بقدر ما فوجئت الحكومة بعجزها عن التصدي للتيار الآخر. فلجأت إلى جماهير المثقفين، ولجأت إلى حماية الرئيس السابق رفسنجاني ومرشد الثورة علي خامنئي. وتحالفت قوى الإصلاح والتغيير لمواجهة هذا المأزق، فقام رفسنجاني، وهو مستشار مرشد الثورة، بالاجتماع مع خامنئي وأبلغه حقيقة ما حدث. ونقل رفسنجاني عن خامنئي انزعاجه مما حصل، وأن مرشد الثورة كان ضد اعتقال كرباستشي ومتألماً مما جرى. في الوقت نفسه أعلن عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة والناطق باسم الحكومة، وأحد الإصلاحيين فيها، أن حكومة خاتمي «تعارض بشدة خطوة الاعتقال وتعتبرها خطوة غير قانونية، وأنه من وجهة نظرنا لا يزال أمين العاصمة الأمين». واستنفرت الزعامات الليبيرالية الأخرى، بقيادة النائبة فائزة هاشمي رفسنجاني، ابنة الرئيس السابق، وزهراء رهنورد، الأستاذة في الجامعة وزوجة رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي، التي اعتبرت اعتقال كرباستشي «مأساة ومحاكمة لكل الناخبين الذين صوتوا لصالح الخاتمي»، واعتبرت رفسنجاني أن الاعتقال «لطمة للديموقراطية والتنمية السياسية وخيانة للمصالح الوطنية العليا». وهكذا احتشدت قوات الإصلاحيين للنزال ضد اليمين المحافظ، في واحدة من أشرس المعارك السياسية.

ويتضح من أحداث إيران المذكورة، كم من الصعب على خاتمي تجاهل العمائم السوداء في سعيه الدؤوب لوضع بلاده في اتجاه إصلاحي ديموقراطي، فتصبح صيحة «إيران أكبر» متناغمة مع صيحة «الله أكبر». كل هذا في الوقت التي تتفرج أميركا، بقواتها المنتشرة في كل مكان في الخليج، وتنتظر. بينما إيران لا تستطيع أن تتفرج ولا أن تنتظر.



□ **قلت له: إذا كانت هذه قراءتك لإيران في الداخل، أو قراءة إيران لذاتها، فهل هناك ما يمنع، في رأيك، التقارب الإيراني مع دول عرب الخليج؟**

■ قال: التقارب الإيراني مع العرب يتوقف على مجموعة مخاوف ينطوي عليها الجانب العربي، وقد يصعب تجاوزها من دون أدلة حسية من جانب إيران.

فهناك عدة عوامل يخافها العرب:

□ **أولاً**: تطلعات إيران لبسط قوتها وسيطرتها على الخليج.

□ **ثانياً**: طموحات إيران الإسلامية والمذهبية الدينية.

□ **ثالثاً**: موقف إيران العدائي من حلفاء دول الخليج العربي، الولايات المتحدة تحديداً والغرب إجمالاً.

□ **رابعاً**: إصرار إيران على احتلالها للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات وعدم تراجعها عن احتلالها، إلى جانب مجموعة خلافات حدودية بحرية بينها وبين بعض دول الخليج ما زالت إيران غير قابلة لتسويتها.

□ خامساً: تصرفات إيران العلنية المعادية والاستفزازية لبعض مواقف دول مجلس التعاون الخليجي السياسية المتكررة، من تظاهرات الحج في السعودية إلى تحريض المعارضة الشيعية في البحرين، إلى دعم الإسلاميين في الكويت، مما جعلها خارج التصرف المقبول من هذه الدول.

من خلال المخاوف هذه، وعلى الرغم من تراجع التوتر بين إيران ودول الخليج العربية، وخاصة السعودية، تشعر هذه الدول بأن هناك عدة معوقات تتربص بها، منها:

١ ـ الاختلاف المذهبي بين السنّة والشيعة وعدم ثقة الطرفين ببعضهما البعض والحذر التاريخي العريق.

٢ ـ الشكوك حول المعارضة الإسلامية الأصولية بمختلف فصائلها وأقطارها وتوجهاتها وأعمالها، ودور إيران فيها.

٣ ـ المنافسة العسكرية الحادة في التسلح والخشية من نوايا إيران العدوانية في الخليج وسياستها المهيمنة على المنطقة.

٤ ـ الخلاف على السياسة النفطية، وسعي إيران لرفع حصتها في السوق، وخاصة في وقت انخفاض الأسعار، مما يعارض مصالح الدول الخليجية.



□ هل الهواجس العربية من الهيمنة الإيرانية حقيقية؟

■ قال: هناك ثوابت في سياسة إيران في الخليج، بغض النظر عن أي نظام حاكم في طهران. والخليج هو المسرح الأول لسياستها الخارجية. وإيران لا تختبئ وراء إصبعها في هذا الموضوع، ولا تحاول التخفيف من وقع هذه السياسة. فغاية

هذه السياسة هي لعب دور المهيمن في المنطقة. لكن إيران تسمي هذا الدور بـ «الزعامة»، بينما يسميه الجانب العربي في الخليج «الهيمنة». ويقول العرب إن هناك فارقاً كبيراً بين «الزعامة» و«الهيمنة». لكن الإيرانيين يقولون إن العرب حساسون أكثر مما يجب من هذا الموضوع. فالزعامة تعني القيادة، والهيمنة تعني السيطرة. وإيران بحكم عوامل عدة مؤهلة لدور الزعامة. ويضيف الإيرانيون، بشيء من التلذذ، أنه إذا تحولت هذه الزعامة إلى هيمنة، فذلك يعود إلى الضعف العربي، لا إلى النوايا الإيرانية.

وبغض النظر عن سفسطائية هذه التعابير والمماحكة في تفسيرها، فمن الصعب جداً إقناع أي طرف عربي في الخليج، أن ما قامت وتقوم إيران به ماضياً وحاضراً وستقوم به مستقبلاً، ليس قائماً على سياسة الهيمنة. فالهيمنة هي من ثوابت السياسة الخارجية في إيران.



□ **قلت له: لكن العلاقات مع السعودية تحسنت بشكل لافت أخيراً؟**

■ قال: مرت تسع عشرة سنة على العلاقات الإيرانية ـ السعودية، وهي تسير من سيئ إلى أسوأ. في السنة العشرين بدأت الشحب تنقشع شيئاً فشيئاً عند وصول محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية في إيران وقد وصلت إلى حالة من الدفء لم يكن من الممكن تصورها من قبل.

إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٨) وقد حمي وطيس القتال بين البلدين، أخذت دول الخليج العربي تمول

وتدعم صدام حسين ضد إيران. وقتها قال آية الله خميني أنه على استعداد أن يغفر يوماً ما لصدام حسين هذه الحرب التي بدأها، ولكنه لن يغفر أبداً للسعودية دعمها له. وإذا بخلفاء خميني اليوم، أوسع صدراً منه.

فجأة سقطت المفردات الإيرانية المعادية للسعودية التي صقلتها سنوات الثورة الطويلة عند وصول علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس جمهورية إيران السابق، والمستشار الحالي لمرشد الثورة علي خامنئي، إلى الرياض. لقد أصبحت المملكة العربية السعودية على لسانه ولسان غيره من الزعماء الإيرانيين «دعامة أساسية وهامة في العالم الإسلامي». ولمدة أسبوعين طويلين في آذار ١٩٩٨، جاب رفسنجاني البلاد السعودية طولاً وعرضاً وقابل كل المسؤولين، من الملك إلى الوزراء والأمراء. وكانت أول زيارة للسعودية لأرفع مسؤول إيراني منذ قيام الثورة الإسلامية، فكانت الحفاوة البالغة التي لقيها رفسنجاني خلال تجواله في السعودية، رداً على الحفاوة الأبلغ التي استقبل بها الإيرانيون الأمير عبد الله ولي العهد السعودي ممثلاً بلاده في القمة الإسلامية في طهران في كانون الأول ١٩٩٧؛ كضيف شرف على بلادهم.

كان السعوديون يخافون إيران لسياستها تصدير الثورة الإسلامية ومفاهيمها إلى بلادهم. وكان أكثر ما يخافون تسييس الحج كل عام، بالتظاهرات والتجمعات التي يقوم بها الحجاج الإيرانيون وهتافاتهم ضد أميركا «الشيطان الأكبر» وإسرائيل و«الاستكبار العالمي» ودعوة «المستضعفين في الأرض» إلى الانتفاض على حكامهم. وكان ملايين

المسلمين من مختلف أنحاء العالم يشاهدون هذا الطقس الاحتفالي الإيراني سنة بعد سنة. حتى وقعت أحداث ١٩٨٧ الدامية عندما وقع الاصطدام الكبير بين السلطات السعودية والحجاج الإيرانيين. بعد زيارة رفسنجاني، مرّ الحج بسلام، (سياسي على الأقل) من دون أن يرفع الحجيج الإيراني يافطات أو شعارات معادية أو محرضة، على الرغم من زيادة السعودية لكوتا الحجاج الإيرانيين إلى ٨٥ ألف إجازة، بعد أن كانت في السنوات الماضية لا تصل إلى أكثر من ٦٠ ألفاً. ولم يحصل أي صدام يذكر، وحلّ عذب الكلام محل فجاجته وسوقيته.

بعد أن كسرت زيارة رفسنجاني الطويلة للسعودية جليد الحذر والشك السعودي المتراكم طوال عقدين من الزمن، صار من الممكن أن يقوم الدكتور كمال خرازي، وزير الخارجية الإيرانية بزيارة للسعودية، ضمن جولة في دول الخليج. وكان هناك سلسلة من المؤشرات الجديدة على إمكانيات التعاون بين السعودية وإيران في المجالات الاقتصادية، وخاصة مجال النفط. واقترن هذا الاقتراح أيضاً بإعلان السعودية استعدادها للتعاون مع إيران والاستثمار في مجالات النفط ومشتقاته تنقيباً وصناعة وتسويقاً.

وما أن غادر وزير الخارجية الإيراني السعودية، حتى وصل وزير الداخلية الإيراني عبد الله نوري قبل بدء الحج بأيام قليلة، بدعوة من نظيره الأمير نايف بن عبد العزيز، فاستقبله الملك ثم ولي العهد ووزير الدفاع. فما كان من الوزير الإيراني إلّا أن أطلق التصريحات الودية المشجعة، بقوله: «نحن وإخواننا في

السعودية لن نسمح بأن يعبث أحد بعلاقاتنا (...) التي تسير من حسن إلى أحسن».

□ □ □

□ **قلت له: ماذا تريد إيران من هذا «الهجوم الودي» على السعودية؟**

■ قال: صحيح أن إيران تقوم بحملة ديبلوماسية لتصحيح علاقاتها مع جيرانها العرب في الخليج، في محاولة منها لنزع الصورة القديمة التي خلفتها الثورة «للإيراني البشع» من أذهانهم، إلاّ أن هناك الموضوع الأهم في هذه المرحلة، ألا وهو النفط. ولما كانت كل من إيران والسعودية هما الدولتان الأكبر في منظمة «أوبك»، فلهما مصلحة مشتركة في استقرار أسعار النفط في زمن انهيارها. لذا دعا رفسنجاني إلى اتخاذ خطوات «ثورية» لضبط الإنتاج. لكن التلاقي الحالي في سياسة واحدة، هو أمر جديد بين البلدين. فقد كان كل منهما يتخذ مواقف مضادة داخل «أوبك» وأسواق النفط. حتى أن إيران كانت تتهم السعودية بأنها تتبع السياسة الأميركية في مجال النفط.

إن ما تأمله إيران من هذا التقارب مع السعودية ـ وأكدته تصريحات خرازي الودية والإيجابية ـ هو أن يؤدي في النهاية إلى إنهاء الوجود العسكري الأميركي في الخليج. فالحاجة إلى وجود قوات أميركية في المنطقة، وبهذا العدد الهائل، سينتفي مع مرور الوقت، إذا استمرت إيران في اعتماد سياسة مصالحة وديبلوماسية ودية حيال «أعدائها القدامى»، جيرانها عرب الخليج. وإذا نجحت في البرهنة على نواياها الحسنة، قولاً

وفعلاً، فلا بد لعرب الخليج، من أن يخف انحيازهم السياسي إلى وجهة النظر الأميركية، وأن يشعروا أن حاجتهم لوجود قوات أميركية على أراضيهم، قد تقلصت وفقدت مبررها وبالتالي لن تستثمر ثرواتهم في التسلح، بل في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. إلاّ أن الأميركيين يحتاجون إلى كثير إقناع ليصدقوا هذا الكلام.



□ **قلت للديبلوماسي البريطاني القديم، وكنا قد وصلنا إلى نهاية الحديث: تذكرني العلاقات العربية ـ الإيرانية وقد مرَّ ما مرَّ عليها من خلافات وحروب وكوارث، وأميركا تتربص بها في هذه المرحلة بالذات، بقصة من التاريخ الإسلامي، قد يفهمها اللبنانيون أكثر من غيرهم. تقول القصة:**

«عجز التتار عن فتح أصفهان أيام جنكيز خان، حتى اختلف أهلها، وهم طائفتان: حنفية وشافعية، وبينهم حروب متصلة وعصبية ظاهرة. فخرج قوم من أصحاب الشافعي إلى مَنْ يجاورهم ويتاخمهم من ممالك التتار. فقالوا لهم: أقصدوا البلد حتى نسلمه لكم.

«فجاءت جيوش التتار وحاصرت أصفهان، وفتح الشافعية أبواب البلد على عهد بينهم وبين التتار أن يقتلوا الحنفية ويعفوا عن الشافعية. فلما دخلوا البلد بدأوا بالشافعية فقتلوهم قتلاً ذريعاً، ثم قتلوا الحنفية ثم سائر الناس»(*).

■ قال الديبلوماسي البريطاني: أتريد أن تقول يا صاحبي عن طريق هذه الحكاية، وختاماً لحديثنا، أنه إذا استمر الخلاف العربي ـ الإيراني على ما هو عليه الآن، أن الأميركان سيفعلون بالعرب

والفرس معاً، اليوم، ما فعله التتار بالشافعية والحنفية أيام جنكيز خان بالأمس؟

□ **قلت: نعم.**

وخرجت إلى حديقة الديبلوماسي أتفرج على العشب الأخضر وأتمتع بالطقس الصاحي للنوروز الإنكليزي في المناخ والسياسة. وكانت النار في المدفأة قد خبت.

(*) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد.

٣ ـ إيران ومجتمعاتها

الخوف والرجاء!

■ خطب بلال بن أبي بُردة بالبصرة، فعرف أنهم قد استحسنوا كلامه، فقال:

«أيها الناس لا يمنعكم سوء ما تعلمون عنّا، أن تقبلوا أحسن ما تسمعون منّا».□

«مروج الذهب»

للمسعودي

في مطلع العام ١٩٩٨، وعلى مشارف مرور سنة على تولّيه رئاسة الجمهورية في إيران، كتب الرئيس الإيراني سيد محمد خاتمي مقالاً جميلاً في مجلة «تايم» الأميركية (١٢ كانون الثاني ١٩٩٨) يتمنى أي مثقف ليبيرالي أن يكتبه. والمقال موجه بالطبع إلى الرأي العام الأميركي في محاولة للتقرب منه وفتح قنوات للحوار معه من دون أن يبدو وكأن في كلامه أي تنازل عن فكر الثورة الإسلامية. في الوقت نفسه يعلن للإيرانيين والأميركيين معاً، مدى تمسكه بالحرية وقربه من المفهوم الغربي لها، غامزاً من قناة المحافظين من رجال الدين.

يقول خاتمي في مقاطع من مقاله:

«إن الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ كانت الفرصة الوحيدة كي تختبر إيران الحرية (...) من دون أن تلجأ إلى سلطة السلاح.

وبدأت الثورة مع الحرية لا مع القمع (...) لكن العملاء الغرباء (...) حاكوا مؤامرات عديدة ومنعونا من التمتع بثمار الحرية (...) واتخذت الحكومة المرتكزة على الثورة بعض التدابير الصارمة (...) بعضهم ألقى اللوم على الحرية نفسها محمليها مسؤولية عدم الاستقرار، واستعملوا الدين لتبرير قصر نظرهم. أصبحت الأوتوقراطية طبيعتنا الثانية. نحن الإيرانيين شعب ديكتاتوري، في معنى ما.

الحرية هي جوهر النمو والتطور، لكن الطريق إلى الحرية قاسٍ ومحفوف بالأخطار».



لفت نظري إلى هذا المقال صديق عائد من طهران حضر ما يمكن أن يسمى احتفالات مرور سنة على انتخاب خاتمي لرئاسة الجمهورية، واستمع إلى الخطابات التي ألقيت وقرأ المقالات التي كتبت بهذه المناسبة. وهو صديق متعاطف إلى أبعد حد مع الثورة الإسلامية في إيران ومع شخص خاتمي وسياسته. لكنه مع ذلك بدا لي حزيناً ووجلاً.

قال لي الصديق، الإيراني الهوى، من دون أن أسأله: يا ليتك كنت هناك في طهران لترى مدى التفاؤل الذي يحيط بخاتمي، إلى درجة تجعلك خائفاً عليه. ولترى مدى القلق الذي يشعر به «الخاتميون» من أنصاره نتيجة لهذا التفاؤل الذي بدأ يفضي إلى مجموعة هواجس قد تصبح كوابيس إذا ما اعترضت مسيرة خاتمي الإصلاحية عقبات أكبر من قدراته.

قلت: إذا أردت أن تحدثني عن إيران الساعة، فإن ما يشغلني أنا منها هو تطور العلاقات العربية ـ الإيرانية في عهد خاتمي التي

وصلت إلى أوجها في التقارب الدافىء بين طهران والرياض والاتفاق المشترك الذي توصلا إليه، والمدى الذي ستبلغه هذه العلاقات، فيما لو استمر التفاؤل يحيط بخاتمي والقلق يتقلص على مصيره.

قال: إن أبعاد العلاقة العربية ـ الإيرانية لها تاريخ طويل يعود إلى ما قبل خاتمي وما قبل الثورة الإسلامية. ولكي نخوض فيها من منظور الساعة، ولنُفْهم على ضوء التوجهات الإيرانية، لا بد من أن نبدأ أولاً من فهم بسيط لما يدور اليوم على الساحة الإيرانية انطلاقاً من سياسة خاتمي الليبيرالية ـ الإصلاحية ـ الانفتاحية الداخلية التي منها تجيء مبادراته العربية التصالحية. فالرجل في مأزق داخلي يريد أن ينفذ منه إلى مخرج عربي، ومنه إلى انفراج دولي ـ أميركي.

قلت: لنرسم الإطار الداخلي الذي هو فيه الآن، قبل أن نعرّج على العلاقات العربية.



قال الصديق العائد من إيران:

مرت سنة كاملة على انتخاب محمد خاتمي رئيساً لجمهورية إيران بوعد بأن يجعل إيران مكاناً أكثر ديموقراطية وبلداً أكثر رفاهية. ومنذ ٢٣ أيار ١٩٩٧ يوم تولّيه السلطة، اختارت إيران وبوضوح تام، هذه الصورة وهذه الطريق، ولكن هل هذه الصورة حقيقية ودائمة، وهل هذه الطريق سالكة وآمنة؟

منذ أن وصل خاتمي إلى الرئاسة انتعش النقاش والحوار والجدل السياسي في مختلف الموضوعات، وكان أكثرها محرماً من قبل، كالبحث في ولاية الفقيه، أو العلاقات مع «الشيطان الأكبر»

أميركا. لم يعد الخوف مسيطراً، ولم يعد الإيراني العادي يتلفت يمنة ويسرى إذا أراد أن يتكلم في السياسة. لكن الحرية النسبية التي بات يتمتع بها الشعب الإيراني اليوم لم تلغِ الحذر والشك في احتمال ديمومتها، بعد سنين طويلة من التضييق إلى حد الخنق. لكن فسحة الأمل التي أتاحها خاتمي في صفوف المثقفين والشباب، قد جعلت من ضيق العيش مكاناً رحباً.

إن حق الصراخ والكلام والخطابة والكتابة كان المكسب الأكبر الذي تحقق في سنة خاتمي الأولى، وإن كان قليل الفائدة حتى الآن. لكن الصحافة الإيرانية هي اليوم أكثر حرية وانفتاحاً. حتى إن وزير الداخلية أباح حرية التظاهر ـ داخل وزارته ـ معرّضاً منصبه للخطر في الوقت الذي كان فيه «المحافظون» داخل المجلس النيابي، يطالبون برؤوس مجموعة من مساعدي خاتمي الإصلاحيين.

لقد أصبح من المتاح هذه الأيام ـ أيام نسائم التحرر ـ أن ترى في شوارع طهران الشبان والشابات يتجولون في الشوارع معاً، مندفعين إلى أعمالهم وأشغالهم وكأنهم خارجون إلى «فترة تنفس» في أحد السجون الكبيرة، دون أن تلاحقهم «شرطة الأخلاق الإسلامية» التي اعتادت أن تزعج الناس. وقد صدرت الأوامر لهذه الشرطة بعدم التحرش بأحد أو اعتقال أحد ـ كما جرت العادة في الماضي. لقد أعيد فتح المراكز الثقافية مع برامج ترفيهية، وشُجع الشباب على الالتحاق بها وسمح للمقاهي باستقبالهم. حتى التليفزيون الإيراني المضجر، أصبح يعرض أفلاماً أميركية كلاسيكية قديمة، يعود عمرها إلى أكثر من عشر أو عشرين سنة، وكانت في زمانها مثيرة للجدل في هوليوود. قبل خاتمي كانت هذه الأفلام تمثل نماذج من «الثقافة الغربية المنحطة».

وهناك في أجواء طهران اليوم ما لا يمكن أن يخطئه الزائر، خصوصاً الذي عرف العاصمة الإيرانية في عزّ أيام التشدد الثوري، وهو روحية التحرر التي وصلت حتى إلى صفوف بعض السلفيين. إلى درجة بات يخشى معها هؤلاء الإيرانيون أن تتبخر هذه الأجواء، التحررية خصوصاً أنها تعتمد فقط على أريحية ومزاج وظروف حكومة خاتمي اليوم والتي قد تتغير في أي وقت، إن لم يتم إرساؤها على أساس قانوني ضامن ومؤكد لاستمراريتها. فهم يخافون من أن يكون النظام الحالي يعتبر أن الأجواء التحررية التي خلقها، ما هي إلّا حقل تجارب مهمته امتحان الحدود القصوى الممكنة لمدى احتمال ممارسة هذه الحريات، من دون أي دعم قانوني لها، بحيث إذا تغير مزاج السلطة الحالية، لسبب أو لآخر، أو شعرت بأنها مهددة من قبل المحافظين والأصوليين، تراجعت عنها وأنكرتها قبل صياح الديك.



لعل من الإنصاف القول، أن لا أحد أكثر إدراكاً لهذه المخاطر، ومدى قوة المحافظين المعارضين، من الرئيس خاتمي نفسه. فهو على الرغم من شعبيته الواسعة والكبيرة التي يخشى استعمالها إلى حدها الأقصى، يمشي بحذر من يتنقل في حقل ألغام. ومن اللافت للنظر أنه لم يسعَ حتى الآن إلى تشكيل حزب سياسي مبني على التيار الشعبي الكاسح المؤيد له. فهو كرئيس للدولة، لا يملك سوى صلاحيات محدودة، تبدو صلاحيات المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي في مقابلها، هائلة.

لكن الصلاحيات المحدودة التي لرئيس الجمهورية، دستورياً، لم تحل دون أن يمنح الشعب لخاتمي تفويضاً بلغ سبعين بالمئة من مجموع

أصوات الناخبين، في صبوة لم تعبأ بحدود الصلاحيات الدستورية بين مراكز قوى السلطة الإيرانية في عهد الثورة الإسلامية. لقد صوّت الإيرانيون للرجل الذي وعدهم بالإصلاح، فصدقوه. لذلك كانت احتفالات جامعة طهران بمرور سنة على انتخابه بحشودها العفوية التي لم يعرف لها مثيل منذ زمن طويل، بمثابة تجديد للسبعين بالمئة وإعادة تفويض لخاتمي من قبل الناس.

لقد اختلفت هذه المناسبة في جامعة طهران عن سابقاتها من المناسبات التي تستأجر فيها الحشود عادة، بأنها جمعت فئات عدة ومختلفة من الشعب. من الملالي المتذمرين إلى المثقفين الطامحين إلى الشبان الغاضبين إلى الموظفين المسحوقين من مختلف الفئات، إلى الطلاب الثائرين دائماً بالطبع. وحيّا الحشد الصاخب رئيسه بطريقة اعتبرها المحافظون بأنها غير إسلامية. وفي ردة فعل دعا المحافظون بعد ثلاثة أيام من احتفال جامعة طهران بخاتمي، إلى تظاهرة في قم سار فيها ما لا يقل عن ٢٠ ألفاً من رجال الدين هناك، احتجاجاً على السلوك السيئ والتصرف اللاإسلامي الذي قام به أنصار خاتمي. وبعدها ببضعة أيام تعرض غوغاء محسوبون على المحافظين لتظاهرة قام بها طلاب دعوا فيها إلى الديموقراطية في حديقة طهران.

فما كان من خاتمي إلا أن أكد لهؤلاء الشباب التواقين إلى الديموقراطية، قائلاً: «من الممكن للمحافظين أن يبطئوا من سرعة برنامجنا الإصلاحي، لكنهم لن ينجحوا في تغيير وجهة سيرنا». فالطموح عند خاتمي ما زال مرتبطاً بالتوصل إلى إطار توفيقي يجمع بين الحرية ودستور الجمهورية الإسلامية، مع التحلي بالصبر الذي لا يملكه أنصاره.

والاختبار القاسي الذي مرَّ فيه الرئيس خاتمي عندما اعتقل صديقه ونصيره رئيس بلدية طهران غلام حسين كرباستشي بتهمة الفساد وإساءة استعمال المال العام، وانتهى به الأمر إلى السجن، قد أكد لخاتمي وأنصاره أمرين أساسيين:

- **الأول:** أنها قضية سياسة من أساسها قام بها المحافظون المعادون لتيار خاتمي، لتلويثه وإحراجه ومن ثم إسقاطه.
- **الثاني:** أنه لولا الضغط الشعبي وتحرك الشارع الإيراني والتهديد بالمواجهة مع المحافظين، وعلنية الصراع والتفاف الناس العاديين حول الإصلاحيين، لما خرج رئيس بلدية طهران من سجنه بعد ١٢ يوماً، رغم بقائه تحت المحاكمة.

ومن المؤسف أن خاتمي وأنصاره لم يستطيعوا أن يؤسسوا على هذا الانتصار - وهو انتصار بأي مقياس. انتصار شخصي لخاتمي، وانتصار للتيار الإصلاحي برمته - حركة شعبية واضحة يمكن أن تتحول إلى حزب سياسي يدعم التوجهات الإصلاحية، ويؤسس لها ويقوننها من داخل نظام الثورة الإسلامية الإيرانية. وهي - في رأي العديد من المراقبين - فرصة ضاعت أو ضُيِّعت.

لقد بات من الواضح بعد مرور سنة على تولّي خاتمي الرئاسة، أن المحافظين له بالمرصاد. فقد تصدى مجلس النواب الإيراني للزحف الليبيرالي بإصدار مجموعة قوانين في الأسابيع الأخيرة تدعو إلى تطبيق القواعد الإسلامية. منها أن النساء في المستشفيات لا يطببهن ولا يشرف عليهن إلاّ موظفات وممرضات وطبيبات إن أمكن.

كذلك أصدر المحافظون قانوناً في المجلس بمنع الصحف من نشر صور نساء حاسرات الرأس، بعد أن انتشرت في إيران موجة

صحف ومجلات «تابلويد» تنقل بالدرجة الأولى عن الصحافة الأجنبية، اعتبرها المحافظون صحف إثارة. وكان السبب المباشر لإصدار هذا القانون، هو أن إحدى المجلات الإيرانية نشرت صور النساء التي اتهم الرئيس الأميركي بيل كلينتون أنه أقام علاقات جنسية معهن، ما أدى إلى إغلاقها من قبل وزارة الثقافة. وحاولت الحكومة الاعتراض على هذا القانون، إلاّ أنها فشلت.

ويذكّر دعاة الليبيرالية والانفتاح والتحرر في إيران (على مختلف فصائلهم وألوانهم ومصالحهم) بتصريح أدلى به رئيس الحرس الثوري الجنرال يحيى صفوي الشهر الماضي، رداً على هجمة «الليبيرالية الزاحفة»، بأن هؤلاء الناس يهددون الأمن القومي الإيراني، تساعدهم في ذلك الصحافة الإيرانية التي تقلد الاتجاهات نفسها التي تحملها الصحافة الأميركية، واعداً بالقضاء على هذه السياسات المعادية للثورة بأقسى الوسائل، وإسكاتها إلى الأبد.



بين أجواء الانفراج أو الاختناق الليبيرالي، وعلى الرغم من العطش العام للحريات، فإن نجاح أو فشل حكومة خاتمي، يعتمد على سياستها الاقتصادية. ومن المؤسف، أنه لم تحقق حكومة خاتمي الكثير من النجاح في هذا المضمار. ما استطاعته هو أن تعيد بعض الحيوية إلى اقتصاد ضعيف موبوء بالفساد والرشوة، وضعيف بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية وهبوط أسعار النفط. هنا يدعو عدد من مستشاري خاتمي إلى مزيد من الإصلاحات السياسية الجريئة للتمهيد لنهوض اقتصادي. لكن لقدرات خاتمي حدوداً ولصلاحياته توازناتها.

فخاتمي مثلاً، يعرف أنه لا يملك سلطة القرار بفتح حوار رسمي مع الولايات المتحدة، يؤدي بطبيعته إلى علاقات اقتصادية تعيد الحيوية إلى الوضع الاقتصادي الإيراني والتي بدورها ستؤدي إلى حلقات تجارية متكاملة مع عدد كبير من دول الغرب. فمن المؤكد أن الرجل ممزق بين ولائه الجذري لمبادىء الثورة وبين التزاماته تجاه تحسين أوضاع شعبه المعيشية أو الذين صوتوا له على الأقل، الذين فاق عددهم عشرات الملايين.

لقد حاول خاتمي أن يوفق بين الوعدين بإقامة «مجتمع مدني» تقوده مبادىء الإسلام وتعاليمه الديموقراطية. لكن مأزقه، أنه سيطالب من قبل ناخبيه، كلما مرَّ الوقت، بتحقيق إيجابي لوعوده.

ولم تتردد جريدة «إيران ديلي» المتعاطفة مع خاتمي من أن تقول، وصراحة:

«إن خاتمي قد وصل إلى الرئاسة، إلاّ أنه لم يصل إلى السلطة (...) فحتى الآن ما زال الناس مترددين تجاهه. فالنوايا الحسنة لا تكفي وحدها، إن لم تضع الطعام على المائدة».



قال لي صديقي المتعاطف مع إيران: لتدرك ما معنى أن تمر سنة على وجود خاتمي في الرئاسة وإن لم يكن في السلطة (حسب رأي تلك الجريدة)، ألفت نظرك مجدداً إلى كتاب كان موجوداً على طاولتك، ولم تفتحه حسب علمي، كان قد صدر لمحمد خاتمي بالعربية عن «دار الجديد» في بيروت العام ١٩٩٦، بعنوان «بيم موج»، التي تعني بالعربية «في اللجة». «وبيم موج» كلمة مأخوذة من بيت شعر لحافظ الشيرازي، ترجمته:

«يا طير، يا خفيف الجناح، يا أيها المتنعم بالنسيم الساحر، أنّى

لك أن تدرك ما نحن فيه، إذ نحن في ظلمة الليل وغمرات الموج العاتي بين الخوف والرجاء».



- **قلت للصديق: إذا كانت هذه قراءتك لإيران خاتمي من الداخل، في ظل الدفء الحالي لعلاقاتها العربية، فماذا عن قراءة إيران الحقة لجاراتها من دول الخليج؟**

- قال: إيران هي الدولة الأكبر مساحة، والأكثر كثافة من حيث عدد السكان في منطقة الخليج، التي تعتبر الأكثر توتراً بشكل مستمر منذ نهاية السبعينيات. ولإيران ساحل يمتد على الخليج لما يزيد على ١١٠٠ ميل، وتسيطر جزئياً مع سلطنة عُمان على مضيق هرمز، الأمر الذي يعطيها إمكانات كبيرة لاستعراض قوتها. إلى جانب موارد نفطية تبدو غير محدودة، وإن كانت إلى تناقص خلال السنوات الأخيرة. كل ذلك وسط منطقة تعاني من تفاوت في مستويات تطورها ومواردها بقدر ما تختلف مجتمعاتها في هياكلها الأساسية. لكنها كلها تتقاسم مع إيران هذا الحوض المائي الهائل الذي اسمه الخليج العربي/ الفارسي.

في الجانب الآخر من الخليج، هناك العراق، ثاني أكبر دولة، مع أن عدد سكانه لا يتجاوز ثلث تعداد سكان إيران، يملك كمية أكبر من احتياطي النفط المؤكد. غير أن العراق لا تزيد سواحله على الخليج عن ٢٠ ميلاً فقط، تتحكم بها إيران من جانب، والكويت من جانب آخر. بينما تسيطر فعلياً السعودية وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على جميع السواحل في الجانب العربي من الخليج. كل ذلك مقابل تعداد

سكان يقل عن ربع سكان إيران والعراق مجتمعين. إلاّ أن السعودية ومعها دول الخليج العربية تملك من احتياطي النفط ما يفوق كثيراً ما تملكه جارتاها الكبيرتان في الشمال، إضافة إلى المنشآت الإنتاجية المتطورة جداً، في الوقت الذي تخلفت كل من منشآت إيران والعراق بسبب الثورة والحرب. وهذا ما يجعل دول مجلس التعاون في موقع التأثير في قرار إنتاج النفط وتسعيره، مما يشكل تحكماً في الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة.

أمام هذه الصورة غير المتكافئة بين الجانب العربي والجانب الإيراني من الخليج، تدخل صورة التنافس العربي ـ الفارسي إلى حيز صراع القوى من الناحية القومية والثقافية والعقائدية التي أدت إلى حربين في عقد واحد من الزمن. فالصراع المسلح وارد دائماً بين الطرفين، حينما يستطيع أحد الطرفين كسر القيود التي تعيق حركته، وإعادة تشكيل قواته العسكرية وبناء اقتصاده.



□ **قلت: ما الذي يدفع إيران إلى التمدد مجدداً اليوم في الحوض الخليجي، وهي تعاني ما تعانيه من صعوبات داخلية ومشاكل خارجية؟**

■ قال: تعتبر إيران نفسها مؤهلة لبسط نفوذها على الخليج لأسباب عدة، أهمها حجمها السكاني ومساحتها وموقعها الجغرافي ـ الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية وحجم قدراتها العسكرية (ما كانت عليه قبل الحرب، وما تأمل أن تكون عليه بعد سنوات قليلة). إلاّ أن هذه الطموحات الإيرانية التي

وصلت إلى ذروتها في عهد الشاه الأخير محمد رضا بهلوي، أصيبت بنكسة كبيرة عند قيام الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٨، نتيجة لإرهاصات الثورة التي قلبت المجتمع الإيراني رأساً على عقب، وأدت إلى حرب مع العراق دامت ثماني سنوات.

لكن ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى استعادت إيران بعض أنفاسها وكل طموحاتها. وقد ساعدتها في ذلك عدة عوامل، أهمها: وفاة آية الله خميني في حزيران ١٩٨٩، ما قلب تركيبة النظام الإيراني في الداخل وأوصلها إلى نوع من القيادة الجماعية التي أخذت تنمو نمواً واقعياً في السياسة على عهد علي أكبر هاشمي رفسنجاني في رئاسة الجمهورية. فتم التشديد على التنمية الاقتصادية والتوصل إلى شيء من التسوية المحدودة للخلافات بينها وبين الدول الأوروبية.

العامل الآخر الهام الذي استفادت منه إيران، كان قيام حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ (غزو صدام للكويت وحرب «عاصفة الصحراء») وضرب أميركا والغرب للعراق مما أضعف منافسها الرئيسي.

العامل الثالث الذي استفادت منه إيران هو انهيار الاتحاد السوفياتي، مما أزال دولة عظمى كانت تهدد حدودها الشمالية، وقد صرفت حياتها منذ قيامها كدولة قومية في العشرينيات من هذا القرن وهي تحاول حماية حدودها وتتقي خطر الجار الكبير. وبالتالي انتهى دورها كدولة عازلة بوجود دولة ضعيفة على حدودها، مما خفف من أعبائها الأمنية.



□ **قلت له: حول ماذا تدور سياسة إيران الخليجية حالياً؟**

■ قال: المحور الأساسي والأهم في سياسة إيران في الخليج هو العراق. فالتركيز سيبقى منصباً عليه لفترة زمنية قادمة وطويلة. وعلى الرغم من شعور إيران بالارتياح لتدمير العراق، مما يعطيها فترة للتنفس الداخلي والتفكير الاستراتيجي والترتيب العسكري وبناء البنى التحتية المدمرة، إلاّ أن هناك مجموعة مشاكل نتيجة لحربها مع العراق ما زالت عالقة ولم تحل بعد. أخطرها، هو أن العراق رغم التزامه الشفهي بالاعتراف بمعاهدة الجزائر للعام ١٩٧٥ الخاصة بالحدود على شط العرب والتي كانت السبب المعلن لقيام الحرب، إلاّ أنه لم يتخذ حتى الآن أي إجراء لإضفاء الصفة الرسمية على تلك الاتفاقية، ولم يوقع البلدان حتى الآن على معاهدة سلام بينهما.

في ظل هذا الوضع، لا تريد إيران قيامة العراق رغم أنها ليست في وضع تستطيع تحمل نتائج تفككه عرقياً ومذهبياً. فعلى الرغم من مساعدتها لانتفاضة الشيعة في جنوب العراق في أعقاب حرب «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١، إلاّ أنها ظلت مساعدات محدودة وشكلية كنوع من إبراء الذمة تجاه الشيعة، وليس لتمكينهم من الانفصال. أما بالنسبة للأكراد في الشمال العراقي، فهي قطعاً ضد انفصالهم وقيام دولة كردية، خوفاً من النزوع العرقي لأكراد إيران الذي يدفعهم للانضمام إلى إخوانهم أكراد العراق. وهذا ما لا تسمح به إيران. فقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، يعني قيام دول أخرى لعرقيات مختلفة، كلها متوافرة داخل حدود إيران. أما موضوع الأسرى، فقد تمّ الاتفاق في نيويورك في آذار ١٩٩٨ بين

كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني ومحمد سعيد الصحاف وزير الخارجية العراقي، على تبادل جميع أسرى الحرب العراقية ـ الإيرانية الذين وقعوا في الأسر بين ١٩٨٠ و١٩٨٨.



سألت صديقي العائد من طهران، بعد أن قدم رؤيته لوضع خاتمي في ظل انقسام السلطة داخل إيران، عما إذا كان هذا الانقسام الداخلي ينعكس على التقارب الإيراني ـ العربي الحالي الذي بدأ عملياً مع تولي خاتمي الرئاسة، وانتقال دفة السياسة الخارجية إلى أيدي وزيره كمال خرازي.

قال: ليس هناك انقسام حاد بين ما يمكن أن يوصف بليبيراليين ـ إصلاحيين أو محافظين ـ رجعيين في السلطة الإيرانية في موضوع السياسة إلاّ ما يمكن توظيفه في السياسة الداخلية. لكن ليس هناك خلاف بالتأكيد في ما يتعلق بسياسة التقارب الإيراني ـ العربي. قد يكون هناك خلاف مثلاً في التوجه نحو فتح حوار مع أميركا وسبله وشروطه، ولكن ليس هناك خلاف حول الحوار مع الجيران العرب.

غير أنه من المؤكد أن المحافظين ميالون لأن يكونوا أكثر تشدداً في «شروطهم» السياسية مع دول الجوار الخليجي، وأكثر تعصباً مذهبياً في علاقاتهم الوفاقية. لكن الليبيراليين هم أكثر شوفينية في تعاملهم مع العرب، وأكثر قدرة في تجييرها وطنياً في الداخل.

ويضيف صديقي في الموضوع العربي، وخاصة في إطار الاتصالات بين إيران والإمارات، كجزء من حملة التقارب التي تقوم بها طهران نحو أبو ظبي لحل مشكلة الجزر الثلاث: لقد كانت زيارة

كمال خرازي لأبو ظبي واجتماعه برئيس الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ووزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ حمران بن زايد آل نهيان، وإعلانه في إطار من العموميات، أن إيران على استعداد لوضع قضية الجزر الثلاث على جدول أعمال المحادثات، أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للإمارات، حيث جاء كأول إعلان إيراني بمبدأ القبول ببحث مسألة الجزر، بعد أن كان الموقف الإيراني حتى تلك الزيارة، رافضاً المبدأ كله لاعتباره الجزر أرضاً إيرانية وقضية داخلية، غير قابلة للبحث مع دولة أجنبية.

وموضوع الجزر الثلاث، مسألة حساسة جداً في الداخل الإيراني، لذلك لم يضف خرازي إلى تصريحه العمومي حول الجزر أي شيء، خوفاً من أن تفسر أو تستعمل أي كلمة حول الجزر ضده وضد رئيسه كجزء من الصراع الذي أشرنا إليه. لذلك على «الإماراتيين»، أصحاب قضية الجزر تحديداً، أن يعوا حقيقة واحدة، لا تقبل النقض، وهي: أن الثورة لا يمكن أن تتخلى عن أرض استملكها الشاه وبغض النظر عن أسباب أو ظروف أو عدالة ذلك الاستملاك أو الاحتلال ـ حتى لا تبدو الثورة أقل وطنية من الشاه. وهذه قاعدة لا تخطىء. لذا بناء على هذا التصور فإن التصريحات الإيرانية بفارسية الجزر هي للاستهلاك الداخلي، أكثر مما هي موجهة لدول الخليج. ويغدو القول إن إيران تقبل بوضع قضية الجزر على أي جدول أعمال، أمراً يعير نفسه للتفاؤل. لكنه تفاؤل مغلوط، على الجانب العربي التحفظ تجاهه.

جانب آخر في معادلة حالة الدفء الحالية في العلاقات ـ الإيرانية، هي العلاقة بين الرياض وطهران، التي أكدتها اتفاقية التعاون السعودي ـ الإيراني، والتي خلت ـ ببراعة شديدة ـ من أي ذكر

للجوانب السياسية والأمنية، وإن أكدت كل النوايا الحسنة في التعاون، عبر السماح للطرفين بالانفتاح، معيدة تشكيل إطار مختلف لعلاقة، هي بالفعل، جديدة من نوعها. وقد أزالت بالفعل «جبل الجليد» ـ على حد تعبير الرئيس السابق رفسنجاني ـ بين البلدين. فحين يبدأ الجليد بالذوبان، سيضطر أن يفتح كل من البلدين بابه للآخر ـ بموجب الاتفاقية ـ قبل أن تغمرهما مياه المتغيرات الحاصلة في الخليج.



توقف الصديق برهة، ثم التفت مجدداً إليّ وقال: إياك أن تظن أن العاملين المستجدين في العلاقات العربية ـ الإيرانية (الاتفاق السعودي وقضية جزر الإمارات) قد غيّرا من الموقف السياسي الكلاسيكي تجاه العرب الذي لإيران الثورة، كما ورثته عن إيران الشاه، والذي شرحناه قبلاً، لأنه هو الأساس. وما خضنا فيه بعده، هو هوامش. فإذا طغى حديث الهوامش على المتنين في هذه المرحلة، فهو من قبيل خلط المتغيرات لا الثوابت.

يروي ابن عبد ربه في «العقد الفريد»، أن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، سأل كبيراً من كبراء الفرس: أي شيء لملوككم كان أحمَدَ عندكم؟

قال: كان لأردشير فضل السبق في المملكة، غير أن أحمدهم سيرة أنو شروان.

قال: فأي أخلاقه أغلب عليه؟

قال: الحلم والأناة.

قال: هما توأمان ينتجهما علوّ الهمة.

قد نستحسن نحن العرب ما نسمعه من خاتمي، دون أن نقبل به. ولكن على الأقل ليكن موقفنا من رئيس إيران، كموقف الإمام علي من أنو شروان: التشجيع على علوّ الهمة!

٤ - إيران ونفطها

الطريق إلى آسيا

■ «قعد رجل على باب داره، فأتاه سائل يسأله، فقال له: إجلس، ثم صاح بجارية عنده،

فقال: إدفعي إلى هذا مكيالاً من حنطة، فقالت: ما بقي عندنا حنطة.

قال: فأعطِهِ درهماً، فقالت: ما بقي عندنا دراهم.

قال: فأطعميه رغيفاً. قالت: ما عندنا خبز.

فالتفت إليه وقال: انصرف عليك اللعنة.

فقال السائل: سبحان الله تحرمني وتشتمني!

قال: أحببت أن تنصرف وأنت مأجور».□

«العقد الفريد»

لابن عبد ربه

في اليوم الذي كانت إيران تسجل بأقدامها على أرض فرنسية أهداف الانتصار على الولايات المتحدة الأميركية في «مونديال» كرة القدم، وسط فرحة الشعب الإيراني وزعمائه بالفوز على «الاستكبار العالمي» وعلى «الشيطان الأكبر»، في هذا اليوم كانت إيران محمد خاتمي، في ذكرى مرور سنة على توليه رئاستها، قد بدأت تُعيد تحريك بوصلتها السياسية وتغيّر اتجاهاتها وتستدير من الخليج جنوباً إلى حدودها الشمالية عبر

دول آسيا السوفياتية السابقة، أو دول آسيا الوسطى الإسلامية الجديدة.

وهذه الاستدارة البسيطة حتى الآن والمرحلية، ارتبطت بالدعوة التي وجهها الرئيس الأميركي بيل كلينتون في خطابه التصالحي في يوم الانتصار الكروي المشهود، إلى فتح صفحة جديدة من العلاقات بين واشنطن وطهران. في هذا الوقت بالذات كانت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت تمد يدها إلى إيران في خطاب ألقته في ١٦ حزيران ١٩٩٨ في بالتيمور، متعمدة التذكير بأن إدارة الرئيس كلينتون لن تعتذر عن السياسات الأميركية السابقة تجاه إيران، مع التأكيد أن بلادها ترغب في تحسين علاقاتها مع حكومة الرئيس محمد خاتمي.

لا أحد يعتقد أن الاعتذار الأميركي أمر مطلوب في هذه المرحلة كشرط من شروط تحسين العلاقات بين أميركا وإيران، غير أن ذلك كلام يستفاد منه في الوقت السياسي الضائع، الذي يمر عادة بين أصدقاء الأمس وأعداء اليوم. وبالتأكيد أحبة ـ أو حلفاء ـ المستقبل، على الأقل.

فعلاقة إيران بالولايات المتحدة، دائماً وعبر التاريخ، هي كعلاقة الابن الضال بوالده، يثور الابن الضال على أبيه ويتمرد عليه ومن ثم يعود إليه. فإيران ـ الابن ـ عادت ـ أو هي في طريق عودتها ـ إلى أحضان الولايات المتحدة ـ الأب ـ بكثير من العتاب وبقليل من الشروط، بعد قطيعة عقدين من الزمن. فالودّ المفقود خلال عشرين سنة، سيعود تدريجياً عندما يتم تبادل شروط صكوك الغفران، قبل أن يتم تحديد المصالح المشتركة وتبادلها.

وإيران، منذ تأسيسها كدولة بهذا الاسم في مطلع القرن العشرين، تمر بمراحل شد وجذب، تقارب ونفور، بينها وبين أميركا. ولعل الأحداث التي وقعت أيام الأسرة البهلوية من أيام الشاه رضا (الأب) إلى الشاه محمد رضا (الابن)، وما مرَّ خلالها من مواجهات أميركية - إيرانية، من فترة مصدق إلى الأيام الأخيرة للشاه قبل سقوط نظامه، ما هي إلاّ دليل على أن التوتر في العلاقات أمر طبيعي، أكدته ظروف الثورة الإسلامية وجمهوريتها. واليوم تعود هذه الحركة إلى دورانها من جديد.



في الوقت الضائع ستتم المساومة حول هذه «الصلحة» بغض النظر عن كيف ومتى سيجري ذلك. أهمه من الناحية الإيرانية الحاجة الاقتصادية الماسة التي لإيران الآن، ومن الناحية الأميركية الحاجة الديبلوماسية الماسة لإعادة جذب إيران إلى حظيرة الصداقة والتخفيف من الغلواء السياسية التي تنطوي عليها. وهذا ما سيدفع إلى تغيير بوصلة الاتجاه السياسي وجغرافيته.

هنا يجب الإدراك أن الجغرافيا هي التي تتحكم هذه الأيام بالمستقبل السياسي لدول منطقة الشرق الأوسط. فإذا كان من السهل اللعب بتاريخ الشعوب، الذي يكتبه المنتصرون عادة، فإنه من الصعب اللعب بالجغرافيا الطبيعية، إذ يتعذر العبث بصحاريها وأنهارها وبحارها وأوديتها وجبالها. لكن في الوقت نفسه يسهل اللعب بالجغرافيا السياسية، لأنها تتبع عادة مجرى التاريخ السياسي الآني للبلد، الملعوب به أصلاً والحاصل على أرض المتغيرات.

ولهذه الأسباب الجغرافية الثابتة وللواقع التاريخي المستعاد ولأسباب

اقتصادية براغماتية بحتة، بدأت إيران تفكر في الاستدارة نحو آسيا الوسطى الإسلامية، وقد تحررت من «النير السوفياتي» ولم تعد حدودها الشمالية تشكل لها أي قلق أمني أو توسعي من جيرانها. وقد بدأ هذا التوجه عندما قرر رئيس الجمهورية السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني زيارة آسيا الوسطى في العام ١٩٩٣. وكان التفكير السياسي العام في طهران تلك السنة ما زال منطلقاً من وحدة ـ أو وحدانية ـ نظام سياسي غير واضح تماماً ولا علنياً بما فيه الكفاية، يجري الصراع فيه بين ما يسمى اليوم (في قاموس الصراع السياسي الدائر في إيران) بالمحافظين والإصلاحيين. لذلك مرت زيارة رفسنجاني مع وفد ضخم (١٠٠ شخص من مختلف القطاعات الإيرانية) لخمسة بلدان من بلدان آسيا الوسطى الإسلامية، في تشرين الأول من تلك السنة دون كثير نقاش. لكن تلك الاستدارة ظلت محدودة، لأنه بالأساس لم يكن مخططاً لها أن تتجاوز درجة السلوك الحذر.

وإذا كانت إيران قد وجدت نفسها تتجه نحو آسيا الوسطى دون كثير عناء، فإن ذلك عائد إلى أن علاقاتها مع دول الخليج، كانت في أفضل الأحوال «فاترة»، إن لم تكن سيئة. وعلى ما يروي المراقبون فإن ثمة نصيحة كان يجري تداولها في الخليج بضفتيه العربية والفارسية، تفيد أن من مصلحة الطرفين التفات إيران نحو آسيا الوسطى فتستريح اقتصادياً، وتريح في الوقت نفسه، دول الخليج سياسياً. فلا فائدة سياسية حقيقية تجزى في الإصرار على «فارسية» الخليج مثلاً، ولا فائدة اقتصادية أو استراتيجية من احتلالها لثلاث جزر عربية، شبه قاحلة لا ماء ولا زرع ولا ناس فيها، إلاّ بعض النفط أو قليله في جزيرة أبو موسى الذي يجري

تقاسمه مع إمارة الشارقة. فليكن الترياق الاقتصادي إذاً في آسيا، إذا كان المرض السياسي في الخليج.

لكن أين صارت النصيحة، وما الذي سيتحقق منها في المرحلة الحالية؟ لقد عادت النصيحة إلى التداول منذ أن بدأ الرئيس خاتمي سياسته الانفتاحية على دول الخليج العربية، التي كان قد مهد لها رفسنجاني في زيارة طويلة إلى المملكة العربية السعودية أرسى فيها قواعد اللعبة الوفاقية الجديدة بين العهد الخاتمي وتوجهاته الخارجية المتفق عليها من مختلف أجنحة النظام الإيراني، بمحافظيه وإصلاحييه. كانت تلك الزيارة مؤشراً على بداية التصالح العربي - الإيراني في الخليج الذي انسحب لاحقاً على دولة الإمارات بصفتها محور الخلاف الأكبر حالياً (في موضوع الجزر) مع إيران الذي انطلق منه الدكتور كمال خرازي وزير خارجية إيران في جولاته وزياراته الخليجية المتكررة.



بتأمين الهدوء على الجبهة الخليجية العربية، بعد توقيع اتفاق التعاون مع السعودية، أرادت إيران لأسبابها الاقتصادية - الاستراتيجية أن تجدد استدارتها نحو آسيا الوسطى وأن تصحح زاوية الاستدارة، وتمتحن جدوى نصيحة الاهتمام بحدودها الشمالية إذا ما تم لها إزالة أسباب التوتر على حدودها الجنوبية. وكانت زيارة رفسنجاني في حينه إلى كل من أوزبكستان وقرغيزستان وتركمانستان وكازاخستان، ومن ثم إلى أذربيجان، زيارة استطلاعية لجمهورية إسلامية آسيوية ناطقة بالتركية. وذلك للتعرف عليها واستكشاف سبل التعاون الاقتصادي والسياسي، على الرغم ما بين هذه الدول وإيران من تباعد ثقافي، في محاولة لتعزيز نفوذ طهران في وجه

النفوذ التركي التقليدي والتاريخي في تلك البلاد. وقد تفادى رفسنجاني في تلك الجولة الآسيوية زيارة طاجكستان، وهي البلد الأقرب إلى إيران والناطقة بالفارسية، ذات الأكثرية الشيعية، (مقابل التركية بلهجاتها المتعددة ذات الأغلبية السنيّة في الجمهوريات الأخرى) إذ لم توجه في حينه دعوة لرفسنجاني لزيارتها. وكانت طاجكستان قد اتهمت إيران بالتورط بشكل أو بآخر، في حربها الأهلية بين السلطة الحاكمة (الشيوعية السابقة) والجماعات الإسلامية الأصولية المتمردة.

كذلك لا بد أن تكون إيران قد أدركت، بحدسها السياسي وحسها الاستراتيجي، أن لها مدى جغرافياً واسعاً لا بد من استكشافه، وأن لها دوراً ومصالح أساسية فيه. وهو المدى، الذي كانت إيران تعتقد في ذروة حصار «الاحتواء المزدوج»، أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحتويه في سياستها المعادية ووفق مصالحها الاقتصادية. لكن اتضح بالممارسة أن جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية تخاف دولار النظام العالمي الجديد أكثر مما تخاف تصدير ثورة أصحاب العمائم والسيوف. وبالتالي فإن اليد الأميركية الطويلة تصل إلى أقاصي آسيا، إذا أرادت.

لذا أعيد التوازن إلى المنطق الذي تكلم من خلاله الكثير من الإيرانيين، ومن بينهم رفسنجاني قبل خاتمي، القائل إن للخليج ضفتين. الضفة الفارسية حيث تقف إيران، ومن بعدها شمالاً آسيا الوسطى الإسلامية، حيث أوقف الاتحاد السوفياتي طوال سبعين سنة أي تمدد لنفوذها أو تأثير لها. والضفة العربية حيث يقف العرب، ومن بعدهم جنوباً الجزيرة العربية وما وراءها من امتداد قومي حضاري عربي. لقد تصارع الجانبان وتعايشا طوال التاريخ،

مع فترات عداء طويلة، تدخلت وتداخلت فيها أطراف وعوامل عدة ملأت أسماؤها وأوصافها صفحات التاريخ. ولكن الجانب العربي، عرف بعد تجربته المرة في الحرب العراقية ـ الإيرانية أن لا مصلحة له في استعداء إيران. وعرف الجانب الإيراني، من خلال التجربة ذاتها، أن بيته من زجاج، وأن اللاعبين في حديقته الخلفية المفتوحة على آسيا الوسطى، أكثر عدداً من اللاعبين في حديقته الأمامية المفتوحة في الخليج. وبالتالي فإن مصلحته هي في التوازن عبر فتح جسور له في الشمال مكملة لجسوره في الجنوب، دون أن تكون علاقة إيران بآسيا، بديلاً عن علاقة إيران بالعرب.

هنا يجدر التوقف عند مجموعة متغيرات حصلت في موضوع التوجه الإيراني نحو آسيا، خلال السنة الأولى من رئاسة خاتمي، التي رافقت في الوقت نفسه، متغيرات الصراع الداخلي في النظام الإيراني ذاته.



لقد استحوذ الموضوع الآسيوي على التفكير الإيراني حيث يظهر أنه منذ مجيء الرئيس خاتمي إلى الحكم، كم تراجعت اللهجة التهليلية للخطاب الإيراني العام، وتقدمت نحو الأسماع لغة جديدة راحت تستعير من الواقعية الكثير من مصطلحاتها وأدواتها ووسائل تعبيرها. على أن الواقعية في السياسة الخارجية الإيرانية لم تبدأ مع الرئيس خاتمي، بل إنها ترسخت في عهد سلفه السابق هاشمي رفسنجاني، وبالذات في أثناء النزاع الأرميني ـ الأذربيجاني. ففي ذروة المعارك بين أرمينيا وأذربيجان في إقليم ناغورنو قراباخ وقّعت طهران عشرة اتفاقات تجارية مع يريفان. والمعروف أن في إيران ١٧ مليون أذري وهم من العنصر التركي.

والمعروف أيضاً أن جمهورية أذربيجان اختارت نمط التطور العلماني التركي وانصرفت عن النموذج الإيراني.

وفي طاجكستان لم تنحز الحكومة الإيرانية إلى المعارضة الإسلامية في هذا البلد، بل اتخذت موقفاً محايداً ما مكّنها، فيما بعد، من أن تقود مصالحة سياسية كبيرة بين الأطراف الطاجيكية المتصارعة. ولم تحذُ إيران حذو معظم الدول الإسلامية التي دانت التدخل العسكري الروسي في الشيشان، بل نظرت إلى الحرب الدائرة هناك على أنها شأن داخلي روسي.

وبين أيدي القادة الإيرانيين اليوم ملفات آسيوية ساخنة جداً، بل ربما كانت حارقة في بعض جوانبها. أولها وأهمها:

كان لبحر قزوين في الماضي، كما هو معروف، نظام حقوقي يقسّمه، ساحلاً وعمقاً بين الاتحاد السوفياتي، وإيران. لكن هذا النظام انتهى مع تفكك الاتحاد السوفياتي، وصار هناك خمس دول متشاطئة هي: كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان وإيران وروسيا. وصار لا بد، بالتالي، من إنشاء نظام جديد يأخذ في الاعتبار مصالح إيران وروسيا كمركزين رئيسيين في المنطقة. لكن هذا الموقف لم يرق للدول الأخرى، فمنها مَن يتعاطف مع إيران مثل تركمانستان وكازاخستان، بينما لا تتعاطف أذربيجان مع الموقف الإيراني وترى أن من حق أي دولة أن تستغل شواطئها كما تريد وبالاتفاق مع مَن تريد. وهكذا بات الموقف الإيراني يركز في خلافه مع أذربيجان على نقطتين:

أولاً: إنه يخشى دخول شركات أميركية إلى جوف بحر قزوين

للتعدي على أحواض نفطية ليس من حقها التنقيب فيها، وربما يؤدي التهاون في هذا الموضوع إلى أن تصبح الأمور غير متكافئة.

ثانياً: إنه يخشى تلويث البيئة. ولا بد، لتدارك هذا الأمر، من التفاوض للتوصل إلى اتفاقات في هذا الشأن.

النقطة الجوهرية في هذه الخلافات ليست التلوث ولا حتى الشركات الأميركية، بل إن الخلاف يتركز على النفط ذاته وعلى طرق نقله. فبحر قزوين يحتوي ١٦٪ من الاحتياطي العالمي من النفط (٢٤ مليار طن) و٥٣٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز (٧٥ تريليون متر مكعب). وبعد سنتين أو ثلاث على الأكثر ستنتج الدول المطلة على البحر ١٢ مليون برميل نفط يومياً، وستصبح الدول المتشاطئة في قزوين أحد أهم مراكز إنتاج النفط في العالم في غضون عشر سنوات. إن هذا الاحتياطي الهائل يلهب النزاعات في هذه المنطقة، وتشارك في هذه النزاعات كل من روسيا والولايات المتحدة الأميركية وتركيا إيران فضلاً عن دول القوقاز وشركات النفط العملاقة.

والولايات المتحدة تريد، بالطبع، الهيمنة على نفط هذه المنطقة ومحاصرة إيران. وهي تسعى إلى إقناع الدول المعنية بمد أنابيب النقل عبر تركيا إلى البحر المتوسط أو عبر الباكستان وأفغانستان إلى المحيط الهندي. بينما ترغب إيران في مد هذه الأنابيب إلى الخليج العربي عبر أراضيها. في حين ترغب روسيا في مدها عبر البحر الأسود نحو شمال أوروبا.



إن إيران، في الحقيقة، تستطيع أن تقدم أفضل الطرق وأكثرها أمناً

لنقل النفط والغاز إلى الخليج. وهذا لا يلائم الولايات المتحدة وتؤيدها في هذا الموقف أذربيجان وإلى حد ما تركيا. أما روسيا فهي ترغب في أن يمر نفط قزوين في أراضيها عبر الفولغا نحو شمال أوروبا، وهي مستعدة لتخريب أي طرق بديلة. كما أن أذربيجان ترغب في مد أنابيب النقل عبر منطقة الأبخاز وقراباخ، لكن الولايات المتحدة تعرض مد الأنابيب عبر قاع بحر قزوين إلى مرفأ سيحون التركي على البحر المتوسط. ويؤيد هذه الخطة رئيس جمهورية جورجيا إدوارد شيفاردنادزة ورئيس جمهورية أذربيجان حيدر علييف والحكومة التركية. وتشعر روسيا بقلق شديد إزاء هذه الخطة، ولا تستبعد مصادر جورجية أن تكون محاولة اغتيال إدوارد شيفاردنادزة جاءت في هذا السياق وهي من تدبير جهات روسية قومية.

كما أن إيران، تعتبر هذه الطرق كلها غير مأمونة. وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الشركات الأوروبية ـ الأميركية المشتركة مثل توتال وشل وغاز بروم تقدمت بعروض للتفاوض مع الإيرانيين على نقل النفط عبد تركمانستان وكازاخستان، وامتنعت الإدارة الأميركية عن فرض عقوبات عليها. لكن أذربيجان أصرت على إدارة وجهها نحو الجانب الأميركي لكي تتعامل معه مباشرة.

ثمة طريق آخر قصير وغير مكلف يمر عبر أفغانستان، وللباكستان مصلحة أكيدة فيه. لكن هذا الطريق غير آمن البتة. وعلى الرغم من ذلك فإن الأميركيين يضغطون في هذا الاتجاه من خلال علاقاتهم الوطيدة بالباكستان ويحاولون أن يكون لهم موطىء قدم في أفغانستان استعداداً لمرحلة ما بعد الطالبان. والطالبان يريدهم الأميركيون جسراً لمرحلة ليبيرالية جديدة يتم فيها التخلص من بقايا

المجاهدين ثم يندثرون بعد أن تتعب القوى المسلحة كلها. وتتشابك الصورة كثيراً إذا علمنا أن روسيا حليفة الهند، وأن كازاخستان تحاول أن تنسق جهدها مع إيران في محاولة لمنع مرور الأنابيب عبر أفغانستان.

إن هذه الأوضاع كلها، بما في ذلك الوضعان الأمني والاستراتيجي، تجعل إيران حاملة ملفاً ساخناً جداً ربما ينفجر في أي لحظة ويلهب معه نفطاً كثيراً وبشراً أكثر.



وكان نفط قزوين قد عاد إلى واجهة الاهتمامات الإيرانية عند انهيار الاتحاد السوفياتي العام ١٩٩١ حيث ظلت تركيا تسعى لبناء خط أنابيب للنفط يمتد من بحر قزوين عبر شرق تركيا ويصب في ميناء جيحون على البحر المتوسط، وتبلغ تكلفة إنشاء هذا الخط نحو ملياري دولار.

ومن أجل ذلك راحت تركيا تضايق السفن الروسية المارة في البوسفور والدردنيل بحجة القيام بعمليات ضبط للسفن لحماية البيئة والأمن في هذا الممر، ولا سيما بعد وقوع حادث اصطدام في المضيق في آذار ١٩٩٥ أدى إلى مصرع ٢٩ شخصاً واشتعال ١٠٠ ألف طن من النفط.

إن تركيا تريد حرمان روسيا من السيطرة على نفط أذربيجان من خلال الأنبوب المقترح امتداده من باكو حتى ميناء نوفورسيك الروسي.

ونفط قزوين يذكّر كيف كانت اللعبة الاستعمارية البريطانية في الماضي تهدف إلى السيطرة على الطرق المؤدية إلى الهند. أما جوهر

اللعبة في هذه الأيام في آسيا الوسطى فهو السيطرة لا على عمليات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي فحسب، بل السيطرة على نقله وعلى طرق نقله أيضاً.

وأذربيجان، هي الدولة ـ المفتاح، أو الأكثر أهمية في المجال الآسيوي بالنسبة لإيران. فأذربيجان الحالية تتكون من محافظات كانت تابعة خلال حروب القوقاز (١٨٠٨ ـ ١٨٢٤) للدولة الفارسية. وعندما انتهت الحرب بانتصار روسيا ضمت إليها. وفي سنة ١٩١٨ تمّ توحيد هذه المحافظات تحت اسم أذربيجان. ويبلغ عدد سكان أذربيجان ٥,٦ مليون شخص وهم شيعة.

انطلاقاً من مشاريع نفط بحر قزوين وتشابكاتها تعزز الاقتناع في طهران أن مصالحها الحيوية ومناطق نفوذها الأساسية هي في آسيا الوسطى، حيث لا تجد إيران حتى الآن، وعلى الرغم من الحصار الأميركي والمضايقة الغربية بشكل أو بآخر، معارضة كبيرة لها في الجمهوريات الإسلامية، وقد بدأت هذه الجمهوريات تتلمس مصالحها الحقيقية بعد تغييب سبعين سنة من قبل السلطة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي، وباتت تسعى إلى إقامة علاقات مع دول الجوار الإسلامي، وهي المحتاجة إلى خدمات ومساعدات دول الجوار، والمتعطشة إلى الاستثمار الأجنبي لاستخراج ثرواتها المدفونة في أراضيها ومياهها، خصوصاً أنها تملك النفط والذهب والقطن، وبالتالي تملك المواد الخام التي توفر عناصر النجاح لمشاريع التنمية.

وهنا يدخل التفكير السياسي الجديد في إيران الذي عزّز اللهجة الواقعية في توجهات الخطاب الإيراني، بحيث أصبحت إيران تدفع باتجاه التعاون مع هذه الجمهوريات، وإقناعها بأن لها مصلحة في

إقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية معها. مما حدا بالبراغماتية الإيرانية الجديدة إلى القول بأن إيران هي الدولة المؤهلة، بحكم غناها النفطي وتجارتها القديمة في هذا المضمار، أن تلعب دوراً أهم من تركيا في مشاريع التنمية. لذا فإن أي نجاح تحققه إيران في هذا المجال، سيفرح دول الخليج، وإن في هذه السياسة ما يخفف من مسؤولية هذه الدول تجاه إيران في وقت الأزمات الاقتصادية، ويدفع الأذى الإيراني عنها.



وإحدى أهم المشاكل في الاستدارة الآسيوية (لإيران) ولطموحاتها في أن تكون الشريك الاقتصادي الأساسي في تنمية الجمهوريات الإسلامية، أنها لا تستطيع تقديم أية معونة فنية أو اقتصادية إلى دول آسيا الوسطى، لضعفها الاقتصادي، ولحالة بناها التحتية ـ الفنية المهترئة التي يرثى لها. وهذا يشكل مأزقاً ما، لكن من الممكن تجاوزه إذا انتعش الاقتصاد الإيراني، وارتفعت أسعار النفط ولو قليلاً.

ولعل المؤشر اللافت في طموحات إيران الآسيوية هو افتتاح الرئيس السابق رفسنجاني في العام ١٩٩٦ احتفال تدشين خط للسكك الحديد يمتد من استنبول (تركيا) إلى بكين (الصين) ويتفرع في اتجاه دول آسيا الوسطى، محيياً بذلك ما عُرف في التاريخ باسم «طريق الحرير». فقد عرفت هذه المنطقة الرخاء في غابر الأزمان عندما كان «طريق الحرير»، بمثابة أنابيب النفط اليوم. فقطار استنبول ـ طهران ـ بكين في مطلع القرن الواحد والعشرين، هو الذي سيذكي فكرة الاهتمام الإيراني بآسيا ويرسخها، ويؤسس لحزام من الرخاء في

الشمال قد يلتقي مع حزام من الغنى يشبهه في الجنوب. وعند هذا المفترق يكون الإقلاع.

لكن الوجه الآخر للاستدارة نحو آسيا الوسطى له مخاطره أيضاً بالنسبة إلى إيران، من قبل أن يمر قطار الرخاء عبر «طريق الحرير الجديد». فالحدود الشمالية تحتل المركز الثاني (بعد المركز الأول الذي هو الخليج جنوباً) من اهتمامات السياسة الأمنية الإيرانية. حيث تصطدم الأحلام الاقتصادية وطموحاتها، بالخوف الإيراني من عدم توفر الاستقرار السياسي في دول الشمال. وبالرغم من أن إيران ترغب في مد نفوذها إلى الجمهوريات الجديدة عبر العلاقات التجارية، ولو على حساب تأييد الحركات الإسلامية، مستبدلة ذلك بتطوير روابط البنية التحتية، كالطرق وسكك الحديد وأنابيب النفط والغاز، فإنها تخشى في الوقت نفسه، إمكانية انتقال عدم الاستقرار السياسي إليها من تلك الجمهوريات. فالحروب المحلية - الأهلية الدائمة في تلك البلدان، والحروب الخارجية الممكنة بين بعضها البعض، قد تورط طهران. لذلك نجد أن إيران في مواجهة دائمة بين توازن رغبتها في مد النفوذ إلى الجمهوريات الجديدة، وحاجتها إلى حدود آمنة ومستقرة.

لذلك تسعى إيران إلى أن تكون شريكة، إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي وبالذات السعودية وعُمان، في صناعة أمن إقليمي في الخليج يرتكز على القوى الإقليمية الأساسية في المنطقة، ويمكنه أن يضم العراق مستقبلاً بعد أن يتخلص من أزمتيه الداخلية والدولية.

هذه هي السياسة العامة التي رست على قاعدة مضمونها أن يكون الأمن في الخليج أمناً إقليمياً تتقاسمه الأطراف الإقليمية بعيداً عن

تدخل القوى الأجنبية. وإذا كان لا بد من تدخل ما في لحظة ما فيجب أن يكون هذا التدخل منسجماً مع ما ترتبه قواعد العلاقات الدولية والمصالح، وليس من خلال الحضور العسكري المباشر.

إن المفهوم الإيراني للأمن الإقليمي في الخليج لا يتجاهل المصالح الدولية في المنطقة، بل يأخذ في الاعتبار هذه المصالح وبالتحديد حرية مرور النفط والبضائع.

الذي يعترض التوجه الإيراني نحو آسيا الوسطى، أن الساحة ليست خالية لإيران وحدها. فتركيا هي الغريم الأساسي، وهي أيضاً بالمرصاد. لذلك ترى أطراف خليجية عربية، أن من المصلحة أن تتعاون إيران وتركيا في آسيا الوسطى سياسياً بحل الخلاف بين أذربيجان وأرمينيا (على سبيل المثال) رغم أن الوساطة لم يحالفها النجاح حتى الآن، لأن لهما مصلحة مشتركة في تقاسم النفوذ، لا التنافس عليه، في تلك المنطقة الآسيوية. وأن تتعاونا اقتصادياً في الاستفادة من نفط قزوين (على سبيل المثال أيضاً) في اقتسام طرق عبوره بطريقة أو بأخرى، بما يشجع البلدين على الدخول في مشاريع اقتصادية مشتركة لتطوير جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، فتستفيد طهران وأنقرة معاً، ويقتسمان المصالح والنفوذ.

فإمكانية الشراكة الإيرانية ـ التركية في آسيا الوسطى، قد تنقل الصراع من كونه عربياً ـ إيرانياً في الخليج، إلى كونه إيرانياً ـ تركياً في آسيا الوسطى. وهذا أمر ـ إذا توفر ـ من شأنه أن يريح سياسياً واقتصادياً دول الخليج العربية. لكن روسيا بالمرصاد في آسيا الوسطى، باعتبار أن الأخيرة منطقتها الخلفية لثلاثة أرباع القرن، وتتألف من دول صنعتها وموارد استغلتها. وروسيا قد لا تسمح لتركيا بأن تلعب دوراً رئيسياً في آسيا (الصراع الأرمني ـ الأذري

مثلاً، لأن تركيا في نهاية أي تحليل هي دولة محسوبة على أميركا وعلى حلف الأطلسي، وهي لا تريدها في حديقتها الخلفية. بينما لا تمانع أن يكون لإيران دور في تلك البلاد، نظراً لمواقف إيران البراغماتية الواقعية من روسيا وصراعاتها الحدودية والإثنية مع الكومنولث التابع لها. كذلك فإن روسيا تريد أن تحمي أمن حدودها ومرافئها ومصالحها الاقتصادية بما في ذلك الأقليات الروسية التي تعيش في تلك الجمهوريات. وموسكو تجد في طهران، لا في أنقرة، الصديق الذي يتكل عليه.

وحتى لا يصبح حال إيران بطموحاتها الآسيوية كحال الرجل الذي لم يجد في بيته ما يعطيه لسائل، بعد أن ظن أن عنده دراهم وحنطة وخبزاً، فشتمه.

وأيضاً، أن توفر لها استدارتها الآسيوية، كل نواقصها، من دون أن تستطيع الاستفادة منها أو التفاعل معها، فينطبق على وضعها حينئذ ما رواه الجاحظ في «البيان والتبيين» عن قول مُجّاعة بن مُرارة، لأبي بكر الصديق: «إذا كان الرأي عند من لا يقبل منه، والسلاح عند من لا يستعمله، والمالُ عند من لا ينفقه، ضاعت الأمور».

إن فرصة إيران التاريخية في آسيا، هي أن لا تضيع الأمور.

٥ ـ إيران ومثقفوها

الفتنة المقدسة!

■ «قالت فاطمة بنت الحسين:

دخلت علينا العامة، الفسطاط ـ بعد مقتل أبيها ـ وأنا جارية صغيرة وفي رجلي خلخالان من ذهب، فجعل رجل يفضّ الخلخالين من رجلي وهو يبكي.

فقلت: ما يبكيك يا عدوّ الله؟

قال: كيف لا أبكي وأنا أسلب ابنة رسول الله!

فقلت: فلا تسلبني.

فقال: أخاف أن يجيء غيري فيأخذه».□

«بحار الأنوار»

محمد باقر المجلسي

السياسة الإيرانية كالسجادة العجمية.

يُروى أن سياسياً عربياً قال لسياسي عراقي في العام ١٩٨٠ عند بدء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكان العراق يعيش في جو من نشوة النصر خلال السنة الأولى من الحرب: «لا تفرحوا كثيراً للتقدم الذي تحرزونه الآن على جبهة القتال، فالحرب مع إيران ستكون حرباً طويلة المدى لا يمكن حسمها بسهولة، ولا يمكن تحقيق انتصار سريع فيها. والسبب لا علاقة له بالتوازن العسكري أو بالفروسية والشجاعة. السبب أن الشعب الإيراني، شعب صبور، طويل البال، دؤوب في متابعة مصالحه. وأكبر مثال

على ذلك صناعة السجاد. تصوّر أن السجادة الواحدة، التي يعمل فيها العشرات، تأخذ حوالى عشر سنوات لينتهي العمل فيها. فالشعب الذي يصرف سنوات لينتج سجادة واحدة، سيصبر سنوات أطول لينتصر في حرب. لا تستخفوا بصبر الإيرانيين وطول بالهم، فتاريخ بلاد العجم مليء بالأحداث التي حققت انتصارات بقدر ما أنتجت سجاداً».

والعلاقة بين السياسة الإيرانية والسجادة العجمية، هي علاقة عضوية. فالأولى تحذو حذو الثانية: قطبة وراء قطبة، وخيطاً وراء خيط، ولوناً وراء لون، وإبرة وراء إبرة، وسط جبال من كرات الصوف والحرير. لنحصل في النهاية على سجادة جميلة وثمينة، لا أحد يسأل كم كلفت من عيون وسهر وأيادٍ وبشر. كذلك ينسى الناس كم تكلفوا في السياسة من تضحيات وأرواح وإمكانات وثروات.

وما يحدث في إيران من صراع، قد دفع بالبلاد إلى حمام من دم المثقفين الذين يقتلون كل يوم. فأي سجادة سياسية ستسفر عنها هذه المذابح؟ سجادة يمينية رجعية أم سجادة تقدمية ليبيرالية؟ وعلى أيهما سيمشي الإيرانيون في الطريق إلى القرن الواحد والعشرين؟ غير أنه كائنة ما كانت تلك السجادة، فإن المشوار الإيراني عليها لن يكون مريحاً.

وإذا كانت القصة بدأت عند تولّي محمد خاتمي رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران، بعد معركة انتخابات ضارية صرع فيها «الليبيراليون» «المحافظين» ـ وكلاهما من الأوصاف المجازية والتجاوزية ـ أعطى فيها الشعب الإيراني قصب السبق لخاتمي. فإن القصة لم تنتهِ عند هذا المفترق، بل هي دخلت في نفق جديد ـ

قديم في آن معاً، وهو صناعة السجاد السياسي في بلاد العجم، مطعما بالدماء ومطرزاً بسكاكين الاغتيال ومرتكزاً على حبال المشانق. كل ذلك باسم سلطة الإسلام المعصومة من الخطأ.



بهذا الشكل يبدأ نسج السجادة السياسية العجمية، وإيران تحتفل بالذكرى العشرين للثورة الإسلامية، وقيام النظام الجمهوري تحت راية ولاية الفقيه. وهي أيضاً سنة تثبيت ولاية جمهورية سيد محمد خاتمي الإصلاحية. فإما أن تسقط هذه الجمهورية في أحضان المحافظين والرجعية الدينية، وإما أن تقوى وتزدهر من خلال تجربة صراع الإصلاحيين، فتكون «الجمهورية الفضلى» في عهد الإسلام السياسي المعاصر، حيث يجري تشويه الإسلام فكراً وممارسة في كل يوم. وقد تكون التجربة الخاتمية الإيرانية أحد وجوهها المضيئة.

فالسجال الدائر في إيران اليوم بين ما يسمى باليسار الراديكالي، أو التيار الإصلاحي، أو الجناح الليبيرالي التقدمي (وكلها تسميات متعددة لمسمى واحد) وبين ما يسمى اختصاراً باليمين التقليدي الديني المحافظ، بل الرجعي. فهذه النعوت ـ الصفات، لا تعني شيئاً بين أشلاء جثث الكتّاب والمثقفين الذين دفعوا حياتهم ثمناً لهذا الصراع الدموي بين جهتين تتهمان بعضهما البعض بالتخطيط للقيام بانقلاب (أبيض أو أحمر، ليس مهماً) في سبيل السيطرة على أجهزة النظام، ومنع استدارة الجمهورية يساراً أو يميناً.

وبالتأكيد، فإن الوضع في إيران متأزم إلى حدود حالة الاختناق، والمواطن الإيراني مروّع، ليس فقط خوفاً من القتل، بل تحرقاً إلى

معرفة مَنْ هم القتلة الحقيقيون، الذين يشوهون صورة الدين والنظام السياسي القائم.

فالمسألة لدى المواطن الإيراني الخائف، ليست مسألة قتل بعض «المعارضين الهامشيين». إذ إن المثقفين والكتّاب في إيران، كما في بلدان العالم الثالث، هم فعلاً هامشيون في السياسة وهامشيون في الحكم. المسألة هي أن الجريمة تطال الإسلام، الذي باسمه يحكم الفقهاء، وتطال القضاة أصحاب الفتاوى بشرعية هذا القتل. فيتزعزع إيمان المواطن، الذي لا حكم له أو عليه إلاّ حكم الإسلام، ولا مرجعية عنده إلاّ مرجعية فقهائه. وهكذا فإن التشويش الفكري - الإيماني - السياسي قد بلغ أقصى درجاته.

القتلة المباشرون ليسوا هم القضية عند ذلك المواطن الإيراني. في نهاية المطاف سيُعرف القتلة ويدفع بعضهم الثمن. المحرضون، أو القتلة غير المباشرين، من أفراد وأجهزة هم المشكلة. لأن فعلتهم تنخر الثقة بصلب نظام الجمهورية الإسلامية وتزعزع أسسه وتشكك بسلامة طويته، وكأنه لم ينضج بعد أكثر عقدين من الزمن، وعانى ما عاناه من صراعات داخلية وحروب خارجية.



إن تساؤلات من هذا النوع، ما زالت حتى الآن من دون أجوبة. فالقضية تدور بين مجموعة تكهنات واتهامات ونفي واتهامات مضادة وتحقيقات قضائية لم تسفر عن شيء. ومن خطورة هذه التساؤلات لدى المواطن الإيراني، أنه لا يرى في الصراع بين الديوك السياسية المتحاربة وسط دم المثقفين المهدور، جريمة جنائية عادية ولا حتى جريمة سياسية. بل يرى فيها ملامح فتنة مقدسة،

تصل إلى عمق العقيدة الدينية، بكل فروع الاجتهاد فيها. فهو يرى في اتهامات التكفير والتفسيق (من فسق) والردة والخروج على الله والدين، بين أعمدة النظام ورجاله، ما لا سابق له. صحيح أنه ليس للنظام الإيراني، كنظام ديني «ثيوقراطي» نظام مثيل في العالم، وبالتالي لا يمكن مقارنته بنظام آخر، مع ذلك فهو يهدد في الصميم تجربة تطبيق الحكم الإسلامي تحت عباءة رجال الدين، مما يسقط نهائياً تطبيق فكرة الإسلام السياسي في الحكم.

من هنا جاءت شجاعة الرئيس خاتمي في الإصرار على إطلاق يده في كشف ملابسات مسلسل الاغتيال. وقد استمد خاتمي قوته من الإصلاحيين والتقدميين والصحافة الإيرانية المستقلة والشجاعة الحرة (هيهات أن تتعلم منها الصحافة العربية) للتصدي لهذه الفتنة التي يثيرها الفريق الآخر، تحت ستار المقدس والإلهي بسلاح من أنواع الفتاوى، التي تذكر بصكوك الغفران. فالمجتمع المدني، الذي تعاظم ونما في إيران، هو الذي يقف اليوم في وجه الحوزات الدينية وأصحاب العمائم.

وإثارة الجدل بين الطرفين أمر ديموقراطي سليم، شرط أن لا يستنجد الطرف الديني باستمرار بالحق الإلهي الذي يحتكره حيال من يخالفهم الرأي، وبالتالي يصبح سلاح السجال غير متكافئ. فأصحاب نظرية التكفير الذي يطردون من جنة الله كل من يختلف معهم، يريدون إقصاء كل مَن هو ليس معهم أو منهم في الحزب أو التنظيم أو الحوزة. والمواطن الإيراني العادي يعتبر - ويقولها في الشارع بصراحة - أن أصحاب هذا التيار هم القتلة الحقيقيون الذين يجب أن يوقفوا عند حدودهم ويحاسبوا. وبالتالي يجب أن يُسقَطوا من مواقعهم في التأثير على النظام، مهما كانت

مناصبهم، حتى لا تقع فتنة أخرى مجدداً. فمقاومة الحجر الفكري السياسي والثقافي يجب أن لا تقابل بالعنف السياسي. وهكذا يصحح الخلل في المواجهة بين السكين والحبل والمسدس، وبين القلم والريشة والورقة.

وليس أمام الرئيس خاتمي، وسط هذا المنزلق الأخطر في تاريخ الثورة الإسلامية في إيران، إلاّ أن يفي بوعوده وتعهداته التي قطعها للملايين التي انتخبته في آذار ١٩٩٧. ويكون ابتداء الوفاء، بإسقاط نظرية العزل والتكفير وإبعاد الغلاة عن المفاصل الأساسية للحياة السياسية في إيران. ولعلها تكون الخطوة الأهم في طريق الإصلاح السياسي الطويل. لذا ليس أمام جماعة المجتمع المدني الجديد الذي أفرزه خاتمي، إلاّ أن يسعى ديموقراطياً وبشجاعة ليصل إلى مراكز صناعة القرار ومقاعد الحكم والإدارة، ليبدأ حياكة سجادة إيرانية عجمية أصيلة.



إن قضية اغتيال المثقفين وتصفيتهم في إيران،لم تعد تخضع للنظرية التآمرية، منذ أن أعلنت منظمة «فدائيان إسلام» في ٢١ كانون الأول ١٩٩٨ أنها المسؤولة عن قتل عدد من الكتاب الإيرانيين، وأن هؤلاء الذين أعدمتهم «وضعوا أقلامهم في خدمة الأجنبي ويريدون عودة السيطرة الأجنبية إلى إيران». ويضيف بيان «فدائيان إسلام»: «بما أن رجال السياسة الحاليين عندنا متساهلون ويدعمون العناصر الأجنبية المقنعة بشعارات الانفتاح السياسي (...) فإن أبناء الشعب الغيورين تحركوا وأعدموا هؤلاء العناصر».

وتخشى منظمة «فدائيان إسلام» (واسمها الرسمي الكامل:

«فدائيان إسلام محمدي حنيف») من عودة فئة المفكرين والمثقفين إلى الواجهة كقوة سياسية، ولا سيما بوجود الرئيس خاتمي في السلطة. والنخبة المثقفة في إيران ليست قليلة العدد فهناك مليونا طالب جامعي ومليون ونصف مُدرِّس وعشرون مليون تلميذ. وفي هذا المناخ يلعب المثقفون دوراً مميزاً بين هذه الفئات.

و«فدائيو الإسلام المحمدي الحنيف» منظمة نشأت في الأربعينيات على يد نواب صفوي الذي تأثر كثيراً بتجربة حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين في مصر، وكانت له علاقات وثيقة معه.

ومنذ البداية وقفت هذه المنظمة ضد الشاه وأعلنت الجهاد من أجل إقامة الدولة الإسلامية. وتمكنت تالياً من اغتيال عدد من كبار المسؤولين في عهد الشاه بينهم حسين فاطمي (وزير خارجية إيران في حكومة مصدق) وثلاثة رؤساء حكومات هم: عبد الحسين هزير وعلي رزم وحسن علي منصور.

وشنّت السلطات حملة متواصلة على هذه المنظمة وأُعدم زعيمها نواب صفوي في العام ١٩٥٧. وكان عدد من كبار قيادات إيران اليوم من أعضاء هذه المنظمة مثل: آية الله خميني وآية الله علي خامنئي وهاشمي رفسنجاني ومحسن رفيق دوست.

ويُعتقد أن آية الله يزدي رئيس السلطة القضائية في إيران اليوم هو من الأعضاء السريين في هذه المنظمة. والمعروف أن محسن رفيق دوست الوزير السابق للحرس الثوري، الذي قاد سيارة الإمام خميني يوم عودته إلى إيران، هو اليوم مسؤول عن «مؤسسة المستضعفين» وهي دولة ضمن دولة، إذ تبلغ موازنتها ثمانية مليارات دولار وتضم آلاف الشركات في الداخل والخارج.

والجدير بالذكر أن آية الله خميني كان أول من أطلق حملة معادية للمفكرين والأدباء والصحافيين بعد أيام قليلة من استيلائه على السلطة في العام ١٩٧٩؛ فقد أمر بإحراق عدد كبير من الكتب الحديثة، وأصدر حظراً على مئات الكتّاب والشعراء، واعتقل العديد منهم وأعدم بعضهم لاحقاً. وهدأت هذه الحملة مع اندلاع الحرب مع العراق.

ثم بدأت حملة جديدة ضد اليساريين سنة ١٩٨٣، فأعدم العشرات من الكتّاب اليساريين والليبيراليين وأبيدت الكتب اليسارية - الليبرالية، وفرّ الآلاف منهم إلى الخارج.



وكانت طهران قد أعلنت في مطلع العام (١٩٩٩) أنها اعتقلت عدداً من ضباط الاستخبارات الإيرانيين المسؤولين عن قتل عدد من الكتّاب والمثقفين. وقالت وزارة الاستخبارات أن هؤلاء المعتقلين «يفتقرون إلى الإحساس بالمسؤولية ومن ذوي العقليات الشريرة». بينما أعلن ناطق نوري رئيس مجلس الشورى، أن منظمة «مجاهدي خلق» هي التي تقف وراء قتل عدد من الكتّاب، في الوقت الذي اتهم مرشد الثورة علي خامنئي المخابرات الأميركية وإسرائيل.

هكذا كانت الصورة عندما أعلن قائد الجيش الجنرال علي شهبازي في اجتماع المجلس الأعلى للأمن القومي تأييد الجيش قرارات الرئيس خاتمي عن الإعلان عن تورط مسؤولين أمنيين في الاغتيالات الأخيرة للمثقفين في إيران. وكانت رموز دينية وسياسية وشخصيات روحية قد تحفظت على كشف ملابسات الاغتيالات،

والإجراءات التي يدفع خاتمي في اتجاه اتخاذها داخل الأجهزة الأمنية وإعلان تورطها في الاغتيالات، بحجة أن ذلك يلحق ضرراً بسمعة النظام ويشكل مدخلاً جديداً للقوى المعادية في الخارج والداخل للتشكيك في صدقية الحكم ومواصلة توجيه طعناتها الإعلامية والسياسية المستمرة منذ انتصار الثورة الإيرانية. ومن الواضح أن خاتمي تعرض لضغوط شديدة من جهات عليا في النظام والدولة لعدم الإفصاح عن تورط الأمنيين، غير أنه تمسك بقراره مدعوماً من أنصاره من أجل وضع الجميع أمام الأمر الواقع.

ولأن قراراً جريئاً كهذا وما سبقه وسيليه من إجراءات تحتاج إلى سند من داخل قيادة النظام، أطلع خاتمي المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي على تفاصيل الملف، واستجاب خامنئي لقرار خاتمي ليس فقط بالإعلان عن جزء من الحقيقة بل على إدارة الملف بكامله.

ويكتسب انحياز خامنئي لخاتمي أهمية بالغة في ظل ما يتردد في طهران من أن الاغتيالات لم تكن سوى جزء من سيناريو هدفه إسقاط خاتمي. وتقول المصادر العارفة بالأمور الإيرانية، أن قائمة الاغتيالات التي كانت ستنفذ شملت ١٨٠ شخصية سياسية وثقافية، بينها بعض المسؤولين كوزير الداخلية السابق عبد الله نوري، ورئيس تحرير صحيفة «عصر ما» محسن آرمين، والوجه الطالبي المعروف إبراهيم أصغر زادة، والنائبة فائزة رفسنجاني، والمعارض الإسلامي الديموقراطي عزت الله سحابي، ومستشار خاتمي سعيد مجاريان.

واعتبر محللون سياسيون أن تأكيد خامنئي في صلاة الجمعة على ضرورة عدم توقف التحقيقات ودعم الجيش لخاتمي، سيعزز مسار

الإصلاحات والتدافع السياسي المدني السليم والديموقراطي في نظام الجمهورية الإسلامية.



الصراع السياسي بين خاتمي وأعوانه أدى إلى سلسلة من أعمال العنف بدأت بحملة على مؤيدي خاتمي وتجريدهم من مراكزهم وأسفرت عن الآتي:

١ ـ إسقاط عبد الله نوري أقوى وأهم وزراء حكومة خاتمي بعد سحب الثقة منه في مجلس الشورى.

٢ ـ إقصاء كرباستشي أمين عام العاصمة طهران وأحد أهم أعضاء فريق خاتمي بعد إدانته قضائياً في تهم تعلقت بالفساد المالي والحكم عليه بالسجن والجلد.

٣ ـ الاعتداء بالضرب بين أسبوع وآخر وخلال صلاة الجمعة على عدد من كبار مساعدي خاتمي.

٤ ـ الاعتداء بالضرب على مجموعة من الأميركيين قيل بأنهم «جواسيس» لكن ثبت أنهم سياح من رجال الأعمال.

انتهاء باغتيال عدد من المثقفين الليبيراليين منهم:

- **محمد جعفر بويندة:** مترجم وكاتب (قُتل خنقاً) وهو أيضاً ناقد فني وناشط في مجال حقوق الإنسان، وشيّع في ١٧/١٢/١٩٩٨.
- **مجيد شريفي:** كاتب قريب من الإسلاميين. متنور.
- **محمد مختاري:** (قُتل خنقاً) وهو كاتب وشاعر فُقِدَ في ٣/١٢/١٩٩٨.

- **فيروز دواني (بيروز دفاني)**: اختفى في ١٩٩٨/٧/٢٨ ويعتقد أنه أعدم.
- **داريوش فوروهار وزوجته باروانه إسكندري**: قتلا في ٢٢/ ١٩٩٨/١١ طعناً. وكان فوروهار سجيناً لاثني عشر عاماً متواصلة خلال عهد الشاه ووقف إلى جانب خميني. وهو زعيم «حزب الشعب» المحظور. وعثر على فوروهار مقطوع الرأس في شقته في طهران بينما احتز القتلة أحد ثديي زوجته.
- **فاطمة إسلامي**: قتلت خنقاً، بطريقة مشابهة لاغتيالات الكتّاب الآخرين. وهي كاتبة متخصصة في أدب الأطفال.
- **الشاعرة سيمين بهبهاني**: حاولت جهات خفية اغتيالها (يعتقد أن الجهة هي مجموعة من «فدائيان إسلام») في سنة ١٩٩٨ لأنها ألقت قصائد تحتوي إشارات إلى الحب.

في الوقت نفسه أضرم مجهولون النار في سيارة الكاتب تقي خافاري. وتعرضت الكاتبة شُداية فاضلي للضرب. وأقفرت مقاهي طهران ـ التي يرتادها الكتّاب وهي التالية: شيرين وفردوسي وفيروز ـ من روادها خشية التعرض لاعتداءات رجال «فدائيان إسلام».

بعدها تعرض آية الله جلال الدين طاهري بعد صلاة الجمعة للضرب في أصفهان. والطاهري هو رجل دين مقرب من خاتمي. وهي المرة الثانية التي يتعرض فيها للضرب بعد صلاة الجمعة. ويعتبر الطاهري من أهم رجال الدين في أصفهان ويعرف بتأييده الشديد لخاتمي وانتقاده المستمر للعنف وللمتسببين به. وكان قد اتخذ موقفاً لافتاً في أزمة الاغتيالات، فطالب بوضوح بإجراء إصلاحات

جذرية في الأجهزة الأمنية وشدد على ضرورة إماطة اللثام عن الجهات الحقيقية التي دبّرت ما حدث. واتهم طاهري أنصار حزب الله بالتعرض له ومنعه من الصلاة في يوم القدس العالمي.



أمام بحر الدماء هذه يبدو أن أفضل السبل لاستكمال صورة اغتيال الكتّاب في إيران، هو رصد موجز لمواقف عدد من المسؤولين الإيرانيين من هذه الظاهرة بشكل يحدد موقف كل فريق، قبل الدخول في تحليل النتائج وتعليل الأسباب.

- وقف خاتمي في تشييع فوروهار وزوجته في لقاء له مع أجهزة الأمن قائلاً: «إذا لم تواجهوا هذه الجريمة وإذا لم تتعرفوا على دوافعها وتردعوها، فلن يكون ذلك استخفافاً بالنظام فحسب، ولكنه سيفتح الباب لمشكلات كثيرة ستعترضنا في المستقبل». وقال أيضاً بعد مقتل بويندة: «إن الحكومة تحقق في موجة جرائم القتل». وصرّح في كلمة أمام مجموعة من رجال الدين «إننا نتابع هذه القضايا. وأعداء الجمهورية الإسلامية يريدون الادعاء بأن الأمن ليس متوافراً في إيران، وعلينا مواجهة مثل هذه الادعاءات». وطلب من السلطة القضائية ومجلس الشورى اللذين يسيطر عليهما المحافظون التعاون مع الحكومة لضمان أمن البلاد وشدّد على «أن السلطة القضائية يجب أن تصون الأمن وتعززه. أما التشريع البرلماني فيجب أن يضع قوانين ملائمة لذلك، علينا جميعاً أن نحاول إرساء الأمن في البلاد لكي يأتي الناس ويستثمروا».

- اتهم علي رضا ساسي زعيم رابطة إسلامية موالية لخاتمي المحافظين بخلق جو جعل ارتكاب هذه الجرائم أمراً ممكناً وقال: «منذ أربعة أعوام وأنا أراقب مجموعات الضغط تهاجم التجمعات وتعتدي على الناس بالضرب. من دون أن تتم حالة اعتقال واحدة بعد تلك الحوادث. فأنا لا أصدق أن قوى أجنبية تقف وراء الاغتيالات».

- المتحدث باسم القضاء الإيراني فتوات ناصري صوادكوهي قال: «إن مدبري الاغتيالات يوجدون في الخارج (...) وسنحاول أن نطلع الجمهور على مزيد من التفاصيل والمعلومات بشأن هذه الاغتيالات خلال الأيام القليلة المقبلة».

- وزير الاستخبارات قربان علي دوري نجف - أبادي اتهم جهات أجنبية بالوقوف وراء الحادث.

- المحافظون حملوا، وفي سلسلة تصريحات وتعليقات وافتتاحيات صحافية، بعنف على خاتمي واتهموه باتباع سياسة حزبية متخلياً عن كونه رئيساً لستين مليون إيراني ومقللاً من شأن القيم المقدسة للثورة الإسلامية.

- الأمين العام لجمعية تحالف المجتمع الإسلامي التقليدية حبيب الله أصغر ولادي قال: «إننا ننصح الرئيس بنية طيبة. السيد خاتمي رئيس للأمة بكاملها وليس رئيساً لمجموعة من الناس الذين يهينون القيم المقدسة وينتهكونها».

- عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي وهو حليف مهم لخاتمي قال: «هناك مؤامرات وأعمال تخريب مناهضة للثورة خلف هذه الأعمال، تستهدف إحباط

الشعب وإضعاف النظام وتوجيه ضربة إلى المناخ الجديد في الجمهورية الإسلامية».

- □ الكتّاب الإيرانيون وجهوا رسالة إلى خاتمي طالبوه فيها إنهاء الوضع بشتى الوسائل واعتبروا أن «الكوارث تتوالى من دون أن يكون أحد قادراً على الإجابة. إن الاغتيالات الأخيرة للمثقفين دليل على أن العنف الأعمى ينشط لاقتلاع الحرية والنيل من الأمن العام وخلق التوتر في المجتمع المدني». وطالب المثقفون بالسماح بتشكيل جمعية مستقلة لهم كما كان يطالب الكتّاب الذين قتلوا، في خطوة تراها الأوساط المحافظة مناهضة للثورة.

لم يكن الإعلان عن تورط الاستخبارات سوى رسالة سياسية إلى الرأي العام في ظل هجوم مضاد سياسي وإعلامي عنيف من أوساط المحافظين يتهم مؤيدين لخاتمي بالوقوف وراء حوادث الاغتيال ضمن خطة تهدف إلى الاستيلاء على مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية بدءاً بوزارة الاستخبارات.

وتحدث بيان وزع في أصفهان عن أن شخصيات متنفذة في الحكم وراء مؤامرة إسقاط خاتمي. وذكر البيان أن الذين أصدروا الفتوى بالاغتيال هم خمسة من كبار رجال الدين في التيار المحافظ، وبعضهم يتولى مناصب رسمية عليا في الدولة.

واتهم البيان آية الله أحمد جنتي، الأمين العام لمجلس أمناء الدستور الذي يعتبر أحد الرموز الكبيرة في اليمين المحافظ، بأنه قاد وخطط وأشرف على العملية من أولها إلى آخرها في إطار خطة محكمة لإطاحة خاتمي. وساعده في هذا مصباح يزدي وخزعلي عضوا

مجلس أمناء الدستور، وواعظي طبسي عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام وممثل المرشد في محافظة خراسان، ووزير الاستخبارات السابق علي فلاحيان.

واعتبر هذا الاتهام خطيراً لأنه يجعل القضية تتجاوز ما قاله بيان وزارة الاستخبارات، من أن عناصر خارجة عن السيطرة في الوزارة كانت وراء عمليات الاغتيال، ويشير إلى أن ما حدث كان سيناريو سياسياً متكاملاً. وذكر البيان أن «المخطط كان يهدف إلى إظهار خاتمي عاجزاً عن توفير الأمن والاستقرار الاجتماعي وبالتالي عدم أهليته لرئاسة الجمهورية».



يقول محمد حسنين هيكل، في سياق حديث له عن ثورة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في مصر، أنه لا بد أن يكون هناك نسبة من الجنون، ونسبة من المغامرة، مسموحاً بها في أي عمل سياسي. إلاّ أن نسبة الجنون والمغامرة في أحداث إيران السياسية الحالية، قد تجاوزت الممكن في المغامرة لتقع في المستحيل. وهذا خطر محدق دائماً بالثورة الإسلامية في إيران.

فالقصة هي كما روى أبو القاسم الأصبهاني في «سير السلف» عن الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، حين قال:

«إن هذه الأمة لم تختلف في ربها ولا في نبيها، وإنما اختلفت في المُلك والدينار والدرهم».

كم كان ذلك صحيحاً، وكم هو صحيح اليوم!

٦ - إيران وعراقها

على مفترق ثورتين

■ **قال عبد الملك بن عمير لبعض الناس:**
رأيت رأس الحسين بين يدي زياد في قصر الكوفة، ثم رأيت رأس زياد بين يدي المختار، ثم رأيت رأس المختار بين يدي مصعب، ثم رأيت رأس مصعب بين يدي عبد الملك.
فقال أحدهم:
كم كان بين أول الرؤوس وآخرها؟
فقال: اثنتا عشرة سنة. □

«المستطرف في كل فن مستظرف»
للأبشيهي

في إيران وثورتها التي قامت في العام ١٩٧٩، واحتفلت بعيدها العشرين في شباط ١٩٩٩، يغتالون المثقفين والكتّاب. وفي العراق وثورتها التي قامت في العام ١٩٥٨، واحتفلت بعيدها الأربعين في تموز ١٩٩٩، يقتلون من جملة ما يقتلون، علماء الدين الشيعة والمراجع الفقهية الكبرى.

لماذا تقتل الثورات بعد أن تنضج، رجالاتها، وبعد أن تكون قد أكلت أبناءها وهي بعد يافعة؟ ماذا يحدث مع مرور الزمن داخل الثورات، كالثورتين الإيرانية والعراقية، على اختلاف النموذجين اختلافاً جذرياً؟

ليس لديّ محاولة للإجابة على هذا السؤال المستحيل، إلاّ ما أثاره

اغتيال الكتّاب والمثقفين في إيران ثمناً للصراع بين فريقي السلطة الحاكمة في طهران، بين إصلاحيين ومحافظين. وما يثيره اغتيال مرجع شيعي كبير في العراق، ثمناً للصراع بين المعارضة والسلطة الوحيدة ذات الجناح الأوحد في بغداد.



لعل هذا الزمان العربي المتأصل بالأحزان يستدعي اليوم، مقارنة تفرض نفسها فرضاً على كل متابع بين وضعين إقليميين في المنطقة، على اختلاف ظروف كل منهما. الأول مرور تسع سنوات على سقوط العراق في مستنقع الحصار الآسن، بكل تداعيات ما سبقه من حروب وما سيلحق به من مآسٍ. الثاني: عشرون الثورة الإيرانية، بكل صراعاتها بين الجناح الإصلاحي والجناح المحافظ. فإذا بها بعد عقدين من الزمن ما زالت تطير بجناحين. في الوقت الذي يغرق فيه العراق في وحل الكارثة تلو الكارثة، لأن جناحه الأوحد قد أصبح مهيضاً بعد أن تمَّ نتف ريشه خلال ثلث قرن. فإذا بالنسر الفارسي ـ الإيراني يحلّق، والنسر العراقي ـ العربي يسقط.

لم يعد العرب يمثلون هذه الأيام منظراً مهيباً. وهذا ما يجعل من المقارنة في الزمان الذي وصل فيه العرب إلى أسفل درك من التشرذم والهوان، مع غيرهم، قطعاً لغير صالح العرب، خصوصاً أنهم يودعون القرن العشرين، بمناحة كربلائية، هي أليق بالجيران الفُرس. فعلى الأقل يعرف الفرس على مَنْ يبكون ويندبون. أما العرب فهم في مناحة من غير شهيد أو بطل. فالبطولة عند العرب، صارت أن تتفرج الأنظمة بشماتة على بعضها البعض، بينما شعوبها تُقْصَف وتجوّع، وبلادها تحاصر وأراضيها تستباح. وإذا

بالخلاف على جنس العدو أصبح سُنّة من سنن السياسة العربية المعاصرة، من دون إدراك أن العدو هو عدو مشترك، وأنه أصبح داخل البيت يدير شؤونه ويتدبر سياسته ويقرر مآله.

ولم يعد الهم العربي بأكثر من البحث عن صيغة تحاول التمييز بين الشعب وحاكمه، كنوع من التقية. وهو مقياس لو طبقته الدول على نفسها لما بقي شعب يلتف حول حاكمه. وإذا بأزمة العراق المستعصية تتقلص إلى تساؤل لا أظن أن الأنظمة العربية تعرف كيف تجيب عليه: مَنْ يحرر العراق مِمَّنْ؟

في هذا الزمان العربي الرديء (وهو وصف مستهلك طال تكراره)، وأزمة العراق تطوّق العالم العربي بتداعياتها المعوّقة، وتشغله عن قضيته الأساسية والمركزية، وهي إسرائيل بأسلحتها المختلفة، وعلى رأسها سلامها الوهمي المزعوم. في هذا البحر الغارق بدموع من مآقٍ عربية تحجرت، قد يكون من المفيد الالتفات إلى عشرين الثورة الإسلامية في إيران. وقد يكون في الأمر بعض العبر.



عندما وصل الملالي في إيران إلى السلطة، معلنين قيام الثورة الإسلامية وحكم رجال الدين في جمهورية ذات نظام ثيوقراطي هو الأول من نوعه في العالم، مع التأكيد على طراز معيّن من الديموقراطية الشعبية، ظن العديد من الناس، أن أصحاب العمائم سيكونون من المحظوظين إذا ظلوا في السلطة لأكثر من بضعة أشهر. وفي شباط ١٩٩٩، احتفلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعيدها العشرين، والعمائم ما زالت على رؤوس أصحابها. وهكذا كان.

لقد مرت الثورة الإسلامية في إيران، خلال عقدين من الزمن، بحرب أهلية قصيرة، وحرب خارجية طويلة، هي الحرب العراقية ـ الإيرانية الأطول في تاريخ المنطقة التي دامت ثماني سنوات. إلى جانب حصار أميركي اقتصادي واحتواء سياسي. وخلال هذه السنوات، وعبر هذه التجارب الداخلية والخارجية، نضجت الثورة الإيرانية ببطء، حتى كادت تقارب بعض المستويات الديموقراطية في العالم الحضاري، كل ذلك في ظل تدهور اقتصادي خطر في البلاد. ونظام الملالي في إيران اليوم، هو أكثر انقساماً بين الإصلاحيين والمحافظين. لكن كل فريق من فرقاء أصحاب العمائم، يعلن الولاء الدائم لأصولية الثورة الإسلامية وجمهوريتها. وكل منهما يدّعي الخلافة الشرعية للإمام آية الله خميني، مفجر الثورة وفقيهها وواليها، وإن قدم كل من الفريقين تفسيرات متناقضة لإرث خميني وتراثه. ومعظم الإيرانيين وقد قبلوا اليوم بالنظام، يصرون على ضرورة أن تتجه الثورة نحو العصرنة والتحديث، إذا أرادت أن تحتفل بأربعينها بعد عشرين سنة أخرى. وهنا قد يحتدم الصراع ويفترق الفريقان، ولكن ضمن المفهوم الواحد وعلى قاعدة الانتماء للثورة.

في ظل رئاسة سيد محمد خاتمي، لم يعد من الممكن (أو المطلوب) تحقيق حلم آية الله خميني «بتصدير الثورة» إلى العالم العربي والإسلامي. لقد استبدل خاتمي الحلم بما أسماه «حوار الحضارات». فالعنف الثوري والاضطهادي الذي تميزت به الثورة في سنواتها الأولى، قد ضاق إلى حدود «مقبولة»، يمكن مقاومتها ديموقراطياً وسلمياً. الشيء الوحيد الذي لم يتغير في موضوع العنف الذي أورثه خميني لخلفائه هو الغضب الساطع والعداء الشديد والمستمر

لإسرائيل. أما الشيطان الأكبر، الولايات المتحدة الأميركية، فهناك نصف عداء نحوها اليوم، أو عداء يسعى في قابل الأيام إلى مصالحة، تنتج مناً وسلوى في زمن العسر الاقتصادي والفقر الاجتماعي والانهيار النفطي. فلنكره إسرائيل ولنعادِها أولاً. أما أميركا فلها يوم يُسْرٍ آخر.

ولعل مهمة الرئيس خاتمي الملحّة، والثورة على أبواب سن الرشد، هي نقل الامتيازات ـ التي هي جزء من السلطة ـ التي ما زالت في أيدي أصحاب العمائم من رجال الدين ـ إلى الناس العاديين الذين أعطوه أصواتهم وأوصلوه إلى سدة الرئاسة. لذا فالانتخابات البلدية، التي نص عليها الدستور، لم تكن في مرات سبقت وفي ظل حكومات سابقة لحكومة خاتمي، في الأهمية التي لها اليوم. فالمحافظون يحاولون من خلال الحفاظ على مواقعهم في السلطة، تفادي هزيمة شبيهة بالهزيمة التي مُنوا بها في انتخابات الرئاسة عندما فاز خاتمي في العام ١٩٩٧. وعلى الرغم من سيطرتهم على مجلس النواب، فالمحافظون المعارضون ـ بل الكارهون ـ لخاتمي وأنصاره من الإصلاحيين، يبذلون قصارى جهدهم إلى «تطفيش» أنصار ومريدي الرئيس من هذه الانتخابات، وبالتالي إحراز نجاح فيها، يحد من سلطة أنصار خاتمي ويزعزع من قبضتهم على الحكم المحلي في البلاد.



لقد أصبح خاتمي، وإن ملك شيئاً من حرية التحرك داخل حكومته، صاحب المعركة في حربه بين فريقي الصراع داخل إيران اليوم. فالصحافة الإيرانية التي نمت في عهده بكثير من الحرية والديموقراطية التي تحسدها عليها زميلاتها العربيات، هي إلى

جانبه وجانب برنامجه الإصلاحي. لقد وقفت هذه الصحافة إلى جانبه بفضح دور وزارة الاستخبارات في عمليات اغتيال المثقفين والكتّاب، مما أدى إلى اعتراف الوزارة واستقالة الوزير المعني بالدور القذر الذي قامت به. لقد كان لدور الصحافة الإيرانية المشرّف، في هذا الموضوع، ودور وزير الثقافة عبد الله مهاجراني، في مقاومة ضغوط النواب المحافظين في البرلمان الإيراني للجم الصحافة عن ممارسة حرية التحقيق والكتابة المتابعة لعمليات الاغتيال، تحت طائلة حجب الثقة عنه، واضطراره للتضحية بوزيره المسؤول عن الصحافة أحمد برغاني، لخلافه معه، وقعٌ يتمناه ويغار منه، ويثلج صدر كل مَنْ يعمل في الصحافة العربية هذه الأيام.

مشكلة الرئيس خاتمي، بعد أكثر من عشرين سنة من قيام الثورة، لم تعد مشكلة الحريات، وقد اجتاز بنجاح مرحلة صعبة فيها. المشكلة الرئيسية الآن هي مشكلة الاقتصاد. فالحالة الاقتصادية السيئة هي العقبة الكأداء في وجه الإصلاح. فانهيار أسعار النفط قد آذى إيران بأكثر مما تعرضت له معظم الدول المصدرة للنفط. فالنفط الذي يشكل ثمانين بالمئة من صادرات البلاد، يشكل في الوقت نفسه ثلث عائدات إيران من العملة الصعبة. ومن المفارقة أنه في الوقت الذي تحاول إيران أن تخفض من اعتمادها على النفط، فإنها تحتاج إلى المزيد من العملة الصعبة أكثر من أي وقت مضى، لاستيراد مواد خام ومواد أولية وقطع غيار، لتعزيز اقتصادها المرادف للنفط. في مناخ الضائقة الاقتصادية هذه، اندفع البرلمان إلى الموافقة على خطة تقشف في الموازنة، ما أدى إلى ارتفاع في أسعار المحروقات وانخفاض في قيمة التومان، أو الريال، الإيراني.

وسط ظروف الثورة الإيرانية الاقتصادية الصعبة، وهي تحتفل

بعشرينيتها، يلاحظ الكثير من مراقبي الثورة، أن اهتمام معظم جيل الشباب بهذه المناسبة، كان محدوداً جداً، وخاصة في ظروف ضيق سوق العمالة. والجدير بالذكر أن نصف سكان إيران، البالغ ستين مليون نسمة، ولدوا بعد الثورة، وأن عشرين بالمئة من بين الآخرين هم بين بداية ومنتصف العشرينيات من العمر. هذا الجيل الشاب من الإيرانيين الذي نما وترعرع في ظل تطاحن رجالات الثورة ورموزها وأفرادها، قد لا ينتظر معجزة اقتصادية في القريب العاجل، لكنه ينتظر مزيداً من انفتاح ثقافي أخذت بوادره تظهر في الاحتفالات الموسيقية والسينمائية والمسرحية التي رافقت أسبوع الذكرى العشرين. وبالتالي لا بد أن يصاحب ذلك شيء من الانفتاح السياسي، كلما توافر له المزيد من الدعم الاقتصادي والبحبوحة المالية والاجتماعية.



لما أدرك طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، أن ظلم ذوي القربى أشد مضاضة، حمل يأسه من العرب ومعه قضيته وذهب إلى الأتراك. ولم يكن طارق عزيز على علم بالاتفاق التركي - الأميركي السري الذي أدى إلى إلقاء القبض على الزعيم الكردي عبدالله أوجلان. هذا الاتفاق الذي كان من بنوده عدم مد يد المساعدة إلى العراق. ولما لم يحسن الأتراك وفادته ولم يستقبله رئيس جمهوريتهم، تحت غطاء أنه لم يطلب موعداً رسمياً، عاد «أبو زياد» إلى بلاده محملاً بنصائح تركية، تقول إن تركيا قد فعلت كل ما في وسعها كصديق للعراق، ومؤنبة إياه «بأن على بغداد أن تهتم بنصائح أنقرة».

وإذا كانت تركيا قد فعلت كل ما في وسعها كصديق للعراق،فهل

فعل العرب كل ما في وسعهم كأصدقاء للعراق؟ وإذا لم يستمع العراق للنصائح التركية فهل استمع العراق لنصائح العرب؟ وإذا كان اليأس إحدى الراحتين، فهل استراح العراق اليوم، بعد زيارة نائب رئيس حكومته لأنقرة الأسبوع الماضي، وبعد أن تأكد له أن لا رجاء من الأقارب العرب ولا من الأعداء التُرك، مهما كان وقع الحسام المهند.

وبينما كان طارق عزيز يحاول اللحاق بقيصر التُرك، ليستعين به على صغار سلاطين العرب، كان نائب «القيصر العراقي» طه ياسين رمضان يهدد بمهاجمة قاعدة أنجرليك في جنوب تركيا، إذا استمرت أنقرة بالسماح للطائرات الأميركية والبريطانية بالانطلاق منها لقصف العراق. وكان نائب الرئيس العراقي يكرر تحذيرات قيصره صدام حسين، بضرب القواعد الأميركية والبريطانية في الكويت والسعودية، التي تنطلق منها الطائرات لقصف العراق، مذكّراً أن تركيا حليفة لإسرائيل وعضو في حلف الأطلسي، بينما الكويت والسعودية بلدان عربيان شقيقان مرتبطان بمعاهدة أمن ودفاع مشترك مع العراق. وحاول طارق عزيز التخفيف من معنى هذه التحذيرات وطلبه وقف الطلعات الأميركية من القاعدة التركية، بتفسيره أن قصف الطائرات الأميركية والبريطانية أراضي بلاده من قاعدة جوية تركية «لا يخدم قيام علاقات جيدة بين تركيا والعراق».

لكن رئيس الحكومة التركية بولند أجاويد لم يترك مجالاً لطارق عزيز للاستبشار خيراً، عندما صرح بأن «الطيارين الأميركيين يدافعون عن أنفسهم»، دون أن يرد على تحذيرات رمضان مباشرة. وما أن أدرك طارق عزيز أنه عاد بخفي حنين التركي، حتى واجه

الخف السعودي عندما وصفت السعودية التهديدات العراقية بأنها «جوفاء»، وأنها من «طوفان جنون الرئيس العراقي». ولم تتردد السعودية في التشكيك أثناء ردها «أن يكون لدى صدام ما سيرد به على ما يزعم»، وأن تهديداته «تبقى في نطاق المهازل السياسية التي احترف أن يطلقها ولا يصدقها إلا المحيطون به». وذهبت السعودية إلى القول «إن الرجل الذي عجز أن يخترق ذيل طائرة تقتحم حدود بلاده... يعيش بالتأكيد لحظات الهزيمة الذاتية».

بين التهديد العراقي والردح السعودي، لم يبق أمام طارق عزيز الذي حاول ملكاً بالنيابة عن رئيسه حاملاً عذره معه، إلاّ أن يعود على الدرب الذي سلكه، موقناً بأن اللحاق بقيصر ليس بالأمر السهل. فبين قاعدة أنجرليك التركية والقواعد الأميركية ـ البريطانية في الكويت ودول الخليج، خيط واضح لا يملك أصحاب الأرض القرار بشده أو رخيه. ولعل مؤامرة القبض على زعيم حزب العمال الكردي عبد الله أوجلان، قد سرقت الوقت من تركيا للبحث في الهم ـ المطلب العراقي، كما سرقت قضية ألبان كوسوفو والصرب الوقت من الولايات المتحدة والغرب وحلف الأطلسي ومعهم مجلس الأمن، من الالتفات إلى العراق. ولم يعد في الصورة سوى استمرار الطلعات الجوية مع استمرار الطيران العراقي بالتصدي لها، بلا جدوى. وبيت القصيد العراقي هنا، ليس اختراق ذيل طائرة تحلق في المجال الجوي العراقي، بقدر ما هو العناد في تأكيد رسالة مبدأ التصدي.



في وضع إقليمي مرتبك، إيران مشغولة بعشرين ثورتها وانتخاباتها المحلية وصراع استخباراتها وتشييع مثقفيها وكتّابها الليبيراليين.

وتركيا مشغولة بأكرادها وخطف زعيمهم عبد الله أوجلان والإعداد لمحاكمته وسط ضغوط أكراد العالم وضجيج العواصم الأوروبية ومشغولة أيضاً بالتساؤل الديني عن هويتها بعد سبعين سنة من العلمانية الأتاتوركية التي لا فكاك منها إلاّ بنبش أتاتورك من قبره. والعراق مشغول بأمرين، أمر السعي وراء الملك الضليل بين الأناضول ونجد درءاً لخطر القصف الأميركي - البريطاني وحصار الجوع والمرض لشعب صابر وصامد. وأمر تشييع المرجع الشيعي وأولاده إلى مثواهم الأخير في التجف الذين اتهم النظام العراقي باغتيالهم، إما بداعي الخوف أو بداعي التصفية لأي جيب من جيوب المعارضة في الداخل، أو بداعي القضاء على فكر ديني يعتبره معادياً لنظام يعاني من «بارانويا» ندر وجودها في نظام آخر.

وحكاية اغتيال آية الله محمد صادق الصدر (٥٠ سنة) ونجليه، أكان النظام العراقي مرتكبه أم لا، وقد أنكر ذلك رسمياً كما أنكر كل عملية مماثلة قبلها، تبدأ منذ وصول صدام حسين إلى الحكم، وازدادت وتيرتها منذ انتفاضة الشيعة في جنوب العراق في العام ١٩٩١. لكن هذه المرة قد يختلف الأمر وظروف العراق المرحلية على ما هي عليه. إذاً قد لا يمر موت مجتهد شيعي مرور كرام الشهداء الذين سبقوه. فصدام اليوم، ليس بصدام الأمس. وعراق اليوم لا يشبه عراق ما قبل عشر سنوات. فالمسألة العراقية تتأرجح اليوم، بين ما قبل هذه الجريمة وما بعدها. كيف؟

في غياب معلومات حقيقية ودقيقة عن عملية اغتيال آية الله محمد صادق الصدر، تبقى معلومات المعارضة العراقية عن قيام انتفاضة شيعية جديدة في عدد من المدن العراقية نتيجة لعملية الاغتيال هذه، مشكوكاً فيها بقدر ما هو مشكوك في براءة النظام العراقي

من دم هذا الصدّيق، على الرغم من نفي العراق المتكرر. ولما كان جسم النظام العراقي بشخص رئيسه، نظاماً يعير تاريخه في الاغتيالات نفسه في تهمة من هذا النوع، أو كما يقال بالتعبير اللبناني «جسمه لبيس»، فمن الطبيعي أن تلصق به هذه التهمة، أو كما يقال بالتعبير العراقي «اللبن بيحتمل مي» (أي أن اللبن يحتمل مزيداً من الماء).

ولكن لا بد لأي مراقب أن يتساءل عن توقيت هذا الاغتيال، وما فائدة النظام العراقي منه، في وقت هو في أضعف حالاته العسكرية والسياسية والديبلوماسية والاقتصادية. كما يقوم بحملة ديبلوماسية لوقف الغارات الأميركية - البريطانية عليه، ورفع الحصار الاقتصادي عنه. فبينما وزير خارجيته محمد سعيد الصحاف في دمشق وبيروت يسعى لنوع من المهادنة بين بلاده والدول العربية، وقبلها نائب رئيس وزرائه طارق عزيز سعى مع تركيا لوقف القصف من أراضيها وتكبير فجوة «التهريب» للبضائع التي يحتاجها العراق عبر حدوده، وسط هذا كله يقوم النظام باغتيال أحد أكبر المراجع الشيعية، ليشعل فتيلاً قد يبدأ حريقاً لا يُطفأ. صحيح أن النظام العراقي لا يتمتع بمنطق يمكن تعميمه وإن تمتع بالذكاء، ويبقى السؤال لماذا جرى الاغتيال؟

هل لأن آية الله محمد صادق الصدر، قد كَبُر إلى درجة أصبح فيها بمثابة «خميني العراق» وبات يهدد النظام نفسه؟ هل لأن آية الله الصدر استطاع أن يستقطب كل صلاة جمعة في النجف، الشباب «مما أبعدهم عن فكر صدام» حسب قول أحد أنصار الصدر. أم أن خطبه كانت تصل بغداد من النجف في اليوم ذاته، وتوزع في الأحياء، وخاصة في مدينة الثورة (التي غيّر اسمها

الرئيس العراقي في العام ١٩٧٩، وأطلق عليها اسمه: مدينة صدام) التي تقطنها أعداد كبيرة من الشيعة. لذلك راجت الأقاويل أن صدامات عنيفة وقعت هناك بين الناس والسلطات، إثر انتشار خبر اغتيال الصدر. وقد لاحظ المراقبون، أن أحد أهداف الاغتيال هو الحد من استفحال ظاهرة سياسية ـ دينية قد تشكل خطراً على النظام مستقبلاً، فيتم التحسب لها بالقضاء عليها سلفاً.

كذلك لاحظ المراقبون أن هناك أسلوباً معيناً اتُبع في كل محاولات الاغتيال التي تعرض لها رجال الدين الشيعة في السنوات الأخيرة، وجرى توقيتها بطريقة متشابهة. يحصل ذلك في فجر يوم جمعة بعد انتهاء المرجع الديني من أداء صلاة الفجر وعودته من الحوزة أو الحسينية أو الجامع إلى منزله، حيث تكون الشوارع خالية والطرق سالكة لهروب المنفذين. ولعل من الواضح أن أحد أسباب اغتيال الصدر، يعود إلى أنه أكثر مؤخراً من نقد السلطة في خطب الجمعة، وأثار في بعضها قضية أئمة الجمعة الذين اعتقلهم النظام، ودعا إلى إطلاق سراحهم. ويقال أن الصدر ملّ أيضاً الانصياع لمواقف تمليها عليه السلطات، منها إصدار فتاوى تحض العراقيين «على الجهاد ضد الأميركيين الكفرة». ومنها إشارته إلى الأخطاء التي ارتكبت أثناء المواجهات بين المعارضين الشيعة والجيش العراقي في انتفاضة الجنوب العام ١٩٩١، وتكفيره من استخدموا مرقدي الإمام الحسين والإمام العباس في الاشتباكات، إضافة إلى أنه كان متهماً في مهادنة النظام في أحيان كثيرة على قاعدة «التقية».



وإذا كان هناك شك في أن صدام حسين يخاف أصحاب العمائم،

فإن لائحة أسماء الذين جرت تصفيتهم في السنوات العشر الأخيرة، تؤكد عكس ذلك. وهذا ما يعيدنا إلى حديث المقارنة بين بلدين وثورتين، وعلاقة كل منهما بالآخر. ومما لا شك فيه أن الدور الإيراني هو المرجح والأهم في العراق، مقابل الدور العراقي غير الموجود أصلاً أو المؤثر في إيران.

يقول العلامة السيد محمد حسين فضل الله «إن العراق سوف يبقى يعيش مأساة الشعب وجنون الحاكم إلى ما بعد التسوية في المنطقة». وجنون الحاكم هذا، هو الذي عانت منه إيران طوال ثماني سنوات من الحرب. لذلك فهي تفضل حاكماً ضعيفاً في العراق، لا حاكماً قوياً يهددها. لأن إيران تعرف أن لها دوراً محدوداً في العراق، فهي لن تنقذ صدام اليوم، لكنها في الوقت نفسه لن تشارك في إسقاطه، وخاصة على الطريقة الأميركية، بحيث يبدو وكأنها شريكة مع الولايات المتحدة والمعارضة العراقية التي تعتبرها في ركاب واشنطن. وإيران لن تتدخل في العراق، إلاّ حفاظاً على أمنها إذا تعرض للخطر، أكثر من التزامها بشيعة العراق، حيث تعتبر أن لا مصالح لها في الوضع الداخلي العراقي. فهي من الدول المحيطة بالعراق، ولكنها ليست من الدول الداخلة أو المتورطة في صراعاته الداخلية. أما دور صدام فهو دور خليجي فقط، ولا دور إيراني له. فالتزام إيران بشيعة العراق له حدود، وهي لن تكرر الدور الذي قامت به بعد انتفاضة جنوب العراق في العام ١٩٩١.

وإيران تعتبر أن المعارضة العراقية، بغض النظر عن اعتراضها على انتماءات بعض فصائلها إلى المعسكر الأميركي تحديداً، هي معارضة ضباط بلا جنود. وجلّهم ضباط متقاعدون، فقدوا خبرة

الكر والفر في الحرب، عسكرياً وسياسياً. فالوضع العراقي كما هو وإن كان يربكها بعض الشيء، إلاّ أنه وضع مطلوب منه في استراتيجية أميركا، إرباك الوضع العربي برمته إلى أن يحين موعد التسوية النهائية في المنطقة. وعلى رأس المرتبكين دول الخليج التي خلق لها الواقع الشعبي المتعاطف مع شعب العراق في محنته، إرباكاً سياسياً داخلياً من ناحية، وخارجياً مع حلفائها الأميركيين من ناحية أخرى. فإسقاط نظام صدام لا يأتي عن طريق استعراضية فصائل وأحزاب المعارضة العراقية المعروفة. والإرباك مستمر على مختلف الصعد ما دامت بوصلة دوامة الصراع لا تشير إلى اتجاه معين. خصوصاً أن أصحاب الأنظمة العربية القائمة لا يملكون قراراتهم وإن ملكوا تواقيعهم.



في حمأة كل ذلك وفي الوقت الذي تحرك فيه العراق ديبلوماسياً بشقيه العربي (الصحاف) والتركي (عزيز)، قامت السعودية والكويت بحملة مضادة للتحرك العراقي. فالرياض والكويت ما تزالان على موقفهما المتشدد تجاه بغداد، خصوصاً بعد التهديدات العراقية للبلدين. لذلك كانت زيارة ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح للسعودية يوم الأحد في ٢١ شباط ١٩٩٩، ولقاؤه بالملك فهد وولي العهد الأمير عبد الله، في نطاق حملة مضادة للتحرك العراقي في الدول العربية. وخاصة بعد أن التقى وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف، الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس اللبناني إميل لحود، بعد أن قام بزيارات ولقاءات مماثلة لعدد من العواصم العربية. ونقل إليها رسائل شفوية من الرئيس صدام حسين، تدعو إلى تبني موقف العراق الداعي إلى

رفع الحظر الدولي ووقف القصف الأميركي. وتخاف كل من السعودية والكويت التقارب السوري ـ العراقي بعد ١٨ سنة من التباعد والجفاء، وخاصة إذا تضامنت دمشق مع دعوة بغداد في خلق أجواء إيجابية عربية تساعد العراق على الخروج من أزمته.

وعلى الرغم من ذلك لم تعر السعودية، ومعها الكويت، أي اهتمام لتأكيدات العراق استعداده لفتح صفحة جديدة في العلاقات العربية. وقالت الرياض أن التعامل مع بغداد بثقة وحسن نية بات اليوم أمراً مستبعداً من دول الخليج العربية وعلى رأسها الكويت والسعودية. لأن البلدين وجدا تناقضاً في الموقف العراقي يتمثل بالتهديد يوماً بالهجوم عليهما، ويوماً بدعوتهما إلى نسيان الماضي. فتارة يدعو الرئيس العراقي الشعوب العربية للثورة على حكامها، وفي اليوم التالي يطلب من الحكام أن يتضامنوا معه. فديبلوماسية الصيف والشتاء تحت سقف واحد التي يتخبط فيها العراق لا تجد آذاناً صاغية في عواصم مجلس التعاون الخليجي. وتتهم كل من السعودية والكويت العراق بإفساد المؤتمر الوزاري العربي التشاوري الذي عقد في القاهرة في كانون الثاني ١٩٩٩، بانسحاب وزير خارجيته منه، ووصفه بـ «السخيف والساذج»، بينما يطالب العراقيون اليوم بعقد مؤتمر مماثل، وعلى أي مستوى، بعد أن اتهموا كلاً من السعودية والكويت بأنهما «عميلتان ومتآمرتان وتقدمان غطاءً للعدوان العسكري على العراق»، لأنهما ميّزتا بين الشعب والنظام.



في أفق مستقبل كل من العراق وإيران، نجد أن المسألة العراقية قد أصبحت جزءاً من الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، والشغل

الشاغل لإدارة الرئيس كلينتون حتى عن إسرائيل وقضية السلام في الشرق الأوسط. فهي تنتظر على حد قول العلامة السيد محمد حسين فضل الله ـ أن يصرخ العراق: لتنقذنا أميركا، كما كان لبنان يصرخ في نهاية الحرب الأهلية: خلصونا، وليأتي الحل من أية جهة كانت. هذه هي الاستراتيجية الأميركية لاستمرار ابتزاز دول الخليج العربية، فتظل قواعدها العسكرية على أراضيها وتستمر سيطرتها على النفط. وتبقى حالة الخوف مسيطرة على الخليج تحت مظلة البعبع العراقي. ولعل ما قاله العلامة فضل الله، بأن واشنطن تريد أن يبقى العراق في وضع مأسوي ينظر إليه العرب كشعب من الفقراء يستحقون الشفقة بقدر ما يستحقون الصدقة، ينطبق على الواقع.

أما إيران، وقد أصبحت بعد أكثر من عشرين سنة من الثورة دولة لها مؤسساتها، وذات حياة سياسية شبه مستقرة، أتقنت اللعبة السياسية، باستدارتها العربية نحو السعودية ودول الخليج. كذلك تجاوزت الكثير من مزالق الحصار السياسي والاقتصادي، مما أبعد عنها تشكيل تحالف معادٍ لها من قبل العالم، على غرار ما حصل للعراق إثر غزوه للكويت بعد العام ١٩٩٠. وربما أثبتت إيران لدول العالم الثالث، أن من الممكن أن تبني دولة نفسها من دون أن تكون مرتهنة لأميركا والغرب.

وحديث المقارنة بين هذين البلدين وهاتين الثورتين، يذكّر بحديث الأصمعي الذي سمع أعرابياً يقول:

«إذا أشكل عليك أمران فانظر أيهما أقرب من هواك فخالفه، فإن أكثر ما يكون الخطأ مع متابعة الهوى».

أما الهوى عند العرب، فيقود إلى مقولة ثانية لابن عبد ربه في «العقد الفريد» عندما قيل لأعرابي ماذا تقول في ابن العم:

«قال: عدوّك وعدوُّ عدوّك».

وما أقل أبناء عمومة العرب وأكثر هواهم!

٧ ـ إيران وقيصرها

هكذا تكلم خاتمي!

■ «قيل لعبد الله بن الحسن: إن فلاناً غيرته الولاية.
قال: من ولّي ولاية يراها أكبر منه تغيّر لها، ومَن ولّي ولاية يرى نفسه أكبر منها بقي كما هو». □

«العقد الفريد»

لابن عبد ربه

توقفت من غير تعمد، وأنا أتابع الجولة العربية للرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي إلى سورية والسعودية وقطر، وهي أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس جمهورية الثورة الإسلامية في إيران إلى بلدان عربية بعد عشرين سنة تماماً من قيام الثورة، وما مرّ فيها من شدّ وجذب وتوتر بلغ أقصاه. توقفت من دون كل الزيارة، أمام عنوان محاضرة ألقاها الرئيس الإيراني في مكتبة الأسد في دمشق، بعنوان «الحوار بين الحضارات». وأعترف أن محاضرة بهذا العنوان ما كانت لتلفتني لو أنها لمثقف أو مفكر أو كاتب، لكن أن تكون لرئيس إيران فهذا ما أوقفني واستوقفني. فقد قيل في هذا الموضوع ويقال فيه كل يوم الشيء الكثير.

وأثار فضولي الصحافي، أن تكون المحاضرة جزءاً من الزيارة الرسمية لدمشق، قبل أن أقرأها وأكتشف فيها كمية مفردات لم

أألفها في كلام عدد كبير من المثقفين التقدميين الطليعيين في العالم الإسلامي، فكيف برئيس. وهي مفردات لم يستعملها من قبل حاكم رسمي. وقلت في نفسي، منذ متى يحاضر الحكام عن الحوار بين الحضارات على الناس. وازدادت دهشتي أكثر عندما قرأت المحاضرة، وإذا بي أمام كلمات ليست من مفردات الرؤساء. توقفت عند كلمات: حقوق الإنسان، التسامح، المحبة، التعددية، العلمانية، العولمة، رفض القومية العنصرية وغيرها، حتى كدت أعتقد أنني أخطأت العنوان والكاتب والمناسبة.

وإذا بهذه المحاضرة وكأنها «مانيفستو خاتمي»، أراد إطلاقه خارج بلاده، ليسمع صداه في الداخل، عاكساً استمرار التباين بين المحافظين والإصلاحيين داخل النظام الإيراني. وبدا هذا «المانيفستو» جريئاً ولا يصلح لبعض الدول التي زارها. فقد كان بعض هذه الدول يخاف في الماضي من تشنج مفردات الثورة الإيرانية، وإذا به اليوم يواجه مفردات ليبيرالية جديدة لم يألف سماعها بعد، ومازال يخافها في العمق أكثر مما كان يخاف تهديدات الثورة الإيرانية في سنواتها الأولى.

في هذه المحاضرة كان خاتمي داعية للتجديد والإحياء والتسامح. بداية بقبول التعددية المذهبية والقومية، ومروراً بإقامة أنظمة اجتماعية ثابتة تحترم حقوق الإنسان، وانتهاء بالحفاظ على أمن المنطقة عن طريق تسوية الخلافات على أساس الحوار والتفاهم، وعدم الاعتماد على القوى الأجنبية للحفاظ على موازين القوى، وزيادة الوعي تجاه الأعداء وعلى رأسهم اسرائيل.

لكن أي نوع من «المانيفستو» أراده خاتمي لثورته الإيرانية الجديدة

في مطلع القرن الواحد والعشرين؟ وكيف سيكون صداه الإيراني والعربي(*).



أقول استوقفتني طويلاً المحاضرة التي ألقاها الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي في مكتبة الأسد في دمشق خلال زيارته للعاصمة السورية (١٤ - ١٦ أيار ١٩٩٩)، لمجموعة سوابق حققها.

- **أولها**، أنه ليس من المألوف أن يلقي رئيس جمهورية محاضرة عامة أمام جمهور من المثقفين من أهالي البلد وهو يقوم بزيارة رسمية. فرؤساء الجمهوريات، في العادة، بالكاد يتحدثون عبر رسمييهم أو الناطقين باسمهم إلى الناس في الأمور العامة خارج الاجتماعات المغلقة والبيانات المشتركة. فإذا بك أمام رئيس دولة يطلق العنان لأفكاره، ليعبر عنها بوضوح ثقافي ما بعده وضوح، مضيفاً إلى ثقله السياسي، ثقلاً فكرياً.
- **ثانيها**، أن القليل جداً من الرؤساء عندما يزورون بلداً آخر يجرؤون على التحدث أمام الصحافة والإعلام والجماهير بلغة هي غير لغتهم، مهما أجادوا لغة البلد المضيف. ويبرر الذين لا يفعلون ذلك عادة بأن عليهم أن يتحدثوا بلغتهم الأصلية، لما في الأمر من دلالات وطنية وسياسية.
- **ثالثها**، أنه تناول قضايا ساخنة تحرق الأيدي في محاضرته القصيرة (عشرون دقيقة) من دون تطويل أو تكرار، على غير مألوف كلام الرؤساء الذي يكون طويلاً ومملاً، فكيف إذا كان محاضرة. فمن الصعب أن تقنع أديباً بإلقاء محاضرة

قصيرة لا يملّها الناس، ولا يشرد فيها المستمعون، فما بالك برئيس جمهورية!

جاء خاتمي إلى دمشق وتحدث بالعربية، وهو تقليد جديد بين السياسيين الإيرانيين. فالإمام آية الله خميني على الرغم من تضلعه باللغة العربية، كان يتجنب التحدث بها، ويصر على الكلام باللغة الفارسية. كذلك الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني كان - وما زال - يصر أن يدلي بكل تصريحاته وخطبه ومحاضرته، باللغة الفارسية. وإذا بخاتمي يكسر هذا التقليد. وفي هذه البادرة الصغيرة - الكبيرة في آن، يكمن دفء العلاقات الإيرانية - العربية الجديد، وما يؤكد ثقافة إيران الإسلامية ويزيل بعض الشوفينية الفارسية العالقة في الأذهان العربية من أيام الشاه إلى أيام الثورة الخمينية. فاللغة العربية هي لغة الإسلام. وقد تحدث فيها خاتمي كممثل للجمهورية والثورة الإسلامية، وكرئيس لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى جانب كونه رئيس دولة، لغتها الرسمية ليست العربية، وإن كان لها لغة عريقة أخذت من العربية أكثر مما يرغب نحاتها، هي اللغة الفارسية.

أعود وأقول استوقفتني محاضرة خاتمي في زحمة الأخبار والتحليلات السياسية التي أحاطت بها، لأنها أكدت أنه رجل حوار (والرؤساء عادة لا يحاورون بل يأمرون) يملك آفاقاً تقدمية واسعة، وفكراً نقدياً مستنيراً يقبل الرأي الآخر. ولم يلفت نظري في المحاضرة، أنه لم يأتِ على ذكر مرشد الثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي أو قائدها آية الله خميني أو سواه من آيات الله الصالحين، بقدر ما لفت نظري أن معظم النقاط التي أثارها في محاضرته قد لا يتفق معها أو يوافق عليها أي من سابقي الذكر.

الإحياء والتجديد لا يتمان في غياب الحرية. فالرجل دعا إلى الإحياء والتجديد «رغم اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية والإقليمية والاقتصادية لحياة الأمة عما كانت عليه في السابق». لذلك فسّر خاتمي في محاضرته:

«أن شعار الإسلام يعلو ولا يعلى عليه ـ الخالد، لا يعني التسلط على الآخرين، وإنما يستلهم معناه من عظمة ورقي الأمة الإسلامية، على المستوى القطري والإقليمي والدولي، والذود عن حياة الأمة على هذه المستويات الثلاثة. فبعده الأول شيء من التسامح وبعده الثاني التنمية، وبعده الثالث هو الأمن».

أريد أن أتمهل هنا أمام دعوة رئيس الدولة الإيرانية، وهو رجل سياسة ورجل دين في آن معاً، مهما كانت مرتبته الدينية في الهرمية الروحية لتراتبية الملالي في إيران. كرجل دين، يذكر أن القليل من رجال الدين الإسلامي يشترطون أن يكون التسامح هو أساس التنمية. وقليل كذلك من رجال السياسة، وهم في قمة السلطة (وليس هناك من قمة أعلى من رئاسة البلاد) يتحدث عن التسامح كشرط من شروط الإحياء والتجديد. حتى يخيل إليك وكأن خاتمي مبشر بروتستانتي، خريج إحدى الكليات الإنجيلية وليس صاحب عمامة إسلامية، تخرج من الحوزات العلمية في قم والنجف، عندما يطالب بهذا التسامح على كافة المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

وبالتالي فإن دعوته إلى التسامح أوسع من أن تشمل إيران وحدها، إذ تؤكد أن التسامح هي كلمة مرادفة للإسلام الذي أعطاه التعصب الإيراني في بدايات الثورة الإسلامية، سمعة يغلب عليها التحجر والمغالاة والعنف. وإذا برئيس إيران اليوم، وبعد أكثر من

عشرين سنة من المواقف المتشنجة لبلاده في هذا الموضوع تحديداً، يفتح الأبواب على مصراعيها ليعيد للإسلام رونقه وبهاءه، وليستلهم معناه الحقيقي من عظمة الأمة الإسلامية ورقيّها. والتنمية، التي لا تعني التنمية الاقتصادية فقط، بل التنمية الاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية بمعناها الواسع، لا يمكن أن تتم من دون التسامح بين أصحاب الآراء والاجتهادات المختلفة.

لذلك، يتابع قائلاً:

«على المستوى القطري هناك التنمية الشاملة والمستمرة واستعمال ثرواتنا المادية والمعنوية وإقامة أنظمة اجتماعية عقلانية ثابتة ناشئة عن احترام حقوق الإنسان وزيادة الإبداع والإنتاج الوطني. إلى جانب الاهتمام بالأمن الذي يجب الابتعاد فيه عن مختلف الثغرات، كثغرة القومية العنصرية والخلافات الحدودية وغيرها التي ورثناها عن الاستعمار القديم أو ما يستخدمه المستعمرون ضد مصالحنا (...) لنغفل عن المخاطر الأمنية التي تهدد كيان الأمة».

لنتوقف هنا عند مجموعة إشارات، أهمها استعمال خاتمي لمقولة «حقوق الإنسان» وهي مصطلح سيىء السمعة لدى معظم أنظمة العالم الإسلامي، ولا يرد إطلاقاً في أي حديث لرئيس دولة إسلامية. كما لا يدعو أي مسؤول في العالم الثالث إلى الاعتراف بحقوق الإنسان، كأن الأمر لا وجود له في أنظمتهم، هذا إذا لم يعلنوا أنهم لا يؤمنون به ولا يريدونه وأنه مخالف للإسلام. وإذا بهذا الرجل يطرح قضية حقوق الإنسان، وكأنها جزء لا يتجزأ من الممارسة الديموقراطية والتعاليم الإسلامية لنظامه، لا مطلباً يُرتجى من المواطنين الذين يضطهدهم النظام.

واعتبر خاتمي أن «حقوق الإنسان» جزء أساسي من إقامة نظام اجتماعي عقلاني، يؤدي إلى زيادة الإبداع والإنتاج. ومع حقوق الإنسان، أثار خاتمي موضوع «القومية العنصرية»، التي اعتبرها من موروثات الاستعمار القديم، وهي تهمة كانت تلصق بإيران منذ أيام عرش الطاووس حتى أيام ثورة آيات الله. فالإسلام المعادي بطبيعته للقومية، وجد على لسان رئيس مسلم، مَنْ يحذر من القومية المتعصبة كثغرة في جدار التنمية الاجتماعية والبشرية، وخصوصاً إذا كانت عنصرية. فالرئيس الإيراني يعرف كم أن العنصرية داء مستشرٍ في دول العالم الثالث، وبالتحديد الإسلامية، يُمارس عليها تماماً كما تمارسه على الآخرين.

وينتقل خاتمي في محاضرته إلى المستوى الإقليمي. فيقول:

«إن التنمية رهن باعتماد تقسيم جديد للأنشطة يتم على أساس القدرات والامتيازات النسبية والتعامل بمحبة داخل مجموعة العالم الإسلامي (...). إن تحقيق هذا الهدف يتطلب الاهتمام بأمن المنطقة الذي يحتم على الأمة أن تحافظ على وحدتها المتزامنة مع قبول التعددية المذهبية والقومية وغيرها والتحمل والصبر داخل المجموعة والثبات والصمود والتعامل العقلاني مع الآخرين».

هذا كلام لو يُسمع على امتداد مساحة العالم الإسلامي، لأتاح لكل مذاهب الإسلام التعايش والتلاقي في ظل كيان إسلامي لا يكفّر فيه مذهبٌ مذهباً آخر، ولا فضل فيه لمذهب على آخر، إلاّ بقدر قبوله العيش في رحاب الإسلام الواسعة. وإذا بتلميذ الثورة الإسلامية الخمينية، يدعو إلى تثويرها من جديد بتوسيع رقعتها عبر التسامح والتعددية والديموقراطية.



وكجزء أساسي من شمولية دعوة خاتمي، يقول في محاضرته:

«على المستوى الدولي يعتبر التعمق في مجموعة الأسس النظرية والتاريخية للحضارة الجديدة، ضرورة قبل الاطلاع على العلاقات الدولية، إضافة إلى تقييم حقيقي لواقع العالم الإسلامي».

وينبري خاتمي إلى القول:

«إن بعض جوانب الحضارة العالمية الجديدة كالعولمة والعلمانية ترتبط مباشرة بواقعنا كمجتمع إسلامي. ومن هنا يطفح الخوف والأمل فينا وتتأكد مسؤولية إحياء وتجديد الحضارة والثقافة وفق اتجاه منطقي وعقلاني (...) أما الخوف فلأننا قد نواجه هذا الواقع منبهرين مستلبي الهوية الثقافية أو الحضارية. أو أن نلجأ إلى معارضة عاطفية عمياء (...) أما الأمل فلأن تراثنا الثقافي الحضاري الغني يستطيع أن يفتح الطريق أمام الاختيار الصحيح والتعامل العقلاني».

على هذا الصعيد الإقليمي، وتحديداً داخل ما سماه «مجموعة العالم الإسلامي»، يضع خاتمي شرطاً أساسياً للتنمية التي توفر الأمن للمنطقة، وهو «قبول التعددية المذهبية والقومية وغيرها». وإذا برئيس إيران يرفع مطلب التعددية إلى مصاف الضرورة لأي تقدم، ويربطه بعملية التغيير الطموحة داخل العالم الإسلامي وعلى رأسه إيران. والتعددية، بأي مفهوم، هي جزء أساسي من ممارسة الديموقراطية التي لا تمارس داخل معظم الدول الإسلامية. وهذه الدول، في أغلبها، غير قابلة بالتعددية المذهبية والقومية، من قبل أن تكون الديموقراطية نظام حكم فيها.

وعندما يطرح خاتمي التعددية، ويردفها بكلمة المذهبية، وهو نفسه

صاحب مذهب لا ينتمي إليه غالبية المسلمين، فإنه بذلك يكون قد فتح نوافذ ثورة إسلامية جديدة على اتساع يربطها مباشرة بواقع المجتمع الإسلامي. ومن هنا يستبد الخوف والأمل فينا ـ حسب قوله ـ وتتأكد مسؤولية إحياء وتجديد الحضارة والثقافة وفق اتجاه منطقي وعقلاني. من دون أن نخاف مواجهة هذا الواقع وغير منبهرين أو مستلبي الهوية الثقافية والحضارية. فلا نلجأ إلى معارضة عاطفية عمياء. لكن الأمل يبقى داخل تراثنا الحضاري الغني الذي يستطيع أن يفتح الطريق أمام الاختيار الصحيح والتعامل العقلاني.

وفي إطار الإصلاحات في داخل العالم الإسلامي، دعا خاتمي إلى:

«ضرورة تسوية الخلافات الحدودية وغيرها، على أساس الحوار والتفاهم وعدم الإفساح في المجال للاعتماد على القوى الأجنبية من أجل موازنة القوى، كما يتطلب الوعي والصمود تجاه الأعداء وعلى رأسهم العدو الصهيوني».

ويخلص إلى القول:

«إننا نستطيع اليوم أن نقيم جسراً حضارياً يعتمد على حوار الحضارات وممارسة نقد العقلية المعاصرة. ونستطيع أن نمتلك النواة المشتركة للأديان الإبراهيمية لنصوغ شعار الإنسانية المشتركة من داخل التعاليم المختلفة ونجعله نموذجاً تقتدي به البشرية في حركتها نحو مستقبل متفائل».



هكذا تكلم خاتمي اليوم، كما تحدث قبل قرون مواطنه الفارسي زرادشت على لسان الشاعر والفيلسوف الألماني نيتشه. وبالطبع لا وجه للمقارنة. فخاتمي تحدث كرجل مسلم عصري، يمارس السلطة في بلاده، ويريد أن يطلق الإسلام من عقاله في عالم أصبح

صغيراً يسهل الاتصال بين قاراته الخمس، انتشر فيها المسلمون حاملين معهم صوراً مختلفة ومتناقضة عن الإسلام، في دنيا سريعة تتصارع فيها الحضارات وتتقاتل فيها الشعوب. أي إسلام يا ترى يمكن أن يواجه هذا الغليان، وأي جسر يمكن إقامته بين المسلمين من جهة وبين الحضارات الأخرى، أكانت عرقية أو مذهبية أو قومية، حتى تكنولوجية.

أن يتحدث خاتمي وحده، وفي مناسبة مثل هذه المناسبة، أمر ليس كافياً في هذه المرحلة. فأي صدى ستحمل محاضرته في داخل إيران، وفيها فريقان أساسيان يتصارعان. فريق لا حواري وفريق لا يجرؤ على الانسياب في الحوار إلى مداه. وهذا ينطبق إجمالاً على باقي العالم الإسلامي، حيث التعصب هو القاعدة والتسامح هو الشواذ. الفارق الأساسي أن خاتمي في إيران هو رجل في السلطة، ولكنه ليس هو السلطة. والسلطة في إيران تتداخل فيها خيوط مرئية وغير مرئية أين منها حياكة السجادة العجمية. لكن لأن إيران هي التي أطلقت الرصاصة الأولى، قبل عشرين سنة، لثورة إسلامية كانت منطلقاتها ومفاهيمها في حينه تحمل أقانيم الإسلام الغاضب على الدنيا، الشرس في معاملته، العدواني في مواجهة الآخرين، المتزمت في تفسيراته وفتاويه. وإذا بالثورة الإسلامية بعد عقدين من الزمن، تعزّز أسلوباً ديموقراطياً للحكم في دولة ثيوقراطية يحكمها ويتحكم بها رجال الدين، لا مثيل لها في العالم، ولا مقارنة أو مشابهة بين ديموقراطيتها وديموقراطية أية دولة إسلامية أخرى.

عبر هذه الديموقراطية جاء خاتمي. وبسببها هكذا تحدث خاتمي. ومن أجلها أصدر خاتمي «مانيفستو» جديداً للثورة الإسلامية، دعا فيه إلى طموحات لم ترد في ذهن مفجرها آية الله خميني، ولا

يمكن أن تكون قد وردت في أي وقت من الأوقات في تفكيره. فلا حوار الحضارات كان هاجسه، وهو المؤمن بالحضارة الواحدة المتميزة، ولا فكّر بالنواة المشتركة للأديان الإبراهيمية، وهو المؤمن بخاتم الأنبياء. لذلك يأتي هذا «المانيفستو» ليدعو إلى حوار مع الأديان والثقافات والقوميات لم يمارس إسلامياً من قبل. كذلك يأتي ليدعو إلى صياغة إنسانية مشتركة من داخل التعاليم المختلفة، فيجعل الإسلام نموذجاً يقتدى، ينقل إنسانه فيه من صورة «المسلم البشع» إلى «المسلم المحاور». إنها دعوة إلى التفاؤل وسط طغيان الإحباط الإسلامي في وجه عولمة متعددة الأهداف والاتجاهات.

صحيح أن محاضرة خاتمي كانت مجرد رؤوس أقلام لأفكار جريئة، تحتاج إلى الكثير من التوليف والغزْل والاستفاضة، قبل أن تتحول إلى نهر جارٍ يصبّ فيه مزيد من الأفكار والاجتهادات والتصورات. لكن كل «مانيفستو» حقيقي، ما هو إلاّ أفكار مجتزأة وعناوين، يطورها أصحاب الرأي، ويبلورها النقاش والحوار. المهم أن خاتمي قد تحدث كما لم يتحدث رجل مسلم جمع الدين والدنيا من قبل، ولأنه هكذا تحدث، فلا بد من صدى. ولتكن البداية في فتح باب النقاش واسعاً أمام النهر الجارف من مجددي الإسلام الغني. فالطمي لا بد أن يثري الأرض التي أهمل زرعها بعد سنوات اليباس الطويلة. لعل ذلك قد يقطع الطريق بين الدين والدولة، لفائدة الدولة ولعز الدين، ويعطي ما لقيصر لقيصر، وما للّه للّه!



إذا كانت الولاية لم تغيّر من محمد خاتمي، كما غيّرت سواه،وبقي كما هو، ذلك الثوري المثقف المنفتح على جهات الفكر المعاصر

بتياراته وعواصفه المختلفة، وبلاده وثورتها على بعد أشهر من الألفية الثالثة، عليه أن يتعظ ويحذر مما قاله بعض الحكماء وأورده الأمير أسامة بن منقذ في «لباب الآداب»:

«ينبغي أن تكون الملوك أغلب على الدين من المدعين له، ويحذروا مبادرة السُفَّل إياهم إلى دراسة الدين وتأويله والتفقه فيه، لئلا يحدث في الناس رياسات في مَن قد صغُّروا قدره من سُفَّل الرعية وحشو العامة، فإنه لم يجتمع قط رئيس دين ورئيس مُلْكٍ إلاّ انتزع الرئيس في الدين ما في يد الرئيس من المُلْك.».

ترى هل يسمح خاتمي وتياره أن ينتزع رئيس الدين ما في يدهم من المُلْك؟ هذا ما ستبديه لنا الأيام، إن كنا له جاهلين!

(*) اعتمدت في قراءتي للمحاضرة على ما نشرته جريدتا «السفير» و«الحياة» في ١٥ و١٦ أيار ١٩٩٩.

٨ ـ إيران وثورتها

من يربح الدولة؟

■ «دعا علي بن أبي طالب غلاماً له مراراً فلم يجبه، فخرج فرآه على الباب، فقال له:
ـ ما حملك على عدم إجابتي؟
قال:
ـ كسلت عن إجابتك وأمنت عقوبتك.
فقال علي:
ـ الحمد لله أنه جعلني ممن يأمنه خلقه.» □

«أمالي المرتضى»
الشريف المرتضى

احتفلت إيران مرتين بالذكرى الثانية لانتخاب السيد محمد خاتمي رئيساً خامساً للجمهورية الإسلامية. مرة احتفل بها خاتمي نفسه في خطاب جماهيري حشد له أنصاره ومحازبيه في ملعب رياضي. ومرة احتفل بها غريمه ومنافسه على الرئاسة، رئيس مجلس الشورى علي أكبر ناطق نوري، في خطاب أمام جمع من العسكريين عند ضريح الإمام آية الله خميني.

المرة الأولى، كان احتفالاً للإصلاحيين تمت فيه الدعوة إلى قيام ديموقراطية إسلامية في إيران. المرة الثانية، كان احتفالاً للمحافظين تمّ التهديد فيه بمحاكمة الإصلاحيين وإبادتهم. والاحتفالان ـ

الموالي والمعارض ـ تمّا إثر عودة خاتمي «مظفراً» من جولته العربية، التي هي الأولى من نوعها لرئيس إيراني في عهد الثورة الإسلامية. في هذه الجولة تكلم خاتمي كما لم يتكلم رئيس ـ مدني أو ديني ـ إيراني من قبل.

كان كلام خاتمي بمثابة إعلان علني للحرب على خصومه المحافظين المتشددين، بقدر ما كان إعلان «مانيفستو» جديد للثورة الإسلامية، هو بمثابة «حركة تصحيحية» للأفكار الخمينية التي أطلقت الثورة قبل أكثر من عشرين سنة. وحركة خاتمي التصحيحية، كانت تقصد الأشخاص، أكثر مما كانت تتناول الأفكار. وكانت نتيجة مخاض طويل، استمر سنتين، فرضه واقع جديد على الأرض السياسية في إيران. فتحركت الأرض كما لم تتحرك من قبل، وفتحت دفاتر الحسابات.

ما هو كشف الحساب هذا، وما هو مدى أهميته، وإلى أين سيؤدي؟

أسئلة، أجد من الضروري طرحها في الدرجة الأولى، ليعلم القارىء أن إيران في ظل كماشتين وعلى مفترق طريقين، اختيار واحد منهما سيحدد مصير بلاد فارس داخلياً وخارجياً في القرن الواحد والعشرين.



يا رجعيي العالم اتحدوا!

هناك رجل في سدة الرئاسة في بلد إسلامي، يقول قولاً خطيراً، ويسوق أفكاراً تقدمية ويدعو دعوات لم يألف المسلمون سماعها من أصحاب العمائم مهما بلغت رتبهم الفقهية. هذا الرجل الخطر

وقف أمام ما يفوق ١٠٠ ألف شخص في طهران يدعو إلى «إرساء ديموقراطية إسلامية في إيران»، ليقول:

«يجب ألا يختبىء أحد وراء مبادىء الثورة لاستبعاد منافسه السياسي. إننا في مرحلة حاسمة وانتقالية نحو ديموقراطية إسلامية في إيران (...) على كل الفصائل أن تبدأ باعتماد مواقف شفافة وواضحة في نشاطاتها (...) يجب التعريف بالمجموعات والفصائل السياسية وأن تكون لها أوضاع واضحة ومحددة (...) علينا كلنا أن نغيّر العقلية ونطابق موقفنا السياسي مع القوانين والدستور مع احترام الخلافات والاعتراف بها في الوقت نفسه. (...) إن مواقفنا يجب أن تكـون شفافة وأن تأخذ أنشطتنا السياسية طابعاً مؤسساتياً (...) إن الثورة والحرية ومرشد الثورة الإسلامية (علي خامنئي) والإسلام ليسوا حكراً على أحد وعلينا جميعاً التحرك بكل شفافية».

فإذا لم يتحد رجعيو العالم بعد هذا الكلام، فمتى؟

توقفت كما ذكرت عن غير تعمد عند محاضرة الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي التي ألقاها في مكتبة الأسد في دمشق، أثناء جولته العربية في سورية والسعودية وقطر. لكن تعمدت أيضاً أن أتابع ما قاله ويقوله خاتمي بعد عودته إلى بلاده، وخصوصاً أن توقيتها قد تزامن مع مرور سنتين على انتخابه رئيساً للجمهورية.

بعد جولته العربية في سورية والسعودية وقطر، تابع خاتمي في مهرجان حافل، دعوته إلى التجديد أمام أعضاء المجالس البلدية الذين يشكلون في إيران بنية المجتمع المدني الذي يرى فيه خاتمي بديلاً للمجتمع الديني ونواة للديموقراطية التي يريدها للثورة

الإسلامية بعد عشرين سنة على قيامها. فأعضاء المجالس البلدية الذين اصطفوا الأحد في ٢٢ أيار ١٩٩٩ في ملعب رياضي غرب طهران ليستمعوا إلى رئيس الجمهورية هم الجناح السياسي لخاتمي، وهم الذين فازوا في الانتخابات البلدية في شباط ١٩٩٩، وحققوا فيها انتصاراً ساحقاً، مثّل النجاح السياسي الأول لخاتمي منذ وصوله إلى الحكم.

في هذا المهرجان وقف هذا الإصلاحي ليحذر خصومه من الاختباء وراء مبادىء الثورة، لمحاربة مَنْ لا يسير في ركابهم، مشدداً أن هذه المرحلة هي حاسمة في التوصل إلى ديموقراطية إسلامية في إيران، داعياً إلى تغيير العقلية التي لا تحترم الخلافات ولا تعترف بها، مؤكداً أن لا أحد فوق الدستور والقوانين، وأن الحرية والإسلام ليسا حكراً على أحد، حتى مرشد الثورة، فكيف بالآخرين! فإذا كان في محاضرة خاتمي السالفة الذكر بعض الغموض أو التورية أو التعميم، فمن المؤكد أنه في خطابه هذا كان واضحاً أبلغ الوضوح.

هذا كلام ليس موجهاً، كما يخيل للكثير من المراقبين، إلى المحافظين المعارضين لإصلاحات خاتمي، بقدر ما هو موجّه للإصلاحيين من أنصاره، وإلى سواد الإيرانيين الذين انتخبوه في ٢٣ أيار ١٩٩٧، بأكثرية ٦٩ بالمئة من الأصوات. فهو يحدد لهؤلاء الأنصار مساحة الإصلاح المطلوب تغطيتها، وللخصوم عدد الحواجز الممنوع تجاوزها تحت أي غطاء أو شعار.



انطلاقاً من هنا، لم تكن الذكرى السنوية الثانية لانتخابه رئيساً

خامساً للجمهورية الإسلامية في إيران، مناسبة سيئة لتحديد خطواته الإصلاحية سعياً للتوصل إلى ديموقراطية إسلامية في بلاده. فقد كان عائداً من جولة عربية ناجحة، هي الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ قيام الثورة، أرسى فيها أسس صداقة إيرانية مع السعودية وعزز فيها دعائم الحلف السوري ـ الإيراني، وحافظ على التقارب الإيراني ـ القطري. ولما عاد خاتمي مستقوياً بهذه الزيارة، قرر أن ينزل إلى الشارع بهذا الحشد الهائل من الناس.

وكان خاتمي في الماضي حذراً جداً من تحريك الشارع إلى جانبه، لأنه، وهو ابن الثورة الإسلامية، كان يخاف أن يزعزع بعمله هذا دعائم المؤسسات الهشة للثورة الإسلامية. لذلك أكّد في خطابه لأنصاره ضرورة أن يأخذ نشاطهم «طابعاً مؤسساتياً». ولم يمنع ذلك من اصطدام طلاب من أنصار خاتمي ومجموعة من أنصار «حزب الله»، الموالي للمتشددين، أسفر عن وقوع إصابات طفيفة. وكان نزول خاتمي إلى الجماهير بمثابة تأكيد على يأسه من تخفيف الضغوط المستمرة التي يمارسها الجناح المحافظ والمعارض لسياسته منذ توليه السلطة.

وإذا كان خاتمي في السلطة، فإن أنصاره ليسوا فيها. وعلى الرغم من أن المعارضين المحافظين، من خمينيين وسواهم من تيارات أخرى، لم يسجلوا انتصارات تذكر، وهم في موقع الهجوم الدائم على خاتمي، إلاّ أنهم نجحوا في وضع عدد من أقرب مريديه وأتباعه في السجون. فهذا مدير حملته الانتخابية غلام حسن كرباستشي، والرئيس السابق لبلدية طهران، يقبع في السجن بتهمة الفساد. ونائبه للشؤون العقائدية آية الله محسن كاديفار، يقبع في سجن آخر. وعشرات غيرهم من أنصاره، من رجال الدين الشباب،

يقبعون في سجون مدينتي قم ومشهد، بتهم مختلفة. يضاف إلى ذلك لائحة طويلة من الصحافيين والكتّاب المؤيدين لخاتمي، ممن دخلوا وخرجوا من السجون خلال سنتين من وصول خاتمي إلى الرئاسة، أكثر مما قضوا في صحفهم أو بيوتهم. وهم يمثلون شريحة واسعة من المشهد الثقافي في طهران.

لهذه الأسباب وغيرها، لم يستطع خاتمي أن يشكل الحكومة المثالية التي على شاكلته، على الرغم من مرور سنتين على رئاسته. وحتى بعد خلط الأوراق وترتيب الأمور والمساومات السياسية، لم يأتِ بأكثر من وزير الداخلية عبد الله نوري، وهو المقرب منه الذي سرعان ما أزاحه من منصبه مجلس النواب خلال سنة وبضعة أشهر بتهمة التقصير. فلا وزير الخارجية كمال خرازي هو وزيره، ولا وزير الدفاع من خياراته. وجاءت موجة اغتيال وقتل المثقفين، المتعاطفين بأغلبيتهم مع إصلاحات خاتمي وتوجهاته، في عملية تصفية قامت بها وزارة الاستخبارات، لتؤكد أنه لا يملك مفاتيح السلطة صاحبة القرار. وإذا بحجم أعدائه أكبر مما كان هو يتصور أو أنصاره يتوقعون. لقد كانت «المعارضة الخمينية»، بمفهومها العريض، لا تتقيد بحكم القانون الذي يدعو إليه خاتمي. كان لها من قوانين الثورة، ما جعل العصمة بيدها دائماً.



ومن الداخل والإصلاحات البطيئة، إلى الساحة الخارجية حيث استطاع خاتمي خلال سنتين من رئاسته أن يحقق مكاسب ديبلوماسية لم يكن من الممكن احتسابها عند وصوله إلى سدة الرئاسة. ومما لا شك فيه أن خاتمي استطاع أن يغيّر من صورة إيران في الخارج. فقد استطاع أن يستعيد العلاقات الثنائية بين بلاده

وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا (الأخيرة هي على وشك تعيين سفير لها في طهران)، وأن يعيد الدفء والحيوية لعلاقات إيران بالدول العربية، وعلى رأسها السعودية، وأن يعزز من الحلف الاستراتيجي بين إيران وسورية. كل هذا انعكس إيجاباً على مجمل علاقات إيران العربية. وما زال «تطبيع» العلاقات مع مصر، هو الخطوة المنتظرة. أما على الصعيد الدولي، فقد استطاع أن ينزع الفتيل من القنبلة الموقوتة التي تركها له الإمام آية الله خميني في فتواه الشهيرة بهدر دم الكاتب البريطاني الهندي الأصل المسلم سلمان رشدي، إثر صدور كتابه «آيات شيطانية». وكان لصدور هذه الفتوى في حينه تكريس لصورة إيران البشعة المتعصبة المعادية لفهم الحريات في العالم الغربي تحديداً. يضاف إلى ذلك أقنية الحوار المباشر التي أقامها على مختلف الصعد مع الولايات المتحدة.

على الصعيد الاقتصادي كانت الصورة أقل توهجاً. فلم يصاحب التقدم السياسي الذي جرى في الحقل الديبلوماسي، ما يوازيه في الحقل الاقتصادي. إن إيران لا تزال بعيدة عن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ولم تحقق ما طمحت إليه في أن تكون ممراً رئيسياً لصادرات الطاقة من حوض بحر قزوين. إذ إن الركود الاقتصادي مازال مسيطراً على البلاد، ويتمثل في تدني قيمة الريال الإيراني والتضخم الكبير والبطالة المتزايدة والاعتماد الرئيسي على موارد النفط. فمازالت سياسة خاتمي الاقتصادية بعيدة عن الوضوح، يتصارع في داخلها تيار ليبيرالي يؤيد الانفتاح على العالم الخارجي، وجناح محافظ، سرق من اليسار، التمسك بسيطرة الدولة على مؤسسات النظام الاقتصادية التي أسستها الثورة في بداياتها في مطلع الثمانينيات. ويمعن المحافظون في استغلال المناخ

الاقتصادي المتردي، فيعزونه إلى التردد والضياع في توجهات حكومة خاتمي الاقتصادية. حتى إن أحد أبرز وجوه التيار المحافظ في مجلس الشورى (محمد رضا باهونار) اتهم الحكومة: «منذ انتخاب خاتمي لم يطرح في مجلس الشورى أي مشروع قانون اقتصادي باستثناء الموازنة». وسخر النائب المحافظ من حكومة خاتمي «الناشطة في قطاعات الثقافة والسياسة، والنائمة في القطاع الاقتصادي».

ومما يثقل كاهل إيران الاقتصادي، هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها التاريخية، التي عادت وارتفعت، مما أنعش الآمال قليلاً، بعد فترة من القلق البالغ مرت فيها كل دول الخليج النفطية. لكن النفط، الذي يشكل ثمانين بالمئة من دخل إيران من العملة الصعبة، لا يمكن التكهن بأسعاره أو رسم خطة اقتصادية تُعتمد بدقة ويمكن تطبيقها بأمان. يزيد في ذلك أعباء الدَّيْن العام في إيران المقدر بـ ١٢ مليار دولار تقريباً على المدى المتوسط والبعيد. ونسبة البطالة المرتفعة التي تقدر رسمياً بـ ١٤ بالمئة، والتي تزيد سنوياً في سوق للعمالة يضخ ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف شخص (وبعض المصادر تصل إلى مليون و٢٠٠ ألف) من دون أن يكون لهم عمل إنتاجي أو وظيفة ويحتاجون إلى معدل نمو لا يقل عن ٦,٦ بالمئة سنوياً لاستيعابهم. يضاف إلى تلك الأعباء كلها نسبة التضخم التي تراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة سنوياً والتي تأكل من عائدات الأفراد، فلا تستطيع مداخيلهم اللحاق بها. فسعر صرف الريال الإيراني في السوق الحرة قد هبط خلال سنة واحدة من ٥٠٠٠ ريال للدولار الأميركي الواحد، إلى ٨٥٠٠ دولار. إذن الصورة الاقتصادية قاتمة.



في مواجهة الإصلاحيين، وقف عميد المحافظين السياسيين «الرسمي» علي أكبر ناطق نوري الذي سقط في انتخابات رئاسة الجمهورية مقابل خاتمي الذي نال فيها سبعين بالمئة من أصوات الإيرانيين، فانتقل إلى رئاسة مجلس الشورى، ليمسك بأكثريته المحافظة بالزمام البرلماني ويردع رئيس الجمهورية عن تحقيق سياسته الليبيرالية. وحمل ناطق نوري جرحه الانتخابي ليفتح معركة مكشوفة مع خاتمي في مناسبة مرور السنتين. لقد وقف رئيس مجلس الشورى أمام مجموعة من المسؤولين العسكريين ليوحي أن المؤسسة العسكرية هي إلى جانب الفريق المتشدد المناهض لسياسة خاتمي، وفي ساحة ضريح الإمام آية الله خميني، ليوحي بقداسة المكان وولاء الحاضرين لفكر الخميني في وجه الردة الليبيرالية التي يروج لها خاتمي وأنصاره. وانبرى زعيم التيار الديني - السياسي المحافظ، ليدين «المؤامرات الثقافية» و«القوميين المزعومين» متهماً الأجانب والإعلام الغربي بالقيام «بحملة منسّقة تنفذها عناصر مشبوهة في الداخل». وقال كلاماً خطيراً يودي بقائله إلى المشنقة.

قال ناطق نوري:

«ثمة مؤامرات ثقافية، يخطط لها أشخاص يتذرعون بالحرية لينشروا الفساد وحتى البغاء، ويشجعونهما في الأوساط الاجتماعية والإعلامية».

وحذّر:

«إن العدو يسعى إلى جعل شبابنا ميالين إلى زرع بذور الشقاق بين الشعب وقادته».

وهاجم:

«المعارضة الليبيرالية الصغيرة التي يتغاضى عنها النظام والتي بدأت تبرز شيئاً فشيئاً على الساحة السياسية منذ انتخاب خاتمي، بعدما ظلت شبه سرية سنوات عدة، (...) المؤلفة من القوميين المزعومين والليبيراليين في الحكومة الموقتة الذين قد يواجهون المحاكمة إذا نظر في حالاتهم (...) هؤلاء يريدون التسلل إلى مجلس الشورى في الانتخابات النيابية العامة من أجل ضرب أسس النظام».

(في اختيار تعبير «الحكومة الموقتة»، إشارة واضحة يعرف الإيرانيون أنه يقصد بها الأشخاص الذين خدموا في حكومة الليبيرالي الإصلاحي الأول الدكتور مهدي بازركان التي تألفت إثر إطاحة نظام الشاه في العام ١٩٧٩ وعاشت بضعة أشهر، حتى استيلاء خميني ورجاله على السلطة كاملة).

هكذا تكلّم ناطق نوري، بغض النظر إذا كان كلامه موجهاً إلى وزير الثقافة عطا الله مهاجراني، الوزير الليبيرالي الذي يقود حملة التنمية الثقافية والانفتاح الإعلامي والفكري في إيران، وأحد أقرب مساعدي خاتمي من حملة أفكاره، أم كان موجهاً ضد رئيس الجمهورية. وكلامه خطير، عندما يصل إلى حد اتهام تيار خاتمي الإصلاحي وجماعته بالدعارة والبغاء بكل معانيهما، وهي ألفاظ لا يستعملها السياسيون أو رجال الدين عادة. وتزداد هذه الاتهامات حدة، عندما يعتبر نوري أن هناك «حكومة ظل» تحكم البلاد، هي نفسها بقايا حكومة بازركان المؤقتة التي دانها خميني في سنوات حكمه اللاحقة، لرفض زعيمها مفاهيم خميني الفقهية ومنها ولاية الفقيه. وقضى بازركان، أحد أبرز معارضي الشاه إبّان حكمه وأرقى رعيله السياسي، بقية حياته بين السجن والإقامة الجبرية حتى

مات قهراً قبل بضع سنوات. وكل هذه الألفاظ تنطوي على «تخوين» الإصلاحيين وزعيمهم خاتمي لمبادىء الثورة الخمينية وأفكار زعيمها الراحل. وهي اتهامات يقدر خطورتها الوسط السياسي الإيراني أكثر من غيره.

وبقدر ما كان كلام ناطق نوري جارحاً، كان كلام الوزير مهاجراني واضحاً في رده إذ قال:

«إن لغة القوة عقيمة في مجال الثقافة. وليس هناك أنجع من لغة الحكمة والحوار والتعقل من أجل تحقيق الأهداف الثقافية للنظام».

وقال مهاجراني مشدداً كرئيسه تماماً:

«إن المشاركة الشعبية في صناعة القرارات وحرية التعبير عن الأفكار والرؤى باتت من القيم الدينية والثورية التي أفرزتها ملحمة ٢٣ أيار الانتخابية الرئاسية» (أي يوم انتخاب خاتمي).

وأكد وزير الثقافة:

«أن القيم والمعتقدات ليست تابعة لأمزجة هذا التيار أو ذاك، بل هي فوق الميول والاتجاهات الفردية والحزبية».

بهذا الكلام الحضاري المهذب، وضع رجل خاتمي المكلّف بالثقافة، النقاط بوضوح على حروف الحروب المستمرة بين طرفي الصراع داخل النظام الإيراني حالياً. هذه النقاط التي ستدفع بالخلافات إلى حافة المواجهة - على صعيد الفكر وعلى صعيد الشارع - فتقرر مستقبل الثورة وشكلها في السنوات القادمة. وعلينا أن لا ننسى، أن مرشد الثورة آية الله علي خامنئي، كان سبق ناطق نوري، عندما حذّر في خطاب له عند وصول خاتمي من جولته العربية بيوم

واحد، من أي انفتاح ثقافي وسياسي من شأنه إضعاف أسس النظام، قائلاً: «لن نستسلم أمام الثقافة الفاسدة». وكان خطابه بمثابة تحذير من تطور ليبيرالي أو علماني يهيىء له خاتمي، ووزير ثقافته النشيط. وبهذا الكلام تتضح خريطة التحالفات وتوزيع القوى بين مَنْ هو مع ومَنْ هو ضد. فإن اتحد رجعيو إيران، فهل ييأس إصلاحيو الثورة؟ أم أن خطوط التماس مازالت غير واضحة!



هناك الكثير مما يدعو المحافظين إلى التصدّي للإصلاحيين، لكن ليس هناك الكثير مما يدعو الإصلاحيين إلى اليأس، وإن دعاهم إلى الحيطة والحذر. فبتقييم السنتين الماضيتين من رئاسة خاتمي ـ وفق أي معيار سياسي ـ نجد أنهما دون مستوى النجاح المنتظر، والذي كان يأمله ويتمناه أنصاره. ولعل الذي قلل من نسبة النجاح هو عدم مواكبة النمو الاقتصادي للتنمية السياسية ـ الثقافية. ففي الوقت الذي كان يجري الكلام عن الحريات في مجمل مرافق الدولة، كانت أموال قليلة تدخل جيوب الناس، وفرص عمل أقل متاحة لهم، وآفاق اقتصادية ضيقة لا توحي بالتفاؤل، وسط حريات ثقافية ظلت محدودة ومهددة يومياً بالإلغاء، وسياسة خارجية حسنة المظهر وقليلة المردود. هذه هي الصورة كما يراها بعض المراقبين السياسيين في طهران، وهي صورة ليست سيئة وليست جيدة.

لكن في إيران ليس خير الأمور هو الوسط دائماً. فمن المتفق عليه أن شعبية خاتمي ما زالت هائلة، والناس ما زالت تعتقد أنه يستطيع تحقيق الوعود التي قطعها، وأن تحجيم نجاحه سببه العراقيل التي يضعها في طريقه المحافظون المتمسكون بالمدرسة الخمينية الذين وحدهم يملكون تفسير مبادئها أو تطبيقها. لذا يتطلع أغلب

الإيرانيين إلى مخرج سهل للخروج من النظام الخميني، بفتح طاقة هنا وشباك هناك. ولكن ليس هناك من مخرج سهل، إلا بالتمني. وقد يكون رائعاً لو تمكن خاتمي من تحويل إيران إلى مجتمع تعددي منفتح، فيه الكثير من الأحزاب الديموقراطية العلمانية (بالمعنى المدني) تمارس فيه حرية الصحافة كما يجب ومن غير خوف دائم، وفي ظل قانون يتم الاحتكام إليه. لكن الأحلام في دنيا السياسة الإيرانية، لا تؤخذ إلاّ غلابا.

قد يكون من السابق لأوانه تحقيق هذه الأحلام بسهولة، باعتراف خاتمي نفسه. غير أن خاتمي - على الرغم من ذلك - مازال قادراً على إلحاق الهزيمة بخصومة «الخمينيين» في أية معركة انتخابية - رئاسية أو برلمانية أو بلدية لو جرت هذه الأيام. فالمعركة اليوم في واقعها، ليست بين المحافظين والإصلاحيين، بل هي بين الدين والديموقراطية. وهي تنتظر مصالحة تاريخية ما بين الرأي العام والسلطة السياسية - الدينية. وهذه المصالحة لن تتم إذا ظلّ العنف إمكانية تهدد إيران بالانفجار. وليس ثمة مَنْ يردع مثل هذا العمل، إلاّ في الإقرار المستمر أن الطريق الذي بدأ مع خاتمي لا رجعة عنه شعبياً، فلا ينقطع الحوار ولا يهدأ النقاش ولا تحسم المواقف إلاّ بالديموقراطية. وهذا ما لم يقتنع به بعد فريق المحافظين.



بين بيارق المحافظين ورايات الإصلاحيين، وهي تلوح فوق هضاب إيران، والصراع يتأزم بين الجبهتين، لا أدري كم هو مجدٍ تذكير الرئيس الإيراني الإيراني بقراءة ما كتبه ابن قتيبة الدينوري في «عيون الأخبار»، عن زياد بن أبيه، الذي قال:

«ما غلبت من أمر السياسة إلاّ في شيء واحد. وذاك: أنني استعملت رجلاً على دَسْتِ مَيْسَان (مقاطعة في فارس)، فكَسَرَ الخراج ولحق بمعاوية. فكتبتُ إليه أسأله أن يبعثَهُ إليَّ فكتب إليَّ:

«بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد، فإنه لا ينبغي لمثلي ومثلك أن نسوسَ الناس جميعاً بسياسة واحدة: أن نشتدَّ جميعاً فنخرجَهم، أو نلين جميعاً فنفسدهم، ولكن تكون أنت صاحب الفظاظة والغِلظة، وأكون أنا صاحب الرأفة والرحمة فإذا هرب هاربٌ من بابٍ، وجد باباً فدخل فيه. والسلام.».

لعل خاتمي، إذا استعار من معاوية شعرته، حتى لا يغلبه شيء من أمر السياسة، لربما يربح الدولة ولا يخسر الثورة!

٩ ـ إيران وسقراطها

ستة أيام هزت طهران

■ «جاء رجل إلى ابن أبي يعقوب فقال له:
إذا شيّعت الجنازة، أقدّامها أفضل أم خلفها؟
قال: إجهد ألا تكون فوقها، وكن حيث شئت من نواحيها».□

«حدائق الأزاهر»
لابن عاصم الغرناطي

كل الثورات تبحث دائماً عن مخارج، إلاّ الثورة الإيرانية فكانت تبحث عن مزالق. وكان الناس يتساءلون بكثير من الهدوء وقليل من الجرأة عما إذا كان الرجل الذي استطاع، بعبقرية ثورية وتنظيمية لا سابقة لها في تاريخ الثورات المعاصرة في العالم الثالث، أن يسقط نظاماً كنظام الشاه المنيع، هو نفسه الرجل الذي أصبح ولياً للفقيه ورئيساً للدولة وقائداً أعلى للقوات المسلحة في شهر آب ١٩٧٩.

لقد فهم آية الله خميني حقيقة الشعور الشعبي في إيران خلال خمسة عشر عاماً في المنفى السياسي بين العراق وفرنسا أكثر مما فهمه الشاه خلال ثلاثين سنة من الحكم. وأدرك خميني أن الإسلام من القوة بمكان بحيث ينهي نظاماً أقيم على الاضطهاد وثروة النفط والمصالح الغربية والدعم العسكري الأميركي. وهو كان

محقاً في تقديره، إلاّ أنه نسي بعد أشهر من عمر الثورة أن معظم الإيرانيين يريدون لسيوف الإسلام التي شهروها في وجه العدو المشترك (الشاه ونظامه) أن تتحول إلى بيارق للحرية والعدالة والمساواة الاقتصادية التي يدعو إليها الإسلام جوهراً وحركة وتطبيقاً.

لقد سقط الشاه لأن الإيرانيين كانوا على استعداد للموت كشهداء، بكل ما في التاريخ الإسلامي الشيعي من تقاليد وتراث وأساطير للثورة والاستشهاد. فثارت الجماهير الإيرانية بوحي من هذا الإيمان مستلهمة زعامة خميني من خارج الحدود. واستطاع هذا الرجل أن يحرك من منفاه أعنف مد ثوري عرفته إيران منذ دخولها حلبة الصراع الدولي عند بداية هذا القرن. وظلت زعامته النادرة تستقطب العدد الأكبر من المؤيدين والأنصار، في الوقت الذي دبّت الخيبة في أوساط الإيرانيين الليبيراليين الداعين إلى حكم عصري يكفل الحريات الأساسية من شخصية وفكرية وسياسية التي كان قد سرقها الشاه. وجاء الاستفتاء ليعطي الشرعية لفكرة الجمهورية الإسلامية.

ووراء كل ذلك كان خوف خميني من الوقوع في شباك التسوية والمساومة مع القوى السياسية العاملة في إيران. إذ إن أفكار ومبادىء الجمهورية الإسلامية كما يعرفها ويريدها خميني لا تقبل المساومة ولا أنصاف الحلول. فقد كان وحده قادراً على الصمود وكأنما العالم كله قد تحوّل إلى الإسلام كما يفهمه ويريده هو. وككل المتعصبين في الدنيا، بدا أن إيمانه لا يقهر.



كان ذلك قبل عشرين سنة. وحمل جناح خميني المحافظ في الثورة

الإسلامية من يومها أفكار القائد المؤسس للثورة الإسلامية نفسها، من رفضه المساومة على تسوية حقيقية بينهم (المحافظين) وبين الليبيراليين (الإصلاحيين) من أجل التوصل إلى صيغة تنقل إيران فعلاً إلى مجتمع مدني ديموقراطي في بدء الألفية الثالثة. هذه الصيغة التي هي من وجهة نظر الإصلاحيين تكفل للثورة الإسلامية مبادئها الثيوقراطية الأساسية التي منها أن الحكم سيبقى بيد رجال الدين تحت راية ولاية الفقيه والاجتهادات المتفرعة عنها.

لكن القرار يجب أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني التي يدعو إليها الرئيس محمد خاتمي، والتي تتكوّن عن طريق ممارسة الديموقراطية مباشرة في انتخابات يمارس فيها الإيرانيون - نساءً ورجالاً - حق اختيار ممثليهم. فالإصلاحيون - إن فازو في الانتخابات - هم أصحاب الدعوة إلى التغيير الذي يجب أن يواكب إيران في القرن الواحد والعشرين بداية بالانفتاح الداخلي على جميع مراكز القوى السياسية، وصولاً إلى الانفتاح الخارجي الذي يبدأ مع السعودية وينتهي مع الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا الغربية. والانفتاح في إيران كلمة تعني أشياء كثيرة ومختلفة للعديد من الناس المختلفين في فهم وتفسير الثورة الإسلامية، بينما العديد الآخر يعني حدوداً وشروطاً لاحتمالات هذا الانفتاح.



عبد الله نوري، وصفته مجلة «الإيكونوميست» البريطانية بأنه «سقراط الإيراني»، لأنه تحدى مفاهيم المؤسسة الدينية الإيرانية كلها، مع علمه المسبق أن آراءه قد تقود إلى موت سياسي محقق. فمحاكمة عبد الله نوري أمام محكمة خاصة مؤلفة من مجموعة من علماء الدين، نظمها الجناح المحافظ في النظام الإيراني في

محاولة لإزاحة نوري من المشهد السياسي وحرمانه من المشاركة في الحياة السياسية في إيران. وبيان الادعاء في هذه المحكمة الصورية كان مؤلفاً من ٤٤ صفحة، اتهم فيه نوري بكل تهمة ممكنة، من التآمر على مبادىء الثورة الإسلامية في جريدته «خرداد» إلى التهجم على مفجر الثورة وزعيمها آية الله خميني وإهانته. وصدر قرار المحكمة بإدانته بجميع التهم المنسوبة إليه.

هل يشكل عبد الله نوري كل هذا الخطر على الثورة الإيرانية اليوم كما يرى «فقهاء» إيران، بعد أن مرّ عليها عشرون سنة، كما كان يشكل سقراط خطراً على شباب أثينا، حسب رأي «فقهاء» اليونان في ذلك العصر؟

الجواب أن عبد الله نوري فعلاً يشكل تهديداً ما. فهو السياسي الآخر إلى جانب الرئيس محمد خاتمي الذي يستطيع أن يؤثر في قطاع عريض من الناخبين. وإنه كرجل دين يمكن أن يكون من داخل النظام الثيوقراطي الديني، وفي الوقت نفسه، من خارجه، كرافض لأغلب طروحاته. فهو خلال ستة أيام من تقديم الأدلة أمام المحكمة، قد حول من مسار طبيعة المحاكمة، فاتحاً نوافذ المناقشة وأبوابها أمام أكثر القضايا الإيرانية حساسية: دور الدين في دولة كالجمهورية الإسلامية في إيران. ومما دعا إليه نوري التأكيد على «إسلام قائم على المحبة» مشدداً أن لا إكراه في الدين قائلاً إنه لا يمكن فرض الحجاب بقوة السلاح والعنف. ومما قاله أيضاً لهذه المحكمة الخاصة المُشكّلة من رجال الدين «إنكم لا يمكن أن تدّعوا أن الدين هو فقط ما تفهمونه أنتم وحدكم منه. إن الدين أوسع من ذلك بكثير». فليس مسموحاً، لأي «سقراط» ما، أكان إيرانياً أو إغريقياً، أن يشرّع أبواب الفهم الإنساني للدين على أساس أن هناك

أكثر من تفسير واحد لذلك الدين ـ أو الفلسفة ـ خارج مفاهيم وتفسيرات مَنْ يدّعون أنهم أصحاب الحل والربط والفهم، ولا وجود قبلهم وبعدهم خارج ما يريدون أن يسوقوه من أفكار خارج المؤسسة الدينية المحافظة التي يريدون أن تكون حكراً لهم.



كان عبد الله نوري لسنين طويلة ممثلاً موثوقاً به من جانب آية الله خميني، ولاحقاً أصبح المسؤول الحكومي البارز والإصلاحي المتميز ومدير صحيفة «خرداد»، ثم وزيراً للداخلية. وحصل نوري على معظم الأصوات في الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٨ في العاصمة طهران. هذا الرجل وجّهت إليه المحكمة الإيرانية اتهامات تمحورت حول «إهانة المقدسات الدينية»، والتشكيك فيها، والتعرض لمقام ولاية الفقيه ولمرشد الثورة والترويج لفصل الدين عن السياسة وتشجيع المرتدين. واعتبر رئيس المحكمة القاضي محمد سليمي أن ما نشرته «خرداد» شكك بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واعتبره تعدياً على الحريات والتدخل في حياة الآخرين.. ومما قاله رئيس المحكمة أيضاً أنه «إذا كان المقصود الخروج على ضرورة من ضرورات الدين فإنه يرقى إلى الكفر». أما محامي الدفاع محسن رهامي فقد اعتبر المقال نقداً في القضايا الاجتماعية ولا يمكن فرض الشادور على النساء.

وردّ عبد الله نوري أن هدف ما نشرته صحيفته عن الأخلاق والحياة الاجتماعية هو «الدعوة إلى عدم تعميم فهمنا الخاص على المجتمع، وعدم حصر الشريعة في أسلوب واحد للحياة، وإبقاء دائرة الشريعة أكثر اتساعاً». وفند ومحاميه الاتهامات في شأن التشكيك بأحكام الإسلام المختصة بالمرأة، تحت ذريعة طلب مساواتها بالرجل

خصوصاً فيما يتعلق بالطلاق. ورأى رهامي أن البحث في الطلاق لا يعتبر مساً بأحكام الإسلام. وفيما يتعلق بالاتهام الخاص بالدعوة إلى فصل الدين عن السياسة والمواجهة بين العقل والدين، رأى نوري أن الفصل بين مراكز الدين ومراكز الدولة يعني الفصل بين المساجد والأماكن الحكومية وليس فصل الدين عن الدولة.



يكمن المغزى الحقيقي لهذه المحاكمة في أنها تقاضي الحركة الإصلاحية التي يقودها الرئيس محمد خاتمي، وهي حركة تعد بتوفير المزيد من الحريات الاجتماعية وحكم القانون والديموقراطية. فهذه المحاكمة ما هي إلاّ واحدة من سلسلة تهم ومحاكمات أطلقها المحافظون والمؤسسات الخاضعة لسيطرتهم ضد دعاة الإصلاح. وكانت الصحف الناقدة قد استغلت على نحو متعاظم الانفتاح الجديد الذي طرأ في عهد الرئيس خاتمي لمهاجمة القوى التي تعارض التغيير، وذلك لتسريع عملية الإصلاح.

وقد تمخض عن هذه المحاكمة تيار أثر في مسار الانتخابات البرلمانية الحرجة التي جرت في شهر شباط ٢٠٠٠، والتي خسر فيها مرشحو التيار المحافظ الأغلبية أمام المرشحين المستقلين والإصلاحيين. والمحاكمة التي انتهت، بعد ستة أيام هزت إيران، أسفرت عن إدانة نوري بمنعه من أن يتقدم ويقود مرشحي الإصلاح في الانتخابات.

ويشير العديد من الإيرانيين إلى أنه بغض النظر عن نتائج المحاكمة فإن الشعور بالانفتاح الذي سيطر على السياسة الإيرانية لن يختفي. وإذا تمكن المحافظون من توجيه الاتهام لنوري، فإن ذلك لا يعني

نهاية التغييرات. كما لا يعني إخراج نوري من الصورة السياسية، إن هم فازوا. وعلى أية حال فقد خسر المحافظون القضية بعد أن حول نوري المحكمة إلى ساحة لا مثيل لها لآرائه تناقلتها الصحف الإيرانية.

وأغلب المراقبين يدركون أن المحافظين يشعرون بالتوتر ولن يتنازلوا عن موقعهم من دون معركة. فرؤيتهم محدودة وجذور الثورة لا تزال موجودة في داخلهم وهي قوة عظيمة. ويعتقد معظم المراقبين للتطورات الإيرانية الحالية أنه حتى إذا لم يكن الناس يحبون خاتمي، فإنهم سيميلون نحو اليسار لأنهم يكرهون اليمين. إن أهم ما يحتاج إليه الناس هو الأمان. وهم لا يحبون رؤية مشروعات تطويرية من خلال الثورة بل التنمية.

ومهما يكن فإن الطرفين شعرا بالخوف والقلق، فالمسألة بالنسبة إلى اليمين هي المحافظة على بقائه لأنه خشي من خطر خسارته السيطرة على البرلمان، وبالنسبة إلى اليسار فالخشية كانت من عدم الفوز بما سيخسره اليمين. وغيرت النتائج توازن القوى الموجود. غير أنه ربما يكون من الصعب على الإصلاحيين تحقيق ما يصبون إليه.



كان من المتوقع أن يكون عبد الله نوري، هذا المصلح الليبيرالي مرشحاً لرئاسة مجلس الشورى (النواب) الإيراني في الانتخابات النيابية التي جرت في شباط ٢٠٠٠. لكن أصبح من الصعب، بعد هذه المحاكمة وقد خرّ فيها عبد الله نوري صريعاً بيسالة، أن يجد طريقه إلى رئاسة المجلس. لذلك لا بد من تسوية تبدأ بطرح الإصلاحيين لمرشح أقل إشكالية من عبد الله نوري لرئاسة المجلس،

من الممكن أن يقبل به المحافظون. في الطرف الآخر من هذه التسوية، يتجاوب المحافظون مع هذا المرشح الجديد، حيث لم يعد هناك من عبد الله نوري ما ليهاجم مواقف المحافظين ويستخف بأفكارهم ويواجه دعوتهم. هذا التجاوب قد يعيد للمحافظين صورتهم الأقل تعصباً وتصلباً أمام الناس، مما يكسبهم بعض التأييد. وكِلا الفريقين ـ المحافظون والإصلاحيون ـ قد بدأوا يستعدون لاستراتيجية انتخابية جديدة تصب في هذا الاتجاه.

ويبدو أن فكرة التسوية السياسية بين الطرفين قد أصبحت مقنعة، إلى درجة أن غلاة المحافظين من رجال الدين المسيسين، قد اجتمعوا ولأكثر من مرة مع مجموعة من المحسوبين عادة على اليسار، بحثاً عن تأهيل هذه التسوية.

لكن من المواضيع الخطرة التي بحثت، مصير الرافض الأول في نظام الثورة الإسلامية الحالي، آية الله حسين علي منتظري. وكان منتظراً أن يكون منتظري الذي كان في أيامه واحداً من أقرب الناس إلى خميني، خليفته ووارثه في الحكم. لكن منتظري، المحكوم عليه بالإقامة الجبرية منذ العام ١٩٩٧ لأنه هاجم نظام وطريقة حكم الملالي، وانتقد بشدة مرشد الثورة آية الله علي خامنئي، لا يرجو في هذه المرحلة خلاصاً.

ومن قم، حيث يقيم منتظري، يدير هذا الرجل ما يمكن أن يسمى بحكومة ظل، تزود الإصلاحيين بالدعم الفقهي والسياسي الذي يحتاجون إليه في مختلف حملاتهم السياسية والانتخابية وغيرها، بما في ذلك الدعم لتحدي سلطات مرشد الثورة كما حددها الدستور. ففي المحاكمة إياها، احتج عبد الله نوري، على الطريقة التي يُعامل بها آية الله منتظري. وكان نوري بذلك يكسر حُرماً

آخر في الاعتراض على ما لا يجسر أحد في الاعتراض عليه، ويقول مجدداً وعلناً ما لا يُقال عادة بين الملالي السياسيين في إيران. وما ألمح إليه نوري في محاكمته، أن شعبية منتظري قد تكون أحد أسباب حجز حريته.

وكان من نتائج موقف نوري العلني من منتظري، ومن نتائج لقاءات التسوية بين المحافظين والإصلاحيين، أن إجراءات السجن والحراسة التي يخضع لها منتظري في بيته في قم، قد خُففت إلى حد كبير، وقد زار، ولأول مرة، وفد من الملالي المحافظين، في منتصف تشرين الثاني ١٩٩٩ الحالي مكان إقامة منتظري في قم. لكن منتظري اعتذر عن لقاء هذا الوفد، رافضاً الاجتماع بهم. وكانت هذه هي الزيارة الأولى لوفد من هذا النوع منذ حوالى سنتين، أي منذ اعتقاله. وكانت حجة منتظري في رفض لقاء وفد الملالي، هي أنه لا يحق للسلطات أن تحدد له مَنْ يزوره ومَنْ لا يزوره وأن تفرض مَنْ يلتقي به ومَنْ لا يلتقي.

في عزلته، كان آية الله منتظري يجمع في شخصه كل تناقضات الثورة ـ وكل التعقيدات التي أمسكت بتلابيب إيران. قبل عقدين من الزمن كان هو وراء تأسيس مجلس الخبراء، المؤلف من مجموعة من رجال الدين المختصين بالقانون لمراقبة الانتخابات. هذا الرجل نفسه هو الذي هرّب عبر حرّاسه رسالة إلى الخارج يدين فيها هذا المجلس، لإساءة استعمال سلطاته برفضه إدخال الإصلاحيين في الجداول الانتخابية.



وإذا أصبح الآن من الصعب على عبد الله نوري أن يخوض معارك

انتخابية مقبلة، نتيجة لمحاكمته، التي كان الهدف الأساسي منها حرمانه من أي دور سياسي مؤثر له في إيران، فإن من الضروري رسم بعض الملامح للدور الذي كان يلعبه عبد الله نوري، وللدور الذي سيؤول إليه عند صدور الأحكام عليه. فهو الفائز الأول في الانتخابات البلدية في العاصمة طهران. وهو وزير داخلية سابق أسقطه المحافظون في البرلمان بسحب الثقة منه. لذلك أرادوا حرمانه من الترشيح للنيابة حتى لا يصل إلى رئاسة البرلمان فيما لو فاز الإصلاحيون في الانتخابات. فالمحكمة الدينية الخاصة التي مثل أمامها نوري قد تحكم بسجنه وحرمانه من العمل السياسي. هذه المحكمة هي التي جعلت منه نجماً سياسياً يستقطب الاهتمام الثقافي والشعبي الأول في إيران.

فنجومية عبد الله نوري وبطولته نبعتا من أنه لم يستسلم لإرادة المحكمة، ولم يتلُ فعل الندامة، كما فعل زملاء له من آيات الله قبله. بل وقف الوقفة «السقراطية» متحدياً طروحات اليمين المتشدد بجرأة نادرة. فلم ترعبه تهمة الكفر والإساءة إلى الإسلام والإمام خميني من الناحية الدينية. ولم ترعبه تهمة الدعوة إلى مصالحة «الشيطان الأكبر» الولايات المتحدة الأميركية من الناحية السياسية. فهو ليس ابن اليوم في مسيرة الإسلام الثوري على الطريقة الإيرانية. فقبل عشر سنين من قيام الثورة كان نوري من كبار المتحمسين لأفكار خميني، وأقام علاقات وطيدة مع نجلي خميني (أحمد ومصطفى) وكان من الدعاة الشباب الذين تأثروا أيضاً بأفكار الدكتور علي شريعتي الدينية التقدمية. بقدر ما كان يعيش بالقرب من الأفكار الماركسية التي كانت تعج بها طهران في السبعينيات جنباً إلى جنب مع الأفكار الدينية، وقد حاول هذان التياران

(الديني - التقدمي والماركسي) التصدي للأفكار الدينية الرجعية المحافظة.

منذ أيام الإرهاصات الأولى للصراع الفكري على الساحة الإيرانية الذي سبق قيام الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩، انطبعت أفكار عبد الله نوري (من مواليد ١٩٣٩) بأفكار الدكتور شريعتي والاحتكاك بالماركسية، فأعطتها الانفتاح والاعتدال اللذين عرف بهما. وهو خريج ثقافة مدارس أصفهان وجامعات إيران في العقد الأخير من عصر الشاه، قبل أن يلجأ نوري إلى قم لدراسة العلوم الدينية ليصبح أحد أهم وأقرب تلاميذ آية الله منتظري. فأصفهان، حيث نشأ نوري، هي العاصمة الثقافية لعموم إيران، والعاصمة التاريخية للأدب والفكر والسجالات الثقافية الكبرى في تاريخ إيران. فهذه المدينة التي اشتهرت بتسميتها «نصف جيهان» - أي نصف العالم - عرفت على مرّ الزمن بحركة تجارية واسعة، إلى جانب اتساع حضاري شمل الحركات الدينية والصوفية إلى جانب الحركات الدستورية في مطلع هذا القرن.



إذا اعتبر المتابعون للشؤون الإيرانية أن محاكمة عبد الله نوري وإدانته هما أول «لا» يقولها المحافظون ويصرخ بها اليمين الديني المتشدد في وجه الإصلاحيين، هذه الـ «لا الكبيرة»، التي اعتبر الإصلاحيون (أنصار خاتمي تحديداً) أنها ضد رغبات الشعب، بقدر ما ساعدت محاكمة نوري في رأي أنصار الرئيس خاتمي، في الدفاع عن حرية التعبير في المجتمع، عندما أظهرت هذه المحاكمة حقيقة نوايا الرجعية الدينية الممثلة بالجناح المحافظ من رجال الدين. هذه الحقيقة التي دفعت المحافظين إلى تفضيل مصالحهم الشخصية

على المصلحة الوطنية لاعتبارات انتخابية بحتة. مما دفع الرئيس خاتمي إلى الإدلاء بتصريح بعد انتهاء محاكمة نوري، هو الأصرح من نوعه، بأن نوري هو من أقوى الوزراء وأن آراءه وحضوره في كل المجالات كانا مصدر بركة، وأن غيابه عن مجلس الوزراء هو خسارة كبيرة للحكومة ولإيران ككل. واعتبر خاتمي ـ في كلام ديبلوماسي يسعى فيه إلى إرضاء المحافظين ـ «أن المحاكمة هي نوع من الحوار (...) والعمل من أجل الحوار هو جزء من سياسة الأداء الإيرانية (...) وفي مناخ صحي وهادىء تأتي المحاكمات بنتائج إيجابية. فهي تقرّب من وجهات النظر بين المجلس (النيابي) والإدارة (الحكومة) وتؤدي إلى وضع مقترحات جديدة، تؤدي بدورها إلى تشجيع الحوار والنقاش في المجتمع الإيراني».

بعد هذا التصريح بأيام أعلنت وزارة الاستخبارات الإيرانية عن اكتشاف شبكة إرهابية باسم «شبكة الإمام المهدي» مؤلفة من مجموعة من المتدينين المتشددين بقيادة رجل دين، كانت تخطط لاغتيال الرئيس الحالي خاتمي والرئيس السابق رفسنجاني واغتيال مجموعة من زعماء ومشايخ الأقلية السنية في البلاد، وجماعات أخرى من الأقليات الإيرانية. وأهمية اكتشاف هذه الشبكة في توقيتها (١٩٩٩/١١/٢٥) بالنسبة إلى محاكمة نوري وزعامة خاتمي. فحين فشلت المحاكمة بقتل نوري سياسياً في قاعتها، أرادت قتل خاتمي جسدياً على أبوابها. فالانطباع العام لدى مَنْ يقرأ إيران جيداً، أن من الصعب إقناع «غلاة المحافظين» بأي نوع من أنواع الحوار، عندما يستطيع الرصاص أن يحسم النقاشات دائماً لصالحهم.



ليس مهماً أن يكون «سقراط الإيراني» جريئاً وحكيماً بتجرعه السم، إنما المهم أن لا يؤدي موته - في حال حدوثه - إلى موت أفكاره التي صاح بها في المحكمة. في كل الأحوال وباستبعاد السيناريوات المتشائمة، فقد اجتهد عبدالله نوري عند تشييع جنازة المحافظين في الانتخابات النيابية في شباط ٢٠٠٠، أن يكون أمامها أو خلفها، وأن لا يكون أبداً فوقها، لأن ذلك لو حصل، تكون الستة أيام التي هزت إيران، قد ضاعت سدى.

١٠ - إيران وصحافيوها

مَنْ يقبع في السجن؟

■ «فَخَر مولى زياد بن أبيه عند أقدام معاوية بن أبي سفيان، فقال له معاوية:
- أسكت، فوالله ما أدرك صاحبك شيئاً بسيفه إلاّ أدركت أكثر منه بلساني». □

«العقد الفريد»
لابن عبد ربه

عزيزي عبد الله نوري،

منذ أن انتهت محاكمتك وصدر الحكم عليك بالسجن خمس سنوات مع التنفيذ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٩، وأنا أتساءل عن الطريقة التي يمكنني أن أخاطبك فيها. فأنا لست خبيراً في الألقاب الدينية الإيرانية وترتيبها الهرمي وتراتبيتها الفقهية. فمن جملة ما قرأت مما كتب عنك، أن بعضها صنفك حجة الإسلام والبعض الآخر شيخاً والبعض الآخر سيداً، وقليلها اعتبرك آية من آيات الله الصغرى أو الكبرى. فحرت في أمري لفترة، إلى أن وصلت إلى ضالتي عندما قرأت ما وصفك به وزير خارجية إيران السابق علي أكبر ولايتي (الذي يشغل حالياً منصب كبير مستشاري مرشدالجمهورية آية الله خامنئي) بأنك: «مجرد صحافي (...) له الحق في إبداء رأيه». وأثلج صدري هذا الوصف الجميل، واعتبرت أنه قد أصبح لي زميل كبير لا أعرفه.

انطلاقاً من هذا الاكتشاف هانت عليَّ فكرة مخاطبتك، عندما تساوينا في زمالة المهنة، بعد أن زال الحرج من مخاطبة رجل دين في مقامك، وأنا من الذين يرتج عليهم مخاطبة أصحاب العمامات والقلنسوات.

وبقدر ما كان فرحي بهذا الوصف أو اللقب أيها الزميل الكبير، إلاّ أن كلينا يعرف أن ما قصده ولايتي بذلك كان تحقيراً لك ولمقامك العلمي ـ الديني. فالصحافي في إيران، كما هو في معظم بلدان العالم الثالث، ينظر إليه بريبة كبيرة، وهو مشبوه في أي عهد من العهود. دليلي على ذلك ما هو متداول في بلادنا في وصفه، إذ يقال عنه في لبنان وباللهجة الدارجة بـ «جورنالجي». ورحم الله الصحافي الكبير إسكندر الرياشي الذي كان أول من أطلقها في جريدته «الصحافي التائه» في الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن. فمرحباً بالصحافي غير التائه ووداعاً لكل الألقاب السياسية والدينية التي تتعالى عليه.



عزيزي الصحافي عبد الله نوري،

لا شك أن رئيس الجمهورية السيد محمد خاتمي يواجه بوجودك في سجن «إيفين» الرهيب أكبر التحديات لسلطته، بعد أن دانتك محكمة دينية، وأنت وزير داخلية سابق ورئيس سابق لبلدية طهران العاصمة وناشر صحيفة «خرداد» (من هنا جاء لقب ـ تهمة الصحافي). وقد ظهر هذا التحدي عبر الطريقة التي تمَّ فيها إلقاء القبض عليك من قبل مجموعة من الرجال المسلحين دهمت منزلك على شكل عملية عسكرية واقتادتك إلى السجن من دون

أن يسمح لك الاتصال بمحاميك، والأهم من ذلك قبل صدور الحكم بالسجن عليك وإعلانه.

وكان تحدي خصومك المحافظين لسلطة صديقك وحليفك الرئيس خاتمي مدوياً، عندما بحثت المحكمة الدينية، من قبل أن تقرر سجنك، فكرة عزلك دينياً، أي عدم السماح لك بارتداء المسوح الدينية بزي علماء الدين الشيعة في إيران وسحب لقب «حجة الإسلام» الذي تتمتع به، إذا كان هذا هو لقبك. ولعلك ألمحت في الجلسة الأخيرة لمحاكمتك أنه لو سحب لقبك الديني، فسيكون من السهل عليك «الانضمام إلى بقية الشعب الإيراني...». ونجحت ضربة المحافظين المتمثلة بسجنك لأن خاتمي والإصلاحيين كانوا يعدونك لقيادة المعسكر الإصلاحي في الانتخابات البرلمانية العامة في شباط ٢٠٠٠، مع توقعات الكثيرين بأنك ستصبح رئيساً للبرلمان الجديد المنتخب.

لكن تجدر الإشارة هنا أيها الزميل الكبير، أن مشاكلك كلها مع المحافظين بدأت لأنك صحافي، كتبت مقالاً في جريدتك «خرداد» تلمح فيها إلى تحدي مفهوم ولاية الفقيه. وخلال محاكمتك طوّرت فكرة معارضة ولاية الفقيه، عندما أصريت على أنه لا يوجد شخص واحد، حتى لو كان المرشد الأعلى نفسه يقف فوق القانون. كما ذكرت أنه خلال غياب الإمام الثاني عشر للشيعة، فإن السلطة السياسية ترجع للمجتمع ككل (وليس لفرد) ويجب ممارستها من خلال ممثلين منتخبين.

وبسبب هذا المقال الصحافي وتطويرك لفكرته في المحاكمة، صمّمت الجماعات المحافظة من الخمينيين المتشددين على الوقوف في وجه هكذا أفكار عن طريق خوض المعركة الانتخابية البرلمانية

والفوز فيها للسيطرة على البرلمان.وهم يعرفون ـ بقدر ما يأملون ـ أنهم لو فازوا، فإن خاتمي سيصبح رئيساً عاجزاً في السنة الأخيرة من ولايته. ومما أضاف إلى متاعب الرئيس خاتمي، صدمة الحكم الذي أصدرته محكمة المطبوعات على صحافي آخر وصديق آخر أيضاً للرئيس الإيراني ونصير له هو ما شاء الله شمس الواعظين، زميلك الإصلاحي ورئيس تحرير جريدة «نشاط»، لنشره أفكاراً شبيهة بأفكارك. وإذا بالمحكمة تحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع التنفيذ بتهم مماثلة لتهمك.

وإذا كانت محكمة المطبوعات محكمة قانونية لا غبار عليها، فإن المحكمة الدينية التي حكمت عليك، كما تعرف وكما أعلنت، ليس لها وجود قانوني ولا ينص عليها الدستور الإيراني للجمهورية الإسلامية الصادر العام ١٩٧٩. وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة الدينية تعمل في إيران منذ قيام الثورة قبل عشرين سنة، ومارست أحكامها على العديد من علماء الدين وطلاب المعاهد الدينية، وكان منهم من سجنتهم أو وضعتهم تحت الإقامة الجبرية بسبب معارضتهم واجتهاداتهم ضد مفهوم قضية ولاية الفقيه.

ومن المؤسف، أيها الزميل الكبير، أن خاتمي لا يستطيع إصدار أوامره بالإفراج عنك، كما لا يمكنه إلغاء الحظر الذي فرضته المحكمة عليك لمدة خمس سنوات، هذا الحظر الذي يمنعك من الترشيح للانتخابات. لكن نظرياً، لمرشد الثورة وحده (علي خامنئي) الحق في إلغاء الحظر عليك والإفراج عنك. وهذا مما يضعه في مركز قوي جداً تجاهك، إلاّ أن من المستبعد جداً أن يطلق خامنئي سراحك في وقت قريب، لأنه كسياسي يفضل التريث.



ويتفق حولك رأي معظم المتابعين لشؤون إيران، أيها الزميل الصحافي، بأنك الآن أكثر السياسيين شعبية في المعسكر الإصلاحي في إيران. بل إن البعض يعتقدون أنه يمكنك التقدم للترشيح لانتخابات رئاسة الجمهورية، عندما تنتهي ولاية خاتمي الرئاسية الحالية. فأنت اليوم في أواخر الأربعينيات من عمرك السياسي وتتمتع بخبرة كبيرة، وخدمت من قبل كوزير للداخلية مرتين. وأجبرت على الاستقالة من حكومة خاتمي بعد أن صوّت البرلمان بأكثريته المحافظة على سحب الثقة منك. وعيّنك خاتمي فور إقالتك نائباً لرئيس الجمهورية لشؤون إعادة التعمير، إلى أن استقلت من هذا المنصب لتترشح لمجلس بلدية طهران وتؤسس صحيفة «خرداد» اليومية، التي جعلتها الصوت الرئيسي للإصلاحيين. وحملت لقب الصحافي، الذي حاول غريمك ولايتي تحقيرك به.

وقد أعجبني، أيها الزميل السجين، مقارنة قرأتها لكاتب إيراني في صحافة طهران، (مهدي فريدوني) يعتبر فيها أن القبض عليك وإيداعك السجن كان شبيهاً بمحاولة الانقلاب التي قامت بها فلول الحزب الشيوعي السوفياتي في الأيام الأخيرة لوجود الاتحاد السوفياتي. فالمحافظون يظنون أن خاتمي هو غورباتشوف إيران، وأنك أنت عبد الله نوري، ستكون مستقبلاً بوريس يلتسن بإعلانك نهاية الجمهورية الإسلامية. ويخشى فريدوني في تحليله أن يؤدي سجنك إلى صدامات مسلحة ومواجهات عنف بين المحافظين والإصلاحيين، وهو ما تجنبه الطرفان حتى الآن[1].

وتعلم أن عدوك الأساسي في هذه اللعبة الدموية والذي يقف لك بالمرصاد وأحد أسعد الأشخاص لوجودك في السجن، هو رئيس الجمهورية السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الذي يحلم

بالعودة إلى حلبة السياسة الفعالة مجدداً عن طريق خوضه الانتخابات النيابية العامة التي فاز فيها نائباً عن طهران.

وكان قد سبق لرفسنجاني أن كان رئيساً للبرلمان الإيراني بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨، قبل أن ينتخب رئيساً للجمهورية مرتين (١٩٨٩ إلى ١٩٩٧).

كل ذلك كان من الصعب أن يحلم به رفسنجاني لو لم تكن في السجن أيها الصحافي النشيط. ورفسنجاني، الذي يشغل اليوم منصب رئيس مصلحة تشخيص النظام، أصبح ذا دور ملتبس منذ «ثورة الطلاب» في شهر تموز ١٩٩٩ وموقفه منها الذي أدى إلى وضعه المتذبذب بين المحافظين والإصلاحيين. ولما دخلت السجن بدأت الفرصة السياسية لعودته إلى الساحة تلوح معتبراً أن الحكم الذي صدر بحقك صفعة للحركة الإصلاحية وللرئيس خاتمي.



لكن ما هي أصداء الحكم عليك وردود فعل سجنك أيها الصحافي السياسي بين المراقبين لشؤون إيران، التي لا بد أن تكون قد سمعتها وعرفتها، والتي أصبح من الضروري اليوم تأكيدها عن طريق عرضها ورصدها؟

[لقد اعتبر معظم المحللين السياسيين أن الحكم المبرم الذي أصدرته محكمة رجال الدين بالسجن خمس سنوات مع التنفيذ على عبد الله نوري، والحكم على ما شاء الله شمس الواعظين الذي أصدرته محكمة المطبوعات بتهمة الإساءة إلى الإسلام، بمثابة ضربة قاضية للتيار الإصلاحي في إيران. واعتُبر الحكم استهدافاً للصحيفتين «خرداد» و«نشاط» اللتين نقلت صفحاتهما للقراء الأفكار الليبيرالية

الداعمة للرئيس محمد خاتمي. وطعن نوري قبيل اقتياده إلى السجن بصلاحية المحكمة وطالب بالبراءة والاعتذار. وهو كان اعتبر المحكمة غير قانونية متوقعاً إدانته.

وكان حجة الإسلام محسني أجي رئيس المحكمة الإيرانية الخاصة بعلماء الدين التي حكمت على نوري قال إن ملف نوري سيبقى مفتوحاً. وصرّح في مؤتمر صحافي أن نوري وافق يوم سجنه وبحضور محاميه على ألا يتقدم بطلب استئناف رغم حقه في ذلك. وأكد أجي أنه إذا «اعترف بارتكابه خطأ» برفضه الاستئناف فيمكنه التقدم مجدداً بطلب مماثل قبل ١٧ كانون الأول ١٩٩٩، (وهو موعد انتهاء مهلة تقديم الترشيحات إلى البرلمان) ملمحاً إلى أن بإمكانه التقدم بطلب استئناف أمام محكمة أخرى. وأعلن أجي أن الملف يبقى مفتوحاً إلى أن يقرر القاضي إغلاقه «لأنه على كتّاب المقالات المسيئين للإمام خميني أن يتحملوا المسؤولية عن أفعالهم».

لكن نوري عاد وأعلن في ٩ كانون الأول ١٩٩٩، أنه قرر استئناف الحكم، لكي يتمكن من ترشيح نفسه إلى الانتخابات.

إذن هذا هو نموذج لموقف المحكمة ومنطقها السياسي لا القانوني من عبد الله نوري، الرافض الاعتراف بها وبأحكامها. لكن ما هي ردود فعل المحافظين الآخرين، الذين يريدون أن يغمسوا أيديهم بدم الضحية، وأهمهم بالطبع مرشد الثورة آية الله علي خامنئي.

لقد دافع خامنئي عن محكمة رجال الدين والحكم الذي أصدرته بسجن نوري معلناً أن محكمة رجال الدين قانونية وضرورية، وأنها أنجزت أعمالاً مهمة وأساسية معتبراً أن «التاريخ الثوري لأي

شخص لا يمنع محاكمته. وأن أي شخص ينحرف عن الخط الصحيح للإسلام والإمام خميني لا يتمتع بالحماية وليس هناك فرق إذن في ذلك بين أحد، سواء كان في القمة أو في القاعدة. والأمر ينطبق عليّ شخصياً كذلك». ولكنه دافع عن الصحافة التي «تهدف إلى إيصال المعلومات الصحيحة والتحليل السليم وتجيب على تساؤلات الرأي العام».

وكانت صحيفة أصولية متطرفة حذرت الرئيس خاتمي من احتمال تكرار «تجربة أبو الحسن بني صدر معه» (أول رئيس جمهورية لإيران بعد الثورة) إذا ما تجاوب مع الضغوط التي تدعوه إلى اتخاذ موقف مشابه لموقف نوري. وهددت صحيفة «جبهة» الناطقة باسم أنصار حزب الله الرئيس خاتمي والإصلاحيين من أنه «إذا ما دفعوا الرئيس لمواقف مشابهة لنوري فإننا سنضطر إلى إعلان الحرب الشاملة على قوى الثورة المضادة المختبئة تحت عباءة خاتمي ولن نُبقي من جنود إبليس أحداً، لا سيما أنهم يعدّون العدة لحوادث شبيهة بحوادث الصيف الماضي (ثورة الطلاب)، ولكننا هذه المرة لن نسكت على أية إهانة توجه لمرشد الثورة بل سنحول المعتدين إلى رماد». وطالبت الصحيفة خاتمي في مقالها الافتتاحي تحت عنوان «أيها السيد خاتمي» بالتأني والتأمل والحذر الشديد ممن يحضرون لتوتر عالٍ وعدم السماح للمرتزقة ممن «يعتاشون على الرئيس بخلق مثل هذه الأجواء لأننا سنضطر عندها لمسحهم من الوجود».



أمام هذا الكلام الغليظ الذي يوجهه المحافظون في صحفهم ضد نوري وتوجهاته الفكرية، لا يجد نوري في الصف الآخر بين الليبيراليين مَنْ يقف معه إلاّ الطلاب. فقد قام طلاب في جامعة

طهران بالاعتصام احتجاجاً على الحكم ووصفوه أنه خطوة من جانب المحافظين تهدف إلى نسف سياسة الانفتاح السياسي والثقافي التي يعتمدها خاتمي.

واعتبر آية الله منتظري الخليفة المعين السابق للإمام خميني والموضوع حالياً في الإقامة الجبرية في مدينة قم، أن نوري صار «مفخرة للفكر الديني» بعدما حكمت عليه محكمة (غير قانونية) بالسجن خمس سنوات. وأعلن أن نوري «كسب مزيداً من الصدقية والشعبية» واعتبر أنه «دافع عن الإسلام وعن رجال الدين وعن الإمام خميني».

وانتقد رجل دين آخر هو جلال الدين طاهري الحكم ووصفه بأنه قاس ولا يقوم على أساس. وأما آية الله صادق خلخالي فقد وجّه رسالة إلى نوري معلناً أن «رجال الدين في كل أنحاء إيران يستنكرون هذه المأساة المشؤومة التي وقعوا ضحيتها». ووصف آية الله عبد الكريم موسوي أردبيلي نوري بـ «عالم الدين الفاضل والشجاع» وبأنه قام بواجبه الشرعي وأنه سيقابل ربه بوجه أبيض. أما آية الله يوسف صانعي فاعتبر أن نوري عبّر في مرافعاته عما «نؤمن به نحن ونفكر فيه، بل وما يجول في خاطر الناس» معتبراً سجنه قراراً تعسفياً وجائراً.

من جهة أخرى، أثار الحكم على نوري حفيظة العديد من رؤساء الحوزات العلمية الذين يبدو أنهم لا يقرون محاولات المؤسسة الدينية التي يسيطر عليها المحافظون لاحتكار التفسير الديني ولفرض سيطرتها على الحياة الاجتماعية والسياسية. وشبّه عدد من مؤيدي نوري محاكمته بمحاكم التفتيش في القرون الوسطى. فشدد آية الله يوسف صانعي أمام طلابه في قم على أن لا مجال للقوة في

الفهم الحقيقي للإيمان. وتابع في ما بدا كإشارة إلى أساليب المحافظين، أن «الإسلام دين يستخدم الفكر والفهم وليس السياط والعصي. والإسلام دين المسجد وليس السجن والتعذيب».

وأصدرت رابطة معلمي المعاهد الدينية في قم بياناً قال إن الحكم الصادر على نوري أصدرته محكمة يعرف الجميع أنها تتعارض مع الدستور. وتابع البيان: «في عمل يتعارض مع توجهات الرأي العام أمرت محكمة رجال الدين بسجن أحد رموز الثورة بناء على دوافع سياسية».



أعنف ردود الفعل المعادية لنوري - بل أكثرها تركيزاً - كانت من وزير الخارجية السابق على أكبر ولايتي الذي قال: إن ما جرى في محاكمة نوري وآخرين هو «حصيلة ديموقراطية إسلامية»، ومن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر بين أهل الثورة الإسلامية نتيجة للحرية. فهناك فئتان من القوى السياسية في إيران، فئة من أهل الثورة المؤمنين بالإسلام والحكومة الإسلامية ونهج خميني وقيادة الولي الفقيه، وفئة ليست من أهل الثورة ولا تؤمن بهذه الأركان الأساسية للدستور. وبما أن الحريات الممنوحة في الجمهورية حريات دستورية، فإن الذين لا يؤمنون بركن دستوري لا يعتبرون من أهل الثورة ولا يمكنهم فرض إطار لنشاطهم خارج الإطار الدستوري.

أما الخلاف في رأي ولايتي في وجهات النظر بين أهل الثورة فهو مقبول. واعتبر أن القوى الإصلاحية هي التي تتوخى الإصلاح في إطار الدستور من أهل الثورة. وقبل هذا فإن الإصلاح مطلوب. أما

أن يقوم بعضهم بمعارضة الدستور ومخالفته باسم الإصلاح وأن يتحرك بما يعارض الإسلام ومصالح إيران فإنه لم يعد إصلاحياً بل مخرباً. ومن هنا فإن الإصلاحيين الذين يتوخون الإصلاح، وكذلك المحافظين، كما تسمونهم، هم من أهل الثورة.

وأعلن ولايتي أن ليس دور نوري أن يعين ما يقوم به قائد الثورة، لأن المشرف على دور القيادة هو مجلس الخبراء الذي يختاره الشعب، وهناك اتفاق بين أعضاء هذا المجلس بشأن أهلية قائد الثورة وكفاءته دون غيره. «وهذا ما توصل إليه مجتهدون أتقياء وهم أمناء اختارتهم الأمة لهذه المهمة. فمن أي موقع قانوني يتحدث السيد نوري؟ فإذا كان يحترم القانون فعليه أن يترك هذه الأمور لمجلس الخبراء كما نص على ذلك الدستور. إنه مجرد صحافي. وقد يقال إن له الحق في إبداء رأيه. لا بأس، ولكن ليس من المتوقع أن يأخذ نظام الجمهورية الإسلامية بما يقوله نوري». واعتبر أن محاكمة نوري قانونية[٢].



بعد كل هذا، ماذا يبقى من أصداء لمحاكمة وسجن نوري سوى أنه صراع أفرقاء اقترب من كسر العظم. فسجن عبد الله نوري ليس بالأمر السهل لأنه من كوادر الثورة ذات الوزن الثقيل. ويعتبر الإصلاحيون أن استهداف نوري لم يكن يقصد به فقط إسكاته كواحد من أهم الأصوات المؤيدة لإطلاق الحريات المتصدية للتيار المحافظ، ولا قُصد به فحسب إضعاف معسكر خاتمي والنيل من مكانته وإظهاره بمظهر العاجز عن الدفاع عن فريقه وأركان مشروعه الإصلاحي، وإنما أريد به كسر أنف نوري لأن صحيفة «خرداد» كانت أول من فجر قصة ضلوع وزارة الاستخبارات في

اغتيالات المثقفين، وهي الفضيحة التي هزت البلاد قبل عام، وسببت حرجاً كبيراً لمعسكر المحافظين.

واعتُبرت المحاكمة تصفية حسابات ومواقع سياسية ولا علاقة لها مباشرة بحرية التعبير. ففريق جريدة «خرداد» التي منعت من الصدور، أعلن أنه سيعمل من خلال صحيفة أخرى، ملتزماً الخط السياسي والإعلامي ذاته الذي انتهجه في البداية، وهو ما حدث مع شمس الواعظين رئيس تحرير صحيفتي «جامعة» و«نشاط» وقبلهما «توس» الذي سجن، وأصدرت مجموعته أربع صحف بأسماء مختلفة، وكلما كانت تصدر صحيفة وتسحب رخصتها، كان فريق العمل ينتقل إلى صحيفة أخرى تعبر عن ذات التوجه.

ولكن قراءة الحكم من زاوية أخرى تدل على أن الانتصار الذي حققه المحافظون بسجن نوري ليس سوى انتصار وهمي. فتصرفاتهم تدل على حدة الذعر الذي أصابهم بعدما لقوه من هزيمة وتراجع في الشارع. فاحتماؤهم بالسلطة وإجراءاتها يعد تعبيراً عن عدم وثوقهم بالجماهير، ومن ثم فشلهم في الاحتماء بالشارع. وهكذا فتصرفاتهم علامة ضعف وليس قوة.



في تقييم للصراع بين الإصلاحيين والمحافظين وللأزمة التي فتحتها محاكمة نوري وسجنه، هناك مَنْ يعتقد أن محاكمة نوري كانت بمثابة هزيمة تكتيكية للرئيس خاتمي. وكان خاتمي قد حاول التعويض عن خسارته في الحكومة، بعد أن رفع المحافظون الثقة عنه، بتعيينه في مجلس الرئاسة. وحاول الآن التعويض عن خسارته الثانية بتعيين مصطفى طاجزاده قائماً بأعمال وزارة الداخلية.

«فالسيد طاجزاده هو واحد من أهم المتحدثين الرسميين الإصلاحيين في وزارة الداخلية» كما يقول أحد الدبيلوماسيين.

ويعتقد المراقبون أن تعيين طاجزاده يؤكد عزم الرئيس خاتمي على متابعة برنامجه الإصلاحي السياسي الاجتماعي والاقتصادي الذي يدعمه فيه حوالى ٨٠ بالمئة من الشعب فوق عمر الـ ١٥ سنة الذين صوتوا له في العام ١٩٩٧. وقوة خاتمي تظهر في تصميمه على متابعة برنامجه الإصلاحي وقدرته على كسب الدعم الشعبي بالرغم من الصلاحيات الدستورية المحدودة التي يتمتع بها مع وزرائه. فوزير الداخلية لا يستطيع السيطرة على الشرطة وقوى الأمن وهي سلطة يتمتع بها آية الله خامنئي، ولكنه يستطيع تعيين أو إقالة حكّام وموظفين. وقد استغل نوري كل هذه السلطة لإقالة حكام عينهم المحافظون السنة الماضية.

وقد ذكرت صحيفة طهران «همشري» في افتتاحية تحت عنوان «محاكمة أو ثأر»، أن رغبة المحافظين بالتخلص من هذا الخطر كانت السبب الرئيسي وراء محاكمة وإزاحة نوري وغيره لتحقيق سياسة التحزب. ولكن هذه السياسة لن تفيد المحافظين لوقت طويل إذا أخذت بعين الاعتبار الشعبية التي يتمتع بها خاتمي. وإذا كان الأمر كذلك فإن رسالة المحافظين تكون قد ضاعت مع إعلان نوري أن محاكمة الوزراء علىحساب البرلمان لا تعني التعارض والمواجهة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ويعتقد مراقبون أن بين الأهداف المقبلة للمحاكمة سيكون عبدالله مهاجراني، وزير الثقافة، وكمال خرازي، وزير الخارجية. ومحاكمة الأول ستكون لتشجيعه حرية الصحافة، وأما الثاني فلكونه سمح لكثير من الأميركيين غير الرسميين بالدخول إلى إيران.

ويأتي هبوط أسعار النفط مجدداً، بعد ارتفاع دام حوالى سنة، ليضع قيوداً وأعباء على الاقتصاد الإيراني ويحتم ضرورة تنفيذ سياسة خاتمي الاقتصادية في وقت تبدو فيه العلاقة مع المحافظين في البرلمان عقبة حقيقية أمام تحقيق هذا البرنامج. وقد بلغت عائدات النفط الإيراني ـ الذي يشكل ثمانين بالمئة من الاقتصاد الإيراني ـ ١٥ مليار دولار في العام ١٩٩٨، ومن الممكن أن تصل إلى ٨,٥ مليار دولار هذا العام ١٩٩٩ أي حوالى النصف بعد انخفاض أسعار النفط.

كل هذا في الوقت الذي كان قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء رحيم صفوي يحذر من انقلاب برلماني يسعى إليه الليبيراليون. واعتبر «أن الليبيرالية السياسية تسعى إلى هذا الانقلاب لتحقيق أهدافها، وأن الليبيرالية الثقافية تعمل لتشويه قيم الإسلام والثورة». وزاد أن «تشديد جميع المسؤولين على الهوية الإسلامية الأصلية يمكنه إحباط الأعداء الذين يعملون لإضعاف إيمان الشعب».

وطرحت هذه التصريحات تساؤلاً عن موقف الحرس الثوري مما يجري خصوصاً أنه يعتبر حامياً لنظام الثورة في إيران، ويشرف على خمسة ملايين شخص يشكلون قوات المتطوعين (البسيبح). لكن مسؤول مكتب الولي الفقيه لدى هذه القوات أشار إلى أن الحرس غير مرتبط بأي جناح سياسي بل يتحرك في خط ولاية الفقيه، أي بأوامر المرشد آية الله علي خامنئي].



أيها الزميل الإيراني العزيز،

إن رصد الفعل وردود الفعل داخل إيران لسجنك ولموقفك

«السقراطي» أثناء محاكمتك، قد أعطاك «بانوراما» واسعة من الاهتمام الإسلامي خارج إيران، لما جاء في خطابك داخل محاكمتك، من تجاوز الإطار السياسي الداخلي الإيراني، سعياً إلى فلسفة ثقافية سياسية اجتماعية عامة، تتخطى المجتمع الإيراني وصولاً إلى المجتمع الإسلامي الآخر في العالم. هذا المجتمع الإسلامي، بفصائله المتعددة من أصولية متطرفة إلى ليبيرالية إصلاحية إلى جماعات متشددة، قد وجد في أفكارك ـ وقبلها في أفكار خاتمي ـ معالم فلسفة إسلامية منفتحة قد تلهمها أو تسترشد بها أو تصطدم معها. لكنها بالتأكيد ستحرك مفاصل الصراع بين التيارات الإسلامية أنى وجدت في العالم. فتحريك المسلمات الإسلامية التي يفترضها أصحاب هذه التيارات، سيكون لك ولاجتهاداتك فيه فضل كبير.

لكن الهم الإسلامي الأساسي الذي أثرته في محاكمتك والذي تلقفته آذان الإسلاميين في العالم، هو محاولتك وزملاءك من الإصلاحيين الجمع تحت سقف واحد بين ما يمكن أن يسمى بالأصولية وما يسمى بالديموقراطية، وإلى أي مدى يستطيع الإسلام التزويج من يوم إلى يوم، بين السلطة الإسلامية المطلقة (أي ولاية الفقية أو أمير الجماعة أو ما شابه ذلك) وبين حرية الناس وحقها في الاختيار. فهذا التزاوج الهش معرض للانهيار لأن السياسيين والفقهاء يتصارعون يومياً، بالكلام وبالفعل ويصطدمون بالسلاح وبالرأي. لكن الظاهرة الصحية التي أطلقتها في رأيي أيها الصحافي، أن الأئمة لا يملكون الإرادة الإلهية لكي يقودوا الناس ـ مؤمنين وغير مؤمنين ـ إلى التهلكة تحت شعار الحق الحصري بالفضيلة أو بالجنة. فالإصلاح الديني هو بداية أي ثورة سياسية أو

اجتماعية. وهي ثورة بدأت في إيران منذ وصول محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة، ولو كانت منقوصة السلطة.

إن معظم المسلمين يفهمون رسالة الإسلام على أنه دين تسامح ومحبة وعدالة اجتماعية، وإن كان معظم المسلمين لا يمارسون هذا التسامح وهذه العدالة، كغيرهم من أبناء الديانات الأخرى. لأن المشكلة في الأنظمة التي تدّعي أنها إسلامية، أنها أنظمة توتاليتارية لا تقبل إلا أن تفرض تفسيرها التسلطي للدين، فينهار الزواج بين الإسلام والديموقراطية.

بسبب ذلك فقد الجناح المحافظ في إيران أعصابه، واهتز توازنه ودفع بك أيها الصحافي إلى المحاكمة، لسبب أبسط من كونه صراعاً على السلطة السياسية، بل لأنك فتحت في موقفك كوة من الأمل بأن لا يصطدم الإسلام ولا يتعارض مع الديموقراطية، وأن يتمم الواحد منهما الآخر، وتكون التجربة الإسلامية المعدلة في إيران، بعد عشرين سنة من ثورة آية الله خميني، هي ولاية الناس على الناس قبل ولاية الأئمة.



إن نجاحك أيها الصحافي، ولو كان ثمنه سجنك، أنك، كمعاوية، أدركت بفكرك وقلمك ولسانك، ما فشل في إدراكه المحافظون بسيوفهم وسجونهم وإرهابهم، وهذا ما يذكرني بما قاله بزرجمهر، ملك الفرس وحكيمها:

«سوسوا أحرار الناس بمحض المودة، والعامة بالرغبة والرهبة، والسفلة بالمخافة»[٣].

حماك الله أيها الزميل من العامة والسفلة، وزاد عدد الأحرار من

الناس حولك، وفرّج الله عن كربتك وفك أسرك، وأنت تفك الإسلام من أسره.

---

(١) جريدة «الشرق الأوسط» - ١٩٩٩/١١/٢٩.
(٢) جريدة «الحياة» - ١٩٩٩/١١/٢٨.
(٣) «سراج الملوك» لمحمد بن الوليد الطرطوشي.

صراع خميني وأتاتورك!

■ «قال كسرى:

إني ضبطت ملكي فلم أهزل في أمر ولا نهي قط، وأعطيت للاكتفاء لا للرضى، وعاقبت للأدب لا للغضب، وعممت بالعدل والإنصاف، وكففت يدي عن دمائهم وأموالهم إلاّ بحقها.»□

«لباب الآداب»

للأمير أسامة بن منقذ

الحديث عن الانتخابات الإيرانية، حديث يجب أن يتابعه كل عربي يملك طموحاً ديموقراطياً لنفسه ولبلاده. ليس ذلك لأن إيران هي الجمهورية الفاضلة، ولا هي النموذج الديموقراطي الذي يحتذى، بل لأنها على الرغم من كونها دولة ثيوقراطية، تحكمها مجموعة من رجال الدين، استطاعت في عشرين سنة أن تولّد مؤسسات داخل الجمهورية تملك آلية الصراع الديموقراطي، ولو بشروط يشوبها الكثير من القيود، لكن لديها وضوح المواجهة وحماسة النزال.

والمشهد الانتخابي الإيراني الذي وصل إلى ذروته في الانتخابات البرلمانية التي تمت في ١٨ شباط ٢٠٠٠، يستحق أن يستعرضه أي ديموقراطي عربي، وإن كان في تفاصيله ليس هو المرتجى، لكنه قطعاً مثال جدير بالتمعن والتقدير والمناقشة، وسط الفقر السياسي المدقع

لوسائل التعبير الديموقراطي في العالم العربي ونحن في السنة الأولى للقرن الواحد والعشرين.

المشهد الانتخابي الإيراني معني بالصراع بين الإصلاحيين والمحافظين حول من سيسيطر على مجلس الشورى، فالانتخابات هي التي ستقرر مصير الحياة السياسية في إيران لسنوات طويلة مقبلة، بقدر ما ستقرر طبيعة مؤسسات الثورة الإسلامية وقواعدها في مطلع هذا القرن الجديد، فإن إسقاطات المعركة الانتخابية في إيران بكل شروطها وأساليبها المختلفة، على وضع عربي معين في بلد عربي ما، لا تعني أكثر من إظهار مدى العجز العربي في سلوك آليات الخيارات الديموقراطية في الحياة السياسية. كما تظهر هذه الإسقاطات التفاوت الساحق بين التجربة الديموقراطية الإيرانية منذ وصول سيد محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة في إيران، وبين التجارب الديموقراطية العربية التي لم توصل رئيساً «ليبيرالياً» إصلاحياً واحداً إلى رئاسة البلاد في طول العالم العربي وعرضه.

ولعل فداحة المقارنة ظهرت جلياً بعد إعلان نتائج الانتخابات النيابية البرلمانية، بغض النظر عن أي جناح فاز، مبينة مدى الفارق الشاسع في الآلية والممارسة، إذا ما قورنت بأي انتخابات برلمانية جرت في بلد عربي. لذلك من الضروري الدخول في تفاصيل الحملة الانتخابية، لشرح توازن صراعات القوى السياسية في إيران، إلى جانب أساليبها التي تعبر عن نماذج من التفكير السياسي الذي مورس في هذه الانتخابات، بحيث تؤشر كل حادثة انتخابية أو شعار رُفع إلى مجموعة تحالفات الفرقاء المتصارعين. وهكذا فلندخل إلى المسرح الانتخابي لنرى كيف وصلت هذه النتائج إلى ما وصلت إليه.

ووسط هذه البانوراما الشاسعة لهذه السجادة العجمية الدقيقة الخيوط، يمكن أن نرى المشهد الآتي.



بكل الحسابات، أثارت حملة الدعاية للانتخابات البرلمانية في إيران والتي جرت في ١٨ شباط ٢٠٠٠، اهتماماً أكبر بكثير من أي انتخابات سابقة منذ وصول رجال الدين إلى السلطة في إيران عام ١٩٧٩ عند قيام الثورة الإسلامية. فقد صرحت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت: «نتابع عن قرب هذه الانتخابات، وسنرى ما إذا كانت هناك أغلبية جديدة يمكننا التعامل معها». أما داخل إيران فكثرت التوقعات، بينما كانت المعارضة في الخارج تميل إلى تعليق آمال كبيرة على نتائج هذه الممارسة الانتخابية، إلى درجة أن رضا بهلوي الابن الأكبر للشاه الراحل صرّح: «أن كل ما نريده هو احترام رغبات شعبنا. إن انتخابات حرة في هذا الوقت تساهم في القضاء على الأزمة التي تمر بها إيران».

كيف سارت الحملة الانتخابية؟ ومَنْ هي الأطراف المتصارعة؟

منذ بداية الحملة طُلب إلى جميع المرشحين الحصول على موافقة تفصيلية. فقد كان عليهم في البداية الحصول على «تصريح رسمي» من لجان أمنية واستخباراتية خاصة يرأسها عادة عالم دين محلي في دوائر كل منهم. وفي المرحلة التالية عليهم ضمان موافقة وزارة الداخلية. وعقب ذلك الحصول على إقرار من وزارة الاستخبارات والأمن. وتبع ذلك عملية إقرار من مجلس حماية الدستور وهو هيئة مكونة من ١٢ عالم دين. وقد ألغى المجلس أكثر من ٦٠٠ مرشح من قوائم المرشحين، بينما تردد أن المرشد الأعلى

آية الله علي خامنئي اعترض على حوالى ١٢ مرشحاً. وكان على المرشحين إثبات خدماتهم الثورية. فالكثير خدموا في الحرس الثوري، وهو منظمة شبه عسكرية أسسها آية الله خميني للدفاع عن النظام. وأعلن عشرات بفخر عن مشاركتهم في العديد من النشاطات الثورية مثل إعدام «أعداء الثورة» أو احتجاز الرهائن الأميركيين في العام ١٩٧٩.

ولم يُمنع فقط ترشيح الأشخاص الذين ليست لهم علاقة بالثورة، بل رُفض ترشيح العديد من الذين قيل إنهم تخلوا عن آية الله خميني بعدما أيدوا الثورة في مراحلها الأولى. واعتمدت عملية تصفية المرشحين على التفرقة بين «الخوديس» أي رجالنا و«بيفانه» أي الغرباء. وقد تمّ منع جميع المرشحين الذين يعتبرون من «البيفانه» من التقدم للترشيح. ويقول غلام رضا طاجباكش، المدير العام لوزارة الداخلية: «إن هذه الانتخابات تدور حول الاختيار بين الثورة والثورة المضادة. الاختيار هو بين رؤيتين مختلفتين للثورة. لكنه سباق بين أفراد الأسرة الواحدة».

وأهم الشخصيات التي تمّ منعها من التقدم للترشيح هو عبد الله نوري، وزير الداخلية السابق والمسؤول السابق الوحيد في النظام والرجل الذي يمكن أن يثير قضايا خطيرة مثل دعوته إلى تعديل الدستور للسماح بتطوير نظام ديموقراطي ليبيرالي في إيران.



كان هناك جناحان أساسيان في الانتخابات التي جرت. أحدهما يتزعمه الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني، بينما

الزعيم الحقيقي، وإن كان غير معلن، للجناح الآخر هو الرئيس الحالي محمد خاتمي.

ما هو الخلاف بين الاثنين؟

يشير المعلق السياسي الإيراني علي محلاتي إلى أن «الخلاف هو أن معسكر خاتمي يمثل الأمل بينما يرمز معسكر رفسنجاني إلى الوضع القائم المكروه. ففي عام ١٩٩٧ صوّت أكثر من ٢٠ مليون مواطن لاختيار خاتمي رئيساً للجمهورية لأنهم يريدون هزيمة مرشح المؤسسة. ويمكن للمنطق ذاته أن يستخدم في الانتخابات الحالية. فعلى الرغم من أن الناخبين ربما لا يعجبون بأي من الجناحين، إلاّ أن الانتخابات ربما تقرر أنه من الأفضل الاختيار بين أهون الشرين».

تميزت التحضيرات للانتخابات بالصراع الشديد بين الأطراف المشاركة، أي بين الإصلاحيين والمحافظين. وهي في الغالب حملات يشنها المحافظون على الإصلاحيين متهمين إياهم أولاً بالتخلي عن خط الثورة وثانياً بالسماح لأميركا التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية.

ففي سياق الحملة الانتخابية، شن المحافظون هجوماً على التيار الإصلاحي بتهمة الإفساح في المجال للتدخل الأميركي العلني في الانتخابات البرلمانية، واعتبر رئيس مجلس الشورى علي أكبر ناطق نوري أن أعداء إيران يعملون بكل قدراتهم كي يفوز الإصلاحيون في الانتخابات، داعياً إلى الحذر واليقظة للحفاظ على النظام الإسلامي والقيم الدينية والاستقلالية. وحمل على بعض الصحف الإصلاحية التي تعمل على خلق التوتر وإلقاء الشبهات في المجتمع،

مضيفاً أن الحرية الحقيقية هي التي تحافظ على قيم الثورة الإسلامية وليست الحرية الساعية إلى إزالة هذه القيم.

وأتى هذا الاتهام للإصلاحيين إثر حادثتين.

- **الأولى**: كانت تصريح مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية، التي أعلنت متابعة واشنطن عن كثب الانتخابات البرلمانية. وهو ما اعتبرته طهران تدخلاً غير مقبول في شؤونها الداخلية. وقد حاول الإصلاحيون الابتعاد عن دعم أولبرايت لهم وصرّح رضا خاتمي ـ شقيق الرئيس خاتمي: «إننا بلد مستقل. وقد جعلت الثورة الإسلامية القرار الإيراني أمراً داخلياً بكل استقلالية بعيداً عن التدخل الخارجي».

  لكن هذه التصريحات لم تخفف من وطأة الهجوم المحافظ. فقد سبق تصريح أولبرايت تصريح لكمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية أثناء زيارته الرسمية إلى بريطانيا في كانون الثاني ٢٠٠٠ في لندن بأن كل الفرقاء في طهران يسعون نحو تطبيع العلاقات مع واشنطن. وأكد على وجوب عدم إقدام الولايات المتحدة أو أي من حلفائها الرئيسيين على محاولة تحريك أي طرف ضد الطرف الآخر. وأكد استعداد طهران لإجراء حوار مع واشنطن على قاعدة المساواة والمصلحة العامة.

- **الثانية**: هي اتهام المحافظين للإصلاحيين بالليبيرالية والتخلي عن خط الثورة. ففي معرض دفاعه عن ولاية الفقيه باعتبارها أحد الأركان المهمة للثورة، وجه رفسنجاني إلى خصومه انتقادات قال فيها إنهم انطلقوا مع خط آية الله خميني لكنهم يفضلون اليوم خط الزعيم التركي مصطفى كمال (أتاتورك) للحفاظ

على حياتهم السياسية، في إشارة إلى العلمانية، واتهمهم بأنهم يعملون لإغفال كل التضحيات. وذكر أن هناك من تراوده أفكار لاستبدال النظام الإسلامي بنظام آخر. مشيراً إلى «أن هؤلاء كانوا يطرحون أوائل الثورة أن تكون إيران جمهورية ديموقراطية، وهم أخطأوا وما زالوا يخطئون لأن الشعب يرفض هذا الطرح» حاملاً على المشككين بإنجازات الثورة لافتاً إلى أن الليبيراليين «يدعون رجال الدين إلى عدم خوض الانتخابات لأنهم يدركون أن الشعب يعطي صوته للعلماء ويريد الإسلام فقط».

ورأى رفسنجاني أن مشكلة الذين يتسترون وراء الإصلاح والليبيرالية هي مشكلة المتطرفين نفسها أوائل عهد الثورة مشيراً إلى أنه عمل على الحد من ممارساتهم وكبح جماحهم، على رغم أن قلبه كان يقطر دماً لأعمالهم المتطرفة. وأنهى خطابه بلهجة تهديدية قائلاً: «كان علي أن أحفظ أسرار عدد كبير من الناس وأحمي الجميع ولكن إذا ذهبوا إلى هذا المدى فسأرد».



وبعد نشر إحدى الصحف الإصلاحية كاريكاتيراً ساخراً تناولت فيه شخصية آية الله محمد يزدي (محافظ) مما اعتبر إهانة له، قامت تظاهرات واحتجاجات في قم ما لبثت أن امتدت إلى طهران. وقد طالب المتظاهرون والمعتصمون في قم وطهران بإقصاء وزير الثقافة والإرشاد الإيراني عطاء الله مهاجراني من منصبه. وندد آية الله أحمد جنتي في مظاهرة طهران بالإساءة إلى علماء الدين وبعض الشخصيات التي تحظى باحترام الحوزة الدينية.

ومناسبة الكاريكاتير الذي نشر في الصحيفة الإصلاحية كان

تصريح ليزدي فيه اتهام لبعض الصحف الإصلاحية بقبض مبالغ مالية من الرئيس السابق للاستخبارات المركزية الأميركية خلال زيارة قام بها إلى إيران متنكراً بشخصية سائح. ومع أن يزدي نفى هذا التصريح فقد أكد وجود علاقة بين واشنطن وعملائها في الداخل. ورأت الأوساط الدينية في قم أن هذه الحملة التي تستهدف الأبحاث والطروحات الفكرية للشيخ يزدي هي مقدمة للحملة على المرشد الأعلى خامنئي.

ومن ضمن حملة المحافظين الانتخابية كان الإطلاق المؤقت لغلام حسين كرباستشي (أمين العاصمة طهران السابق) بطلب من رفسنجاني وليس خاتمي، وتصريحاتهم بأن الإصلاحيين لا يريدون الإفراج عن كرباساتشي ونوري. وأن هذا الرفض يعود إلى أن استمرار سجنهما يبقي الذرائع في أيديهم كي يروجوا للحديث عن ظلم يحيق بهم. «إنهم لا يهتمون بإطلاق مثل هذه الشخصيات بل يريدون افتعال مثل هذه القضايا لإثارة الأجواء لمصلحتهم» كما تقول فائزة رفسنجاني، ابنة الرئيس السابق، والنائبة في البرلمان.

ويتعرض كرباستشي الذي أيد بقوة إدراج اسم رفسنجاني في لوائح الإصلاحيين، لانتقادات شديدة من تيار الإصلاحيين الذي يلتف حول عبد الله نوري حتى بعد أن دعا الأخير إلى أن لا يدرج الإصلاحيون اسمه في لائحة المرشحين لتجنب تشتيت الأصوات. واعتبر عدد من الإصلاحيين أن إطلاق سراح كرباستشي تمَّ في إطار صفقة سياسية مؤكدين أن مهمته التي خطط لها المحافظون ستكون إنقاذ رفسنجاني.



شن الإصلاحيون منذ البداية هجوماً مضاداً حيال اتهامات المحافظين. وتوزع الهجوم الإعلامي المضاد الذي يقوم به الإصلاحيون على المحافظين على خطين: التحذير من إعداد ملفات لمحاكمة بعض صحف التيار الإصلاحي وصحافييها، والتحذير من تشكيل أجهزة ترتبط بالمجلس الدستوري أو مجلس الخبراء تكون له صلاحية حل مجلس الشورى.

وتحدثت عن هذا السيناريو أوساط حزب جبهة المشاركة الإصلاحي، فيما جددت أوساط المحافظين التحذير من أعمال تطاول الأمن والاستقرار في إيران.

وكان وزير الاستخبارات السابق علي فلاحيان، المرشح عن محافظة أصفهان، قد نفى أي علاقة له بمنفذي اغتيالات المثقفين أو مخططيها. وقال إنها جاءت بعد سنة ونصف سنة على انتهاء عمله كوزير. وفي لهجة تحدٍ حض فلاحيان كل من يدّعي ضلوعه بالاغتيالات على كشف المستندات والوثائق التي تثبت ذلك. ومعروف أن بعض الأوساط الإصلاحية ركز على العلاقة التي كانت قائمة بين فلاحيان وسعيد أمامي، الرأس المدبر لعمليات الاغتيال، وأعلن أخيراً عن ارتباط المتورطين بأجهزة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية.



لائحة حزب كوادر البناء التي ألفها رفسنجاني، شعارها «معاً لنبني البلاد» وحزب جبهة الحرية ينادي بإيران لكل الإيرانيين، لكي يحشد أصوات الوطنيين من غير الإسلاميين لتأييد مرشحيه. خصوصاً أن عبد الله نوري طالب في رسالة سرّبها من سجنه

لشقيقه علي رضا نوري بأن يجنب أنصاره في الجبهة ضياع الأصوات وتشتتها.

أما المحافظون فنزلوا بثلاث لوائح كلها تركز على عدد معين من الأسماء لاختيار ثلاثين عضواً في البرلمان الجديد. إذ تمثل «تجمع علماء الدين المناضلين» (روحانيين) بلائحة في طهران فقط، إلى جانب ائتلاف هذا التجمع مع تحالف خط الإمام والقائد (خامنئي).

ورفع حزب جبهة المشاركة شعاراً ثلاثياً هو الحرية والعدالة والمعنوية، وقد شن عبر ناشطيه حملة شديدة ضد رفسنجاني مشدداً على شعار كان خاتمي أطلقه العام الماضي: «أن إيران لكل الإيرانيين»، ليعكس التوجه نحو التخلص من نظام الجمهورية الإسلامية الاستثنائي. وأكد مسؤولو الجبهة أنهم يسعون إلى إنهاء احتكار المحافظين للسلطة وفتح الطريق أمام الإصلاحات الهيكلية والبنيوية التي يرفعها الرئيس خاتمي، ولذلك أعلنوا أن صحيفة الجبهة المشاركة ستتوقف عن الصدور فور انتهاء الانتخابات للبدء بمرحلة جديدة من الإصلاحات.

ولم تتضمن ملصقات جبهة المشاركة صوراً شخصية لقادة النظام، بعكس تجمع علماء الدين المناضلين (روحانيين) اليسارية التي كانت تضم الرئيس خاتمي وترفع صورته مع الإمام خميني والمرشد خامنئي، مؤكدة على حل المشكلات الكبرى كالبطالة بين الشباب والأزمة الاجتماعية.

وكان بين المرشحين على لائحة جبهة المشاركة أسماء معروفة كمحمد رضا خاتمي شقيق الرئيس، وعلي رضا نوري شقيق عبد

الله نوري الذي ما زال في سجنه لاتهام المحافظين له بيث الفكر المعادي للإسلام والتشكيك في ولاية الفقيه المطلقة. ويتزعم نوري معسكر الإصلاحيين (ائتلاف جبهة خورداد).

أما المحافظون الملتقون حول رابطة العلماء المجاهدين (روحانيون مبارز) فقد ركزت ملصقاتهم على الوفاق لتسوية المشكلات، وتميزت شعاراتهم بالتأكيد على خط الإسلام وخط المرشد وقد رشحوا رفسنجاني رئيساً لمجلس الشورى المقبل بعد أن مهدوا لذلك بانسحاب رئيس المجلس ناطق نوري من الترشيح، وبالتالي مرشحاً لرئاسة البرلمان. وليس خافياً أن ناطق نوري الذي يشغل منصباً مهماً في مكتب المرشد ربما يتولى رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي يتولاه حالياً رفسنجاني في لعبة تبادل مواقع لضمان أن الإصلاحيين، إذا سيطروا على البرلمان المقبل، لن يكون بمقدورهم تغيير القوانين الحالية من واقع أن مجمع تشخيص مصلحة النظام هو الذي يفصل بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور في الخلافات حول القوانين التي يصادق عليها البرلمان.



وكان معظم المرشحين للانتخابات يؤكدون على سيرهم الذاتية الشخصية التي في السياق الإيراني تعد الفواصل المميزة الأولى للمرشحين المختلفين. وأكد المرشحون من أنصار الإصلاح خلال هذه الحملة على دورهم في فوز الرئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٧، ولم يشيروا بالمرة، أو بإشارات خجولة، إلى مشاركتهم بثورة الإمام خميني عام ١٩٧٩. وأطلق مرشحو الإصلاح على أنفسهم «رجال ونساء الثاني من خرداد» وهو تاريخ فوز الرئيس خاتمي بالرئاسة بحسب التقويم الإيراني. في الجهة المقابلة، قدّم المرشحون المعادون

للإصلاح أنفسهم على أنهم «رجال ونساء الـ ٢٢ من بهمن»، أي تاريخ استيلاء خميني على السلطة. أما العناصر الخمينية الأكثر تطرفاً فقد قدمت نفسها ضمن الحملة تحت شعار «السائرون على خط خميني» معلنين ذلك على الملأ أملاً في محاربة وإيقاف برنامج إصلاحات خاتمي الموعود.

وكذلك كان هناك فرق في صور المرشحين. فغالباً ما بدا مرشحو الإصلاح والابتسامات العريضة تعلو وجوههم، وذلك محاكاة للرئيس خاتمي الذي يطلق عليه لقب «سيد خاندان» أي السيد المبتسم. كما غالباً ما ظهر مرشحو الإصلاح مرتدين بذلات أنيقة. في الجهة المقابلة، فإن المتشددين من أنصار خميني ظهروا في صورهم بوجوه مقطبة، وهم بتجهمهم ذاك منسجمون مع توجه خميني القائل: «إن أي شخص يبتسم إنما يبتسم للشيطان». وكذلك شذب مرشحو الإصلاح لحاهم على نحو أنيق، وطول اللحية ذاتها لم يتجاوز عدم الحلاقة ليوم أو يومين وبصورة تكفي لإرضاء الاشتراطات العقائدية، غير أنها ليست طويلة إلى حد الظهور بمظهر الملالي. أما الخمينيون الراديكاليون فكانوا على العكس من ذلك، لحاهم طويلة وكثة ومصبوغة بالأسود أو مخضبة بالحناء.

أما النساء المرشحات من الإصلاح فكنّ يرتدين أغطية الرأس على نحو مُرخى وغير مشدود بإحكام وبصورة تظهر معها خصلة أو خصلتان من شعورهن. أما المرشحات المتشددات فكنّ يثبتن أغطية الرأس بحرص يمنع ظهور ولو شعرة واحدة. وبينما ارتدت مرشحات الإصلاح ثياباً ذات ألوان فاتحة، فقد تمسكت الخمينيات المتشددات باللون الأسود.

كما أمكن التفريق بين مرشحي الإصلاح ومنافسيهم أيضاً من خلال المفردات السجالية والخطابات الثقافية التي يستخدمونها في التعبيرات العامة ومقابلاتهم الإعلامية. وهنا يحب مرشحو الإصلاح الظهور بمظهر حديث حتى وإن وصل إلى درجة الظهور بمظهر الغربيين. ويحاول هؤلاء استخدام كلمات فارسية خالصة متجنبين استخدام كلمات عربية الأصل. ومنذ فوز خاتمي ظهرت مجموعة من الكلمات الجديدة في سياق الحوارات السياسية الإيرانية لعكس طريقة التفكير الجديدة.

ويقدم أنصار خاتمي على اقتباسات من هيغل ونيتشه. أما الخمينيون فيحرصون على تزويق خطبهم بالاقتباسات العربية، وغالباً من كتاب «نهج البلاغة» للشريف الرضي عن الإمام علي.

وظهر العديد من مرشحي الإصلاح في المسيرات واللقاءات العامة بصحبة زوجاتهم أو أزواجهن. بينما كان يحرص الخمينيون على بقاء زوجاتهم داخل الحجاب وعدم ظهورهن على العامة، وفي حال أرادوا إظهار أفراد من عائلاتهم فإنهم يظهرون الأبناء فقط. وعكست شعارات الإصلاح قناعاتهم بمناداتها بالتجديد السياسي وزيادة هامش الحريات مخاطبين الجماهير بـ «يا أيها المواطنون» في حين استخدم الخمينيون تعبير «الأمة الإسلامية» مؤكدين على حماية الثورة ونقاء المجتمع، أما أنصار الإصلاح فكانوا يتحدثون عن التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي.



بما أن كل الأجهزة الأمنية من باسيج والحرس الثوري والجيش والشرطة ما زالت تابعة مباشرة للمرشد خامنئي، فقد تداولت

أوساط إيرانية أكثر من سيناريو لتدخل القوى المسلحة الإيرانية في الشؤون السياسية ودعمها لتيار في مواجهة تيار آخر. وأبرز هذه السيناريوات:

■ ١ ـ حدوث محاولات مكشوفة لتزوير الإرادة الشعبية، فتقع مواجهات حول صناديق الاقتراع أو بعد ظهور النتائج، وتنفجر شوارع طهران وتمتد المواجهات إلى بقية المدن الإيرانية، فتعلن حالة الطوارىء وتنزل القوى المسلحة إلى المدن، وتلغى الانتخابات أو تثبت نتائجها المزورة، وبهذا يتم وأد المشروع الخاتمي وتصبح القوات المسلحة هي الطرف المباشر في القرار السياسي.

■ ٢ ـ تجري عمليات اغتيالات واسعة سواء قبل الانتخابات أو بعد نتائجها التي تؤكد فوز الإصلاحيين. ويكون على رأس القائمة الرئيس خاتمي. فتنزل القوات المسلحة إلى المدن لمنع المواجهات وانفجار حرب أهلية. وتصبح هذه القوات بديلاً للنظام القائم حتى ولو بقيت تحت عباءة الولي الفقيه.

■ ٣ ـ تدعى القوات المسلحة لضرب المتطرفين من الطرفين، الإصلاحي والمحافظ. وهو سيناريو يطلق عليه اسم خاتمي ـ رفسنجاني وخلاصته «محاربة خطر كبير بخطر أكبر». وهذا السيناريو يتم الاتفاق عليه بين المعتدلين من مختلف الأجنحة.

■ ٤ ـ يقوم تحالف وثيق بين عدد من ضباط الحرس ويأخذ الجيش المبادرة لإنقاذ البلاد من احتمالات الفوضى والحرب الأهلية، وذلك على غرار كل الانقلابات

العسكرية، من خلال تشكيل مجلس قيادة الثورة.

■ ٥ - في محاولة لوقف تغلغل الليبيرالية والديموقراطية تجري اعتقالات واسعة للعناصر المتهمة بالليبيرالية وتفرض حالة طوارىء.

وعلى رغم كل هذه السيناريوات، فإن شخصية إيرانية معارضة لكنها على تماس مع المشروع الخاتمي رأت «أن خطر حصوله ضئيل جداً، ومسألة نجاحه صعبة واستمراره أصعب»، لأن إيران على عكس معظم دول المنطقة والعالم الثالث لم تعرف سوى انقلابين في خلال مئة عام، الأول على يد الشاه رضا بهلوي والثاني على يد ابنه الشاه محمد رضا بهلوي والاستخبارات الأميركية. وكان تبرير الانقلاب مواجهة الخطر الخارجي متمثلاً بالشيوعية على يد محمد مصدق. أما الآن فسبب قيام انقلاب عسكري ليس خارجياً وإنما لمواجهة خطر إرادة شعبية كاسحة تطالب بالتغيير، لذلك فإن أي انقلاب من هذا النوع وتحت هذه اليافطة لن تكتب له الحياة والاستمرارية. يبقى خطر واحد هو انفجار الحرب الأهلية ووضع المنطقة كلها فوق برميل بارود.



وللتذكير يمكن الإشارة إلى أن الائتلاف الإصلاحي ضم متشددين سابقين من أقصى اليسار الديني كمحمد محتشمي ومهدي كروبي ومسؤولين مباشرين عن احتجاز الرهائن الأميركيين في العام ١٩٧٨، ويساريين ومثقفين دينيين في الجامعات تمتزج توجهاتهم الدينية بشعارات ليبيرالية وثورية يصعب التمييز بين حدودها، إلى دينيين مختلفين مع المرجعية الدينية الراهنة نتيجة أمور فقهية لا تمت

إلى أفكار الإصلاح وتوجهاته بصلة، فضلاً عن إصلاحيين من مدرسة رفسنجاني كغلام حسين كرباستشي وكوادر البناء وفائزة رفسنجاني، ممّن وجدوا أن ظهور خاتمي قد لا يغنيهم عن غياب رفسنجاني عن مسرح السياسة، وعن علمانيين وكتّاب وصحافيين لم يجدوا خلال عتمة الأوضاع الإيرانية غير كوة الإصلاح لدى خاتمي للتطلع إلى المستقبل.

الأسلوب الأول الذي انتهجه اليمين لإضعاف بنية الإصلاح، تمثل في محاولات جر أنصار خاتمي إلى صراعات مكشوفة ودموية في بعض الحالات. وكانت قناعة اليمين أن هذه المواجهات قد تؤزم الجو الداخلي للإصلاحيين نتيجة اختلافهم في شأن طريقة الرد على الاستفزازات.

والأسلوب الثاني تمثل في استفراد القضاء، وهيكليته الأساسية يمينية محافظة، من خلال رموز الإصلاحيين. وكان اعتقاد اليمينيين أن هذه الممارسات لن تضعف القبضة التنظيمية للإصلاحيين فحسب، بل ستكشف محدودية سلطة خاتمي وتؤلب أنصاره عليه نتيجة اتضاح عجزه عن حماية أطراف تحالفه الفضفاض.

والأسلوب الثالث تمثل في تشجيع اليمينيين بشكل غير مباشر لعصابات القتل والإرهاب عبر مؤسسة الجيش، مع تمنيات خفية بتزايد السابقة في البرلمان.

والواقع أن حدس اليمينيين جاء صحيحاً. إذ لم يمض وقت طويل على ترشح رفسنجاني ـ الذي أعلن أنه سيترشح لأن تطرف الأطراف أجبره على الترشح للانتخابات بعدما كان يحبذ أن يتفرغ للأعمال النظرية والعلمية ـ حتى انقسم التيار الإصلاحي

فريقين: فريق أعلن تفضيله التعاون معه لدوره الأساسي في الحرب العراقية - الإيرانية وبرامجه الإصلاحية المعتدلة التي عمل من أجلها في فترتي رئاسته اللتين سبقتا رئاسة خاتمي. وفريق دعا إلى رفض التعاون معه والتحوط من التحالف معه باعتباره مرشح المتشددين الذي يريد اللعب على الحبلين وركوب موجة الإصلاح بهدف تقليص سلطة خاتمي عند تسلمه رئاسة البرلمان.



بصدور نتائج الانتخابات النيابية، سيتذكر بعضهم ما ذكره محمد بن الوليد الطرطوشي في كتابه «سراج الملوك» عما قاله عظيم الفرس بزرجمهر عندما «سُئل عن الحزم. قال: انتهاز الفرصة.

وعن الحلم: قال: العفو عند المقدرة.

وعن الشدة. قال: ملك الغضب.

وعن الخرق. قال: حب مفرط وبغض مفرط».

وبين كسرى وبزرجمهر لا بد لبلاد الفرس من أن تجد توازنها بين الاكتفاء والرضى، وبين الحزم والعدل وبين الحب والغضب. ولعل في ذلك بعض الدروس للعرب!

١٢ ـ إيران وإسلامها

طغيان الديموقراطية!

■ «قال عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز لأبيه: يا أبت، ما لك لا تحسم في الأمور، فوالله لا أبالي في الحق لو غَلَت بي وبك القدور.

قال له عمر: لا تعجل يا بني، فإن الله تعالى ذمّ الخمرَ في القرآن مرتين وحرّمها في الثالثة، وأنا أخاف أن أحمل الناس على الحق جملة فيدفعوه وتكون فتنة».□

«العقد الفريد»

لابن عبد ربه

عاتبني قارىء صديق لحماستي للمشهد الديموقراطي في إيران الذي أسفرت عنه الانتخابات البرلمانية التي تمت يوم الجمعة في ١٨ شباط ٢٠٠٠. واعتبر هذا القارىء الصديق أن «حماستي» تعود إلى الغضب الذي يشعر به المواطن العربي لضيق مساحة حرية التعبير المتاحة في العالم العربي، والتي ما هي إلاّ تجسيد للمثل الذي يدعو الشمطاء إلى التغني بجمال جارتها. وكما يقول المثل الإنكليزي أن العشب دائماً أكثر اخضراراً على الجانب الآخر من حديقة الجيران، يؤكد صديقي أن العشب الإيراني ليس بالاخضرار الذي ذكرته. وأن الديموقراطية عند الجيران الإيرانيين ليست هي من النوع الذي على العرب تقليده أو التحسر على عدم ممارستهم لهذا النمط من

العمل السياسي. فالديموقراطية الإيرانية ـ في رأي ذلك القارىء الصديق ـ مشكوك في صدقها كما هو مشكوك في إسلامها.

ورأي ذلك القارىء في الواقع ما هو إلاّ تعبير عن موقف شريحة لا بأس بها من «المحافظين» العرب في وجه المتحمسين من «الليبيراليين» العرب، الذين شعروا أن الممارسة الإيرانية للديموقراطية عن طريق الاقتراع المباشر في انتخابات برلمانية لم تتدخل السلطة فيها لتقمع طرفاً من الأطراف، حملت إلى المجلس النيابي (الشورى) أكثرية إصلاحية، تهدد الكثير من المسلمات العربية، وأهمها وأخطرها التشكيك في إسلامية هذه الانتخابات بقدر ما تشكك في نموذج الإسلام الفارسي. والتشكيك يأتي من سؤال بسيط واحد: هل الإسلام والديموقراطية أمران متطابقان؟



الجواب الأكيد على هذا السؤال لا تحسمه نتائج الانتخابات الإيرانية وحدها، لكن من الممكن أن تشير إلى بعض ملامح اتجاهات علاقة الإسلام بالديموقراطية على ضوء عشرين سنة من تجربة الثورة الإسلامية في إيران. لكن السؤال الأساسي تحديداً: هل يمكن لنظام إسلامي، أياً كان مذهبه، أن يكون ديموقراطياً؟ إن كل ما فعله الإيرانيون أنهم انتخبوا بطريقة عادلة ومعقولة، من ضمن قواعد اختيار المرشحين، ممثلين لهم. لكن هل لهؤلاء الممثلين المنتخبين من حرية الحركة والصلاحيات ما يسمح لهم التعبير بحرية من داخل نظام الثورة الإسلامية مما يثبت فعلاً قدرة ذلك النظام الإسلامي على أن يكون ديموقراطياً بقدر ما يكون مفتوحاً ومنفتحاً؟

الجواب فعلاً ليس سهلاً، بل قد يكون في التحليل النهائي سلبياً، بمعنى أن النظام الإيراني لا يمكن أن يكون ديموقراطياً بالمعنى الليبيرالي المتعارف عليه، وبالمقاييس الغربية التي تحكم بواسطتها دول العالم عليه. فكل ما قام به الرئيس سيد محمد خاتمي أنه نجح في جعل الدولة الدينية الثيوقراطية أقل تزمتاً، محققاً مطلب الإيرانيين (شباناً ونخبة، إدارة وقضاة) في التحرر من طغيان رجال الدين وسيطرة أصحاب العمائم، الذين أخذوا يجدون، نتيجة لتوجهات خاتمي وإصلاحاته، صعوبة بالغة في احتواء أو ردع هؤلاء الشبان عن طموحاتهم.

هذا داخل إيران، أما خارجها فإن الإسلام السياسي يبدو وكأن قد وهنت عزيمته، وخاصة بعد ذلك المد الكاسح الذي عرفه من بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩. لكن الإسلام السياسي لم يخسر قدرته على تخويف الغرب منه. فالرعب من مواقفه وانعكاساته على كثير من الشعوب والبلدان الإسلامية، يصل أيضاً إلى عواصم الغرب ويقلقها. فمن نيجيريا ذات الأكثرية الإسلامية والأقلية المسيحية والوثنية، التي تريد تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض ولاياتها، إلى معظم الدول العربية التي تنظر إلى الإسلام السياسي بكل حذر وريبة، تجد من الصعب القبول بنموذج الإسلام الإيراني وديموقراطيته الخاصة به.

فمعظم العلمانيين يشتركون في خوف بسيط، وهو أنه متى سيطر السياسيون الإسلاميون على مركز أو سلطة ما، وخاصة إذا وصلوا إليها عن طريق الانتخاب الديموقراطي فلن يتخلوا عنها لأحد من أي اتجاه آخر ولو بالقوة. فالإسلاميون أنفسهم يغذون ذلك الخوف

عندما يدّعون أن سلطتهم هي من الله، وأن الدين والدولة وحدة لا تتجزأ، وأن الفصل بينهما هو هرطقة علمانية وكفر مرفوض.

لكن إيران إلى الآن هي المثال الوحيد على الإسلام السياسي الراديكالي الذي يمارس نوعاً من الديموقراطية، التي هي شيء يشبه ولو من بعيد الديموقراطية الغربية. فمع الإصلاحات الديموقراطية التي دعا إليها الكثير من المرشحين في هذه الانتخابات الأخيرة، ظهرت مواقف إيرانية شجاعة للعديد من السياسيين من أصحاب العمائم بأن السلطة السياسية في البلاد، وإن كانت هي سلطة إلهية أصلاً، إنما هي سلطة على الناس أن يستشاروا فيها، لأن سلطة الشعب هي من سلطة الله. لذا من المبكر القول بأن التجربة الانتخابية قد ألقت بظلالها على الوضع الإيراني برمته بحيث أثبتت أن الإسلام السياسي الديموقراطي لا يجد نفسه بعيداً عن التطابق مع الإسلام، من جملة مفاهيمه المتعددة. والعالم الإسلامي لا يملك أمثلة من الحكم الصالح ذات الأنظمة السياسية ذات السمعة الطيبة، فكيف بالأنظمة العربية غير الديموقراطية التي لا مصداقية لها؟ لكن الأوتوقراطيين من رجال الدين وسواهم قلما تجد من بينهم مَنْ يعارض أي تقارب علناً، بين الدين والدولة، لأن في اعتقادهم أن الدين يحصنهم في وجه الديموقراطية وهم المعترضون الأزليون على أي محتوى قومي.



لنعد إلى السؤال الأساسي: هل يتلازم الإسلام والديموقراطية؟

من المؤسف أن العالم الإسلامي ليس مثقلاً بأحمال أنظمة مثالية أو حكومات ديموقراطية. فالفساد والإفساد يعشعشان في أروقة

السلطة العشائرية وزوايا حلقات النفوذ الإقطاعي - بالمعنى السلطوي - المتوارث بين الأجهزة والعائلات. وفي داخل هذا الإطار، ليس الدين قضية وليس الإسلام هو الحل.

أندونيسيا، أكبر دول العالم الإسلامي، التي حكمها ديكتاتور واحد وعائلته لمدة تقرب من حوالى ربع قرن، أخذت اليوم تحبو ببطء وصعوبة وتردد نحو الديموقراطية، وقد اشتعلت في جزرها العديدة والمتفرقة حوادث العنف الطائفي والصراع الإثني والصدام القبلي، بتحريض من المتضررين من الديموقراطية، عسكراً كانوا أو رجال دين أو أجهزة مخابرات. وأندونيسيا، بماضيها الديكتاتوري وحاضرها الديموقراطي، كانت دائماً وفي كلتا الحالتين تمثل الاعتدال في الإسلام.

باكستان، الدولة الوحيدة التي خُلِقت من لا شيء لتكون دولة إسلامية للمسلمين، ورسمت حدودها من قلب جغرافية شبه القارة الهندية، وسُلخت بمؤسساتها من قلب أمبراطورية الهند البريطانية عشية الاستقلال، كما صممها الاستعمار البريطاني في حينه وأرادها مسلمو الهند دولة لهم، ظناً منهم أنهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم، بعيدين عن «اضطهاد» الأكثرية الهندوسية. وبعد تقسيم الهند، وإعلان دولة باكستان بشقيها الشرقي (بنغلادش اليوم) والغربي (باكستان اليوم)، ظل في الهند الهندية المتعددة الأعراق والأديان ما يقارب ثمانين مليون مسلم، يشكلون أكبر أقلية من نوعها في العالم. ونجحت الهند الهندوسية والسيخية والبوذية وغير المسلمة في امتحان الديموقراطية، بينما سقطت باكستان المسلمة في امتحان الديموقراطية. وحكمتها سلسلة من الانقلابات العسكرية منذ نشوئها في العام ١٩٤٨ وإلى اليوم، كان آخرها

النظام العسكري الحالي الذي يمثله الجنرال مشرّف، الذي استولى على الحكم في تشرين الثاني ١٩٩٩. وخسر الإسلام في باكستان معركة الديموقراطية، وخسرت الديموقراطية في الإسلام نصيراً. ولم تكن تلك الخسارة أبداً بسبب الدين نفسه أو تعاليمه.

وما ينطبق على باكستان، ينطبق إلى حد ما وبشكل ألطف، إنما معكوساً على تركيا. تركيا الدولة المسلمة التي أرادت الخروج عن الطوق الإسلامي والإرث العثماني بإعلان العلمانية بديلاً عن الإسلام، والتوجه غرباً نحو أوروبا. فالخروج من عباءة الأمبراطورية العثمانية أوقعها في حُب الغرب من دون أن يكون هذا الحب متبادلاً، وأخرجها من الإسلام من دون أن تكسب شيئاً من ديموقراطية الغرب ومؤسساتها. وظل العسكر التركي، الإنكشاري بتاريخه، سيف الدولة التركي، تسلطه ساعة تشاء، تارة ضد ما يسمى بالإسلاميين وتارة أخرى ضد ما يسمى بالأكراد. فواقعاً، ليس كل مَنْ يُسمون بالإسلاميين إسلاميين بالمعنى السياسي، وليس كل من يسمون بالأكراد أكراداً بالمعنى الإثني أو القومي. وظلت المؤسسة العسكرية التركية، القيمة بحكم وصاية أتاتورك مؤسس دولة تركيا الحديثة ووصيته، معادية للديموقراطية بمفاهيمها الغربية، على الرغم من احتضان العرب لتركيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وإلى اليوم. وتمثل العداء للديموقراطية بالعداء للإسلام، وظل الدين الإسلامي والديموقراطية الغربية جهيضتين في تركيا الحديثة حتى الساعة.



ومشهد تلازم الإسلام والديموقراطية وتلاقيهما، يزداد قتامة إذ اتجهنا نحو العالم العربي. فالعرب يسكنون أرضاً الحكم فيها من أقل ما

خلق الله ديموقراطية. والعرب هم قلب أمة المسلمين ومثالهم الذي يحتذى، لكن إذا جلت النظر في أرجاء الأنظمة العربية الحاكمة، من مَلكية وجمهورية وحزبية وأسرية وما بين بين، لأدركت أن في كل نظام من هذه الأنظمة، هناك رجل واحد صاحب القرار الفصل في كل مجال من مجالات الحياة. فالديموقراطية ما زالت كلمة ثقيلة الوطء على آذان الحكام العرب، من قبل أن يبحثوا في إسلاميتها أو عدم إسلاميتها. فالوراثة في الأنظمة الملكية هي نوع من أنواع الديموقراطية. والاستفتاء في الأنظمة الجمهورية، المصمم سلفاً والذي يأتي بنتائج تشبه الإجماع، هو نوع آخر من أنواع الديموقراطية التي لا تحتاج إلى تزوير، يمارسه المواطن إما بالتهديد أو بالترغيب. والأنظمة العربية الملكية التي تدعي الإسلام لأسبابها التاريخية وطريقة نشوئها، تتخذ من الدين الإسلامي ذريعة لرفض فكرة الديموقراطية، تطبيقاً وممارسة. فالانتخاب أو الاقتراع المباشر، وحتى غير المباشر بعض الأحيان، ولكل المواطنين، رجالاً ونساء، لأمر مكروه، ويتخذون من الإسلام مبرراً لرفضهم.

في الجانب الآخر، نجد الأنظمة الرئاسية تحارب الإسلاميين بالحديد والنار، من مصر إلى الجزائر ومن المغرب إلى تونس وليبيا، ومن السودان إلى موريتانيا. وتستعمل عسكرها لقمعهم وسجنهم. ويبدو من خلال تصدي هؤلاء الإسلاميين وعنفهم ضد هذه الأنظمة وكأن الإسلام دين نقيض للرأفة والرحمة، بقدر ما هو نقيض للشورى. وبالتالي فإن الإسلام والديموقراطية، بالممارسة، أمران نقيضان لا يلتقيان. والأنظمة التي ادعت أنها إسلامية ووضعت يافطة كبيرة على مداخلها، فشلت في تجربة تطبيق أبسط مبادىء العدالة في شتى الميادين، كما يقرها الإسلام. بالمقابل

جاءت من خارج العالم العربي كتجربة حكم، حركة الطالبان في أفغانستان، لتؤكد للغرب الوجه البشع والمتخلف للإسلام كما يمارسه الطالبان، مما زاد من مخاوفه من الإسلام، أي ثوب ارتدى. وإذا بالإسلام العربي، كما هو الإسلام غير العربي، وجهان لعملة واحدة، لا علاقة لها بالديموقراطية في أي جهة كنت.

من هنا جاءت تجربة الإسلام السياسي في إيران، لتدفع بالمقارنة إلى حدها الأقصى، والتي توجت بعد عشرين سنة من الثورة الإسلامية، بالانتخابات النيابية الأخيرة، كأكبر عملية ديموقراطية في الإسلام المعاصر. ولا يحق في ظني، للإسلام السياسي العربي، كما تمارسه الأنظمة أو تدعو إليه الجماعات والأحزاب الإسلامية من أصولية وسلفية وعداها، أن يسخر من التجربة الإيرانية ويقلل من شأنها أو لا يتعظ بها. بل عليه أن يتغنى بطول شعر الجارة الإيرانية وجمال ملامحها، بعد أن أتاحت لملايين المسلمين، رجالاً ونساء، أن يمارسوا حريات كانوا محرومين منها، وأن يتنفسوا برئة أوسع مما اعتادوا عليه حتى الآن. إنها تحدي الإسلام السياسي الجديد الواعد.



لنعد قليلاً إلى نتائج الانتخابات الإيرانية التي أظهرت الانتصار الساحق للإصلاحيين. فقد استحوذ الإصلاحيون الإيرانيون على الأكثرية المطلقة في البرلمان مبعدين منافسهم الأبرز الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني بعدما حلَّ في مرتبة متأخرة جداً في طهران. فقد أكدت النتائج فوز حلفاء الرئيس محمد خاتمي الواضح في المدن الرئيسية وفي المناطق الريفية وفي معاقل هي عادة حكر على المحافظين. وتجاوز الإصلاحيون وحلفاؤهم بوضوح عتبة

الـ(١٤٦) مقعداً في مجلس الشورى الذي يضم ٢٩٠ عضواً. فقد أظهرت النتائج المعلنة حتى الآن حصولهم على ١٧٨ مقعداً على الأقل. وفي طهران البالغ عدد سكانها عشرة ملايين نسمة وحيث كان المرشحون يتنافسون على ٣٠ مقعداً، انتخب رئيس لائحة الإصلاحيين محمد رضا خاتمي من الدورة الأولى في حين سيضطر خصمه رفسنجاني إلى خوض الدورة الثانية.

واحتل رضا خاتمي المرتبة الأولى في العاصمة الإيرانية، وهو واحد من ٢٦ مرشحاً انتخبوا من الدورة الأولى في طهران بحصولهم على ٢٥ بالمئة من الأصوات، وبعد رضا خاتمي تم انتخاب جميلة كديور زوجة عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة متقدمة على هادي خامنئي شقيق مرشد الجمهورية علي خامنئي. كما انتخب أيضاً من الدورة الأولى علي رضا نوري شقيق عبدالله نوري وزير الداخلية السابق المعتقل. وفي المقابل سيضطر هاشمي رفسنجاني الذي حلَّ في المرتبة السابعة والعشرين لخوض الدورة الثانية المقررة في نيسان، بعد خروج ابنته فائزة لحلولها في المرتبة السابعة والخمسين. ومن أبرز المهزومين من المحافظين رئيس الاستخبارات السابق علي فلاحيان الذي اتهمت وزارته بالضلوع في اغتيال عدد من المثقفين. وكذلك على نائب رئيس البرلمان الحالي المحافظ حسن روحاني خوض الدورة الثانية أيضاً.

وبين المرشحين الـ ٢٦ الذين فازوا من الدورة الأولى في طهران ثلاثة رجال دين، فبالإضافة إلى كروبي، الأمين العام لجمعية علماء الدين المجاهدين - راديكالي إصلاحي - انتخب محمد دعائي النائب ورئيس صحيفة «إطلاعات» ومجيد أنصاري النائب ورئيس الأقلية الإصلاحية في مجلس الشورى المنتهية ولايته.

ومن الجدير بالذكر انتخاب وحيدة طالقاني ابنة آية الله محمود طالقاني أحد أكبر رجال الدين شعبية في إيران الذي توفي غداة الثورة، بسهولة. أما في المدن الرئيسية: أصفهان وشيراز والأهواز ومشهد فقد حقق الإصلاحيون أيضاً فوزاً ساحقاً. فقد فاز الإصلاحيون بالمقاعد الخمسة المخصصة لمدينة مشهد والتي كانت حتى الانتخابات معقلاً للمحافظين.



أما ردود الفعل على النتائج فكانت في واشنطن: ترحيب الولايات المتحدة بحرارة بالنتائج الأولية للانتخابات في إيران، واعتبرتها حدثاً تاريخياً، يعكس رغبة الشعب الإيراني بالحرية والانفتاح على العالم. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن إن الشعب الإيراني قد «أكد وبشكل لا لُبس فيه أنه يرغب بسياسات الانفتاح والتعامل مع بقية العالم». وأنه «يفضل اعتماد سياسات دولية تسمح له بحريات أكبر داخل إيران». وتابع: «ومع أن النتائج النهائية لم تظهر بعد، فإن جميع المؤشرات تبين أن لهذه الانتخابات أبعاداً تاريخية». ورأى أن الاتجاه صوب المزيد من الحرية والانفتاح مستمر منذ فترة، «ويبدو أن الشعب الإيراني قد أكد مرة أخرى هذا التوجه ونحن نرحب بذلك». وأضاف: «في الأسابيع القليلة المقبلة سوف يدرك الإيرانيون وبقية العالم ما تعنيه هذه الانتخابات». آملاً «أن تتم ترجمة الرغبات الواضحة للشعب الإيراني إلى حيز الواقع من قبل ممثليه المنتخبين، وبأن ينعكس هذا النمط في توجه جديد في علاقات إيران مع العالم الخارجي».

ويأمل المسؤولون الأميركيون أن يساهم البرلمان الجديد في تعزيز سياسات الانفتاح والإصلاح التي يتبعها خاتمي، والدفع باتجاه بدء

حوار رسمي بين الولايات المتحدة وإيران، وهو ما تطالب به واشنطن منذ سنوات. وهناك أصوات داخل الحكومة وداخل الكونغرس، وفي قطاع الأعمال تطالب بفتح صفحة جديدة مع إيران.

أما في إسرائيل فقد رحبت الصحف الإسرائيلية بالفوز الذي حققه الإصلاحيون في الانتخابات الاشتراعية في إيران من دون أن تتوقع تغييراً محتملاً في نهاية العداء الذي تكنه إيران للدولة العبرية. فقد كتبت صحيفة «معاريف» نقلاً عن مسؤول في الحكومة أن «إسرائيل ترحب بأي تطور يعزز المعتدلين في إيران ولكن علينا أن لا ننسى أن الاختبار الحقيقي هو وقف الدعم للإرهاب والسباق للحصول على أسلحة الدمار الشامل».

أما صحيفة «جيروساليم بوست» فقد تساءلت: «هل سيكون المعتدلون قادرين على إحداث تغيير جذري في السياسة الخارجية التي تتبعها إيران منذ عشرين عاماً». وأضافت: «بقي أن نعرف ما إذا كان الانفتاح بين إيران والولايات المتحدة سيؤدي إلى تطبيع العلاقات الديبلوماسية لأن لا أحد يتوقع أن تغير إيران بسرعة سياستها المعادية لإسرائيل».



فتحت هذه الانتخابات الباب أمام تغيير الأجيال داخل مؤسسة الحكم، ومن المتوقع أن ينخفض معدل أعمار أعضاء البرلمان المقبل خمسة أعوام عن متوسط أعمار أعضاء البرلمان الحالي. وسيجدد ٢٠٠ وجه جديد، أو الوجوه التي عادت إليه بعد غياب، دماء البرلمان المقبل. أما بعض الوجوه التي أصبحت معروفة جداً على

شاشات التلفزيون الإيراني طوال الأعوام العشرين الماضية فسيطويها النسيان.

ولكن هناك سؤالان مهمان يطرحان نفسيهما في هذا السياق.

- **الأول**: عما إذا كانت المجموعات المتوزعة والتي فازت باسم الإصلاح ستتمكن من التوحد فيما بينها وتشكيل كتلة متماسكة ذات استراتيجية واضحة وبرنامج فاعل؟ وبالطبع فإن القول بذلك أسهل من تطبيقه. فهناك على سبيل المثال فارق كبير، بين آية الله علي أكبر محتشمي، مؤسس حزب الله اللبناني، والسيدة جميلة كاديفار ربة البيت التي يحتمل أن تفوز بأحد مقاعد مدينة طهران. وقد طرح كل منهما نفسه على أنه مرشح إصلاح فيما تبدي سيرتاهما الذاتية المنشورة تبايناً كبيراً.

- **الثاني**: هل سيصبح البرلمان المقبل حلبة للثارات الشخصية بين أعضاء المؤسسة الحاكمة، أم أنه سيكون بمثابة لوحة لرسم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشتد الحاجة إليها. وخلال أحاديثهم الخاصة يبدي الكثير من الإصلاحيين تعطشاً للثأر من خصومهم السياسيين وخصوصاً الرئيس السابق رفسنجاني. إلى درجة أنه أعلن أحد الزعماء الموالين للإصلاح أنه يود لو تعقد محاكمات للمسؤولين عن الأمن طيلة السنوات العشر الماضية ومحاسبتهم عن حالات القتل الغامضة التي جرت داخل إيران وخارجها.

ولكن هل يعني فوز الإصلاحيين في الانتخابات حصول الإصلاح في إيران؟

يُعتقد أن تحول الجمهورية الإسلامية الإيرانية نحو الإصلاح يرتبط بعوامل عديدة بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي. منها أولاً، حصول هذا التحول على شرعية شعبية كبيرة لا يمكن الشك فيها في أي شكل من الأشكال. وقد جاءت الانتخابات الأخيرة لمجلس الشورى، فضلاً عن الاختبارات والامتحانات الكثيرة التي سبقتها لتؤكد دون أي لبس على الإطلاق أن غالبية الشعب الإيراني مع التحول المذكور. وقد أكد رئيس هذه الجمهورية محمد خاتمي والتيارات الإصلاحية التي يتزعمها على تنوعها وتناقضها الشرعية الشعبية التي يحتاج إليها لقيادة التحول المشار إليه.

كما لا بد من استمرار حيازة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحديداً رئيسها المعتدل وتياره الذي وصل بقوة الشعب إلى المجالس البلدية ثم إلى مجلس الشورى، للشرعية الدينية، باعتبار أن النظام فيها قائم على الدين والشريعة الإسلاميين. إذ إن فقدان هذه الشريعة من شأنه إفقار الإصلاحيين وزعيمهم خاتمي شرعية الوجود، ومن شأنه أيضاً إفقارهم بعضاً من الشرعية الشعبية التي حصلوا عليها بالتدرج لأن الشعب الإيراني متدين بغالبيته ومؤمن بالنظام بغالبيته. ومن شأنه أخيراً فتح الباب أمام عمل تصحيحي قد تقوم به الجهات المحافظة التي لا تزال ممسكة بالمفاصل الأساسية للدولة مثل القوات المسلحة النظامية وغير النظامية والأجهزة الأمنية والقضاء.



هناك خوف من فتح الباب لضرب التجربة الإصلاحية الوليدة لخوفها منها على مصالحَ بعضها عامٌ وبعضها خاص أكثر من خوفها منها على إسلامية النظام في البلد. وفتح باب كهذا أمر بالغ الخطورة لأنه قد يوقع إيران في مأزق من اثنين: الأول، فوضى في

الشارع قد تؤدي في حال تفاقمها إلى حرب أهلية. وفي ذلك ضرب للنظام ووضع إيران على أبواب المجهول في ظل المداخلات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تحصل أو التي لا بد أن تحصل حرصاً على تلافي انعكاسات ذلك كله على المنطقة المحيطة بإيران وعلى مصالح الدول الكبرى فيها. والثاني، قيام العسكر الإيراني بروافده غير النظامية أو شبه النظامية بالإمساك بالوضع وباتخاذ إجراءات جذرية تحول دون الفوضى فالاقتتال، وفي الوقت نفسه تضرب آمال الشعب الملتزم بالإسلام نظاماً في ديموقراطية حقيقية في ظله.

ومن العوامل التي يرتبط بها نجاح الجمهورية الإسلامية في التحول نحو الإصلاح، مصير عملية السلام الشرق أوسطية وخصوصاً على المسار السوري. مما سيؤدي إلى انتزاع سوريا من التحالف الاستراتيجي القائم بينها وبين إيران الإسلامية. ومنها مدى استعداد الولايات المتحدة لتسهيل تحول إيران الإسلامية نحو الإصلاح وخصوصاً بعدما صارت العلاقة الإيرانية معها عنواناً بارزاً من عناوين الحملة الانتخابية البرلمانية الأخيرة. إذ حاولت التيارات المحافظة حشر التيارات المعتدلة شعبياً باتهامها بالتنسيق مع الأميركيين أو بخدمة مصالحهم من طريق إعادة نفوذهم إلى البلاد. لكن الأخيرة تصدت للأمر بطريقة لم يكن يتصورها أحد إذ رفضت الاتهامات. لكن جهات عدة منها اعترفت بشيء من الجرأة بضرورة الحوار مع واشنطن لحل المشكلات الكبيرة معها وإن من دون إبداء أي استعداد للتفريط بالسيادة الوطنية وبالنظام الإسلامي وبالمصالح الإيرانية. ولكن هل تقوم الولايات المتحدة بتسهيل التحول الإيراني نحو الإصلاح؟

يتوقف ذلك على واقعية الحكم الإيراني الإصلاحي وعلى براغماتيته. وهذه أمور تلازم عادة الإصلاحيين ويأخذها عليهم المتشددون. ويتوقف أيضاً على اقتناع الولايات المتحدة بأن الإصلاحيين الإيرانيين الذين يمثلهم خاتمي في رئاسة الدولة والغالبية في مجلس الشورى والمجالس البلدية على امتداد البلاد يملكون مشروعاً إصلاحياً فعلياً ذا أبعاد داخلية وإقليمية ودولية واضحة.



سيواجه الإصلاحيون صعوبة في صياغة برنامج منسجم ومتماسك للحكومة الإيرانية. فقد استخدم مصطلح الإصلاحيين أو «أنصار الإصلاح» لوصف مجموعات سياسية لها أيديولوجيات متباينة ومواقف سياسية مختلفة. فإذا لم تتوحد هذه المجموعات وتعمل سوياً للاتفاق على برنامج عمل واحد، سيصبح البرلمان الإيراني الجديد مجلساً بلا مجموعة تمثل الأغلبية.

ويمكن القول إن الانتخابات الأخيرة جاءت بأربعة أشكال للإصلاحيين: فهناك مجموعة حزب «جبهة المشاركة» الإسلامية بقيادة محمد رضا خاتمي، ومن المرجح أن يحتل ممثلو الحزب الأغلبية داخل المجلس الجديد، إذ حصل مرشحو هذا الحزب على أكثر من ٨٠ بالمئة من المقاعد. إلاّ أن هذه المجموعة لا تزال جديدة في الساحة السياسية الإيرانية، إذ تكونت قبل بضعة أشهر فقط، كما أنها تفتقر إلى برنامج سياسي.

ثاني المجموعات الإصلاحية التي حققت انتصاراً في الانتخابات الأخيرة تتمثل في تنظيم «مجاهدي الثورة الإسلامية»، وهي مجموعة تأسست قبل حوالى ٢٥ سنة لمحاربة نظام الشاه السابق.

وكانت هذه المجموعة يسارية متشددة جمعت بين التوجه الإسلامي وبعض المبادىء الماركسية، إلاّ أنها تحولت خلال السنوات الخمس الماضية إلى خانة يسار الوسط ولم تعد تركز على الموضوعات الدينية بصورة رئيسية، بل تحولت إلى التركيز على نشر مبادىء التعددية والديموقراطية. ويقود هذه المجموعة بهزاد نبوي، وهو نائب سابق لرئيس الوزراء.

وفازت هذه المجموعة بحوالى ثلاثين مقعداً في المجلس الجديد، وهناك «تجمع علماء الدين المناضلين» ويمثل ثالث المجموعات المنتصرة. وهو انشق عن «رابطة علماء الدين المناضلين» اليمينية المحافظة.

وظل التجمع يساري التوجه خلال حقبة الثمانينيات ونادى بالتأميم الشامل وتصدير الثورة، إلاّ أنه غيّر توجهاته وظهر الآن كمجموعة وسطية مؤيدة للتخصيص وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة وإقامة نظام ديموقراطي في إيران. وفازت المجموعة بحوالى ٢٠ مقعداً في المجلس الجديد وحصل زعيمها مهدي كروبي على مقعده في العاصمة طهران. وإذا أخذنا في الاعتبار عدد المقاعد، فإن المجموعات الثلاث تنقصها خمسة مقاعد للفوز بأغلبية مطلقة في المجلس.



ومجموعة المرشحين المستقلين محسوبة أيضاً على الجهات المؤيدة للإصلاح، وكان الأعضاء المستقلون قد أعلنوا في وقت سابق تأييدهم للإصلاحات التي اقترحها الرئيس محمد خاتمي. وربما يكون معسكر الإصلاح قد تلقى تأييد عناصر معروفة بتقلبها وعدم

ثباتها على موقف واحد. وتصل جملة مقاعد هذه المجموعة إلى ما لا يقل عن ٢٠ مقعداً.

ولكن ما هي الجوانب المشتركة بين مجموعات الإصلاح؟

أولاً، شاركت كل المجموعات المؤيدة للتوجه الإصلاحي في الحملة المطالبة بالتغيير على أساس اعتقاد مشترك بأن العقبات التي درج الخمينيون على وضعها داخل المجلس شلت الحكومة الإيرانية تماماً، لذا فإن هذه المجموعات ترغب في تأسيس علاقة تتسم بالانسجام بين الهيئة التنفيذية، التي يترأسها الرئيس خاتمي وبين الهيئة التشريعية المتمثلة في المجلس. وقد أيدت المجموعات نفسها ترشيح محمد خاتمي للرئاسة عام ١٩٩٧ وتؤكد الآن أنها ستدعمه في انتخابات الرئاسة في العام المقبل إذا قرر ترشيح نفسه لولاية ثانية. وبمعنى أو آخر، فإن الأغلبية الجديدة يمكن وصفها بأنها أغلبية رئاسية.

وتطرح جبهة المشاركة أهمية الحاجة إلى حريات سياسية أكثر وتخفيف حدة الضغوط الاجتماعية خصوصاً ضد النساء. أما مجموعة مجاهدي الثورة الإسلامية فتقترح إصلاحات اقتصادية ربما تؤدي إلى صدام مباشر مع طبقة كبار التجار المُتنفذة. «جمعية علماء الدين المقاتلين»، من جهتها ترى ثمة صعوبة في قبول المسائل الخاصة بوضع المرأة وحرية التعبير. ويعتقد بعض مستشاري خاتمي وأصدقائه أنه من الضروري أن يحول الأغلبية الجديدة إلى حزب سياسي له برنامج واضح وقيادة. إلاّ أن خاتمي يخشى من أن يؤدي ذلك إلى تحويله إلى زعيم حزب مما قد يسبب انقطاعه عن الجماهير.

يدرك خاتمي كذلك الحاجة إلى تجاوز النزاعات بين الفصائل الإصلاحية لكي يتمكن من توحيد مؤسسة الرئاسة. ويبدو معسكر علماء الدين المتشددين في أسوأ حالاته. فرغم أنه يسيطر على مفاصل رئيسية في السلطة من القوات المسلحة إلى قوات الأمن وشبكات البث الإذاعي والتلفزيوني، فإن الجيش الإيراني ظل باستمرار بعيداً عن السياسة مع انصياعه للحكومة القائمة.

وكذلك فلا يزال فصيل رفسنجاني الأقوى من ناحية الوضع المالي والعلاقات. فقد ذكرت مجلة «فورتشين» الاقتصادية الأميركية أن رفسنجاني يحتل المرتبة ٤٧ بين أثرياء العالم. وترتبط بفصيل رفسنجاني مجموعة من التكنوقراط ورجال الأعمال، كما يحتفظ هذا الفصيل بعلاقات مع شبكة حزب الله داخل وخارج إيران.



في نهاية المشهد الانتخابي الإيراني، تبقى الأسئلة عن الإسلام والديموقراطية أكثر بكثير من الردود عليها. فالخوف من الفتنة في التاريخ الإسلامي كان دائماً أكبر من الشك في حسم الأمور. ولعل أردشير الفارسي قد حسم الأمور ديموقراطياً عندما قال، كما روى عنه ابن عبد ربه في «العقد الفريد»:

«الشركة في الرأي تؤدي إلى صوابه، والشركة في المُلك تؤدي إلى اضطرابه».

ولم يحسم الإسلام السياسي حتى الآن، صوابية الصراع بين المُلك والرأي، وإن حسمها الخوف من الطرفين!.

المنبر
التاريخي الإيراني

أبطال الماضي

الهواجس العربية من إيران كثيرة، تبدأ بسقوط الشاه وانطلاق الثورة الخمينية، وتمر بمفاصل الضعف الفارسي ومكامن الخوف العربي من قضايا هامة وأساسية خسرها العرب كلها على مدار القرن العشرين.

تروي هذه الفصول حكايات أحداث سياسية أهملها الزمان العربي، وطوتها المتغيرات السياسية والعسكرية التي عصفت في منطقة الخليج والجزيرة العربية منذ العام ١٩٩٠، وما تلا ذلك من غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية («عاصفة الصحراء»).

وإذا كانت هذه الحكايات محاولة هرب إلى التاريخ، فإنها تظل بمثابة جسر يربط الذاكرة ـ وخاصة لجيل القرّاء الشباب ـ بين ما يحدث اليوم وما حدث بالأمس. وتؤرخ لفترة خصبة من الصراع في منطقة الخليج العربي/ الفارسي، التي تبدأ مع الجلاء البريطاني عن دول الخليج العربية، وتصل إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية دون أن تنتهي عند حدود أي حدث عابر بينهما.

القصد من هذه الحلقات أن التاريخ لم يتم فصولاً بعد، وأن ما

نشهده يجري اليوم على ضفتي الخليج، وفي جزره ومضايقه وشطآنه ما هو إلاّ استمرار لأحداث ماضٍ قريب، مازال معظم أبطاله أحياءً يرزقون. فالاستمرارية التي نعيشها اليوم، هي وريثة هذا الماضي، الذي مازال يفعل فعله بيننا.

وستذكّر هذه الفصول بعدة قضايا دعا إليها العرب، ثم تخلوا عنها بعد أن خسروها في مواجهات مع إيران. وتمس هذه القضايا جوهر العلاقة العربية ـ الفارسية في ما يتعلق بالأقليات القومية والعربية منها بالذات التي تتقاطع داخل الصراع العربي الدائم مع إيران. وعلى رأسها، بعد قضية الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة (الطنب الكبرى، والطنب الصغرى، وأبو موسى) قضيتا عربستان وبلوشستان. وهي قضايا كلها أصبحت بالفعل خاسرة، إلاّ أن حكاياتها من الأهمية بمكان، وروايتها ـ من الطرافة ـ بحيث تعيد إذكاء الذاكرة التاريخية، فلا يعود تاريخ ما أهمله التاريخ، كمّاً مهملاً.

(*) استند جزئياً في هذا القسم والذي يليه، إلى كتاب «العرب وجيرانهم ـ الأقليات القومية في الوطن العربي»، للمؤلف، الصادر عن شركة رياض الريّس للكتب والنشر في لندن في العام ١٩٨٩.

١ ـ إيران وهواجسها

الطاووس والبدوي

المشهد الأول: الانزلاق إلى الفراغ

■ **المكان:** قصر العوالي، مقر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير البحرين.

■ **الزمان:** ١٦ كانون الأول ١٩٧١، الاحتفال بالعيد الأول لاستقلال البحرين.

■ **البطل:** روجر ديفيس، نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وسفير الولايات المتحدة في قبرص فيما بعد الذي قتل هناك عام ١٩٧٤ إثر الاضطرابات التي عصفت بالجزيرة.

■ كانت البحرين تحتفل باستقلالها وبمجلسها الوطني الجديد وبالديموقراطية التي انفتحت لها بملء إرادتها وبخيار شعبها الواعي المثقف. وكانت بريطانيا تلملم أمتعتها وأمامها أيام معدودة للرحيل بعد إقامة طالت أكثر من مئة سنة. وأصبح الباب مفتوحاً أمام تغيرات أساسية ومؤلمة في خريطة الخليج العربي السياسية. وأخذ الناس يتساءلون: من سيرث «السلام البريطاني» في المنطقة.

وكانت إيران قبل أسبوعين تماماً من هذا التاريخ، قد احتلت الجزر العربية الثلاث ـ الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى.

وقفتُ مع روجر ديفيس في قاعة قصر العوالي المتواضعة، المبنية على الطراز شبه الهندي القديم الذي انتشر في الخليج وعدن خلال الوجود البريطاني هناك، أحاول أن أعثر على أجوبة عن أسئلة كثيرة تراكمت في تلك الفترة من الزمن.

□ **سألت روجر ديفيس إذا كانت زيارته ـ وكانت أول زيارة لمسؤول أميركي في أعقاب الاحتلال الإيراني للجزر العربية وقبل أسبوعين من رحيل بريطانيا الرسمي من الخليج ـ تحمل معاني الاهتمام الأميركي بواحدة من أخطر مناطق العالم.**

■ ضحك روجر ديفيس وقال لي: «ليست البحرين وحدها أو دول الخليج هي التي استعادت حريتها، بل الولايات المتحدة نفسها تشعر للمرة الأولى بأنها استعادت حريتها الاقتصادية والسياسية والدفاعية في الخليج بعدما منعتها بريطانيا من العمل طوال قرن من الزمن. ذلك أن الحصار البريطاني السياسي الذي كان مضروباً حول الخليج، كان يشمل الولايات المتحدة بقدر ما كان يشمل الاتحاد السوفياتي والصين».

□ **قلت لروجر ديفيس: ولكن هل الحصار البريطاني الذي سقط وتمثل في علاقات خاصة مع دول الخليج وفي معاهدات حماية ومناطق نفوذ، لن يحل محله حصار أميركي، أو علاقات أميركية خاصة، أو وجود أميركي له طابع الحماية الخاصة؟**

■ استرد ديفيس ابتسامته الأولى وقال: «الولايات المتحدة لا

تنوي إطلاقاً أن تحل، في شكل من الأشكال، محل بريطانيا. ولا هي تعترف بأن الانسحاب البريطاني سيشكل «فراغاً» تملأه هي. واشنطن لا تعترف بنظرية «الفراغ» ولا تؤمن بتحديد مناطق النفوذ». (كان ذاك أيام وليم روجرز عندما كان وزيراً للخارجية في إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون، وكان هنري كسينجر مستشاراً للأمن القومي).

□ **عاندت المبعوث الأميركي وقلت له: ولكن إذا كانت واشنطن لا تؤمن بنظرية «الفراغ»، فإن دول الخليج تشعر بهذا «الفراغ».**

■ اقترب روجر ديفيس مني وكأنه يريد أن يهمس في أذني بشيء للمرة الأخيرة وقال: «في قناعة واشنطن أن الرياض وطهران قادرتان بما لديهما من نفوذ في المنطقة على ملء أي فراغ. وأن واشنطن ستبذل بما لديها من صداقة في العاصمتين السعودية والإيرانية، أقصى الجهد للمحافظة على التوازن في الخليج، والعمل على حل أي خلاف قد ينشأ، بالطرق السلمية».

تذكرت هذا الحديث مع أول رسمي أميركي يزور الخليج بعد الاستقلال، (وقد مر عليه اليوم قرابة ٢٨ سنة)، حين كانت العلاقات العربية ـ الإيرانية تقف في حينه على مشارف منعطف خطير من التوتر. وظل هذا الحديث بين أوراقي من دون أن ينشر، لأنه لم يعطَ أساساً للنشر. أما اليوم، وبعد مرور زمن وقد مات صاحبه في قلب عاصفة من عواصف الشرق الأوسط، فلم أجد أوضح من هذا الحديث، ليشير إلى الخلل الذي حصل في الموازين التي أرادت الولايات المتحدة أن تحافظ عليها عندما واجهت الفراغ البريطاني قبل حوالى ثلث قرن من الزمن. وكان الجواب الأميركي

على «نظرية الفراغ» ساذجاً في حينه، ومطمئناً حيث كان الشاه ما زال حاكماً في طهران. وما إن سقط عرش الطاووس بعد سقوط «الراج البريطاني»، حتى كان الفراغ أوسع من أن تردمه دولة لوحدها. وشكل ذلك أمراً ذا خطورة في نتائجه على أوضاع شبه الجزيرة العربية. ووجدت من المناسب أيضاً أن يكون بداية للحديث عن الهواجس العربية من إيران، وكيف ومتى بدأت.



لم يكن يربط بين الشاه وحكّام الخليج صداقة حميمية أو حتى شبه شخصية، كالتي تربط بينهم وبين زملائهم من الحكام العرب في المنطقة. ظل التعامل في حدود الرسميات، وظل الغرور والصلف الفارسي مسيطرين على تصرفات الشاه، وظلت عقدة الأمبراطور ـ الطاووس تتحكم به تجاه الأعرابي ـ البدوي. إلاّ أن هذه العقدة كان مردها إلى شعوره بالنقص وهو ابن العسكري القوقازي الذي اغتصب حكم القاجار وعرش الطاووس منهم، تجاه من هم أعرق منه حسباً ونسباً وحقاً واستمراراً في الحكم. وكان أكثرهم وأقدمهم معرفة به في أيامه الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي في ذلك الوقت. وأقربهم إليه شخصياً وسياسياً في حينه السلطان قابوس، سلطان عمان. وبالرغم من البرود الذي كان مسيطراً على العلاقة الشخصية، إلاّ أن الواقعية في التعامل سيطرت على العلاقة السياسية.

كل هذا لم يمنع حكام الخليج العربي من الشعور بالخوف عند سقوط الشاه.

■ **الخوف الأول** كان من التغيير، أي تغيير. من قبل، كان

الخوف من إيران وما يمكن أن تقوم به في المنطقة، إلى أن اعتادوا عليها. بعد سقوط الشاه جاء الخوف على إيران وعلى المفاجآت التي لا بد من أن يحملها هذا التغيير. وأضيف إلى هذا الخوف كثير من الانزعاج لسقوط نظام ملكي وراثي، وكلهم أصحاب أنظمة أسروية وراثية. لم يكن أحد منهم معجباً بأمبراطورية الشاه، إلاّ أنهم كانوا يدركون أن في سقوطها بعض البذور التي قد تعرض إماراتهم ومشيخاتهم لمصير مماثل. فالذي نجح في طهران قد ينجح في عجمان.

■ **الخوف الثاني** كان من البديل، أياً كان هذا البديل. إذا كان البديل دينياً، فعند كل منهم أقلية شيعية قد تكبر وتصغر بحجم التحريض الذي تتعرض له. وإذا كان البديل يسارياً ـ شيوعياً ففي كل دسكرة من دساكر الخليج خلية من المثقفين التي انتمت ـ في فترة من فترات تاريخها ـ إلى أحد الأحزاب الاشتراكية العربية التي تعتقد أن خلاصها هو في الثورة الشاملة. وإذا كان البديل عسكرياً يمينياً، فعند كل منهم هاجس الغزو الإيراني بالبحر والجو واحتلال ما ادعته فارس لمئات السنين. فالعسكري الحاكم قد يلجأ إلى مغامرة خارجية هرباً من متاعبه الداخلية ـ وفي أحيان كثيرة ـ تنفيساً عن كبت الغرور القومي لشعبه. وعند الإيرانيين من هذا الشيء الكثير. كذلك عند كل حاكم خليجي خوف من عسكري ما، قد يرى في شخصه خلاص العالم.

■ **الخوف الثالث** كان من التدويل. مجرد الوقوع في ساحة الصراع الأميركي ـ السوفياتي في حينه كان يقلق من اطمأن

طيلة السنين الماضية إلى حماية الغرب له بطريقة أو بأخرى. والتدويل كان يعني بالنسبة إلى هؤلاء إقحام الاتحاد السوفياتي الذي يخافونه في سياسة بلادهم، وإدخال الصين التي لا يعرفونها إلى حظيرتهم. الخوف من أن تزحف الثلوج السوفياتية الباردة نحو رمال الصحراء الدافئة، من دون أن يستطيع ما يسمى بالإرادة الدولية وقفها. عندئذٍ، لكل قوة عالمية دولة ورجال.



في عمق هذه المخاوف اعتراف حقيقي بأن الشاه كان شرطي الخليج الذي لم يحبه أحد منهم، إنما كانوا يخشونه كثيراً ويحتاجون إليه أحياناً أكثر لحمايتهم. وأن واشنطن ملأت فراغ «الراج البريطاني» بدعم وتشجيع وتسليح ـ وفي أحيان كثيرة بتحريض ـ من «الأسد الفارسي» وشمسه وسيفه للقيام بالنيابة عنها بدور تريده هي ولكن لا قدرة لديها ـ لاعتبارات كثيرة في وقتها ـ على تنفيذه. ومن المؤسف أن هذا الفراغ الخليجي لم يملأه طرف عربي، بل ترك بأكمله للطرف الإيراني بالوكالة والأصالة.

لكن دور الشرطي الإيراني حامي الحمى في الخليج، ما هو إلاّ حديث العهد في عمر السنوات، إذا ما قيس بالدور الصدامي التاريخي الذي أهلته له الظروف السياسية في المنطقة. فجذور الخلاف العربي ـ الفارسي قائمة في الأصول الثقافية والحضارية والقومية المتباعدة والمختلفة للشعبين. والمشاركة والمساهمة في الحضارة الإسلامية لم تغيرا من أحقاد العرب والفرس وتباعدهم قبل الإسلام. والشخصية الفردية للأمتين لم يلغ الإسلام منها شيئاً ولم يذبها. ولم يحقق العرب عن طريق الإسلام اندماجاً عضوياً أو

حتى وحدوياً مع الفرس. بل استطاع الفرس أن يغيروا الكثير من المفاهيم الأولية والأصلية للإسلام كما جاء به العرب.

فقد كان لبلاد فارس عبر التاريخ شخصية مميزة وحضارة مستمرة وحدود مستقرة إلى حد ما. ذلك أن الفرس كأمة ليسوا كالعرب ممزقين بين الشعور الوطني القومي والإغراء الإسلامي الأوسع. لقد غطّى الانفصال الجغرافي، مع اللغة والثقافة المميزة للفرس، على الشعور الديني المشترك مع العرب وغيرهم من مسلمي العالم. وجاءت المفاهيم السياسية الحديثة لتصعّد من حدة الخلافات بين الفرس والعرب مكرسة عدم الثقة المشتركة ومعمقة هوة الخوف والاحتقار المتبادلين.

لا شك في أن الصراع لاحتلال المركز الأقوى والأهم في الخليج ليس وحده العامل الحاسم في كل ما حدث ويحدث بين العرب والفرس، وإن كان الصراع العربي ـ الفارسي حول الخليج يعود إلى القرن الرابع عشر. إن ما يحدث اليوم ما هو إلاّ استمرار لذلك المد التاريخي. ولا بد من العودة إلى بعض التاريخ للمساعدة في فهم السياسات والاتجاهات الإيرانية. إذ ليس مصادفة أن يكون الاعتقاد التاريخي السائد لدى الإيرانيين أن الخليج «بحيرة فارسية» وأن يصر هؤلاء بالتالي على أن دورهم الحالي ما هو إلاّ تتمة لدورهم التاريخي السابق. كذلك ليس مصادفة أن تكون احتفالات إيران التي أقامها الشاه لمناسبة ٢٥٠٠ سنة على تأسيس الأمبراطورية الإيرانية أو بداية الحضارة الفارسية التي اعتبر الشاه نفسه تتويجاً لها، قد جرت في السنة نفسها (١٩٧١) التي شهدت نهاية الأمبراطورية البريطانية في الخليج، وبداية استقلال دوله.

فالفكرة القومية عند العرب، المتصفة بالتسامح الديني والتآلف العرقي والتآخي المذهبي والتعددية الشخصية، غير مفهومة إطلاقاً لدى الإيراني صاحب القومية الفارسية المغلفة بالعرقية التي غذاها الشاه بالطابع الآري وبالشوفينية المعادية لكل ما هو غير فارسي. إن أحد أول الأعمال التي قام بها رضا خان والد الشاه عندما استولى على الحكم من أسرة القاجار بعد ١٢٠ سنة من الملكية المستمرة في الأسرة الواحدة، هو «تنقية» اللغة الفارسية من الكلمات العربية المستعارة فيها. واستمر هذا التقليد المعادي لكل ما هو عربي في أسرة البهلوي التي حكمت إيران ـ بين الأب والابن ـ ستين سنة.



كان لحكّام إيران طموح دائم إلى لعب دور أساسي في الخليج، وكثيراً ما كانت شخصية الحاكم الإيراني هي التي تقرر دور بلاده في الخليج، من داريوس الكبير والملوك الساسانيين في التاريخ القديم إلى الشاه عباس الكبير ونادر شاه ومحمد شاه في التاريخ الحديث.

وشخصية الحاكم الإيراني كانت تقوى وتضعف بنسبة ما يقوى ويضعف جيشه. فالجيش، وهو العمود الفقري للاستقرار الداخلي، دفع عند تقويته كل حاكم في إيران إلى التطلع نحو الخليج. وإذا كانت الظروف الداخلية المريحة هي التي كانت تقرر ـ إلى حد ما ـ ما إذا كانت إيران تستطيع أن تلعب دوراً كبيراً في الخليج أم لا، فإن الظروف الخارجية كانت تحد من حرية الحركة لدى الإيرانيين بمقدار ما كانت تساعد هؤلاء وتشجعهم على العمل في الخليج والاضطلاع بدور أساسي وفعّال.

لا نحتاج اليوم إلى أكثر من التذكير بأن دور إيران في الخليج أيام

الشاه كان يعتمد على عدة عوامل وفّرها نظامه السابق:

- **داخلياً**: الهدوء والاستقرار الكافيان اللذان كان يتمتع بهما نظام حكمه، والتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي حققه، مع ازدياد القوى العسكرية في طفرة هائلة لم تعرفها أية دولة من دول العالم الثالث.
- **خارجياً**: الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وضع إيران في موقع البديل، إضافة إلى تردد الولايات المتحدة في ملء الفراغ وإلى انشغال الاتحاد السوفياتي في بناء قوته البحرية في المتوسط بعيداً عن الخليج، وضعف العالم العربي وحربه المستمرة مع إسرائيل.

كل هذه العوامل لم تعد متوافرة اليوم. فقد فَقَد النظام الإيراني الإسلامي الهدوء والاستقرار الداخليين، وفَقَد ظروف الفراغ الخارجي. ولم يعد «شرطي الخليج» قادراً على فرض سلطته خارج حدوده الإقليمية. ذهب الشرطي المعين من الخارج وبقي الخليج من دون حراسة من الداخل. ذهب الشاه، وجاءت ثورة خميني الإسلامية. وظلت أميركا حتى اللحظة الأخيرة تتردد بين تأييد الشاه وبين تأييد الثورة. أما «الفراغ» الذي واجه به الخليج العربي الوضع الإيراني الجديد، فقد كان يحتاج إلى مواجهة واقعية وموضوعية لحقيقة الظروف التي مرت بها هذه المنطقة الهائلة الأهمية والحساسية للعالم.

وما دامت الرمال متوافرة في الخليج، فقد كان دفن الرؤوس فيها أسلم الحلول مرحلياً.



المشهد الثاني: الجغرافيا والدين

■ **المكان:** طهران، العاصمة الإيرانية

■ **الزمان:** شباط ١٩٧٩

■ **البطل:** محمد رضا بهلوي

■ حمل ملك الملوك، الشاهنشاه محمد رضا بهلوي أمبراطور إيران، ضوء الآريين وصاحب عرش الطاووس، حفنة من تراب بلاده وهو يغادرها للمرة الأخيرة في حياته، كما فعل من قبله أبوه رضا شاه بهلوي قبل ٣٨ سنة وهو يغادرها منفياً إلى جنوب أفريقيا.

وإذا كان التاريخ لا يعيد نفسه، إلاّ أن هناك سوابق في التاريخ تجعل من قراءته أمراً لا بد منه. فعندما أجبرت روسيا وبريطانيا عام ١٩٤١ رضا شاه على مغادرة بلاده بتهمة التعاون مع النازيين، ترك العسكري القوقازي الأمي عرش فارس لاجئاً إلى جنوب أفريقيا ومعه حفنة من تراب بلاده، ولم يكن يحلم بالعودة. كانت الدولتان صاحبتا النفوذ الأوسع في بلاد فارس قد اختارتا الابن اليافع أمبراطوراً مكان الأب الكهل، واطمأن العسكري الذي انقلب على الأسرة القاجارية وهو قابع في غياهب جنوب القارة الأفريقية، أن الأسرة البهلوية قد دخلت في عداد أكاسرة الفرس وهذا ما لم يتمتع به ابنه. لم تشفع حفنة التراب للأب، ولم تشفع للابن. فالذي حدث عام ١٩٥١ عندما فرّ الشاه من غضبة رئيس وزرائه محمد مصدق وعاد بعدها، لم يتكرر حدوثه عام ١٩٧٩ إذ قلما يؤمن التاريخ بالرموز.

من سوء حظ أي شاه حكم فارس، أن بلاده يتحكم فيها عاملان أساسيان: الجغرافيا والدين. الجغرافيا كانت بداية حكم أسرة رضا بهلوي والدين كان نهايته.

منذ القدم وبلاد فارس في تقاطع طرق العالم. لمئات السنين وهي تقع في منتصف ممر طرق قوافل الحرير والتوابل بين الصين وأوروبا، وشواطئها معبر لقوافل التجار التي تريد أن تصل إلى مياه المحيط الهندي الدافئة. محاربون محترفون - جنكيز خان وتيمورلنك - وجدوا في بلاد الفرس غنيمة كبرى. احتلت وفتحت عشرات المرات حتى أصبحت خلال ٥٠٠ سنة من الفتوحات «موزاييك» من الثقافات المتعددة لا يجمع بينها في المئة سنة الأخيرة إلاّ الدين - الإسلام. حتى إسلامهم يختلف عن إسلام الأكثرية المجاورة لهم من عرب وآسيويين.

وبحكم هذا الفارق بين الإسلام حيث يؤمن المذهب الشيعي أن الحكم يجب أن يبقى في آل البيت وأن الأئمة الاثني عشر هم وحدهم أصحاب الحق في حكم المسلمين، فقد وجد الشيعة الفرس صعوبة في قبول، أو في التعامل مع أي حاكم علماني منذ أقدم الأزمان. وظل الصراع بين العلماء من رجال الدين مستعراً سنين طويلة. إلاّ أنه ظل خامداً حتى منتصف القرن التاسع عشر. والسبب أن حكام فارس، ولسنوات عدة، كانوا حكّاماً ضعفاء. فظل القانون - الشريعة والتعليم والإقطاع مع كثير من الأراضي بأيدي رجال الدين. حتى جاء في العام ١٨٤٨ الشاه ناصر الدين أحد بناة الأسرة الصفوية، فبدأ بتقليص نفوذ رجال الدين.



إلاّ أن الشاه ناصر الدين لم يكن أقوى من غيره من الحكّام الذين سبقوه، لكن بلاده أصبحت أكثر أهمية للقوى الاستعمارية في ذلك الزمان ـ روسيا وبريطانيا. وكان ذلك بداية الصراع الحديث بين الدين والجغرافيا.

كانت إيران بالنسبة إلى روسيا مغرية وخطرة. مغرية لأنها حملت إمكانات المرافىء الدافئة الخالية من الجليد على مدار السنة، للبحرية الأمبراطورية التي بناها بطرس الأكبر وحلم بتوسيعها وامتدادها كل قياصرة روسيا من بعده. وخطرة لأنها تهدد جناح روسيا الجنوبي كمدخل لأعداء القيصر بتحريض مسلمي روسيا على الثورة والعصيان ضده. وتداخل العنصران من جديد ـ الجغرافيا والدين في تقرير موقف روسيا.

بالنسبة إلى بريطانيا كانت إيران دولة حاجزة ذات دور أساسي في إيقاف الجيوش الروسية من اجتياح الجوهرة الكبرى في تاج الملكة فيكتوريا ـ الهند. إلاّ أن كلاً من روسيا وبريطانيا أدركتا أن هناك فائدة اقتصادية أهم في الدولة التي تقع بينهما. وكان الطريق إلى هذه المغانم الاقتصادية، الشاه ناصر الدين لا رجال الدين، حينما قررت القوتان الاستعماريتان توجيه اهتمامهما. وانهالت العروض الاقتصادية والعسكرية على الشاه ناصر الدين من قبل موسكو ولندن، بما في ذلك مبالغ كبيرة من المال لاستعماله الشخصي، مقابل امتيازات واحتكارات موارد البلاد الأساسية، بدءاً بالسكك الحديدية والمناجم ونهاية بالجمارك والبنوك. وأصبح الشاه يملك قوة جديدة وثروة لم تكن في متناوله، مقابل تحكم روسيا وبريطانيا في بلد طالما طمحوا إليه. ووجد الأطراف الثلاثة أن هذا الاتفاق هو عين الرضى. ما عدا رجال الدين، حيث وجدوا في التدخل

الأجنبي وفي ازدياد قوة الشاه تهديداً لنفوذهم وتقليصاً لامتيازاتهم، بل تهديداً أكبر للقيم الإسلامية التقليدية التي اعتادوا عليها في إيران.

وجاء عام ١٩٠٦، حيث قام رجال الدين بأكبر حركة في تاريخهم الحديث، يؤيدهم في ذلك رجال الإقطاع وكبار الملاك مطالبين الشاه بحكم ديني ودستور إسلامي. ولم يجد الشاه بداً من أن يذعن أمام هذه الحركة الجماهيرية الدينية، فأعطى دستوراً وألّف مجلساً منح فيه رجال الدين حق النقض في التشريع الذي لا يتفق والشريعة الإسلامية. وولد دستور ١٩٠٦، الذي كان آية الله خميني وبعض المعارضة قد طالبا بتطبيقه في إيران قبل قيام الثورة.

لكن التدخل الأجنبي في إيران لم يتوقف بمجيء الدستور كما ظن رجال الدين، بل ازداد عنفاً وسفوراً. فقد تأسست شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية برأسمال قدره مليونا جنيه وبدأت التنقيب. وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كانت الشركة قد حفرت ٣٠ بئراً وبنت مصفاة النفط في عبدان. وأصبحت بريطانيا أكثر نفوذاً وشراسة في حكم إيران، حتى أن اللورد كورزون وزير خارجيتها فكّر عام ١٩١٤ في جعلها محمية بريطانية. واستبعد الأمر لصعوبته في حينه، واستبدل بمؤامرة انقلابية للمجيء بحاكم موالٍ أكثر لبريطانيا. وكان رضا خان ـ والد الشاه الحالي ـ ضابطاً في فرقة القوقاز الفارسية. وتولّى أمر الانقلاب على الأسرة القاجارية. وعلى أميته (وكان شخصاً غير متعلم) أدرك الشاه الجديد أنه إذا أراد البقاء في الحكم فعليه أن يأخذ بالشعور القومي والوطني الذي عمّ بلاده ضد النفوذ الأجنبي. وأدركت بريطانيا أن الضابط القوقازي الجديد ليس موالياً لها بالقدر الذي ظنته. وأدرك

الشاه الجديد ـ كما فعل ابنه من بعده ـ أن عليه أن يردم الفجوة بين بلاده والقرن العشرين إذا أراد لبلاده حظاً في التطور والبقاء.



بدأ رضا خان ـ أو رضا بهلوي الشاه الجديد ـ يشق طريقاً استقلالياً عن قواعد الحكم التقليدية التي تعتمد على رجال الدين، وعن الدول صاحبة النفوذ في بلاده والتي جاءت به إلى الحكم. بدأ في بناء الجيش كقوة أساسية يعتمد فيها على سحق المعارضة وتوحيد البلاد التي تفسخت خلال الحكم القاجاري والتدخل الروسي ـ البريطاني المباشر. فسحب امتيازات رجال الدين من التعليم والشريعة وقلص نفوذ رجال الإقطاع ملغياً بذلك دستور ١٩٠٦. وبدأ بحملة تصنيع وتحديث لبلاده أهمها سكة حديد إيران. وعندما التفت إلى المساعدة الخارجية، لم يتطلع نحو بريطانيا وروسيا، إنما استدار نحو ألمانيا والولايات المتحدة. وكانت استدارته نحو ألمانيا الخطأ الذي أطاحه، فمع وقوع الحرب العالمية الثانية وجد المتنافسان التقليديان على إيران، والحليفان الجديدان في الحرب، (بريطانيا وروسيا) أن علاقة رضا خان بألمانيا النازية تشكل خطراً عليهما، فقررا غزو إيران للتخلص منه. وغزت بريطانيا وروسيا إيران عام ١٩٤١، وتنازل الشاه عن العرش، ومات بعد ثلاث سنوات في جنوب أفريقيا.

كانت بريطانيا تريد بذلك منع ألمانيا من الوصول إلى منابع النفط، التي شجع رضا خان عليها. وكانت روسيا تريد أن تستعمل السكة الحديدية لنقل الإمدادات العسكرية إلى حدودها الجنوبية، وهو ما رفضه رضا خان. ووضع رضا خان بذهابه أسس استقلال السياسة الإيرانية الداخلية بالنسبة إلى التعامل مع الجيش وتقويته والقضاء

على المعارضة الدينية ودفعه للتطلع التوسعي المستقل خارج الحدود، كجزء من استراتيجية تدفع عنه أذى روسيا شمالاً، وتحمي مصالح الغرب الحيوية جنوباً. وهذا ما طوره وريثه وابنه الشاه محمد رضا بهلوي.

يتضح من قراءة هذا التاريخ السريع أن أي حاكم لإيران سيواجه المعطيات نفسها - الجغرافيا والدين - التي فرضت نفسها على أي نظام في إيران. لكن الذي استجد من ضمن هذه المعطيات، والذي كان علامة فارقة وأساسية في سياسة الشاه محمد رضا بهلوي، هي السياسة التي اتبعها والاستراتيجية التي طبقها تجاه العالم العربي وفي تعامله مع جيرانه العرب. وهنا تقف المقارنة التاريخية لتستريح بعض الوقت.

لم يعد هاجس إيران - في السنوات الأخيرة من حكم الشاه الابن - زحف الجليد الروسي إلى منابع النفط الدافئة، ولا إيقاف أطماع بريطانيا عند حدود الهند. لقد شغلت العلاقات العربية - الإيرانية فترة السبعينيات كلها. شغلت العرب وشغلت إيران وشغلت الغرب وشغلت روسيا السوفياتية والصين الماوية. هبط الخوف على كل ما أحاط بالعلاقات العربية - الإيرانية. بدءاً بتناقضات مسيرة التاريخ الإسلامي الطويلة والعلاقة بين الشعبين وانتهاء بعبء التراث من تطلعات الحاضر واستقراء المستقبل. كان كل ما في العلاقات العربية - الفارسية يعد بالخوف. ولم يزل هذا الخوف بزوال الشاهنشاه. ربما تأجل حتى وصول ثورة خميني الإسلامية. لكن هاجس إيران هو العرب. وبين الهاجس الإيراني والخوف العربي خيط رفيع يفصل بين الضعف العربي والرعونة الإيرانية.



لنبدأ بالتذكير أن الخليج «فارسي» والبحرين جزيرة «إيرانية» اقتطعها العرب وبريطانيا من «الوطن الأم»، وأنه كان لها في مجلس النواب الإيراني حتى عام ١٩٧١ (سنة الاستقلال) نائب يمثلها باعتبارها المقاطعة الواحدة والعشرين في إيران، وأن إيران صاحبة الحق الوحيد في ملء الفراغ الناتج عن انسحاب بريطانيا، والوارثة الشرعية لمصالحها في المنطقة، بحكم كونها أقوى الدول المجاورة من الناحية العسكرية والاقتصادية والبشرية، ولها في الجالية الإيرانية المنتشرة في كل الخليج عناصر يمكن الاعتماد عليها اعتماداً كلياً عند الحاجة. وسقطت المطالبة الإيرانية بالبحرين وسط ضغوط ومساومات دولية، واحتلت إيران بدلاً منها جزراً عربية ثلاثاً هي الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى. وأصبح للقوة الإيرانية مطل مبني على العجز العربي المتأصل وعلى المسايرة الدولية لهذا العجز العربي.

وأطلق الشاه العنان للعسكريتاريا الإيرانية، بأسلحتها وعتادها وعددها ومدربيها من الأميركيين والبريطانيين. وأصبحت بحريتها الأقوى في المحيط الهندي، وطيرانها يغطي سماء القوس الممتد من باكستان إلى تركيا، وجيشها يقف على مشارف بلاد اليمن العربية، ومخابراتها تعرف عدد الملائكة التي تقف في خور دبي أو تسبح في خور العديد. وحددت العسكريتاريا الإيرانية، بتأييد من أميركا والغرب، معالم الأطماع الإيرانية وعززت غرور الشخصية الإيرانية في تعاملها مع العرب. ولا أعتقد أن أحدا من السياسيين العرب، وخاصة الخليجيين، الذين تعاملوا مع الإيرانيين منذ ١٩٧٠، ينكرون مدى التعامل الفوقي الذي كان يمارسه الإيرانيون معهم.

وأصبحت قاعدة السياسة الإيرانية في المنطقة العربية، الجزرة والعصا. العصا لمن تمرد والجزرة لمن رضي وقبل وتعاون. ووضعت إيران يدها على هواجس الضعف العربي في كل مكان.

العراق كان هاجسه الأكراد، الكويت كان هاجسها الكيان (وما زال). البحرين كان هاجسها المطالبة الإيرانية في حينه والتي لم تسقط مع مرور الزمن. السعودية كان هاجسها الحركات الشيوعية الإلحادية الهدّامة. عُمان كان هاجسها الثورة في ظفار. أبو ظبي كان هاجسها الخلاف على البريمي. اليمن الشمالي كان هاجسه النظام الماركسي في اليمن الجنوبي. ودارت الحلقة المفرغة لعملية الاستضعاف الإيراني للعرب. لكن بقيت هناك علاقة متميزة بين إيران ومصر منذ تولي الرئيس أنور السادات مقاليد الحكم، لا لأن الرئيس السادات يجيد اللغة الفارسية ويحب التحدث بها، بل لأن إيران أرادت بعد غياب الرئيس جمال عبد الناصر إشعار المصريين بأن ثمة «علاقة خاصة» تربطها بهم.

كانت هذه العلاقة ترتكز على أسس تاريخية تبدأ من أيام الفراعنة، مروراً بعهد داريوس الكبير، حيث التقت الحضارتان اللتان سبقتا الإسلام وحضارة العرب بمئات السنين. فبقدر ما ينظر الإيرانيون اليوم إلى أنفسهم على أنهم ورثة حضارة أعرق من حضارة العرب وأسبق من الإسلام، ينظرون إلى المصريين على أنهم شيء آخر، أهم وأفضل، من كل العرب. فالتاريخ الملكي المشترك بين إيران ومصر، وزواج الشاه الأول من فوزية شقيقة الملك فاروق والمصاهرة بين أسرة محمد علي الألبانية وأسرة بهلوي القوقازية، وبالتالي تقاليد السجود والركوع الأمبراطوري، لم تستطع ثورة عبد الناصر ولا قيام الجمهورية في مصر، ولا عروبة الاشتراكية أن تزيلها.

لكن هذا التاريخ الملكي المشترك تميز دائماً بالتعالي الفارسي والانخفاض المصري، بداية بتصريحات سفير مصر في الكويت عام ١٩٧١ عندما احتلت إيران الجزر العربية الثلاث في الخليج بقوله «إنها مجموعة من الحجارة والرمال لا تستحق الاهتمام أو الاحتجاج»، ونهاية بزيارة الشاه إلى أسوان وهو في طريقه إلى المنفى مطروداً من بلاده بعد قيام الثورة، ومروراً بكل المساعدات الخاصة والعامة التي دفعتها إيران إلى نظام أنور السادات في مصر خلال السنوات الأخيرة من حكم الشاه. كل ذلك كان وفاء مشتركاً بين كسرى وفرعون.

يبقى دور إيران في الخليج ـ قبل الشاه وبعده، فالدور أساسي وضخم ولا يجوز التقليل من أهميته أو حجمه. والقوة الإيرانية ذات شقين. القوة الجغرافية ـ العسكرية، والقوة الدينية. فعن طريق التهديد باستخدام الأولى وتحريك الثانية، تستطيع إيران أن تحقق أغلب مطالبها، وربما مطامعها، ما دامت قادرة أن تدخل إلى ركاكة الكيان العربي، فتشتري الصمت العربي بالخوف وهو أبخس الأثمان، من دون أن يدرك العرب أنهم أمام تحدي صيرورة المستقبل كله.

٢ - إيران وهواجسها

خوف الأقليات القومية

■ «وغضب كسرى على رجل من أصحابه فأمر بحبسه وقطع ما كان جارياً عليه، فقال له بزرجمهر:

إن الملوك تؤدّب بالهجران، ولا تعاقب بالحرمان.»□

«العقد الفريد»

لابن عبد ربه

كثيراً ما كانت ترتاح الثورات عند أقدام الطغاة. التاريخ حافل بالسوابق والشواهد. الثورة الإيرانية لم تشذّ عن ذلك. ثلاث محاولات للثورة تمت في إيران خلال تسعين سنة، كلها انتهت عند أعتاب شاه ما. والمحاولات الإيرانية للثورة في الماضي كلها قام بها «ائتلاف» من رجال الدين واليساريين أو الراديكاليين والدستوريين والليبيراليين. وقد اختلفت التسمية باختلاف العصر. هذا «الائتلاف» نفسه هو الذي حمل آية الله خميني من باريس إلى طهران، ومن المنفى إلى الحكم. المعادلة واحدة. كلها انتهت إلى الفشل. فقوى الائتلاف لا بد من أن تتصادم. ويستبدل الطغيان القديم بطغيان جديد.

الثورة الفرنسية، أم الثورات، استسلمت في النهاية إلى حكم نابليون. الثورة الإنكليزية من قبلها وعلى اختلافها استسلمت إلى حكم أوليفر كرومويل قبل أن تعود إلى الاستسلام للبرلمان. ثورة

فلورنسا استسلمت إلى حكم ميدتشي بعد ثورة عليه. تاريخ الثورات تاريخ واحد في السقوط في حضن الرجل الواحد.

كانت الثورة الإيرانية تقترب في ٣٠ آذار ١٩٧٩، من تحديد هويتها عند إجراء الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية. وكان هذا الاستفتاء علامة فارقة في تحديد مسار إيران ومخاض الثورة لأنه طرح قضيتين هامتين:

- **الأولى:** قضية الشعوبية في إيران، والحكم الذاتي للأقليات ما بعد الحكم الأمبراطوري الفارسي.
- **الثانية:** خطر «البلقنة»:وعدواها بالنسبة لجيران إيران. في التاريخ، كثيراً ما تطلق الثورات في بدء مخاضها تيارات معينة سرعان ما تفقد السيطرة عليها وتكون سبباً في تآكلها من الداخل. وفي فوضى البحث عن هوية للثورة الإيرانية، أطلق من أطلق من رجال آية الله خميني كلاماً عن ضرورة منح «الأقليات الإيرانية» شيئاً من الحكم الذاتي ورفع الغبن الحاصل في عهد الشاه. وعندما تمتم بعض رجال الثورة بهذا الكلام لم تكن الثورة قد وصلت إلى الحكم في طهران بعد، ولم تكن تناقضاتها قد بدأت تظهر على السطح، ولم يكن البحث عن أيهما ألكسندر كيرنسكي (رئيس الوزراء الروسي الذي حكم فترة قصيرة بين سقوط القيصر وسيطرة البلاشفة عام ١٩١٧) الثورة وأيهما لينين، بل أيهما محمد نجيب وأيهما جمال عبد الناصر، قد وصل إلى حد تناول اسم الدكتور مهدي بازركان رئيس وزراء إيران في حينه، الذي أصبح فعلاً «كيرنسكي» الثورة الإيرانية.



ومثلما تحولت الثورة إلى مجموعة من «الأحزاب الفدائية»، أدركت الأقليات الإيرانية أن لحظتها قد حانت في طرح ما تطمح إليه أية أقلية في العالم: منتهى الحكم الذاتي عندما يتعذر الاستقلال. ووجدت الأقليات التي تؤلف الشعب الإيراني (ما عدا الفرس الذين يشكلون الأكثرية والذين طبعوا البلاد بطابعهم الديني واللغوي) التي هي: الأكراد، البلوش، الأذربيجانيون، العرب والتركمان، أن دعوتهم قد دنت وحان قطافها. وصدف تصاعد بعض هذه الدعوات في توقيت لافت للنظر.

دعوة الأكراد تمت عند موت مصطفى البرازاني، زعيم الأكراد خلال النصف القرن الأخير. ودعوة العرب في الأهواز حصلت عندما قام ياسر عرفات بزيارة إلى طهران مفتتحاً التقارب العربي - الإيراني الأول من نوعه هذا القرن الذي أدى إلى موقف إيران المعادي لأقصى الحدود لإسرائيل. أما دعوة البلوش فقد قامت في الوقت الذي كان يمارس فيه ضغط إسلامي واضح ضد نظام الحكم اليساري في أفغانستان وعند انشغال الجنرال ضياء الحق (حاكم باكستان في حينه) بقضية إعدام أو لا إعدام ذو الفقار علي بوتو، رئيس وزراء باكستان الذي قام ضياء الحق بانقلاب عسكري عليه.

كل قضية من قضايا هذه الأقليات كانت تتعدى حدود إيران. القضية الكردية تعني العراق وتركيا والاتحاد السوفياتي وسورية. قضية البلوش تعني أفغانستان وباكستان والاتحاد السوفياتي. قضية عربستان تعني كل العرب وخاصة عرب الخليج. وكل قضية من هذه القضايا لها سوابقها التاريخية.



للاتحاد السوفياتي تاريخ خاص يستحق الذكر مع الحركات الانفصالية في إيران. فمنذ عام ١٩١٧ والكرملين يدعم حركة الأقليات. في عام ١٩٢١ أيدت موسكو إعلان «جمهورية جيلان»، وفي عام ١٩٤٦ أيدت إعلان «جمهورية أذربيجان» و«جمهورية مهاباد الكردية». لذا وجد الاتحاد السوفياتي نفسه معنياً أكثر من أية دولة أخرى بما يجري في إيران بدعوة الأقليات للاستقلال، وخاف من الطابع الإسلامي للثورة الإيرانية وهو يعرف أن هذه الأقليات هي امتداد للأقليات الإسلامية داخل حدوده. فهناك ٤٠ مليون مسلم في الاتحاد السوفياتي السابق كانوا يؤلفون الجمهوريات الإسلامية الست في آسيا الوسطى والقوقاز.

وقد ورث الاتحاد السوفياتي هذه الجمهوريات الإسلامية عام ١٩١٧ عن العهد القيصري الذي استعمرها في القرن التاسع عشر عندما بدأت أجزاء من شبه القارة الهندية تسقط تحت الاستعمار البرتغالي والفرنسي والبريطاني. وعلى الرغم من الفارق الشاسع بين الحكم القيصري لهذه الشعوب الإسلامية وبين الحكم السوفياتي والإصلاحات التي أدخلها، إلاّ أن الشعور كان ما زال سائداً فيها بأنها تحكم من قبل «الأوروبيين المستعمرين». لذلك كان الاتحاد السوفياتي يخاف من تفاقم عدد سكان هذه الجمهوريات الإسلامية الذي أصبح في نهاية الثمانينيات يزيد على ١٠٠ مليون مسلم آسيوي مقابل ١٥٠ مليون روسي أوروبي. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفياتي كان يشجع رسمياً زيادة النسل ويمنح أوسمة للأمهات اللواتي ينجبن فوق الخمسة أولاد، إلاّ أن الخوف السوفياتي من الانفجار السكاني المسلم كان سببه شعور الجمهوريات السوفياتية المسلمة بعد انتصار الثورة الإيرانية، أن

الإسلام لم يعد ديناً مهزوماً وبعيداً عنهم، بقدر ما يمكن أن يكون بديلاً للماركسية.



ودفع بروز الوجه الإسلامي للثورة الإيرانية الاتحاد السوفياتي إلى تأييد خميني والحرص على إقامة أفضل العلاقات معه، في الوقت الذي صدرت فيه أول دعوة سوفياتية علنية في صحيفة «ليتراتورنايا غازيتا» إلى إقامة علاقات ديبلوماسية مع المملكة العربية السعودية مشيدة بحكمة قادتها. وبدأ التوجه إلى الاهتمام بأحوال المسلمين السوفيات. واتضح أن هناك ٣٠٠ مسجد عامل في آسيا الوسطى السوفياتية و١٠٠٠ شيخ أو ملّا مسجلون لدى الدوائر السوفياتية يديرهم أربعة مشايخ برتبة مفتٍ. واحد في طشقند وواحد في أوفا وواحد في بيوناكسك ورابع في باكو، يغطون كازاخستان وآسيا الوسطى وروسيا الأوروبية والقوقاز.

وكان هناك كلية واحدة للشريعة الإسلامية تخرج خمسين طالباً في السنة. أما المطبوعات الدينية فلم تكن متداولة. ولم يوزع القرآن الكريم هناك منذ العام ١٩٧٢ حيث طبع منه ٢٠,٠٠٠ نسخة فقط. أما الزكاة فكانت ممنوعة والحج مقتصر على حوالى ٤٠ شخصاً يختارون في السنة ويعبرون الحدود السوفياتية في باص واحد في طريقهم إلى مكة.

أهمية آسيا الوسطى وجمهورياتها الإسلامية بالنسبة للاتحاد السوفياتي تمثلت في كونها الأغنى في المواد الخام. ففيها أكثر آبار النفط إنتاجاً وأخصب حقول القطن وأوسع الأراضي الزراعية إطلاقاً. إلى جانب موقعها الاستراتيجي كحزام واقٍ للاتحاد السوفياتي الجنوبي. لذلك فإن تأثرها بما يحدث في إيران

وأفغانستان وتركيا وباكستان على صعيد الحركات الإسلامية يعتبر تأثراً بالغاً وذا أهمية قصوى لانعكاس الأوضاع داخل هذه الجمهوريات. فكما يتأثر الاتحاد السوفياتي بدعوة الحركات الانفصالية في إيران، يخشى في الوقت نفسه أن تتأثر جمهورياته بالدعوة الانفصالية لشعوب ذات لغة ودين وعرق مشترك، والأكثرية الغالبة من المسلمين السوفيات هم من السنّة. وكان الخوف الأساسي للاتحاد السوفياتي بأن يصبح خميني ممثلاً للثورة الإسلامية وتصبح دعوته للجمهورية الإسلامية دعوة تخترق حدود إيران، وأن ينادي خميني بتحرير المسلمين في الاتحاد السوفياتي، لافتاً النظر إلى منطقة وشعوب وأوضاع كان يجهلها العالم كله.

إلاّ أن أهم هذه الدعوات كانت دعوة الأكراد الإيرانيين الذين يبلغ تعدادهم حوالى المليوني نسمة إلى الاستقلال الذاتي، كجزء من تأييدهم لثورة خميني ضد الشاه. ومن مهاباد، عاصمة الجمهورية الكردية التي أقامها السوفيات قبل ثلث قرن، بدأ الأكراد يتصرفون في معزل عن طهران. وكما قال زعيم الأكراد وقتئذٍ آية الله عز الدين الحسيني: «لقد حاربنا مع خميني ليس انطلاقاً من إيماننا الديني، بل طموحاً لتحقيق أهدافنا السياسية، في الحكم الذاتي، في إقامة برلماننا وتعليم لغتنا ونشر ثقافتنا. لقد قضت الثورة على الطغيان ولكنها لم تقضِ على التمييز ضد الأقليات. إن إيران بلد كبير يمكن أن يتسع لكل الأقليات. الأكراد هنا. التركمان في أذربيجان. البلوش في بلوشستان. العرب في الأهواز. لماذا لا تكون إيران دولة فيدرالية مؤلفة من مجموعة شعوب تتمتع بالحكم الذاتي».



خلال هذه الفترة وقع في إيران حدث هام على الصعيد الداخلي، حين واجه خميني حركة معارضة تختلف في شكلها ومضمونها عن باقي الحركات التي واجهها نظامه عبر السنوات. وعُرفت هذه المحاولة بحركة تبريز. وفشلت الحركة، إلاّ أنها استطاعت أن تترك بصماتها على النظام في طهران بحيث هددت مفاهيم الثورة الإسلامية كلها.

وأول ما كان يلفت النظر في حركة تبريز أنها لا تحمل بوادر انفصالية، كغيرها من الحركات القومية الإيرانية، بقدر ما كانت تشكّل أول تحدّ حقيقي وعلى مستوى وطني لسلطة آية الله خميني على المستوى السياسي والديني والعرقي. لقد بدأت حركة تبريز من قِبل الحزب الإسلامي الشعبي الجمهوري، الذي هو حزب الأكثرية في أذربيجان ويبلغ تعداد أعضائه المليون ونصف المليون عضو منتسب، وكان يتزعّمه روحياً آية الله كاظم شريعتمداري.

وكان هدف الحركة الأساسي معارضة الدستور الإيراني الجديد الذي استُفتي عليه في كانون الأول ١٩٧٩، وأعطي بموجبه آية الله خميني صلاحيات مطلقة تفوق الصلاحيات التي كان يتمتع بها الشاه السابق. وقد اشتعل فتيل الاضطرابات بحادثة إطلاق النار على منزل شريعتمداري في قم من قِبل بعض أنصار خميني. ووفرت هذه الحادثة كل المبررات المطلوبة لاحتلال مبنى الإذاعة والتلفزيون في تبريز، والاستيلاء على المباني الحكومية، وطرد حاكم أذربيجان المعين من قبل خميني. وفي غضون أسبوع واحد كان الحزب قد استولى على المدينة كلها ما عدا ثكنات الجيش والحرس الثوري اللذين «وقفا على الحياد».

لقد عانت حكومات إيران الخمينية من مشاكل الأقليات القومية،

التي كان أعنفها التمرّد الكردي في الشمال الشرقي من البلاد. لكن وضع وقضية أذربيجان يختلفان كلياً عن غيرهما من المشاكل. فالأذربيجانيون هم أكبر أقلية قومية من حيث العدد في إيران، ويسكنون أكبر المناطق مساحة، ويتحدثون اللغة التركية القديمة، أو نوعاً من التركية على وجه التحديد. وهم موجودون بأعداد كبيرة في مختلف أنحاء إيران. إلى جانب أنهم الوحيدون من الأقليات القومية غير الفارسية الذين ينتمون إلى المذهب الجعفري الشيعي، بينما الأقليات القومية الأخرى هي من السُنّة. وآية الله شريعتمداري لم يكن فقط زعيم الأذربيجانيين، إنما كان أيضاً فقيه الشيعة الآخر الذي كان يقيم في قم إلى جانب خميني، وينافسه في النفوذ ويختلف معه في الرأي.

في طهران وحدها، يوجد أكثر من مليون أذربيجاني يسيطرون على الأسواق التجارية والبازار. والرقم ليس مهماً، إنما المهم أنه بقدر ما كانت الأقليات الأخرى هامشية الدور إلى حدّ ما بالنسبة للثورة ضد الشاه، كان الأذربيجانيون أساسيين في صنعها ونجاحها. وكانت أول حلقة في الأحداث التي أدّت إلى سقوط الملكية قد وقعت في تبريز، وأول تصدّع في الجيش الموالي في حينه للأمبراطور وقع في أذربيجان عندما أعلنت وحداته فيها ولاءها للثورة. وأهم من ذلك كله أن الأذربيجانيين من الشيعة يشعرون بوحدة العقيدة الدينية مع الأكثرية الفارسية، وأن زعيمهم آية الله شريعتمداري كان صاحب دور أساسي في الثورة، لا يفوقه فيه إلاّ آية الله خميني.



إن قبول السُنّة من الأكراد والعرب والبلوش بالدولة الإيرانية كان

مشروطاً ومتحفظاً، وولاؤهم مشكوك فيه إلى حد كبير. أما الأذربيجانيون الشيعة فولاؤهم للدولة الإيرانية أمر فوق كل الشكوك والشبهات. والأذربيجانيون يعتبرون أنفسهم إيرانيين أولاً ثم أذربيجانيين. لذلك فهم يرفضون قول خميني بأن ما حدث في تبريز وما يطالبون به هو «مؤامرة ضد الثورة». الأذربيجانيون يقولون: «هذا كلام هراء. سَلْ في البازار، سل في الشوارع، سل في المدارس. بدَلَ أن تُتّهم بالتآمر، يجب على الإيرانيين من أنصار خميني وسواهم أن يتساءلوا لماذا حدث كل ذلك».

لذلك فإن التحدّي الأذربيجاني لحكم خيمني في إيران لم يكن مسألة حقوق قومية أو مطالب أقلية بالحكم الذاتي. صحيح أن هذه الأمور كانت تدخل في جملة المطالب الأذربيجانية، لكن الموقف الأصلي والأساسي كان في الموقف المختلف الذي وقفه الأذربيجانيون من الثورة ودستورها ومسارها وممارساتها ومستقبلها.

فعلى الصعيد الديني مثلاً، كان الأذربيجانيون يكرهون تقدم خميني على شريعتمداري. وكانوا يقولون إن شريعتمداري هو «السلطة الدينية العليا»، بينما خميني هو «زعيم الثورة». لكن المسألة لم تكن في هذه البساطة ـ مَن يتقدم مَن في الشؤون الدينية ـ ولا في تفضيل الأذربيجانيين لأحد آيات الله «الخاص بهم» على الآخر. فمنذ بدء الثورة، وحتى قبلها، كان هناك خلاف عميق في التفكير السياسي بين شريعتمداري وخميني.

وطوال فترة الاضطرابات الثورية في إيران، ظل شريعتمداري متمسكاً بالموقف الشيعي التقليدي القائل بأنه منذ نهاية الخلفاء الراشدين، لم تقم سلطة زمنية إلاّ وكانت ناقصة. قد تكون الحكومات عادلة أو لا تكون، إنما يبقى دور السلطة الدينية خارجها

وفي مواجهتها، إن لم يكن في معارضتها. لذلك كان شريعتمداري يقول باستمرار: «إما أن يكون هناك ملك، أو لا يكون»، مشيراً إلى رأيه القائل بأن الحكومات ملكية أو جمهورية، عادلة أو غير عادلة، أمر مختلف وشيء منفصل عن الدين وقيمه.

بالنسبة إلى شريعتمداري وأنصاره، ليس للإسلام، كدين، دور أساسي في السلطة. وبالتالي فإن الدعوة بهذا الاتجاه ليست الدعوة الصحيحة. وهنا كان يلتقي شريعتمداري مع المثقفين العلمانيين من معارضي الدستور الإيراني الجديد الداعي إلى «ولاية الفقيه» ـ أي حكم المجتهدين باعتبارهم نواباً للإمام الغائب عند الشيعة ـ الذي تكون له في النهاية «ولاية الأمر». أي بكلام أبسط، إعطاء السلطة المطلقة لرجل واحد من رجال الدين. ولماذا استقطب شريعتمداري هذا المد الإيراني المعارض لخميني؟ «ربما لأنه أذربيجاني. وربما لأنه معتدل. وربما أيضاً لأنه ليس رجلاً حقوداً» ـ على حدّ تعبير أحد الأذربيجانيين ـ إنما الأهم من كل هذه الأسباب مجتمعة، لأنه لا يريد لرجال الدين أن يتولوا السلطة.

من الطبيعي أن تكون حقوق الأقليات القومية جزءاً من القضية الأذربيجانية. فهم يقولون إن خميني لا يعترف شخصياً، ولا الدستور الإيراني الجديد بالحقائق البديهية الصارخة: أن نصف سكان إيران ليسوا من الفرس، ولا يتكلمون الفارسية، ولا ينتمون إلى المذهب الشيعي. ونتيجة لهذا الموقف جاء الموقف التضامني معهم من جيرانهم الأكراد والعرب.

وبما أن الأذربيجانيين، كشعب، غير مشكوك في إيرانيتهم، فهم، بالنسبة إلى الأكراد وباقي الأقليات القومية، الوسيلة الصالحة للدعوة إلى الاعتراف بمطالب الأقليات القومية دستورياً. كذلك

فإن وجودهم داخل هذه البوتقة عامل اعتدال للتخفيف من مطالب القوميات المتطرفة. لذلك فهم لم يسعوا إلى مواجهة نهائية مع نظام خميني، كما أنهم لم يريدوا السلام بأي ثمن. لكنهم كانوا على استعداد إذا اقتضى الأمر أن يسلكوا الطريق الكردي، وهم بين سبعة وثمانية ملايين نسمة. ولأن نسبة عالية من الأذربيجانيين منتسبة إلى سلك الشرطة والأمن والجيش والحرس الثوري، فهم كانوا يدركون أن خميني لن يستطيع أن يقمع بالقوة أي تحرك ضد السلطة في طهران، لوجود هذه العناصر الأذربيجانية التي ستقف حتماً على الحياد.



عندما نتحدث عن الأذربيجانيين، فنحن لا نتحدث عن المقاطعة الإيرانية في الشمال الغربي من إيران فقط، بقدر ما نتحدث عن التركمان. والتركمان هو الاسم الآخر للأذربيجانيين. كذلك نتحدث عن أذربيجان الأخرى، الجمهورية السوفياتية السابقة التي عاصمتها باكو وهي الجمهورية الإسلامية الشيعية الوحيدة بين الجمهوريات الإسلامية الأخرى من آسيا الوسطى. ولئن كان للأذربيجانيين جمهورية باسمهم في الاتحاد السوفياتي، فهم لا يشعرون في إيران بهذا الدافع القوي لكيان مستقل بالشكل الذي يشعر به الأكراد مثلاً. ولأن الكيان المستقل للأذربيجانيين قد عنى حتى الآن جمهورية سوفياتية تحت السيطرة الروسية، ولأن العلمانية الشيوعية جردت الأذربيجانيين من الكثير من خصائصهم التاريخية وتقاليدهم الدينية، لذلك فهم أكثر تمسكاً بإسلاميتهم وإيرانيتهم من باقي الأقليات خوفاً من أن لا يكون الاستقلال طريقاً آخر إلى باكو.

والوجه الآخر لأذربيجان هو علاقتها التاريخية واللغوية بتركيا. والأذربيجانيون الذين يتكلمون التركية هم أحد الشعوب التركمانية التي نزحت من آسيا الوسطى وتفرقت بين هضاب الأناضول وسهول القفقاس. لذلك فإن تركيا لا تستطيع أن تبقى بعيدة عن كل ما يجري في إيران، مهما أرادت وحاولت. وقد بدأ اليمين التركي المتعصب والمتطرف يرسم مقارنة بين ما يحدث للتركمان الأذربيجانيين وللأتراك القبارصة. صحيح أن قروناً من التاريخ تفصل بين التركية التي يتحدث بها الأذربيجانيون في تبريز والتركية التي يتحدث بها الأتراك في استنبول، لكنها في الحالتين تركية مفهومة. كذلك يفصل التاريخ بين تركمان أذربيجان وتركمان تركيا، العثمانية والأتاتوركية. إنما الفاصل الأعظم هو أن التركمان الأذربيجانيين هم من الشيعة، بينما التركمان الأتراك من السُنّة. وهنا يقف حاجز التعاطف بين الفئتين.



وقد تمَّ الانفصال النهائي بين أتراك الأناضول وتركمان القفقاس وإيران الذين جمعهم الحكم العثماني لفترة قصيرة عام ١٩٢٣ بتأسيس الجمهورية التركية وتولي مصطفى كمال أتاتورك الحكم الذي أعلن رسمياً عن تخلي تركيا عن أية مطالب إقليمية خارج حدودها الحالية وسقطت فكرة القومية الطورانية التي كانت تدعو كل الشعوب التي تتحدث التركية في إيران وآسيا الوسطى إلى الوحدة السياسية تحت زعامة تركيا الأناضولية. ولم تبقَ إلاّ أصوات قليلة من التركمان الأذربيجانيين اللاجئين من أذربيجان السوفياتية تدعو إلى الوحدة الطورانية، إلى أن سكتت نهائياً عام ١٩٧٤ تحت وطأة التهديد السوفياتي لتركيا، فخنقتها. وظلت الحركات

التركمانية حركات هامشية في المجتمع التركي، كما ظل التركمان الشيعة لا يشكلون أكثر من خمسة بالمئة من الأكثرية السُنّية التركية.

وكانت قضية الأقليات التركية في إيران من القضايا التي عكرت العلاقات الإيرانية ـ التركية خلال سنوات حكم الشاه، على الرغم من أن الحكومات التركية المتعاقبة لم تثر ولا في مرحلة من المراحل هذا الموضوع. إلى درجة أن الاتفاق الثقافي بين تركيا وإيران لم ينفذ من الجانب الإيراني، لأنه كان يدعو إلى تعليم اللغة التركية في الجامعات الإيرانية. وخاف الشاه أن يحيي تعليم التركية العواطف الانفصالية لدى ١٦ مليون إيراني يتكلمون التركية بشكل أو بآخر كلغة أم. فإلى جانب الأذربيجانيين الذين يتكلمون التركية هناك المجموعة التركمانية في منطقة «غمباد كافوس» الذين طالبوا في صيف ١٩٧٩ بالحكم الذاتي.

لكن منذ سقوط الشاه وقيام ثورة خميني إلى اليوم، ظلت تركيا بعيدة عن صراعات الخلافات الإيرانية. فالأتراك الأذربيجانيون ما زالوا بعيدين عن الاهتمام التركي رسمياً وشعبياً وغير معروفين في الأوساط التركية. كذلك فإن الأوضاع التركية الداخلية لن تشجع الأذربيجانيين على طلب المعونة والتأييد من تركيا. إضافة إلى أن تأييد تركيا للأذربيجانيين قد يفتح الباب على مصراعيه أمام الستة ملايين كردي الذين يعيشون في شرق تركيا ويدعوهم إلى المطالبة بالانفصال والانضمام إلى الحركة الكردية في إيران والعراق. لكن هذا الوضع من الحساسية إلى درجة سيظل معها سيفاً مصلتاً فوق رأس البلدين، يهدد العلاقات بينهما إلى زمن طويل قادم.



اعتبر خميني أن المشكلات الكردية والعربية والتركمانية ليست مشاكل أقليات قومية تريد أن تحقق استقلالاً ذاتياً داخل الدولة الإيرانية والجمهورية الإسلامية بحثاً عن هويتها الثقافية واللغوية المميزة، بقدر ما هي تحريض من الجماعات اليسارية لهذه الأقليات ضد أفكاره الإسلامية. ولعل من سخرية الأقدار أن من كانوا في الصف الأول من المتصدين للشاه ونظامه عبر تاريخ طويل وجليل ضد الأسرة البهلوية، قد أصبحوا في الصف الأول أيضاً من المضطهدين والملاحقين بتهمة محاربة الثورة والعداء لها، من قبل نظام خميني وأنصاره.

كأن شيئاً ما قد حدث للثقة بالنفس كما مارسها الرجل الكبير الذي رفض أن يعود إلى إيران فور مغادرة الشاه لها في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٩. وعندما عاد التزم بوعده أن يجلس في قم بعيداً عن طهران وعن التعاطي السياسي المباشر، تاركاً حكومة مرشحه مهدي بازركان تمارس ما استطاعت من الحكم. ولعل وزنه الكبير وسمعته الأكبر ودوره كرجل دولة ودين بعيداً عن صغائر الأمور قد منعت «بلقنة» إيران إثر الفراغ الكبير الذي تركه الشاه في الحكم. لكن مع مرور الوقت واضمحلال الهالة الضخمة التي أحاطت بخميني خلال سنوات المنفى والأشهر الأولى للعودة، بدأ الانقسام يظهر في أوساط التجمعات والأحزاب السياسية المختلفة التي اتّحدت مؤقتاً تحت شعار عريض هو محاربة الشاه وإسقاط نظامه.

وظهر الصراع واضحاً بين أحزاب «الفدائيين» و«المجاهدين» وحزب توده الشيوعي الموالي لموسكو الذي له تاريخ أعرق وأحفل في معارضة الشاه من أكثر آيات الله الممسكين بزمام الحكم وقتها. لقد

كان الصراع منصباً على المشاركة في الحكم التي وعدوا بها. لكن خميني - إنصافاً للرجل - لم يعد بشيء لا عندما كان خارج إيران ولا عندما عاد إليها. ولما رأى خميني أن سلطته مهددة أفلت زمام الكراهية والعداء ضدهم وكأنهم شاه آخر يجب الخلاص منه.

لكن ما دامت المعارضة منقسمة على نفسها فقد كان خميني في حرز حريز. والمعارضة لا تملك فكرة أو عقيدة تقف في وجه الإسلام كقوة تستطيع أن توحد الجماهير، كما لا تملك شخصية في وزن وسحر شخصية خميني لتتحدى سلطته ونفوذه وموقعه.



بقي التصعيد على الجبهة الإيرانية الداخلية، وبقيت المواجهة المسلحة بين رجال وأنصار خميني وبين المعارضة بمختلف فصائلها، التي لجأت إلى مختلف الوسائل بما في ذلك حرب الشوارع والعنف المسلح في محاولة لإسقاطه. وازداد الضغط على «مجلس الخبراء» للخروج بدستور صلب للجمهورية الإسلامية، لا يعطي الأقليات القومية من أكراد وعرب وغيرهم أية حريات معقولة. ولم تستطع الأقلية الليبيرالية المعارضة داخل المجلس الفوز بأية تنازلات لهذه الأقليات القومية. فالثلاثة والسبعون مقعداً في هذا المجلس، الذي يملك أنصار خميني أربعة أخماس مقاعده، لم تتح للمعارضين أن يخرجوا بدستور ذي طابع ديموقراطي كما طمح إليه في البدء كل الثوريين.

بقي التصلب سيداً للموقف. وتصلب آية الله خميني شخصياً كان من أكبر الأخطار التي هددت نظام حكمه. فقد وجد رجال الدين المعتدلون الذين يتزعمهم ويمثلهم آية الله شريعتمداري، أنهم مع

الليبيراليين الديموقراطيين المعادين لحكم رجال الدين، يشكلون حلفاً واحداً مع اليساريين والشيوعيين والماركسيين في إدانتهم لانتخابات «مجلس الخبراء» أو المجلس التأسيسي وللهجمة على الحريات الصحافية وقمع المتظاهرين الذي جرى في ١٢ آب ١٩٧٩ والذي لم تعرف طهران أو تشاهد مثيلاً لعنفه منذ سقوط الشاه في شباط ١٩٧٩.

كذلك وجدت القوات المسلحة التي وصلت معنوياتها إلى الحضيض وتعرضت لمختلف أنواع التطهير الانتقامي، أنها لا تستطيع أن تفرض بقوة السلاح أفكار خميني المتصلبة في الحكم المركزي على الأقليات القومية المتمردة على سلطة العاصمة. وكانت الدلائل تشير إلى ذلك بصمود الأكراد العسكري ضد الجيش، وبفرار عدد كبير من أفراد هذا الجيش في المناطق الكردية وإعدام الذين ألقيَ القبض عليهم.

الشيء الوحيد الثابت أن الحقيقة كما كان يراها خميني، كان لها أكثر من وجه واحد. ولم تكن قطعاً حكراً على من كان يريد أن يراها بعيداً من قُم.

إيران: القومية والدين بالأرقام

القومية	النسبة	العدد	المذهب
١ - الفرس	٦٣٪	١٨,٠٠٠,٠٠٠	شيعة
٢ - الأذربيجانيون	٢٠٪	٥,٦٠٠,٠٠٠	شيعة
٣ - العرب	٧٪	٢,٢٠٠,٠٠٠	سُنّة
٤ - الأكراد	٦٪	١,٧٠٠,٠٠٠	سُنّة
٥ - البلوش	٢٪	٦٤٠,٠٠٠	سُنّة
٦ - جماعات أخرى	٢٪	٦٤٠,٠٠٠	-

١ - الإيرانيون من أصل فارسي: هم سكان المناطق الوسطى من الشمال حتى الجنوب ومعظمهم من الشيعة.

٢ - الأذربيجانيون (التركمان): يعيشون في المناطق الشمالية الغربية في أذربيجان والجهات الشمالية الشرقية في خراسان ومعظمهم من الشيعة، أما التركمان الأتراك فهم من السنة.

٣ - العرب: يسكنون الأجزاء الجنوبية الغربية والسواحل المواجهة لسواحل الخليج العربي ومعظمهم من السُنّة عدا عرب

الأحواز الذين يبلغ عددهم حوالى ٣٨٠ ألفاً ومعظمهم من الشيعة.

٤ ـ الأكراد: يسكنون كردستان وإقليم اللور، وهم كقومية موزعون بين إيران وتركيا والعراق وسورية. وفي الحرب العالمية الثانية عند دخول الجيوش البريطانية والسوفياتية إيران عام ١٩٤١، سيطر السوفيات على القسم الشمالي من أذربيجان وأسسوا بين مدينة تبريز في الشمال ومدينة كرمنشاه في الجنوب «جمهورية مهاباد الكردية» التي تعتبر أول «دولة شيوعية» في الشرق الأوسط، ومعظمهم من السُّنَّة.

٥ ـ البلوش: يعيشون في الجنوب الشرقي من إيران على حدود باكستان وأفغانستان، ومعظهم من السُّنَّة ويتبعون نظام السردارات القبلية وهم بمثابة زعماء قبليين، ما عدا البلوش من سكان منطقة سيستان الذين يبلغ عددهم حوالى ١٠٠ ألف، فهم من الشيعة الذين يتبعون آيات الله من رجال الدين على الطريقة الفارسية.

٦ ـ الجماعات الأخرى: مؤلفة من مسيحيين ـ أرمن ـ يهود ـ نساطرة ـ زرادشتيين ـ بهائيين. وقد هاجرت أعداد كبيرة منهم بعد الثورة إلى خارج إيران.

٧ ـ يشكل المسلمون ٩٨٪ من مجموع السكان وينتمون إلى مذهبين: الشيعة ٦٢٪، والسُّنَّة ٣٦٪ و٢٪ من غير المسلمين.

٣ ـ إيران وهواجسها

نصف انتصار ونصف هزيمة

■ «وقيل: لما أراد الإسكندر الخروج إلى أقاصي الأرض قال لأرسطوطاليس: أخرج معي.
قال: قد نحل بدني، وضعفتُ عن الحركة، فلا تزعجني.
قال: فأوصني في عمالي خاصةً.
قال: انظر من كان له عبيد فأحسنَ سياستهم فولّه الجند، ومن كانت له ضيعة فأحسن تدبيرها فوله الخراج.»□

«لباب الآداب»
للأمير أسامة بن منقذ

قرابة ثلث قرن مرّت على كيانات الخليج العربي الجديدة، وفي مهبّ هذه السنوات، زالت مظلة الحماية البريطانية، وتغيّرت ظروف العالم العربي، وتبدّلت مقاييس التعامل بين الدول، وانقلبت التحالفات الدولية، وتغير منطق الاستراتيجية العسكرية ووقعت حربا الخليج، الأولى والثانية في ظرف عشر سنين. أمور كثيرة لم يعرفها الخليج العربي / الفارسي في السنوات التي سبقت الاستقلال، ولم يسبق له أن تعامل مع معطياتها الجديدة. فجأة أصبح الخليج مع كل التغيير الذي حصل في المنطقة، البوابة الأمامية للشرق الأوسط بعدما قبع سنوات وسنوات كبوابة خلفية مهملة.

□ □ □

منذ أن فتح العرب بلاد فارس في فجر الدعوة الإسلامية، وهي الفترة التي أغار فيها والي البحرين العربي العلاء الحضرمي على فارس في العام ٦٣٨، ظلّت العلاقات العربية ـ الفارسية طيبة وطبيعية، حتى تمكّن الأوروبيون من إثارة الشقاق بين المسلمين على جانبي الخليج العربي/ الفارسي. أما قبل نجاح الأوروبيين في هذا الصدد، فقد كان أهل ضفاف الخليج يتنقلون بحراً وبراً بين مختلف أرجائه من دون أن يعتبر ذلك غزواً أو احتلالاً. وكثيراً ما كان الدافع إلى الغزو هو القضاء على القوات الأجنبية التي كانت تحتل منطقة ما من الخليج. وكان الغزاة يسيرون في تلك الأحوال بدافع إسلامي. وكانت القوات الخليجية العربية، في المقابل، تقوم بين الفينة والأخرى، بالهجوم على الساحل الفارسي والاشتباك مع الغزاة الأوروبيين الذين كانوا يحاولون التمركز في مواقع على جانبي الخليج على حد سواء.

اتفق الفرس والبريطانيون على ضرورة القضاء على الوجود البرتغالي في عُمان وطرده من هُرمز. الفرس تأكيداً لسيادتهم الوطنية وطموحاً إلى التوسّع الإقليمي، والبريطانيون توسيعاً لمصالحهم التجارية وحماية لخطوطهم البحرية. وفي العام ١٦٢٢ اتفق الطرفان واشتركا في هزيمة البرتغاليين وطردهم من هُرمز كمرحلة أولى من الخطة المشتركة. وعندما جاء تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة، وهي احتلال عُمان، رفض البريطانيون الانضمام إلى الفرس في غزو مسقط. غير أن هذا لم يمنع الشاه عبّاس من احتلال خورفكان وصحار على ساحل الباطنة في عُمان وحده، تاركاً هُرمز، التي سبق أن أخذها من البرتغاليين، تضمحل وتذوي مبدّلاً إياها بقرية صغيرة لصيد الأسماك اسمها «غومبرون» (سميت في ما

بعد بندر عبّاس وأصبحت من أهم مرافىء الخليج ومراكزه)، لقربها من ساحل الباطنة.



تصادف قيام الدولة الوطنية الإيرانية مع بداية الغزو البرتغالي للخليج. فالشاه إسماعيل (١٤٩٩ - ١٥٢٤) مؤسس الدولة الصفوية اعتنق المذهب الشيعي كدين رسمي لإيران، وبدأ حملة لإخضاع حكّام بلاد فارس المحليين ودعوتهم إلى الإسلام. ونجح الشاه إسماعيل في إعادة حدود بلاد فارس إلى حدود دولة الساسانيين القديمة تقريباً. وكان يطمح إلى إقامة أمبراطورية جديدة تعيد أمجاد أمبراطورية الساسانيين. وعندما هاجم القائد البرتغالي ألفونسو البوكيرك هُرمز عام ١٥٠٧ وانتزعها من الفرس رافضاً دعوة الشاه إسماعيل إلى الطاعة قائلاً إن: «مملكة هُرمز هي ملك للملك البرتغال»، بدأ الاحتكاك بين طموح الفرس للسيطرة على الخليج ومطامع الدولة الأوروبية الكبرى الآتية للسيطرة على طريق التوابل إلى الهند.

وجاء بعد ذلك الشاه عباس الكبير (١٥٨٧ - ١٦٢٩) واستعاد هرمز من البرتغاليين معتبراً أن الاحتلال البرتغالي يتعارض مع «الشرف الوطني وازدهار مملكة فارس». كذلك استعاد الشاه عبّاس جزيرة قشم من البرتغاليين فارضاً على البريطانيين مساعدته تحت وطأة الخوف من ضياع تجارتهم بالحرير التي كانت مشتركة مع الفرس، وتَوقُّف خطوط مواصلاتهم مع الهند. وعند هذا المنعطف، وقد قرر البريطانيون الاشتراك في الحملات الفارسية ضد البرتغال، وقّعت بلاد فارس معاهدتها التحالفية الأولى مع بريطانيا.

ويعود السبب الأساسي لنجاح فارس في الاستيلاء على هرمز

وقشم إلى استقرار الأوضاع الداخلية في البلاد تحت حكم الشاه عباس. فسياسة الفرس في الخليج كانت تعتمد، منذ ذلك التاريخ وباستمرار، على شخصية الشاه الحاكم. فبعد موت الشاه عباس سقطت بلاد فارس تحت وطأة الغزو الأفغاني، وجرى تقسيمها بين أفغانستان وتركيا وروسيا. وخلال هذه الفترة (فترة ضعف الحكم الداخلي في فارس) انتزع العمانيون العرب البحرين من إيران كما احتلّوا جزيرة قشم وعدداً آخر من الجزر الفارسية في الخليج.

وجاء بعد ذلك نادر شاه، ليعيد الأمور إلى نصابها محاولاً خلق أسطول بحري فارسي قوي في الخليج. واغتيل نادر شاه عام ١٧٤٧ قبل أن يستطيع تحقيق أي من طموحاته. وعندها بدأ انهيار بلاد فارس. وشجّع انهيار الفرس العرب القواسم الوهابيين على مدّ نفوذهم إلى الشاطىء الفارسي من الخليج، مما حدا الفرس على الدخول نهائياً حلبة الصراعات الأوروبية في الخليج. وفي عام ١٨٢٠ تمّت السيطرة الكاملة لبريطانيا في الخليج بتوقيع معاهدة الصلح العامة مع العرب القواسم.

واستمر الانهيار والتمزّق في بلاد فارس وسط دوّامة الصراعات الأوروبية في الخليج، وعبر تعاقب حكّام عديدين ضعفاء على البلاد حتى نهاية الأسرة القاجارية. إلى أن وقع انقلاب رضا خان على أحمد شاه، آخر القاجاريين، وإعلان بداية الأسرة البهلوية. وتولّى رضا خان والد الشاه السابق عرش إيران عام ١٩٢١.



منذ أن فتحت عُمان الأبواب للمرة الأولى في القرن السادس عشر لتمركز فارسي في شكل وجود عسكري في الجزيرة العربية، إلى أن

تمّ طرد الفرس من عُمان عام ١٧٤٩ على يد أحمد بن سعيد مؤسس أسرة آل بوسعيد الحاكمة في عُمان اليوم، لم تتوافر لإيران فرص للعودة إلى الجزيرة العربية إلاّ في أواخر العام ١٩٧٣، حين استدعت حكومة السلطنة قوات عسكرية إيرانية لمساعدتها في الحرب ضد الثورة في ظفار المدعومة من حكومة اليمن الجنوبي الماركسية. وكان وجود القوات الإيرانية في عُمان قد تمّ نتيجة طلب السلطنة عام ١٩٧١ مساعدتها في وقف الثورة الآتية من الجنوب.

فإذا كانت ثورة ظفار قد وفّرت لإيران المسرح، فإن هذا لا يعني أن إيران كانت في حاجة إلى مبرر لتقرير سياستها العسكرية التوسعية. كان الهمّ الإيراني الأول حماية مضيق هرمز، عنق زجاجة الخليج. فمضيق هرمز هو المكان الذي يلتقي فيه رأس مسندم من الجانب العربي، وجزيرة هرمز من الجانب الفارسي. وهذا المضيق هو صلة الوصل بين الخليج وبحر العرب والمحيط الهندي ـ وبالتالي بينه وبين أسواق النفط في العالم. وبعبارة أخرى إنه «وريد الخليج» بدُوَله وشعوبه ونفطه واقتصاده وحياته، فمن يسيطر عليه ينسيطر على أهم ممر مائي في العالم، وبالتالي يسيطر على الخليج كله.

لكن الخوف الإيراني الحقيقي كان يأتي من مصدرين عربيين متناقضين: الخوف من منافسة المملكة العربية السعودية التي لا تريد إيران أن تعترف بأي دور لها في الخليج، الأمر الذي كان يؤدي إلى توتّر في العلاقات السعودية ـ الإيرانية. والخوف من العراق الذي كان همّ إيران الأكبر. فالذي كان يجري في حينه على الحدود العراقية ـ الإيرانية وفي شط العرب كان هاجس إيران

الحقيقي، لا الذي كان يجري في ظفار أو عند رأس مسندم أو في البحرين.



بدأ اهتمام الشاه السابق بالخليج في العام ١٩٥٨، إثر ثورة العراق التي أطاحت الملكية، وتولي عبد الكريم قاسم الحكم. قبل ثورة العراق كان الشاه محمد رضا بهلوي يتابع تطورات العالم العربي دونما خوف منها، وكانت إيران على علاقات ودّية مع معظم الدول العربية بما فيها سورية ومصر، حتى أنها أيّدت مصر في حرب السويس عام ١٩٥٦. ذلك لأنها كانت تشعر بأن وضعها في الخليج سليم ما دامت الملكية قائمة في العراق، الدولة الشريكة لها في «حلف بغداد». وبعد الثورة العراقية خافت إيران من «لعبة دومينو» خليجية، فتصبح ثورة العراق مثالاً يُحتذى في مختلف دول الخليج.

ومن ذلك الوقت والعلاقات العربية ـ الإيرانية تسير من سيئ إلى أسوأ. كلّما كان الخلاف يشتد بين الشاه السابق والرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بل كلّما اتسع مدّ القومية العربية بزعامة عبد الناصر وأحزاب اليسار القومي في العالم العربي، معمقاً الفجوة بين الدول العربية «التقدمية» والدول العربية «الرجعية»، كلما أصبحت إيران طرفاً في الحرب العالمية الباردة في الستينيات والسبعينيات. إلاّ أن الخلاف حول الخليج لم يقتصر على الدول «التقدمية ـ الثورية»، بل تعدّاه إلى الدول «اليمينية ـ الرجعية».

فقد اختلفت إيران من جهة، والسعودية والكويت، من جهة أخرى، عندما عرضت إيران للمناقصة التنقيب عن النفط في

المنطقة التي تُشكّل جزءاً من الجرف القارّي بين الدول الثلاث. وسُوِّيَ الخلاف ودياً مع الكويت عام ١٩٦٥، ومع السعودية عام ١٩٦٨. ثم تجدّد الخلاف مع السعودية حول السيادة على جزيرتي فارسي وعربي التابعتين للسعودية اللتين تطالب بهما إيران. ولم يُحلّ هذا الخلاف إلاّ عام ١٩٧١.

وكان خلاف إيران والعراق حول شط العرب قد بدأ منذ أيام الشاه رضا، والد الشاه السابق، عندما حاول رضا خان أن يثبّت وجوده في الشط ويؤكد موقع بلاده في الخليج. ورفع العراق الأمر إلى عصبة الأمم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤، محاولاً الحصول من مجلس العصبة على اعتراف بحق قانوني في ممارسة السيادة على الشط كلّه، إلى جانب ممارسته السيادة الواقعية. وقاومت إيران الموقف العراقي، إلى أن تمّ الاتفاق بين الطرفين على نقل الخلاف إلى خارج عصبة الأمم، ومن ثم تم الاتفاق على حدود لشط العرب في ٤ تموز ١٩٣٧. واستمر الاتفاق الأخير ساري المفعول إلى أن ألغته إيران من طرف واحد في ١٩ نيسان ١٩٦٩. وكان ذلك سبباً مباشراً لنشوب الحرب مع العراق بعد عشر سنوات تماماً.

وجاء احتلال إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ (بعدما كان الخلاف حول البحرين قد سُوِّيَ بإسقاط المطالبة الإيرانية بها إثر استفتاء أجرته الأمم المتحدة وإعلان استقلالها في ١٤ آب ١٩٧١) صفعة قوية للذين كانوا يقولون إن إيران لن تلجأ إلى القوة في حلّ خلافاتها مع العرب.

وكان توقيت إيران لاحتلالها الجزر بارعاً. إذ حدث قبل شهر تماماً من انسحاب بريطانيا نهائياً من الخليج، وفي الوقت الذي لم تكن

بريطانيا ـ لو أرادت ـ تستطيع القيام بأي إجراء عسكري مضاد. كذلك كان العالم مشغولاً بالحرب الهندية ـ الباكستانية التي أسفرت عن انفصال باكستان الشرقية وإعلان استقلال بنغلادش. وكانت أزمة الشرق الأوسط في أوج توترها، كما كان خطر قيام حرب جديدة مع إسرائيل قريب الاحتمال. لذلك فشل الإيرانيون في فهم الاستياء العربي من عملية احتلال الجزر الذي كان أول احتلال حقيقي منذ الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً أن ردود الفعل العربية جاءت مختلفة ومتناقضة ومتباعدة.



كانت إيران تعتبر نفسها الدولة الحامية للشيعة، من العراق شمالاً إلى سلطنة عُمان جنوباً، محاولة باستمرار تشويه ولاء الشيعة العرب في الجزيرة العربية والخليج، أكانوا في عسير شرق السعودية، أم في البحرين أو عُمان، من دون أن ننسى شيعة العراق. فإقحام شيعة الخليج في عملية المطامع الإيرانية، ووضعهم تحت مظلة الحماية الإيرانية، وبالتالي تعريضهم للتشكيك الدائم في وطنيتهم وعروبتهم، لم تعطِ أي نتائج إيجابية، لكنها استمرت بتعريض المنطقة للانقسام الطائفي.

جاءت الثورة الإيرانية باسم الإسلام حاملة المصاحف والسيوف، وقد أدركت أن العراق هو البوابة الشمالية للجزيرة العربية، وأن عُمان هي البوابة الجنوبية. وتذكرت أيضاً أن التتار عندما غزوا الشرق جاءوا عن طريق البر إلى العراق لا عن طريق البحر. وأنهم جاءوا أيضاً باسم الإسلام حاملين أيضاً المصاحف والسيوف، إنما بعمائم مختلفة.

وكانت فارس منذ فجر التاريخ تتطلّع جنوباً نحو الجزيرة العربية، لم تغزُ ولم تحتل إلاّ شواطىء الجزيرة العربية في البحرين وعُمان واليمن، منذ ما قبل الإسلام حتى هزيمتها في معركة القادسية. وظل عرب الجزيرة يقاومون الغزو الفارسي والتوسع الفارسي منذ أيام الجاهلية حتى استقرار الحكم الأموي في دمشق. وظلّت طموحات دولة الفرس التوسعية محصورة في حدودها الغربية والجنوبية. لم تتطلّع فارس قط نحو الشمال أو الشرق.

لذلك كان لا يمكن تصدير الثورة الإيرانية إلاّ جنوباً. فالاتجاه نحو باكستان غرباً تقف بلوشستان في وجهه حائلاً. والاتجاه نحو أفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى شمالاً ليس ممكناً لأن إسلام الاتحاد السوفياتي أمر يصعب اختراقه من كابول إلى طشقند حتى باكو، ولأن اختراق هذا الإسلام معناه الإخلال بموازين اللعبة الدولية، لذلك لم يكن هناك من سبيل أمام ثورة خميني الإسلامية إلاّ أن تتجه نحو العراق والبحرين والكويت والمنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية وساحل عُمان (دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم).

□ □ □

في بداية ١٩٧٩ وقبل الحرب العراقية ـ الإيرانية أخذ المثلث الكبير الذي يقع بين كابول وأنقرة وأديس أبابا، يشكل فجوة ضخمة في قلب الاستراتيجية الغربية. وانضمت طهران إلى هذا المثلث (الذي انزلق إلى مناوأة الغرب) بعد أسابيع من بدء السنة واتسعت الهوة في سياسة الغرب الخارجية. خلال سنة واحدة نجح انقلابان مؤيدان للاتحاد السوفياتي في أفغانستان واليمن الجنوبي، وانقسم العالم العربي المحافظ حول السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وابتعد

عن خط مصر الأميركي القابل باتفاق كامب دافيد للسلام مع إسرائيل، المرفوض من باقي العرب. وأصبح الجيش الكوبي متمركزاً في أثيوبيا وهزمت الصومال بزعامة سياد بري بعد إبدال ولائها السوفياتي بولاء أميركي، وانحدرت الثورة الأريترية المدعومة عربياً، وأصبح لدى تركيا رئيس وزراء حيادي للمرة الأولى في تاريخها الحديث هو بولند أجاويد (رئيس وزراء تركيا حالياً).

ولم يكن «مثلث الرعب» هذا ـ كما وصفته المصادر الغربية في زمانه ـ نتيجة خطة سوفياتية كبرى، بل كان نتيجة فقدان الأميركيين نفوذهم في الشرق الأوسط خلال عام ١٩٧٨ بسبب محاولتهم فرض اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل، في وسط منطقة بدأت روسيا تثبت وجودها على جوانبها ـ في القرن الأفريقي، في اليمن الجنوبي، في أفغانستان، ومن ثم في إيران إلى حد ما. هذان الأمران أقلقا المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية المعادية للنفوذ السوفياتي، وبدل أن تستعمل القلق الغربي من امتداد النفوذ السوفياتي ليكون رداً على القلق العربي من محادثات كامب دافيد عن طريق استعراض عضلات أميركي جدّي ومقنع لرغبتها في التصدي للتوسع السوفياتي، ظهر أن واشنطن أخفقت في فعل أي شيء. وفشلت أميركا في احتواء اللوم العربي بإظهار نجاح ما يفعل السوفيات في أماكن أخرى من هذا المثلث. وأصبح العرب المؤيدون لأميركا يخافون نتائج كامب دافيد أكثر مما يخافون التحرك السوفياتي شمالهم وجنوبهم.

□ □ □

إن الجغرافيا السياسية للمنطقة قد تغيّرت بكاملها في فترة الستينيات. كانت الدول المسلمة غير العربية في الطرف الشمالي

(تركيا، إيران، باكستان وأفغانستان) موالية للغرب بشكل أساسي. وكان النفوذ السوفياتي في بعض الدول العربية في الطرف الجنوبي (مصر، سورية، العراق) يثير بعض المشاكل للغرب إنما لا يشكل كارثة. وفي فترة السبعينيات (حتى ١٩٧٨)، كان الطرف الشمالي ما زال يقف بصلابة مع الغرب، بينما في الطرف الجنوبي العربي انحازت مصر إلى الغرب انحيازاً كاملاً وأخذت سياسة كل من سورية والعراق تميل بشكل معتدل ومتوازن بين المعسكرين.

ليس من الضروري الإيمان بالنظرية التآمرية في السياسة الدولية. وليس من الضروري التصديق أنه كان هناك مخطط سوفياتي كبير لابتلاع الشرق الأوسط ـ أو حتى العالم. يكفي النظر إلى المكاسب التي حصلت عليها موسكو نتيجة لهذه التغييرات الجغرافية ـ السياسية في مدى سنة واحدة. مربع كابول ـ طهران ـ أنقرة ـ أديس أبابا أصبح خلال أشهر بديلاً «المثلث الرعب»، وأصبح مَنْ في داخله محايداً بعد أن كان موالياً للغرب، بقدر ما أصبح أكثر أهمية لتوازن القوى العالمية من كل المكاسب السوفياتية في أفريقيا خلال السبعينيات. وكان من المتوقع أن تزداد احتياجات الاتحاد السوفياتي إلى النفط في الثمانينيات.

واتضح أن الخطأ السياسي المميت الذي وقع فيه الغرب إجمالاً والولايات المتحدة تحديداً، خلال الستينيات والسبعينيات، هو اعتبار أن وجود «صديق» لهم على العرش أو في مقعد الحاكم هو الضمانة لاستمرار مصالحه. الشاه كان هذا «الصديق». ماذا نفع؟ نسيت الحسابات الغربية أن الجالس على هذا العرش أو هذا المقعد يجب أن يكون واقفاً على أرض صلبة من التأييد الشعبي السياسي. وأصبحت دول المنطقة تخشى أن تصبح مجموعة أخطاء أميركا

في هذا المربع الخطر سبباً آخر في ترددها من جديد أو في إقدامها حيث لا يريد أصدقاؤها أو حيث لا ينفع الإقدام.

في مواجهة كل هذه المتغيرات التي قذفت بها الثورة الإيرانية إلى سطح الأحداث، بقدر ما فرضتها ظروف اتفاق كامب دافيد وخروج مصر من قلب مثلث الشرق الأوسط، أصبح مصيرها مرهوناً بوجود الرجل الواحد، آية الله خميني، الذي سيحملها على كتفيه لترتاح عند أقدامه.

□ □ □

عندما اشتعلت الحرب العراقية ـ الإيرانية، في العام ١٩٨٠ كان التساؤل: ما هو موقف الجبارين الدوليين في حينه ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الأشهر الأولى ـ منها، وهل لهما مصلحة في استمرار تلك الحرب، وهل لهما مصلحة أيضاً في إسقاط نظام الثورة الإيرانية؟

كانت الأجوبة على هذا التساؤل تقول إن الهدف الأميركي من هذه الحرب كان هزّ النظام الإيراني لا إسقاطه، وزعزعة حكم آية الله خميني، والعمل على بلورة قيادة جديدة قادرة على اتخاذ قرار يتعلق في حينه بمستقبل العلاقات مع أميركا. ولم تكن واشنطن تعتبر أن هناك بديلاً لخميني، بل بديلاً لفوضى الحكم التي كانت قائمة في طهران. وأميركا كانت تريد لخميني أن يبقى لأنه كان يشكل ضمانة ضد الاتحاد السوفياتي بقدر ما كان يشكل آيات الله الحاكمون سعيداً في إيران سداً منيعاً في وجه الشيوعية.

والولايات المتحدة كانت رافضة لـ«بلقنة» إيران وقيام دولة عربستان ودويلات أخرى للأكراد أو البلوش أو الأذربيجانيين. إن إضعاف

إيران كان أمراً غير مسموح به مرحلياً. أما تقسيمها فأمر ممنوع إطلاقاً، لأن أميركا كانت تريد أن تبقي إيران دولة كبيرة وقوية في وجه العالم العربي، تهدد منها دول الخليج كبيرها وصغيرها. لذلك لم تكن لتسمح بانتصار عربي كبير أو حقيقي في الحرب الدائرة، لأن أي انتصار عراقي على إيران كان يعني انتصاراً عربياً على الفرس. والفرس يؤتمنون على المصالح الأميركية والغربية أكثر مما يؤتمن العرب.

أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي فالحرب كانت ورقة رابحة في يده. فقد نسي العالم في ذلك الوقت غزو أفغانستان ودور موسكو على الحدود الشمالية للخليج. وكان لا بد لهذه الحرب، من وجهة نظر موسكو، أن تمهد لتحالفات جديدة معه. فموقف الحياد الذي وقفه من الحرب كان سيقربه من منابع النفط من دون أن يطلق رصاصة واحدة، بقدر ما يقرب إمكانية تعديل نظام خميني وقيام حزب تودة الشيوعي واليسار الإيراني بدور الثقل بين رجال الدين من جهة والجيش من جهة ثانية، فيمنع قيام ديكتاتورية عسكرية يمينية وينهي حدة عداء آيات الله التقليدي لروسيا ولكل ما هو روسي.

كان التساؤل الآخر: أين كانت تقف دول الخليج من الحرب العراقية ـ الإيرانية؟ الجواب: كان قلبها الكبير وسيفها الصغير مع العراق. لكن لسانها الطويل كان مشلولاً. لقد أكله الخوف من إيران. عاشت دول الخليج لمدة ثماني سنوات زمن الرعب أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية لأن الحرب كانت طويلة ونتائجها كانت كارثية، أما مضاعفاتها فكانت غير محسوبة وتسويتها ما زالت حتى الآن مشروعاً لم يكتمل.

كانت الناس في الخليج تعتقد أن النظام في العراق، وقد استفاد من تجربة أكثر من عشر سنين قضاها في الحكم في حينه، قد أصبح، بما تكوّن لديه من النضج السياسي، والحنكة الديبلوماسية، والإدراك بشؤون الخليج، والمعرفة بأنظمته وحكّامه، قادراً على الفهم أن النظام الحزبي القائم في بغداد لا يصلح في البحرين وقطر وأبو ظبي، وأن التعاون والتنسيق مع الأنظمة القائمة، وإن اختلفت في بنيتها مع طبيعة النظام في بغداد، هو مطلب وطني. وأن تقارب البنية السياسية بين بعض الأنظمة ليس شرطاً للتعاون بينها.

لكن العراق لم يكن قد استوعب هذا الأمر.

□ □ □

وأدرك الخليجيون أن انتصار العراق معناه أنه كان على الخليج أن يقبل العراق نهائياً داخل مجموعة دوله وأن ينهار حاجز اللاثقة والتردد بينهما. وأدرك الخليجيون أيضاً معنى الانتصار الإيراني وعواقبه وانعكاساته على الخليج وأنظمته وبنيته القومية. كانت دول الخليج قد ملّت التهديدات الإيرانية يوماً بعد يوم من أيام الشاه إلى أيام خميني ومن بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى نهايتها.

كانت إيران لا تتورع مثلاً عن أن تصدر عبر سفارتها في إحدى دول الخليج، بياناً تدعو فيه الإيرانيين المقيمين هناك لتسجيل أسمائهم للتطوع للقتال في صفوف القوات الإيرانية، وكأن تلك الدولة الخليجية ليست دولة عربية، من دون أن يصدر احتجاج رسمي من قبل تلك الدولة الخليجية لدى طهران على هذا التصرف الأرعن حتى ولو كان موقف تلك الدولة رسمياً هو الحياد. ولم تتورع إيران عن إرسال طائرات الفانتوم العسكرية

للنزول في مطارات الخليج بحجة التزود بالوقود للتأكد من عدم وجود طائرات عراقية فيها.

ولعل السلاح الأمضى في يد إيران ضد دول الخليج، والذي هو بمثابة سيف ديموقليس المُصْلَت على رقاب الأنظمة هناك، كان قدرة طهران على فتح الملف الطائفي على امتداد الساحل الخليجي. وعن طريق قدرة إيران على التحريض المذهبي الديني، كانت تفرض سيطرتها على الأنظمة الخليجية وتفرض معها طموحاتها التوسعية في كل الخليج العربي. وعلى الرغم من ذلك وقفت دول الخليج على الحياد ـ الحياد الصامت ـ في الحرب العراقية ـ الإيرانية وكأن الأمر ظاهرياً لا يعنيها على الإطلاق.

لكن كيف كان حياد دول الخليج؟ بل كيف كان يُبرر. الجواب سهل: كانت هناك دولتان إسلاميتان تتحاربان. ولما كان الإسلام يجمع بينهما، فقد وجب على دول الخليج المسلمة الوقوف على الحياد. هذا كلام جميل وكلام معقول لو كانت الحرب بين دولتين إسلاميتين إحداهما ليست دولة عربية. كلام جميل لو كانت الحرب بين بنغلاديش وباكستان. وكلام معقول لو كانت بين ماليزيا وأندونيسيا. أما كونها بين دولة إسلامية عربية اسمها العراق ودولة إسلامية غير عربية اسمها إيران، ودول الخليج المحايدة دول إسلامية عربية، فيصبح الكلام عن الحياد غير جميل وغير معقول. لقد استطاعت إيران أن تسقط في هذه الحرب العامل القومي لتحل محله العامل الطائفي وتستبدل الولاء الوطني بالولاء الديني.

ثم ممَّ كانت تخاف دول الخليج فعلاً؟ من أن ترتكب إيران حماقة تاريخية وتقوم بعمل جنوني تقصف به آبار النفط وبعض المنشآت الاقتصادية (الحماقة التي ارتكبها العراق بعد غزو الكويت). وكان

في رأي الكثير من الخليجيين أيامها، أن عملاً مثل ذلك أفضل من الذل اليومي للتهديدات الإيرانية، التي كانت تنذر فيها دول الخليج بعظائم الأمور إذا هي نبست بكلمة أو قامت بعمل ينبىء بأنها دول عربية. حتى أصبحت التهديدات الإيرانية المتوالية تذكر الناس بإنذارات الصين إلى تايوان التي استمرت طوال ٢٥ سنة، حتى وصل عدد الإنذارات التي كانت تحرص الصين على ترقيمها، إلى أكثر من سبعة آلاف إنذار، ما عدا السهو والخطأ. حتى أصبح الحنين إلى أيام الاستعمار البريطاني من أحاديث «الديوانيات» و«البرزات» في كل مكان في الخليج. ثم لنفترض أيضاً أن إيران قد قامت بقصف بعض المنشآت النفطية في دولة خليجية. ماذا كان سيحدث؟ كان يمكن أن تتدخل الولايات المتحدة وربما بعض حلفائها الأوروبيين بحجة حماية منابع النفط في وجه الاعتداء الإيراني. ولم يكن هذا الأمر ليزعج الخليجيين أبداً. بل ربما كان وضع حداً لقلقهم وهواجسهم.

□ □ □

لقد تقبل الحكّام والناس فكرة التدخل الأميركي في الخليج خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وخصوصاً بعد الانقسام في الصف العربي من جرّاء هذه الحرب وتهديدات إيران المستمرة خلالها. إن المظلة الأميركية الجوية فوق الخليج كانت قد زرعت بعض الثقة في القلوب الخليجية الواهنة، وأثبتت أن دول الخليج لا تستطيع أن تضمن سلامتها وسلامة نفطها من دون حماية القوى الكبرى، حتى في حرب إقليمية محدودة المساحة والأهداف كالحرب العراقية ـ الإيرانية. ولم يعد «مبدأ كارتر» الذي وضع بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان مرفوضاً. أصبح همهم أن يكون الرئيس

الأميركي في حينه جيمي كارتر نفسه مقتنعاً به وأن تكون قوات التدخل الأميركي السريع قادرة على التدخل بالسرعة المطلوبة. فالقبول الصامت بهذه الحماية كان سيّد الموقف.

كان من الصحيح القول إن هذه الحرب وما صاحبها من تهديدات إيرانية متواصلة قد وفّرت المناخ النفسي والسياسي لقبول فكرة التدخل الأميركي (الذي تم بعد غزو العراق للكويت) بحجة حماية منابع وممرات النفط من أي تخريب محتمل، إلاّ أنه من الصحيح أيضاً القول إن الاتحاد السوفياتي كان لا يريد أن تجرّ هذه الحرب إلى دور أكبر لأميركا في الخليج ولا إلى وجود أميركي دائم فيه (وهذا ما حصل في حرب الخليج الثانية). لذلك فإن حياد واشنطن وموسكو كان حياداً مدروساً ليمنع الواحد ثانيهما من تحقيق مكاسب في المنطقة. وقد أسقط الخوف الإيراني التحفظ العربي في الخليج على قبول الوجود العسكري الأميركي هناك، بعد أن كانت دول الخليج العربية تجد غضاضة وحرجاً في قبول أي دور لواشنطن عندها.

لكن ما الذي كان مطلوباً من كل تناقضات هذه المواقف المزدوجة؟ كان المطلوب نصف انتصار للعراق ونصف هزيمة لإيران. وهذا ما حصل تماماً. بهذه المعادلة كان يضمن الغرب استمرار تدفق نفطه. إن انتصاراً كاملاً لأي من الطرفين كان لا بد من أن يقلب معادلات توازن القوى في الخليج بالنسبة إلى الغرب. ولو انهارت المقاومة الإيرانية بالسرعة التي كان يطمح إليها العراقيون، لبدأ العد العكسي في «بلقنة» إيران وتقسيمها إلى دويلات.

كان الخليجيون يخافون انتصار العراق. لماذا؟ لأنهم كانوا يخافون

من سيطرة العراق السياسية في الخليج. ويخافون من زعامة العراق في المنطقة. ويخافون من قوة العراق العسكرية. لم يخيّب العراق أملهم. وكان هذا ما حدث أثناء غزو العراق للكويت في صيف ١٩٩٠. وكان خوفهم في محلّه.

الإطار
التاريخي الإيراني

١ ـ إيران وقومياتها

أول ماسوني في الخليج

■ «قال الخليفة المنصور لبعض قواده: أجع كلبك يتبعك، وسمّنه يأكلك.

فقال له أبو العباس الطوسي: يا أمير المؤمنين، أما تخشى إن أجعته أن يُلوّح له غيرك برغيف فيتبعه ويدعك!».□

«العقد الفريد»

لابن عبد ربه

ككل حكايات الأوطان، لا بد لقصة عربستان أن تبدأ من التاريخ. وتاريخ عربستان تاريخ حافل ملوّن بأسماء غريبة وأبطال وهميين وجغرافيا فريدة وأحداث ضاعت في غياهب النسيان، وبصراع دولي ما زال يتكرر بأسمائه وحذافيره بعد أكثر من نصف قرن على مسيرته الأولى.

عربستان وطن عربي ضاع ثلاث مرات. المرة الأولى قبل حوالى سبعين سنة، عندما ضمته بريطانيا إلى إيران. والمرة الثانية عند قيام الثورة الإسلامية في إيران. والمرة الثالثة عند نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية. وفي المرات الثلاث كانت العروبة هي الضحية، وكان الوطن هو الثمن، وكنا نحن العرب، الأداة والضحية في آنٍ معاً.

عربستان كانت وطناً عربياً وضاع، بينما ظلت قضايا الأوطان الأخرى الخاسرة أحلاماً بوطن وسعياً لجمع شمل، أملها في تحقيق

ذاتها كأمل الشيطان بالجنة. وعند هذا الإدراك تزداد الحرقة بالخسارة ويُعمق الجرح بالفرص الهاربة. لذلك فقصة عربستان حكاية جميلة تروى، لأن أحداثها ما زالت تتوالى على مسرح الاستراتيجية الدولية، والصراع حولها ما زال مستمراً فصولاً.

□ □ □

تبدأ التطورات السياسية العامة لعربستان بمجيء بني كعب من الداخل إلى ضفاف الخليج الشمالية في عربستان، فكانوا النواة التي التف حولها التشكيل العربي الحديث في المنطقة والذي أخذ ينمو إلى دولة، وانطلق بنو كعب خلالها من قيود بيئتهم ومضوا يشقون طريقهم إلى البحر الذي ظلوا يستمدون مقوماتهم منه.

فقامت أسرة آل مرداو ـ وآخر أمرائهم «بطلنا» الشيخ خزعل ـ تحمل العبء، باعتبارهم الورثة الطبيعيين لبني كعب في المنطقة، وقبضت على زمام الحكم. والجدير بالذكر أنه لم تقم في عربستان وحدة سياسية واسعة تضم الوحدات السياسية الصغيرة المجاورة. ولعل ذلك يرجع إلى أن بني كعب قد حملوا إلى بيئتهم الجديدة ما تعوّدوه من تنازع وتنافر، إلى جانب تغلغل النفوذ الأجنبي في المنطقة ـ لا سيما النفوذ البريطاني ـ الذي كان من أهم أهدافه الحيلولة دون تكوين وحدة سياسية كبيرة للبلدان العربية في الخليج العربي. بالإضافة إلى مراحل النزاع الفارسي ـ العثماني على عربستان، الذي احتدم على طول الحدود السياسية فشجع الأطراف المتنازعة على البحث عن الأصول التاريخية للمشكلة.

وكانت صلات عربستان ولا سيما مع الكويت ونجد والعراق، صلات مباشرة بعيدة عن التعقيد السياسي الذي تنطوي عليه دول

العرب اليوم. فقد اتسمت تلك العلاقات بالانفتاح التام والتعاون الوثيق، فلا حواجز ولا قيود. كان العرب يتنقلون في المنطقة بلا عائق يمنعهم. وقد قام الشيخ خزعل بمجهود سياسي فاعتبر بارعاً في علاقاته. إذ كان رفيقاً ملازماً لشيوخ الكويت، وسنداً كبيراً للسيد طالب النقيب، (المطالب بعرش العراق فيما بعد) ووسيطاً كريماً للأمير ابن سعود (الملك فيما بعد). وكان الشيخ خزعل من البارزين في الميدان إبان الاحتلال البريطاني للعراق، فوضع طاقاته بكاملها تحت تصرف المحتلين ووهبهم ثقته طمعاً في مساندتهم إياه. ولكن خاب ظنه عندما أعاقوا ترشيحه لعرش العراق، فكانت تجربة قاسية أفهمته أن الديبلوماسية البريطانية تسعى وراء مطامعها. ولكنه لم يتعظ بها.

أما النفوذ الأجنبي في عربستان، فقد تطور انطلاقاً من التوسع الأوروبي في حوض الخليج العربي، إذ شهد الخليج ضغوطاً أوروبية متسلسلة ربطت ما بين القرن السادس عشر وأوائل القرن العشرين. فغدا عنصراً هاماً من عناصر السياسة الدولية، مما دفع طلاب الثروة إلى إنشاء مراكز تجارية ومستعمرات لهم. فكانت أولاً منافسة برتغالية ـ هولندية، ثم ترعرعت في أرجائه منافسة بريطانية ـ فرنسية، ثم أعقبها تخوف بريطاني من امتداد النفوذ الروسي إلى الخليج، وقد غدت فارس خلاله ميداناً رئيسياً لذلك الصراع الذي أخذ ينمو ويتفرع.

ولما كانت عربستان تحتل موقعاً كاملاً على فم الخليج، فقد تحولت إلى مركز سياسي واقتصادي مهم في الشرق الأوسط، وأصبحت من المواضيع المهمة في العلاقات الدولية. لذلك شهدت تحديات أجنبية متعددة الجوانب استطاع الوجود العربي أن يصمد أمامها،

فظل الخليج عربياً واعتصمت العروبة في أقطاره متخذة معاقلها على سواحله. وكانت عربستان تشكل عالماً مهماً يعد من المعالم الحضارية العربية البارزة في حياة شعوب الخليج.

لقد جذب نهر كارون انتباه رجال الدبلوماسية البريطانية وكبار رجال الشركات. ولما تفجّر النفط فيها زاد تشبث بريطانيا بوجودها على شواطئها، إذ أسبغ النفط عليها أهمية جديدة. ولا شك أن المكانة الممتازة، التي تبوأتها بريطانيا في المنطقة، أصبحت على ما يبدو تشكل خطراً في المستقبل على عروبة عربستان. إلاّ أنه ظهر بعدئذٍ أن الخطر الحقيقي والمباشر آتٍ من الشمال حيث القومية الإيرانية الحديثة المعادية للعرب.

ولأن فارس كانت تجاور عربستان، فقد مارست أنواعاً من الضغوط عليها، وحشدت طاقاتها للسيطرة على ربوعها منذ أن كانت مفككة عاجزة في ظل حكم القاجاريين وحتى إنجاب باعث قوميتها رضا خان. فاندفع يتشبث بالوجود الفارسي على شواطىء الخليج. فنشب النزاع التاريخي الحاد مع الشيخ خزعل الذي كان من نتائجه تقويض الحكم العربي في عربستان تمهيداً لنشأة النفوذ الفارسي واستقراره فيها حتى اليوم.

إن وجود العرب في منطقة حوض نهر دُجيل ـ الذي يسميه الفرس نهر كارون ـ .. يعود إلى زمن سحيق. والعرب إلى يومنا هذا يكونون الأغلبية الساحقة في المنطقة. فالحقيقة الكبرى هي أن عربستان وطن عربي، وعروبتها لم تكن وليدة ظرف تاريخي معين، بل هي أمر يرجع في أصوله إلى جذور الماضي وإلى طبيعة الإقليم.

لقد تعرض جنوب غربي آسيا ـ بما فيه عربستان ـ للسيطرة العثمانية

منذ القرن السادس عشر، وقد نازعتها السيادة الدولة الفارسية. كما أن الزحف الأوروبي بدأ يستهدف المنطقة فأثر ذلك تأثيراً عاماً عليها، الأمر الذي عرضها للتدهور الاجتماعي والسياسي فترة ليست بالقصيرة. إلاّ أن القرن التاسع عشر شهد بوادر نهضة في المنطقة أدت إلى وضوح فكرة القومية العربية، التي سرعان ما اصطدمت بفكرتين أخريين.

- **الأولى:** فكرة الجامعة الإسلامية، التي عدّت عربستان جزءاً من الأمبراطورية العثمانية.

- **الثانية:** فكرة القومية الفارسية الإيرانية الحديثة التي تغلبت على الفكرة الأولى فقضت على الحكم العربي في عربستان.

كان النزاع العثماني ـ الفارسي على المنطقة، يمثل في الواقع التصادم بين الفكرتين. وكان التيار الثاني أقوى من الأول، إذ كان موقف العثمانيين رخواً، في حين كان موقف الفرس صلباً. وبالرغم من ذلك، فإن الإمارة بقيت عربية لا تقر بشيء مما وقع. كما أن فارس نفسها أبقت الاستقلال الذاتي لها، واعترفت بإمارة الحاج جابر بن مرداو وأولاده من بعده.

بعد الاحتلال العثماني لعربستان، تدخلت فارس في الأمر خوفاً من تطويقها بالقوات العثمانية من الجنوب والغرب، فبادرت بالاحتجاج أولاً، ثم باحتلال عربستان (١٨٤٠ ـ ١٨٤٢)، مما دفع كلاً من الدولة العثمانية وفارس إلى إجراء مباحثات جديدة. وكانتا قد أعياهما النزاع الطويل لا سيما أن بريطانيا، الطامعة بأملاك الدولة العثمانية، وروسيا التي تقف بجانب الفرس، قد تدخلتا في الأمر،

وضغطتا على الدولتين المتنازعتين لقبول وساطتيهما لحسم ما بينهما من خلاف بلغ حداً خطيراً العام ١٨٤٢.

وأخيراً لما وجدت أطراف النزاع أن مشكلات الحدود ستحتاج إلى وقت طويل، فضلت عقد معاهدة تنص على حل بعض المشكلات القائمة وأن يترك البعض الآخر للدراسة. فكانت معاهدة «أرضروم» الثانية في ٣١ أيار ١٨٤٧ أيام السلطان العثماني عبد المجيد والشاه الفارسي محمد.

ويظهر أن النزعات المذهبية قد ساهمت مساهمة فعّالة في عقد المعاهدة بين طهران (حامية المذهب الشيعي) واستنبول (حامية المذهب السنّي) فألحقت عربستان ـ وهي منطقة شيعية ـ بفارس، في حين ضمت السليمانية وما جاورها ـ وهي منطقة سنّية ـ إلى الدولة العثمانية، في وقت كان فيه العامل المذهبي يسيطر سيطرة كاملة على العلاقات الفارسية ـ العثمانية.

لقد شهد العراق مآسي مذهبية لا حدود لها مع الفرس، من مظاهرها أن العثمانيين أمروا الفرس بضرورة الدخول في مذهب أهل السنّة والجماعة في معاهدة ١٧٤٦ المعقودة بين الدولة العثمانية ونادر شاه، ومن رفض كان نصيبه القتل. ولما كانت عربستان والسليمانية من أشد المناطق احتكاكاً بين الدولة العثمانية وفارس، جاء التنازل في معاهدة «أرضروم» الثانية كحل علّه يساهم في التخفيف من حدة هذا التوتر المذهبي.



تقع عربستان إلى الجنوب الشرقي من العراق، وبذلك تكوّن نهاية الطرف الشرقي من الهلال الخصيب، الذي يبدأ عند السهول

الفلسطينية ماراً ببلاد الشام، وتحتل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي. وهي تشكل منطقة حاجزة بين آسيا العربية والقسم غير العربي من قارة آسيا. وقد كانت إحدى الوحدات السياسية الصغيرة التي تحف بشبه الجزيرة العربية، تحدّها من الشمال سلسلة جبال كردستان ومن الشرق امتداد جبال البختيارية، وهي جزء من جبال زاغروس، وتكوّن هذه الجبال حدوداً طبيعية. ومن الغرب العراق ـ بلواءيه البصرة والعمارة. ومن الجنوب الساحل الشمالي للخليج العربي.

وتبلغ مساحة عربستان ١٥٩,٦٠٠ ألف كيلومتر مربع. أما عدد سكانها فيقدر بمليون ونصف المليون عربي قبل الاحتلال الإيراني للإمارة عام ١٩٢٥. ويسكنها الآن بجانب العرب حوالى نصف مليون من الإيرانيين وفدوا إلى المنطقة في نطاق حملة التفريس للإمارة. وينتمي معظم السكان العرب إلى بني كعب وبني تميم وبني طرف، مما حدا فارس تحت حكم الصفويين، أن تطلق على هذا الإقليم اسم «عربستان» ومعناها بلاد العرب. واسم عربستان يطلقه غير العرب على الأرض العربية المجاورة لهم. فأطلق الأتراك اسم عربستان على سورية لا سيما القسم الشمالي منها. ونرى ذلك في التقويم الذي أصدرته الحكومة العثمانية في الآستانة العام ١٨٥٩: إن اسم الفيلق المرابط في سورية «عربستان أو رودسي» ـ أي: «جيش عربستان» ـ كما يطلق الإيرانيون اليوم اسم «عربستان سعودي» على المملكة العربية السعودية. غير أن العرب كانوا يطلقون على هذا الإقليم اسم الأحواز. فالأحواز اسم عربي وكان اسمها في أيام الفرس خوزستان، ومعناها بلاد الحصون والقلاع.

فالأحواز (وتسمى أيضاً الناصرية) ـ وهي اليوم الأهواز ـ وقد أطلق

العرب عليها اسم الأحواز لتمييزها عن الإقليم الذي يحمل الاسم نفسه الذي يقع إلى الشمال الشرقي من المحمرة، هي مركز إمارة عربستان وتقع على نهر كارون في أواسط عربستان.

أما المحمرة (وهي اليوم خورمشهر) فتقع عند مصب نهر كارون في شط العرب. وهي ميناء تجاري مهم مرتبط بالبصرة ارتباطاً اقتصادياً واجتماعياً وثيقاً. شيّدها يوسف بن مرداو عام ١٨١٢ على بقايا مدينة كانت قائمة هناك قبل ستة قرون. واتخذها وأتباعه سكناً لهم وسمّوها «مُحمرة» وأصبحت عاصمة للإمارة بعد استقلالها.

وعبادان (وتسمى جزيرة خضر) ـ وتدعى اليوم آبادان ـ من مدن عربستان التاريخية المهمة، تقع جنوب المحمرة. وهي ميناء لتصدير النفط، وفيها أكبر مصفاة للنفط في الشرق الأوسط. وهي تتألف من جزيرة مستطيلة الشكل تحيط بها مياه شط العرب من جميع جهاتها. وعبادان مدينة قديمة زارها رحّالة كثيرون وكتب عنها مؤرخو العصور الإسلامية، وقد عدّوها ضمن مدن البصرة والعراق الجنوبي.



يعد الشيخ خزعل من الشخصيات العربية البارزة في تاريخ العرب الحديث، إذ إنه لعب دوراً رئيسياً في أحداث الخليج العربي في الربع الأول من القرن العشرين، وساهم مساهمة فعّالة في أحداثه، واحتل مكانة مرموقة بين أمراء الجزيرة العربية. وحرص أمين الريحاني في كتابه «ملوك العرب» على أن يؤكد لنا: «إنه أكبرهم بعد الملك حسين (شريف مكة) سناً وأسبقهم إلى الشهرة، وقرين أعظمهم إلى الكرم».

ولد الشيخ خزعل في العام ١٨٦٢، وهو كعبي عامري تجري الدماء العربية في عروقه، أمه نورة بنت طلال شيخ قبيلة الباوية، التي تنحدر من ربيعة. وكان قد تزوجها أبوه الحاج جابر بن مرداو زواجاً سياسياً ليكسب بها قبيلة أبيها المنشقّة عليه. نشأ الشيخ خزعل في المحمرة وتعلم على أيدي بعض من شيوخ النجف، وتدرب على الفروسية.

تولى الإمارة على أثر اغتياله لأخيه الشيخ مزعل العام ١٨٩٧، ولهذا الاغتيال دلائله. فبالإضافة إلى الدوافع الذاتية التي حدت الشيخ خزعل على الإقدام عليه، كانت هناك دوافع سياسية خفية تعد رئيسية في تلك الأحداث. فالمعروف عن الشيخ خزعل أنه كان حذراً من المصالح البريطانية في عربستان، لا سيما الملاحة في نهر كارون، وقد عارض المشروع إلاّ أنه أخفق في إقناع بريطانيا بتركه، فظلت بريطانيا تنظر إليه بعين القلق والريبة. وجاءت الفرصة عندما عرض الشيخ خزعل على بريطانيا ما ينوي الإقدام عليه، وأكد لها التزامه بمصالحها فشجعته على ذلك.

ويقول أمين الريحاني عنه أيضاً: «إنه غني حكيم كريم، يساعد في بناء كنيسة في بلاده لمنكوبي الكلدان، ويساعد في تأسيس محفل للماسون (...) ويفتح خزانته لراقصة أو مغنية كما يفتحها لأولي البر والإحسان من الطوائف كلها جمعاء (...) إذا ناوأه أحد مشايخ القبائل وهمّ بالخروج عليه، وكانت له بنت صالحة للنكاح، يزوره السردار أقدس ويشرفه بالمصاهرة فتخمد في الحال جذوة التمرد والعصيان. وهو لا يزال على سنه التي تجاوزت الستين أهلاً لمثل هذه المهمات».

لقد انتمى الشيخ خزعل إلى المحافل الماسونية وساعد في إنمائها

فمُنح أوسمة كثيرة، واختير رئيساً فخرياً للمحفل المصري، وكانت له مع يوسف الحاج اللبناني الذي أسس المحفل الماسوني في المحمرة، ومع الأمير محمد علي في مصر وهو الأستاذ الأعظم للمحفل الأكبر الوطني المصري، علاقات وطيدة.

كما كان من المعروف أن الشيخ خزعل شيعي المذهب، له عند علماء الدين في النجف وكربلاء مقام كبير. وكان قصره لا يخلو من وفودهم، كما كانت له مواقف مشرّفة في أعمال البر. وهو برغم هذا لم يعرف عنه التعصب المذهبي الذي كان شديداً أيامه ولم يعادِ أصحاب المذاهب الأخرى. ويُروى أن مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني زاره في المحمرة للحصول على هبة لترميم المسجد الأقصى، فأعطاه تسعة آلاف روبية. ويذكر عن الشيخ خزعل أيضاً أنه كان مفرطاً في الجنس حتى تجاوزت زوجاته الستين أو أكثر.

ولما قررت بريطانيا غزو العراق ـ إبان الحرب العالمية الأولى ـ رأت أن تستميل إلى جانبها شيوخ الإمارات العربية القائمة على ضفاف الخليج العربي، لتؤمن مواصلاتها عبر الخليج إلى الهند. فأصدرت لهم تعهدات في المحافظة على أوضاعهم الراهنة وضمان حريتهم وعقائدهم وإعلانهم شيوخاً مستقلين تحت الحماية البريطانية.



ولما اندلعت الحرب ـ وأصبحت الدولة العثمانية في الجانب المضاد لبريطانيا ـ صدرت الأوامر بإرسال قوات بريطانية إلى عبادان. وقد أعطيت في حينه مسوغات لتلك الحملة، ومنها: صيانة النفط في عربستان من أجل الاستهلاك البريطاني. وقد خشيت بريطانيا أن

تعمل القوات العثمانية في منطقة عربستان، وتحرم بريطانيا موارد النفط وبالتالي تقضي على النفوذ البريطاني، فكان لزاماً على الإنكليز أن يعملوا كل ما في وسعهم لاستمرار تسيير أعمال شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية، التي كان خط أنابيبها يصل إلى جزيرة عبادان الواقعة في رأس الخليج، وكانت آبارها تقع إلى الجهة الشرقية الشمالية من عربستان. وقد ضوعف ـ في النصف الأول من عام ١٩١٤ ـ خط الأنابيب وتوسعت معامل التصفية توسعاً كبيراً.

وما أن أعلنت الدولة العثمانية الحرب على الحلفاء في الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤، حتى أذيع على الأهالي في منطقة الخليج بلاغ ذكر فيه أن بريطانيا لا تضمر أي عداء للعرب ما داموا يظهرون صداقتهم لها، وأن القوات البريطانية لم تحضر إلاّ لتواجه الاعتداء التركي، وتدافع عن أصدقائها العرب.

وكان الشيخ خزعل ـ في جميع مراحل الاحتلال ـ عوناً للإنكليز في حربهم في المنطقة، متجاهلاً الرأي العام في إمارته، فوضع جميع ممتلكاته وأتباعه بإمرة جيوش الاحتلال، واشترك في القضاء على كل حركة تمرد ضد أصدقائه الإنكليز. وقد قام بذلك لقاء تأكيد بريطاني وجّهه له في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤ ممثل بريطانيا في الخليج.

لقد خضعت البصرة للسيطرة العثمانية منذ العام ١٥٤٦، وكان غرض العثمانيين من فتحها، مقاومة البرتغاليين في الخليج ومياه الهند. وظلت البصرة ولاية عثمانية يحكمها متصرف باسم باشا بغداد حيناً ومستقلاً عنه أحياناً كثيرة. وكان ذلك المتصرف لا

يستطيع الدفاع عن ولايته وتثبيت حكمه ونشر الأمن دون أن يستمد العون بانتظام من القبائل المحيطة بالبصرة.

وقد حرص والي البصرة دائماً على كسب صداقة شيخ المحمرة، غير أنه لم يكن موفقاً دائماً، لا سيما في عهد الشيخ خزعل، الذي كان له نفوذ عظيم في البصرة، لسكنى قسم غير قليل من أفخاذ عشائر المحيسن على امتداد شواطىء شط العرب الغربية، وكانت له صلات طيبة مع أهلها، إذ ارتبط مع بعض الأسر البصرية برباط المصاهرة لتقوية هذه الصلة، إضافة إلى أملاكه الواسعة التي قدرت بنحو نصف مليون ليرة عثمانية. وكان جميع كبار الملاكين يعتمدون عليه ويحتمون به، وهكذا لعبت عشائر الشيخ خزعل دوراً تقليدياً في حياة الولاية السياسية، وبقيت مصدر إزعاج مستمر لحكّامها. أما سلطة الوالي فلم تكد تخرج عن نطاق أسوار المدينة نفسها.



والعلاقة بين الشيخ خزعل وولاية البصرة أساسية في روايتنا لأحداث عربستان. وهي تنقسم إلى فترتين متميزتين:

- **الأولى:** قبل إعلان الدستور في الدولة العثمانية عام ١٩٠٨، وقد امتازت العلاقات بنفوذ كبير للشيخ خزعل في البصرة على الولاة، وتسلّط لا حدود له، وكان يستعين على ذلك ـ في كثير من الأحيان ـ بالسيد طالب النقيب، الذي دخل في صراع مع الأتراك، وقام ببطولات أعطته اسماً أسطورياً في جنوب العراق. فكان مرهوب الجانب، صعب القيادة، وكان يبطش بخصومه دون رحمة؛ ويحمي أتباعه. وقد جمع

بسخائه وبطشه أعواناً كثيرين استغلهم لمصلحته ولمضايقة ولاة البصرة الذين تعاقبوا عليها. فخشي الولاة بأسه، ولبوا طلباته. وقد أفاد الشيخ خزعل من نفوذه كثيراً، وكانت تغلب على علاقته بهم في هذه الفترة المصلحة الشخصية المتمثلة بالمنافع المتبادلة.

فللشيخ خزعل في البصرة أملاك واسعة وأتباع كثيرون، والإدارة العثمانية أضعف من أن تحمي تلك الممتلكات. فكان لا بد له أن يبحث عن شخصية متنفذة قوية ليستعين بها على حماية مصالحه، فوجد في شخص السيد طالب النقيب ضالته المنشودة. فكسبه إليه وأغدق عليه وشمله بكرمه وخصص له راتباً شهرياً بلغ خمسين ليرة عثمانية ذهباً.

- **الثانية:** وهي التي بدأت بعد إعلان الدستور في العام ١٩٠٨، وقد امتازت بتوتر واضح وصراع لم يهدأ بين الشيخ خزعل ومؤيده السيد طالب النقيب، وبين ولاة البصرة الذين تعاقبوا على الحكم في هذه الفترة. سببه جنوح حزب «الاتحاد والترقي» الحاكم إلى السيطرة الفعلية على ولايات الأمبراطورية في الخليج، والقضاء على كل نفوذ محلي للعناصر غير التركية، من شأنه أن يحد من سلطة الولاة في ولاياتهم. ولما كان نفوذ الشيخ خزعل والسيد طالب النقيب في البصرة كبيراً، فمن الطبيعي أن تدور رحى صراع لا يمكن أن يخمد أواره مع سلطة الوالي العثماني.

ومما زاد توتر العلاقات في هذه الفترة، أن السيد طالب النقيب تقلد زعامة المعارضة للاتحاديين الأتراك في العراق بعد ثورة ١٠ تموز

١٩٠٨ (وكان قد أيدها بادىء الأمر باعتباره عضواً في «الاتحاد والترقي») وأخذ على عاتقه مناهضتهم والعمل على طردهم من ولاية البصرة وبالتالي المطالبة باستقلالها. فقد كان يُمنّي نفسه بإمارة عربية تشمل البصرة وما جاورها على غرار إمارة الشيخ خزعل في عربستان.

وكانت علاقة الشيخ خزعل معه قد تبلورت بعد ذلك، ولم تبق مجرد أطماع شخصية، بل تعدتها إلى الصلات القومية والأماني العربية التي أخذ أمراء العرب في تلك الربوع يفكرون بها، بعد سياسة التتريك التي ضاقوا بها ذرعاً، وعملوا متحدين للتخلص من كابوسها. وقد شهدت كل من البصرة والمحمرة والكويت اجتماعات متوالية بين أمير المحمرة الشيخ خزعل (وتعد إمارته امتداداً طبيعياً للبصرة) وأمير الكويت الشيخ مبارك الصباح (وهو رسمياً قائمقام للبصرة) وزعيم البصرة السيد طالب النقيب (المطالب بحكمها الذاتي) وغيرهم.



ومما يلفت النظر آنئذٍ أن الحركة القومية العربية في المنطقة كانت تسير بقوة ونشاط، وأن الاتحاديين كانوا أعجز من مقاومة تأججها في النفوس والقضاء على نفوذ أصحابها، لا سيما أن السيد طالب النقيب قد أسس في ١٦ آب ١٩١١ حزب «الحرية والائتلاف» لمناوأة الاتحاديين، يعضده فيه كل من الشيخ خزعل والشيخ مبارك. وقد انتخب السيد طالب عضواً في مجلس المبعوثان في الآستانة عام ١٩١١. وبعد حلّ حزب «الحرية والائتلاف» أسس في ٢٨ شباط عام ١٩١٣ «جمعية البصرة الإصلاحية»، التي طالبت بالحكم الذاتي، وروّجت لفكرة الإصلاح اللامركزي، وذلك

بتأليف مجالس محلية للولايات العربية ـ ومنها البصرة ـ لتعالج مشاكلها وشؤونها بنفسها.

ومن أهم ما تمخضت عنه هذه الحركة في تلك المنطقة العربية هو اجتماع مؤتمر الفيلية الذي عقد في آذار عام ١٩١٣ بين زعماء شمال الخليج العربي الثلاثة ـ خزعل ومبارك وطالب ـ للتخطيط لمستقبل السياسة العربية في المنطقة بعد أن تردت العلاقات العربية ـ التركية وأنذرت بانفجار شديد. وقرر المؤتمرون الاتفاق على التحالف فيما بينهم وتنسيق سياستهم.

ويمكن اعتبار تلك الاجتماعات، برغم أنها لم تكن لها صبغة رسمية، وهذا الاتفاق العربي، محاولة أولى من نوعها للتجمع على أساس لا مركزي تقع في تاريخ العرب الحديث. فلو قُدِّرَ لهذا الاتحاد العربي أن يقف على قدميه لولدت في رأس الخليج العربي إمارة من أغنى دول الوطن العربي بلا منازع، ولما خسر العرب بعدها عربستان. وقد أحيط القوميون العرب ـ في بغداد واستنبول وسورية ومصر ـ علماً بقرارات المؤتمر، وتعرضت الصحافة العثمانية لهذه الاجتماعات، واتهمت المؤتمرين بإضعاف نفوذ الدولة العثمانية في المنطقة.

كذلك تعرضت المنطقة إلى مضايقات الاتحاديين، إزاء تلك السياسة القومية التي نهجها زعماء الإمارات فيها، ومناهضتهم لسياسة التتريك. والتزم كل من الشيخ خزعل والشيخ مبارك بسياسة السيد طالب النقيب في درء الخطر الذي أخذ يهدد المنطقة، وقدما له العون المادي والأدبي، كما مدّه الشيخ خزعل بالسلاح.

ولما كانت الأحوال في ترد مستمر، والعلاقات بين العرب والاتحاديين تزداد نفوراً يوماً بعد آخر، اقترح في منتصف تشرين الثاني عام ١٩١٣ عقد مؤتمر آخر في الكويت في بداية العام ١٩١٤ للنظر في مستقبل الأمة العربية، وحل مشاكلها الناجمة عن مضايقات الأتراك، وفي إمكانية قيام ثورة عربية ضدهم، وإزاحة النير التركي عنهم. وقد وجهت الدعوات إلى الشريف حسين، (شريف مكة) في الحجاز والأمير عبد العزيز آل سعود في نجد، والأمير سعود آل رشيد في حائل، والشيخ عجيمي السعدون، والشيخ مبارك الصباح، في الكويت والشيخ خزعل في المحمرة، والسيد طالب النقيب في البصرة. ولكن لم يكتب لهذا المؤتمر النجاح، فقد وئد في المهد بعد أن اعتذر ابن سعود عن حضوره بحجة عدم استعداده للثورة آنئذٍ. فتأجل انعقاده.

٢ ـ إيران وقومياتها

ثورة الغلمان وسقوط عربستان

■ «قال ملك فارس لقاضي القضاة:

ـ ما شيء واحد يعز به السلطان؟

قال: الطاعة.

قال: فما ملاك الطاعة؟

قال: التودد للخاصة والعدل على العامة.»□

«سراج الملوك»

محمد بن الوليد الطرطوشي

لعبت العلاقات الكويتية ـ العربستانية دوراً أساسياً في حياة عربستان السياسية. والحقيقة أن الإقليمين لم يشهدا صلات أكثر متانة وعلاقات أوثق عرى، كالتي شهداها أيام حكم الشيخ خزعل والشيخ مبارك.

ويرجع هذا التفاهم الكامل بينهما إلى أصول عديدة منها: الرابطة القومية والتفاعلات القبلية ـ من عرف وتقاليد وعادات ـ التي تربط سكان الإقليمين العربيين. ومنها: التشابه المصيري بينهما. فكلا الإقليمين يعمل على الابتعاد عن التدخل العثماني في شؤونه طمعاً في الاستقلال، ويلح في طلب الحماية البريطانية درءاً للتعديات الخارجية لا سيما أن الكويت مهددة من الوهابيين في أكثر أوقاتها، والمحمرة مهددة باستمرار من الخطر الفارسي الجاثم على صدرها.

كذلك التقاء مصالح الكويت والمحمرة في البصرة - حيث الممتلكات الواسعة والكثيرة لكلا الجانبين - والتي تحتم على الطرفين الاتفاق فيما بينهما لاتخاذ سياسة موحدة إزاء تجاوزات السلطات العثمانية. بالإضافة إلى أواصر الصداقة الوثيقة بين الشيخ خزعل والشيخ مبارك الصباح، والتي تمتد جذورها إلى الفترة ما بين (١٨٩٢ - ١٨٩٥) عندما كانا يلتقيان في الفاو والقصبة - في الجهة المقابلة - مرسلين من أخويهما، لاستثمار موارد النخيل.

وزادت الصلة بينهما متانة عند اعتلائهما كرسي الحكم، على أثر اغتيالهما أخويهما في أوقات متقاربة، لا سيما أنهما يتشابهان في المزاج. فبعد أن قتل الشيخ خزعل أخاه الشيخ مزعل في المحمرة في العام ١٨٩٧، قتل الشيخ مبارك في الكويت، في العام ذاته، أخويه الشيخ محمد والشيخ جراح ليستقل في الحكم ويصفو له الجو السياسي، ولاحق أولاد أخويه الذين فروا إلى البصرة. وقد رفع أبناء الشيخين القتيلين شكوى إلى والي البصرة العثماني حمدي باشا ضد عمهم الشيخ مبارك، متهمينه بأنه اغتصب حكم الكويت بعد أن قتل شيخيها اللذين كانا يحكمان الكويت بموجب «فرمان همايوني»، وأن الشيخ مبارك قصد بهذا الفعل نزع السيادة العثمانية عن الكويت وتسليمها إلى دولة أجنبية، ولم تنفع الشكوى. وقد عرف عن الشيخ خزعل والشيخ مبارك ولعهما بالترف والمتع والعبث، فكانت الزيارات بينهما لا تنقطع، والمراسلات للتشاور في أمورهما مستمرة. وقد بنى كل منهما للآخر قصراً في بلاده، والتزم كل منهما الآخر في بعض أزماتهما.

وفي إبان الحرب العالمية الأولى، كان هناك عامل مشترك فعّال تَحكّمَ في العلاقات بين المحمرة والكويت، وهو موقف الأميرين

المتشابه في ممالأتهما للإنكليز ومناوأتهما للأتراك. فقد شهدت إمارتهما طغيان النفوذ الإنكليزي، ومرابطة قواته البحرية على سواحلهما. واشترك الشيخ خزعل معهما في قمع حركات القبائل الثائرة في منطقته. واتخذت حكومة الكويت مخزناً للذخائر والسلاح. لكن لم يُقدَّر للشيخ مبارك أن يرى حصيلته في هذه الحرب، إذ توفي في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩١٥ ليحل بدلاً منه ابنه الشيخ جابر. فلم تستمر العلاقات بعدئذٍ بدرجات القوة نفسها التي كانت عليها أيام حكم الشيخ مبارك. وامتازت علاقات الحرب وما بعدها بما كانت تمليه عليهما بريطانيا من وجهات النظر. ولم يكن بوسعهما تعدي الحدود التي رسمت لهما.

وكان موقف الشيخ خزعل في حوادث غارات الأخوان على الكويت في حزيران عام ١٩٢٠ موقفاً مؤيداً للشيخ سالم (الذي كان قد خلف أخاه الشيخ جابر في حكم الكويت في العام ١٩١٧) فقد أرسل له خمسمئة بندقية، مع مقدار كبير من العتاد للاستعانة بها في محنته. كما أنه حاول استعمال حظوته عند ابن سعود ـ للتخفيف من حدة التوتر مع الشيخ سالم ـ وكانت تربطه به صلات طيبة وصداقة وطيدة، يرجع عهدها إلى الأيام التي كان فيها الشيخ خزعل يتردد على الكويت التي يقيم فيها ابن سعود مع والده ـ ليهيىء لاستعادة حكم عائلته على الرياض.

ثم إن الشيخ خزعل دخل في مفاوضات مستمرة مع السير بيرسي كوكس ـ كبير المقيمين البريطانيين في الخليج ـ لإنهاء الخلاف بين الكويت ونجد. ولكن السير بيرسي كوكس كانت تشغله قضايا ثورة العشرين في العراق، وتصفية آثارها والتمهيد لقيام النظام الملكي، فخول الشيخ خزعل أن يقوم بدور الوسيط بين المتنازعين

الأحرار. فلم يكن أمام الشاه إلاّ أن وافق من غير معارضة على تشكيل الحكومة الجديدة.

والواقع أن حركة رضا خان هي جزء من الحركات القومية التي أخذت تجتاح بلدان الشرق بُعَيْد انقضاء الحرب العالمية الأولى، على أثر فشل شعوبها في الحصول على ما كانت تتوقعه من استقلال وحق تقرير المصير. ورضا خان يمثل تيار القومية الفارسية الحديثة التي ظهرت.

وبعد مرور ثلاثة أشهر على الانقلاب دبَّ الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء الذي أجبره رضا خان على ترك البلاد في نيسان عام ١٩٢١، ليرأس الوزراء قوام السلطنة أحد حكّام الولايات المعتقلين. وقد بقي رضا خان وزيراً للدفاع في عدة وزارات متتالية حتى عام ١٩٢٣.

وفي هذه الأثناء تحسنت العلاقات بين موسكو وطهران، ذلك لأن السوفيات كانوا مسرورين بتولي رضا خان الحكم، نظراً للاعتقاد السائد بأنه يرأس حركة وطنية ثورية وعلى اعتبار أن انقلابه «حدث تاريخي» يدشن بداية عهد جديد. وخيّل إليهم أن الديكتاتورية العسكرية ستكون مرحلة انتقالية نحو نظام جمهوري قومي. وهكذا تمخضت العلاقات الحسنة عن إبرام معاهدة عام ١٩٢١ بين الاتحاد السوفياتي وإيران، وقد اعترفت تلك المعاهدة باستقلال فارس التام وتنازل الاتحاد السوفياتي عن كل ما كان يحتله من المقاطعات الفارسية. كما تنازل عن جميع الديون التي كانت له، واشتُرط لتنفيذ أكثر بنود هذه المعاهدة أن يبتعد كل نفوذ أجنبي آخر عن فارس.



والواقع أن رضا خان كان يشبه مصطفى كمال أتاتورك في نواحي متعددة، وكان متأثراً بشخصيته إلى حد بعيد، فكانت أقصى أمنية تراوده أن يباريه في أعماله، مما جعل أول ما يفكر به التئام أجزاء بلاده المتفرقة في وحدة وطنية قبل إقدامه على أية عملية أخرى. وفي سبيل ذلك أفرغ همه لتعزيز الجيش وتزويده بالأسلحة الحديثة التي عقد صفقتها مع فرنسا.

وقد راودته فكرة بعث الأمبراطورية الفارسية في كل أرض وطئتها جيوش فارس. فراحت عربستان ضحية الأفكار القومية المتطرفة.

لذا فقد أصرَّ على ضم عربستان إلى فارس، ويبدو أن دوافعه في ذلك كانت كثيرة، فإلى جانب وازعه القومي المتطرف كان هناك ازدهار المحمرة وثروتها النفطية. إضافة إلى أن ضم عربستان إليه كان سيهيىء له المجال للمطالبة بمزيد من المكاسب الإقليمية. ولذلك نجده بعد حين يطالب بشط العرب لما له من قيمة اقتصادية واستراتيجية خطيرة. كما أن ضم المنطقة إليه معناه تهديد النفوذ البريطاني المسيطر على معظم اقتصاديات فارس في أعظم معقل له، ليستطيع بالتالي أن يملي عليه شروطه.

ولا ننسى شخصية الشيخ خزعل التي انضوت تحت سلطتها قوة العرب في المنطقة، تلك القوة التي تمثل تيار القومية العربية التي تعاديها القومية الفارسية - منذ ازدهار الدولة العربية في الإسلام - لا سيما أن الشيخ خزعل قد بدأ شأنه في الصعود، بعد ترشيحه لعرش العراق ودخوله في معاهدات مع بريطانيا. فتبوأ بذلك مكانة مرموقة في العلاقات الدولية في المنطقة.

لما شعر الشيخ خزعل بأن رضا خان مصمم على مناهضة حكمه، أخذ يعد العدة للوقوف بوجه ذلك الخطر الداهم. ولما لم يجد أملاً في الحصول على مساندة الملك فيصل الأول (ملك العراق) له، وتلكأ الشيخ أحمد الجابر في الاستجابة لطلبه بمده بالسلاح، اضطر أن يولي وجهه شطر القبائل العربية المجاورة لإمارته، فاتصل بيوسف خان زعيم البختيارية، وغلام رضا خان والي بشكتوه، وأمير مجاهد خان لرستان وغيرهم، ليشكل معهم «اتحاد حلف السعادة» لمناهضة تعديات رضا خان المحتملة للمنطقة. وانتخب الشيخ خزعل رئيساً لذلك الحلف الذي جعل مركزه في عربستان. وقد استطاع المتحالفون أن يحصلوا على شرعية حزبهم من الشاه أحمد قاجار المنفي في باريس. إلاّ أن ذلك قد زاد رضا خان تصميماً على اختراق المقاومة الجديدة والنفاذ إلى عربستان.

أمام ذلك كله زحف رضا خان بقواته العسكرية من طهران نحو عربستان عن طريق أصفهان ـ شيراز. ومن هناك بذلت بريطانيا مساعيها لإيقافه. وأوعزت إلى قنصلها في شيراز بمقابلته وإبلاغه رسمياً بأن الشيخ خزعل تحت الحماية البريطانية ولا يمكن التعرض له. ولكن رضا خان رفض الموقف البريطاني واعتبره تدخلاً في شؤون فارس الداخلية. بينما كان الشيخ خزعل يطمع من الإنكليز بالوفاء بتعهداتهم له وتقديم المساعدات العسكرية اللازمة. إلاّ أن معاونتهم له اقتصرت على العمل السياسي فقط.

ولم تشأ الحكومة البريطانية أن تأخذ على عاتقها علناً الدفاع عن الشيخ خزعل ضد فارس لئلا تخسر بقية نفوذها، لا سيما أن لها مع فارس مصالح اقتصادية واسعة النطاق. كما أنها كانت حذرة جداً من الوقوف بوجه رضا خان، كي لا يؤدي تماديها في

مضايقته إلى ارتمائه في أحضان الاتحاد السوفياتي، في وقت لم تظهر فيه هويته الحقيقية بعد، خصوصاً أن السوفيات أظهروا له من نكران الذات والتسامح ـ في عقد معاهدة ١٩٢١ ـ ما قوى نفوذهم في البلاد وقلّص نفوذ الإنكليز. ولذلك كان هم بريطانيا الوحيد تطويق زحف رضا خان وعرض وساطتها لحل المعضلة بالطرق السلمية.

إلاّ أن رضا خان تقدّم بجيشه نحو بهبهان ـ من مدن جنوب عربستان ـ وجرت هناك مناوشات بين جنوده وعرب الشيخ خزعل يساعدهم فرسان البختيارية. كما خرجت جيوش أخرى من خرم آباد لتدخل شمال عربستان. وكان موقف الشيخ خزعل من ذلك أن بعث رسله في جميع أرجاء الإمارة يدعو العرب إلى الجهاد دفاعاً عن عروبة عربستان. وأعلن الانفصال عن فارس نهائياً. واتجه إلى تشكيل فرق عسكرية هي نواة جيش عربستان سميت باسم «شباب حزب السعادة». وقام بسفرات متوالية إلى أطراف القبائل ودعاها إلى الثورة بوجه رضا خان الذي كان ينوي طرد العرب من أراضيهم وإحلال الفرس بدلهم وسلب ثروة الإمارة ومصادرة أموال العرب.

كما أرسل الرسل إلى العلماء في فارس والعراق، يوضح نوايا رضا خان في إذلال العرب ومحوهم من الوجود. وقدم شكوى رفعها عن أكثر من خمسة عشر ألف عربي إلى عصبة الأمم يدعوها إلى الوقوف بوجه رئيس وزراء فارس المعتدي على إمارته. كما عمل على الاتصال بالعناصر المعادية لسياسة رضا خان في طهران للوقوف بوجه تعدياته. وقدم طلباً إلى بريطانيا يدعوها إلى الوفاء

بتعهداتها له. غير أن الشيخ خزعل وجد أنه من المستحسن عدم مقاومة جيش نظامي مدرب بأسلحة حديثة بعشائر غير نظامية.



فلما أوفد رضا خان ـ وهو على حدود الإمارة ـ رسولاً يدعو الشيخ خزعل للحضور إلى مركز قيادته، اعتذر الشيخ بأن صحته وشيخوخته لا تسمحان له بالقدوم. وذهب نجله الشيخ عبد الكريم ليتفاهم معه في أمر الإمارة وليرافقه عند دخوله حاضرة البلاد. وقد أرسل الشيخ خزعل لرضا خان رسالة مطولة شرح فيها الأسباب التي دعته إلى الثورة ملقياً اللوم فيما قام به على المحرضين والمشاغبين، متعهداً بخضوعه مقابل تركه حاكماً على إمارة عربستان من قبل الحكومة الفارسية.

ولكن رضا خان أبى إلاّ أن يدخل إمارة المحمرة فاتحاً، فظل يزحف بجيوشه يحتل القرية بعد الأخرى. وأمام ذلك لم يجد الشيخ خزعل بدّاً من التسليم، ولم يبد أية مقاومة تذكر. فدخل رضا خان الأحواز (الناصرية) الحاضرة الثانية لعربستان، واتخذ من قصر الشيخ خزعل فيها مقراً لقيادته. ومكث يومين فقابل في اليوم الأول الشيخ خزعل، الذي أظهر له رضا خان اعتزازه بصداقته وحرصه على سلامته وحفظه لمنصبه ومقامه. ومقابل ذلك قدم له الشيخ خزعل مبلغاً كبيراً من الجنيهات الإنكليزية. ولكن العرب في المنطقة ـ الذين كانوا في حماسة شديدة لنيل الاستقلال التام ـ ثاروا على موقف الشيخ خزعل الذي أظهر لحاكم فارس الجديد الكثير من الخنوع والخضوع.

وقد توجه رضا خان بعدئذٍ إلى المحمرة، واستقبله الشيخ خزعل في

قصر الفيلية. ثم طاف في معظم أرجاء الإمارة. وقبل أن يغادر عربستان أمر بتشكيل حكومة عسكرية برئاسة الجنرال فضل اللّه خان زاهدي على اعتبار أن المنطقة قد احتلت احتلالاً عسكرياً مؤقتاً لأغراض وطنية، ووضعت تحت إمرته ثلة من القوات العسكرية لتمشية أعماله. وقد أعلنت الأحكام العرفية في جميع أنحاء عربستان. وشكلت محكمة خاصة باسم «محكمة الصحراء» من العسكريين لتستجوب المتهمين وتنفذ الحكم في الحال. وبعد ذلك غادر رضا خان عربستان متوجهاً إلى العراق في زيارة خاصة للعتبات المقدسة، بعد أن طلب من جميع موظفيه ـ الذين حلّوا في عربستان ـ احترام الشيخ خزعل.

وبينما كان الشيخ خزعل في البصرة أعلن الجنرال زاهدي الانسحاب من المنطقة، مغادراً الأحواز إلى المحمرة. فعاد الشيخ خزعل إلى المحمرة بيخته «الخزعلي» الخاص ليقابل المعتمد السياسي البريطاني في الأحواز، للوقوف على صحة ما أدلى به زاهدي. وقد أكد المعتمد البريطاني له صحة النبأ. وطلب الجنرال زاهدي إقامة حفلة ساهرة لوداعه، فلبّى الشيخ خزعل الطلب، وأوعز إلى ابنه عبد الحميد بالحضور من البصرة ليهيىء لتلك الحفلة كل ما لذّ وطاب والتي عدها حفلة النصر. وأقامها في يخته الخاص الراسي في شط العرب مقابل قصر الفيلية، لكي لا يشيع خبرها. ولم يدع إليها سوى أبنائه: عبد الحميد وعبد الله وعبد المجيد، وأحد أقاربه، وسكرتيره الخاص، وذلك احتراماً لقدسية ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان (ليلة القدر) ـ التي أقيمت فيها الحفلة ـ أمام الأهالي.

وبعد غروب الشمس قدم الشيخ خزعل يحرسه نفران من غلمانه. وما أن عرضت بعض الرقصات واستمعوا إلى جانب من الغناء

حتى صعدت ثلة من الجيش الفارسي إلى الباخرة، فقطعت على الشيخ خزعل نشوته. وتقدم إليه أحد الضباط الفرس المسلحين ليلقي القبض عليه وعلى ابنه عبد الحميد وقد سيقا من الفيلية إلى المحمرة، ومنها إلى الأحواز في الليلة نفسها. وفي اليوم التالي أرسلا إلى طهران على البغال. ولم يتعرض الجند لغيرهما بسوء. وزالت إمارة آل مرداو من عربستان في ٢٠ نيسان عام ١٩٢٥.



كان موقف بريطانيا من ذلك الحدث ما عبّر عنه وزير الخارجية اللورد بلفور بمجلس اللوردات في ١٩ آذار عام ١٩٢٥: «أن الشيخ خزعل لم تعتبره بريطانيا يوماً ما حاكماً مستقلاً، بل كان في نظرها على الدوام خاضعا للسيادة الفارسية».

واحتجز الشيخ خزعل في أحد قصور طهران، ولاقى خلال سجنه من الحكومة الفارسية احتراماً وإكراماً، حتى أن رضا خان زاره هناك أكثر من مرة. وخلفه في منصب الإمارة ابنه الشيخ عبد الله، الذي منحه رضا خان رتبة في الجيش لكسبه إليه. وفي أثناء حكمه حدثت ثورة الغلمان (حراس الشيخ خزعل) كرد فعل لأسر شيخهم، وذلك بعد مرور أقل من ستة أشهر على اعتقاله. إلاّ أن السلطات الإيرانية قضت عليها بشيء من الشدة وحوكم عدد كبير منهم. وقد غرم نتيجتها الشيخ خزعل مبلغ خمسة ملايين تومان (ما يعادل مليوناً ونصف مليون جنيه استرليني)، دفعه الشيخ خزعل نقداً وهو في معتقله. وبعد ثلاث سنوات نقل الشيخ عبد الله إلى طهران ولم يعين من يخلفه، سوى أن الشيخ عبد المجيد ـ ابنه الآخر ـ أصبح رئيساً لقبيلة المحيسن.

أما الشيخ خزعل فقد توفي في ٢٦ آذار عام ١٩٣٦ في طهران محاطاً بكل مظاهر الشرف، وفي الوقت ذاته محروماً من حقوقه كأمير مستقل، بعد أن ضمت أراضيه إلى الأمبراطورية الفارسية.

لقد مر احتلال فارس لعربستان دون أية مقاومة عربية خارجية، أو حتى أي احتجاج. ومضت إيران في خطواتها لتفريس المنطقة، فأحدث ذلك ردود فعل عند أبنائها للقيام بثورات غير منظمة ومتفرقة ومتباعدة، كتلك التي قامت بها عشيرة كعب الدبيس في العام ١٩٤٠، وثورة الفجرية في العام ١٩٤٣ التي تزعمها الشيخ جاسب خزعل، وحركة الشيخ عبد الله بن الشيخ خزعل عام ١٩٤٤ التي وئدت في المهد، وثورة بني طرف في العام ١٩٤٥ التي كان من نتائجها أن أُجبروا على ترك مناطقهم إلى شمال إيران، كما قام في العام ١٩٤٦ «حزب السعادة» للمطالبة بحقوق العرب في المنطقة. وفي العام ١٩٥٦ شكّلت حركة قومية سياسية ثورية في المنطقة أطلق عليها اسم «جبهة تحرير عربستان» لتنظيم عرب الإقليم سياسياً وثورياً.

والواقع أن رضا خان قد خدمته الظروف في المنطقة العربية. فجزيرة العرب كان أمراؤها في شغل عن أحداث عربستان ترهقهم الحروب، وقد اشتبك الهاشميون والسعوديون في صراع عنيف من أجل السلطة. وكانت بريطانيا تسيطر على معظم العلاقات بين حكّام تلك المناطق. فلا تسمح باتصال بعضهم ببعض إلاّ بموافقة المعتمد السياسي البريطاني. وسورية كانت تخوض ثورتها الوطنية. أما العراق فكان يعيش في أعقاب ثورة العشرين، وقد شرّد معظم الوطنيين.

وهادنت حكومة فيصل الأول في العراق الاحتلال الفارسي

لعربستان، وتركت المنطقة العربية لتبتلعها فارس بلا اكتراث. ولم يَدُر فيْ خلدها أن هذا الاحتلال كان خطوة أولى للدخول إلى مياه شط العرب. فقد أصرت السلطات الإيرانية على جعل شط العرب بأكمله مشتركاً. ولشدة الإصرار اضطر العراق إلى رفع القضية إلى مجلس عصبة الأمم، في تشرين الثاني عام ١٩٣٤. ولكن المجلس أوصى بحل الخلافات عن طريق المفاوضات التي باءت بالإخفاق. فانتهزت إيران ضعف الإدارة السياسية في العراق عند انقلاب بكر صدقي، وانشغالها بالمشاكل الداخلية فجددت مطالبتها بشط العرب، مما اضطر العراق إلى منحها حق الاشتراك مناصفة في ملاحة الشط مسافة ٤ أميال أمام عبادان. وأصبح خط الحدود يمر في منتصف النهر مما سهّل تهديد العراق في كل لحظة، وجعل مصالحه المتعلقة بالنفط وميناء البصرة في خطر.



كان العرب في عربستان قد بدأوا يستعيدون في الخمسينيات طموحهم السياسي تحت تأثير المد الذي أطلقه جمال عبد الناصر إثر سقوط الحكم الملكي في العراق. وفي العام ١٩٥٨ ظهرت للمرة الأولى «جبهة تحرير عربستان» تطالب بتحرير البلاد من الاحتلال الإيراني. وكان التيار الناصري في الخمسينيات والستينيات هو المحرك الأساسي لأمل عربستان في التحرر والاستقلال. وبين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ وقعت عدة حوادث في المنطقة كجزء من الحرب الدائرة في حينه بين إيران الشاه وبين مصر عبد الناصر. وتكررت حركات عربستان منذ ذلك التاريخ وتكررت معها انفجارات مماثلة في العام ١٩٧٣.

ومع بداية المد الثوري في نهاية عهد الشاه وقفت عربستان في

طليعة الصفوف المناهضة لحكمه. ولما وقعت الثورة الإيرانية وسقط نظام الشاه واندحرت الأسرة البهلوية وأعلنت الجمهورية الإسلامية، كان عرب عربستان في طليعة المؤيدين لها لسببين أساسيين:

- **الأول:** أنها قضت على نظام الشاه وأسرته مضطهدي العرب الحقيقيين.
- **الثاني:** أنها أفسحت في المجال للعرب والأقليات القومية الأخرى، وللمرة الأولى ومن ضمن مفهومها الإسلامي، إمكانية منحهم حقوقاً متساوية مع الفرس وإعادة الاعتبار القومي لهم.

وكانت المطالبة الكردية هي الأولى، واصطدمت بالسلطة في طهران. وكانت المطالبة الأذريبجانية - التركمانية هي الثانية، واصطدمت أيضاً بالسلطة الإيرانية المركزية. وجاءت المطالبة العربية لتكون الثالثة ولتغرق في بحر الدم في أعنف اصطدامات مع عسكر الثورة وحرسها. وكان ذلك الانفجار الذي فتح ملف الثورة الإيرانية كله وعلاقاتها مع عرب عربستان ومع عرب الخليج والعراق. وجاء التوقيت عندما أرادت حكومة مهدي بازركان المؤقتة أن تسحب السلاح من العرب في ميناء خورمشهر (المحمرة) في اللحظة التي عاد فيها ممثل العربستانيين الشيخ محمد الخاقاني من قُم دون أن يقابل آية الله خميني ودون تحقيق المطالب التي وعدت بها الثورة الإيرانية.

وكانت المطالب العربية، حسب ورقة العمل التي قدمتها «جبهة الشعب العربي الإيراني المسلم» إلى رئيس الحكومة الإيرانية وقتئذٍ

الدكتور مهدي بازركان وبموافقة الشيخ محمد الخاقاني رئيس الجبهة، كالتالي:

■ ١ ـ الاعتراف بالقومية العربية في إيران على أن يدرج ذلك في الدستور الإيراني الجديد.

■ ٢ ـ تشكيل مجلس محلي لخوزستان (عربستان) كأساس للحكم الذاتي في المنطقة ليقوم بتشريع القوانين المحلية اللازمة في المجالات الداخلية.

■ ٣ ـ تشكيل محاكم عربية لحل مشاكل المواطنين العرب وفقاً للقوانين في الجمهورية الإسلامية.

■ ٤ ـ اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في منطقة الحكم الذاتي، علماً بأن الفارسية هي اللغة الرسمية في عموم إيران.

■ ٥ ـ إلزامية تدريس اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية في منطقة الحكم الذاتي.

■ ٦ ـ إقامة جامعة عربية في منطقة الحكم الذاتي تسد حاجات الشعب العربي الإيراني في خوزستان (عربستان).

■ ٧ ـ أولوية التوظيف في منطقة الحكم الذاتي لأبنائها العرب ومواليدها وبنفس شروط توظيف الإيرانيين من أبناء القومية الفارسية.

■ ٨ ـ ضمان حرية النشر والإعلام والصحف باللغة العربية في خوزستان (عربستان).

■ ٩ ـ تخصيص قسم من موارد النفط الذي ينتج أصلاً في خوزستان (عربستان) لإعمار المنطقة.

■ ١٠ - تغيير أسماء المدن والقرى والأحياء الفارسية وإعادة الأسماء التاريخية العربية.

■ ١١ - إدخال المواطنين العرب الإيرانيين من منطقة الحكم الذاتي وإشراكهم في القوات المسلحة الإيرانية وسلك الشرطة المحلية.

■ ١٢ - إعادة النظر في قوانين توزيع الأراضي على الفلاحين من ضمن القوانين الإسلامية المتعارف عليها.

وتصدت السلطات الإيرانية للمطالب العربية بعنف، لحساسية الوضع الجغرافي لعربستان، كونها مركز إنتاج وتصدير النفط الإيراني. والعمال العرب لا يشكلون أكثر من ٢٠ بالمئة من عمال النفط، لأن السياسة الإيرانية كانت وما زالت ضد توظيف العرب. فالبَوْن شاسع بين العمال العرب والعمال الفرس المهاجرين من الشمال. شاسع في الرواتب والرتب. رواتب الفرس خمسة أضعاف رواتب العرب. بيوت العرب مجموع أعشاش وبيوت الفرس «قصور» بالمقارنة. وليس هناك عربي واحد في مركز تنفيذي.

وأمام هذا الوضع المتردي في عربستان ومواجهة العنف بين طهران والمحمرة، لم يعد من الممكن أن تبقى قضية الشعب العربي في إيران أسيرة التعتيم الإيراني ولا ضحية الظلم التاريخي الذي لا آذان له ولا عيون، كان لا بد من الانفجار.



وقع الانفجار عند اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في العام ١٩٨٠ ووئدت قضية عربستان نتيجة لها، وأضاع صدام حسين

عربستان إثر فشل هجومه العسكري في بداية الحرب على المحمرة، ولم يقف العربستانيون إلى جانب جيشه ولم يؤيدوا حربه، لأن تحرير عربستان وحق تقرير مصير شعبها العربي لم يكن أحد مطالب العراق في تلك الحرب. وخسر العرب قطراً عربياً كان من الممكن أن يغيّر من وجه الخليج الجيو ـ سياسي لو قُدر أن يكون له بطل آخر غير صدام، ولو كانت الظروف الدولية تسمح باللعب في خريطة المنطقة. هيهات!

٣ - إيران وقومياتها

بلاد الطفار والضعفاء

■ «نظر معاوية بن أبي سفيان إلى البجاد بن أوس، الخطيب النسابة، في عباءة رثة وهو يجلس في زاوية من المجلس. فألقى عليه نظرة ازدراء تبينها البجاد فردّ عليه:
– يا أمير المؤمنين إن العباءة لا تكلمك.. إنما يكلمك من فيها.» □

«المستطرف الجديد»

هادي العلوي

بلوشستان واحدة من المناطق البعيدة عن العالم التي يلجأ إليها الضعفاء هرباً من الأقوياء، فإذا هي بلد يتأرجح بين الوطن وبين القبيلة، وتحت كل مظاهر الرومانسية من مناظر البلاد الخلاّبة إلى زعماء القبائل بقاماتهم الطويلة ولباسهم المزركش، إلى أسواق المهربين والقلاع الحصينة في ممرات الجبال، تكمن مأساة الواقع المتمثل بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والانقسام القبلي والاضطهاد الثقافي والعرقي والسياسي عبر العصور.

تقع بلوشستان على الحدود بين باكستان وأفغانستان وإيران. ثلثا مساحتها في باكستان والثلث الآخر في إيران. بلوشستان الباكستانية تقع في أقصى غرب البلاد ويبلغ عدد سكانها حوالى ثلاثة ملايين نسمة، من أصلهم حوالى مليون من الباتان. مساحتها

١٣٥ ألف ميل مربع تجاورها بلوشستان الإيرانية التي تبلغ مساحتها ٧٠ ألف ميل مربع، وعدد سكانها حوالى المليون. وهناك تجمع قبلي للبلوش في أفغانستان يقدر بحوالى نصف المليون. كلا الجناحين يشكلان الوطن الذي يطمح إلى الاستقلال كبلد شاسع من الوديان والهضاب الجرداء وكمجتمع بدوي ذي تنظيم قبلي.

والذي يجمع البلوش الإيرانيين إلى البلوش الباكستانيين إلى البلوش الأفغانيين ليس فقط الحلم بوطن واحد، بقدر ما هو إقصاء البلوش الإيرانيين عن مراكز السلطة في الحياة الإيرانية، ولكون البلوش أقلية من السنّة العرب في وسط أكثرية من الشيعة الفرس. يضاف إلى ذلك البلوش المتواجدون في الجنوب الغربي من أفغانستان. ويتطلع كل من البلوش الإيرانيين والبلوش الأفغانيين إلى البلوش الباكستانيين لثقلهم السياسي وتحركهم العسكري، فالولاء عند البلوش هو للعائلة وللقبيلة، لا للدولة التي رسمت حدودها قوى الاستعمار التي أرادت تقسيمهم.

سقط نظام الشاه في إيران تحت أقدام الثورة الخمينية الإسلامية، بعد أن حاول طوال حكم أسرته أن يلغي الشخصية البلوشية. وترك الشاه فراغاً لم تكن بلوشستان الإيرانية مهيأة له. وأدرك البلوش الإيرانيون أن خيارهم مع الثورة الإيرانية لا بد أن يكون خياراً تاريخياً حاسماً، إما إيجابياً بقيام كيان ذي استقلال ذاتي، لا تزال الثورة الإيرانية ترفض التسليم به وبغيره من الكيانات القومية التي تتألف منها إيران، وإما سلبياً بالخضوع لسياسة الشاه القديمة أو الاصطدام بالثورة.



لقد كانت قضية بلوشستان بمثابة «كعب أخيل» لكل نظام تعاقب على حكم باكستان منذ نشوء الدولة في العام ١٩٤٧ إلى اليوم. وظلت مشكلة البلوش، مشكلة تهدد استقرار كل حكم عرفته باكستان. حتى احتل الاتحاد السوفياتي أفغانستان واشتعلت نيران الحرب العراقية ـ الإيرانية، وأصبح الروس إلى شمالهم والأميركيون إلى جنوبهم في المحيط الهندي. وإذا بالبلوش وقضيتهم يصبحان مدار حديث المعنيين بشؤون غرب آسيا، ومثار اهتمام الدوائر السياسية الدولية ـ ما عدا العرب، أقرب الناس إليهم وأكثرهم تأثراً بما قد يحدث على حدودهم.

لقد خاض البلوش حرب مقاومة ضد السلطة الباكستانية منذ تأسيس دولة باكستان العام ١٩٤٧. الحرب الأعنف قام بها ذو الفقار علي بوتو (والد بنازير بوتو، التي حكمت باكستان فترتين من بعده) عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٧ بتحريض من شاه إيران خوفاً من أن تنتقل الحركة الوطنية البلوشية من بلوش باكستان إلى بلوش إيران. لكن بوتو أراد أيضاً في حربه ضد البلوش أن يزيد عمليات التنقيب عن النفط والمعادن في مناطق بلوشستان التي كانت تحد منها وتهددها المقاومة البلوشية. وأسفرت تلك الحرب عن ٣٣٠٠ قتيل باكستاني باعتراف الحكومة. بينما تؤكد «جبهة تحرير بلوشستان» أن الضحايا الباكستانيين كانوا في حدود ستة آلاف قتيل وجريح. ولم يستطع بوتو أن ينقب لا عن النفط ولا عن المعادن. ولم يستطع وقف تصدير البلوش لثورتهم الوطنية إلى إخوانهم البلوش في إيران، حتى جاءت الثورة الإسلامية الإيرنية لتقتلع الشاه، وجاء انقلاب ضياء الحق العسكري ليقتلع بقايا حكم ذو الفقار علي بوتو، ويقوده إلى المشنقة.

قضية بلوشستان بدأت في الظهور بشكل جدّي على سطح الأحداث في غرب آسيا منذ نيسان ١٩٨٠، إثر فشل محاولة انقلابية ضد نظام ضياء الحق العسكري وحكومته في باكستان، لعب فيه البلوش دوراً أساسياً. قبل ذلك في العام ١٩٦٨ انقلب الجيش الباكستاني على الرئيس أيوب خان بسبب اتساع التمرد واستمرار الحرب في بلوشستان، المُطالِبة بوقف سيطرة البنجابيين على مقدرات الدولة وبشيء من الحكم الذاتي. وعندما أرسل ذوالفقار علي بوتو (رئيس الوزراء الممثل لمقاطعة السند ونخبة الموظفين السنديين التي تتحكم في أجهزة الدولة) الجيش مجدداً إلى بلوشستان العام ١٩٧٣، استقال الجنرال غول حسن (الممثل لمقاطعة البنجاب ونخبة الضباط البنجابيين الذين تتألف منهم معظم كادرات الجيش) احتجاجاً على سياسة بوتو في بلوشستان وإقحام الجيش في معركة خاسرة ضد البلوش. فما كان من بوتو إلا أن عيّن الجنرال ضياء الحق ـ البنجابي الآخر ـ مكانه ليقود الحملة العسكرية ضد ثورة البلوش. فيسّر ذلك طريق بوتو إلى المشنقة التي علّقها له ضياء الحق الذي سرعان ما وجد الطريق أمامه سالكاً نحو السلطة.



يرد البلوش أصلهم إلى العرب سكان ما بين النهرين وإلى الكلدانيين من نمرود وبيلوس (من هنا جاءت كلمة بلوش) وقد برز الاهتمام مجدداً في بلوشستان منذ الثورة الإيرانية، وقبلها الغزو السوفياتي لأفغانستان، ومن بعدها الحكم الماركسي الجديد في كابول وصولاً إلى الفوضى التي ضربت أطنابها في أفغانستان لاحقاً، حتى استيلاء الطالبان على الحكم، والتمزق الجديد الذي تشهده

أفغانستان اليوم. وللمرة الأولى يواجه البلوش فرصة التأثير في الأحداث العاصفة في آسيا الوسطى، لتأكيد شخصيتهم وثقافتهم ولغتهم المميزة وللخروج بحل، إن لم يكفل لهم وطناً فقد يُؤمّن لهم شيئاً من الحكم الذاتي بعد سنين طويلة من التمرد والاضطهاد.

وينظر البلوش إلى وطنهم بحكم موقعه الاستراتيجي النادر نظرة القادر على استعماله كأداة للضغط على كل من باكستان وإيران، على الرغم من كونه أرضاً جرداء. لذلك فهم يرون إجحافاً في حرمان كل من إسلام أباد وطهران لبلوشستان بشقّيها الباكستاني والإيراني من التنمية الاقتصادية عبر سنين طويلة، بالإضافة إلى حملات القمع لأية مطالب بالمساعدة في تطوير المنطقة، وخاصة إذا رافق هذه المطالب شيء من الحديث عن اللامركزية الإدارية - حتى لا نقول «الاستقلال الذاتي» لشعب متميز في تاريخه ولسانه وقوميته. وقد دفع فقر بلوشستان المدقع إلى هجرة أكثر من ٣٠٠ ألف بلوشي للعمل في دول الخليج. ولما كان القتال هو الحرفة التي يجيدها البلوشي في الحياة أكثر من سواها، فقد كان وجودهم في جيوش دول الخليج التي تعاني نقصاً في السكان الأصليين، أمراً طبيعياً. فهم مقاتلون أشداء مسلمون سنّيون، لهم تاريخ طويل وحافل في العمل العسكري منذ أيام الراج البريطاني في الهند.

إن أي نقاش لأهمية البلوش وقضيتهم بالنسبة إلى العالم العربي إجمالاً والخليج العربي ودوله بالذات، ومضاعفاتها، ينعكس على صورة الأوضاع في القوس الآسيوي الممتد من باكستان إلى تركيا. على أن نقطة الانطلاق لا بدّ أن تبدأ من باكستان لا من

إيران، حيث إن دور إيران في ثورة بلوشستان هو دور تكميلي. وإذا كان البلوش سيتحولون إلى الثورة التامة والمطالبة باستقلال كامل، فلا بد من تنسيق للجهود بين البلوش في كل مكان. والتنسيق بين النظامين بالنسبة إلى الثوار سلاح ذو حدّين، إذ سيعني أن الحكومتين الباكستانية والإيرانية ستنسقان أيضاً للقضاء على بذور الثورة وامتدادها. والبلوش الإيرانيون كانوا آخر من جاء لتأييد ثورة خميني، وآخر من صدّق أن الشاه قد رحل دون عودة.

لذلك كانت زهدان عاصمة بلوشستان الإيرانية، آخر مدينة في إيران حطّمت تمثال رضا شاه والد الشاه المخلوع. ولم تفعل ذلك إلاّ عندما وصلتها أنباء استسلام الجيش في طهران لأنصار خميني والثورة. بعدها سُحب التمثال بالحبال وحُطِّم. وظل التحفظ البلوشي تجاه خميني وثورته حتى الآن. فلا تجد أكثر من صور صغيرة لخميني في المتاجر العامة. وكثير من البلوش ما زالوا متأثرين بدعاية حكومة الشاه السابقة حتى إن بعضهم كان يقول: «عندما يذهب الملك تأتي الشيوعية. انظر ماذا حلّ في أفغانستان».



من الأسباب الرئيسية لمعارضة البلوش نظام الثورة الإسلامية في إيران، أن نظام الشاه السابق كان قد غضّ النظر عن «الصناعة والتجارة» الوحيدة التي يمارسها بلد فقير أجرد كبلوشستان، وهي التهريب. والتهريب هو خط سير مزدوج من أفغانستان وباكستان إلى إيران ودول الخليج، ومن دول الخليج إلى إيران وباكستان وأفغانستان. وأصبح التهريب النشاط الاقتصادي الوحيد للبلوش. فهم يهرّبون الأفيون والمخدرات والسلاح من أفغانستان وباكستان

إلى إيران والخليج. ويهرّبون الذهب والساعات والراديوات والكاميرات والمعدات الإلكترونية والبضائع الاستهلاكية والكماليات من الخليج عبر المراكب الصغيرة إلى إيران أو باكستان، ومنها بالبر إلى أفغانستان وسواها من المناطق الجبلية.

أما الأفيون فيهرّب من المرافىء الإيرانية على الخليج إلى أوروبا ومنها إلى أميركا. وكان عناصر نظام الشاه شركاء مع «سردارات» البلوش في عمليات التهريب، فكانت تجد دائماً طريقاً سهلاً وآمناً. وجاءت الثورة تحاول أن تضع حداً لعمليات التهريب. لم تنجح، إنما أخافت البلوش الذين أصبح التهريب مصدر رزق أساسياً لهم. إلاّ أن الثورة الإيرانية عادت إلى استعمال البلوش في عمليات تهريب السلاح والذخيرة وغير ذلك من قطع الغيار ومن المواد الأولية الأساسية التي احتاجت لها أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية. فازدهر التهريب من موانىء الخليج طوال فترة تلك الحرب.

لكن هناك سبباً أعمق وأهم من الدافع الاقتصادي للتهريب الذي يخاف البلوش أن يخسروه ما دامت الثورة الإسلامية ونظامها الديني قد سيطرا نهائياً على مقدرات إيران، وهو أن البلوش، وهم من السنّة، وجدوا في التأكيد على شيعية ثورة خميني محاولة أخطر من محاولات نظام الشاه في سحق هويتهم الدينية والتاريخية. وازدادت هذه المخاوف مع نشر الدستور الإيراني ومع سيطرة آيات الله من رجال الدين الشيعة على مقدرات البلاد. ورفضت الثورة الإسلامية السماح بتعليم اللغة البلوشية في المدارس (كان الشاه قد رفض ذلك من قبل). إلى جانب أن جامعة زهدان لا تقبل إلاّ نصف طلاّبها من البلوش، أما الباقي فمن مختلف

أنحاء إيران. كذلك فإن أكثر موظفي الدولة وأفراد الشرطة والأمن هم من غير البلوش في إقليم بلوشستان. وعلى الرغم من محاولات الشاه في «تفريس» بلوشستان فقد ظل البلوش لا يتقنون اللغة الفارسية، ويتكلمون لغتهم الخاصة التي هي مزيج من العربية والأوردو والفارسية، الأمر الذي شكل حاجزاً في وجه توظيفهم وتعاملهم مع الدولة الإيرانية، بقدر ما ظل لباسهم الوطني وشكلهم المميّز حائلين دون اندماجهم اندماجاً كاملاً في المجتمع الإيراني.

وحاول الشاه إبّان حكمه، بعد أن كان والده رضا خان قد قضى على نظام «السردارات» في بلوشستان وأفرغه من زعمائه وحاول تفريسه بالقوة، أن يقوم ببناء قاعدة «شاه بحر» الواقعة جنوب بلوشستان الإيرانية على خليج عُمان (التي كان مقدراً لها أن تكون أقرب قاعدة عسكرية بحرية ـ جوية لأية دولة في بحر العرب والمحيط الهندي لولا سقوط النظام) كمدخل إلى تنمية بلوشستان الإيرانية عن طريق صرف ١٠٠ مليون دولار في السنة ولمدة خمس سنوات، بداية لتنمية هذه المنطقة الفقيرة والحد من هجرة أبنائها إلى الخليج. لكن سياسة الشاه القمعية ضد أهلها بدءاً بوجود ٥٠ ألف جندي إيراني فيها، وانتهاء بسيطرة يد «السافاك» الحديدية، أبقت المطالب البلوشية في قبضة النظام الإيراني.

وظلت مطالب بلوشستان مطالب متواضعة بالنسبة لمطالب القوميات الإيرانية الأخرى. وبرز بعد الثورة «حزب الوحدة الإسلامية» المعبّر عن مطالب النخبة البلوشية. وسافر عند بداية الثورة أحد زعماء الحزب وأحد رجال الدين السُّنة المرموقين في بلوشستان، مولاي عبد العزيز مُلاّ زادة لمقابلة آية الله خميني في قم حاملاً مطلباً واحداً: «إن البلوش يؤيدون الثورة الإيرانية ما دامت

الثورة تحترم شعائرهم الدينية والثقافية ولا تحاول أن تفرض عليهم مذهب الأغلبية وما دامت حقوقهم القومية مصونة». لكن المطالب غير الرسمية كانت تشمل برنامجاً كاملاً للامركزية والاستقلال الذاتي وتعليم اللغة البلوشية في المدارس وتعيين البلوش في المراكز والوظائف الأساسية في إقليم بلوشستان، والحق في حرية الاتصال مع بلوشستان الباكستانية وحصة أكبر من موازنة الدولة العامة للتنمية.

ولم يكن جواب خميني وحكومته في طهران في ذلك الوقت بأكثر من وعد بالنظر في المطالب التي تقدم بها البلوش، والتي لم يتحقق منها شيء إلى الآن. ولم تُرضِ الوعود الكلامية البلوش. وبدأ الخوف يعم الحركة البلوشية ويتنقل الحديث تصعيداً من الكلام حول الفيديرالية والاستقلال الذاتي، إلى الكلام عن الاستقلال التام والوحدة مع بلوشستان الباكستانية. وظل خوف البلوش الأساسي، بعد تجربتهم لحكم الشاه، يكمن في الشوفينية الفارسية والتعصب الشيعي.



بعد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، ووقف الحرب العراقية ـ الإيرانية في سنتها الثامنة من دون أي أمل بنهاية سريعة لمفاوضات السلام بين البلدين وتهدئة محاولة تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية إلى العالم العربي والإسلامي، أصبحت بلوشستان هي المكان المرشح للانفجار. ففي بلوشستان أقلية صغيرة من طبقة المتعلمين سكان المدن، وأكثرية ساحقة من القبائل الرحل ذات الأغلبية الأمية. وفي السبعينيات كانت الطبقة البلوشية المتعلمة تتطلع نحو أفغانستان هرباً من تعسف حكم الشاه وخوفاً من عسكر باكستان، متأثرة إلى حد

كبير بالدعاية السوفياتية والآراء الاشتراكية التي حاولت موسكو أن تستميل بواسطتها هذه الطبقة. وكان صراع البلوش المباشر واحتكاكه مع النظام الباكستاني أكثر منه مع النظام الإيراني.

خلال الثمانينيات، اتسع نطاق ونفوذ الطبقة المتعلمة في الأوساط القبلية البلوشية، التي تعيش في مجتمع بدوي يعتمد على التنقل بحثاً عن المرعى لأغنامها ومواشيها. وسط هذا الإطار الاجتماعي المتخلف كانت الدعوة إلى حركة الاستقلال البلوشية تأخذ مداها، وكان الجيش الباكستاني والجيش الإيراني يقمعان بلا هوادة أي تجمع أو تنظيم بلوشي على الأرض أو تحتها، خوفاً من أن يصبح نقطة مقاومة ضد الحكم في كل من إسلام آباد وطهران. وسبّب الإرهاب الباكستاني ـ الإيراني المشترك، لجوء عدد كبير من العائلات البلوشية مع أطفالها وخيمها ومواشيها إلى أفغانستان، التي أصبحت محجة الحركة البلوشية منذ أيام نظام محمد داوود، إلى نظام طالبان اليوم.

أخذ الاتحاد السوفياتي عندما كان محتلاً لأفغانستان ، يغري كعادته المثقفين من البلوش بفرص التعليم العالي في موسكو. واغتنم عدد كبير من البلوش هذه الفرصة وعادوا من معاهد الاتحاد السوفياتي، كما هي العادة في العالم الثالث أغلب الأحيان، كمجموعة من الثوريين الرومنسيين. وعندما وقعت الثورة الأفغانية الماركسية ضد نظام داوود في نيسان ١٩٧٨، نشط الجناح اليساري في الحركة البلوشية وأصبح قوة فاعلة كما لم تكن من قبل في السياسة الباكستانية بالذات.

في بدء الثورة الإسلامية الإيرانية نشطت اتصالات اليسار الإيراني

الممثل بحزب «فدائيين خلق» وحزب «تودة» الشيوعي بالزعامات البلوشية في إيران طالبة تأييدها في معركته مع خميني والجماعات الإسلامية اليمينية، لقاء وعد بمنحهم مطالبهم بالحكم الذاتي إذا تولّى اليسار السلطة في إيران بعد إسقاط خميني. وظل وعد اليسار الإيراني بتحقيق مطالب البلوش يغري شباب البلوش من دون أن تكون هناك ثقة في مواقف اليسار من الأقليات القومية، حتى وقعت الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتمّت تصفية اليسار الوطني الماركسي من ساحة السياسة الإيرانية.

وبدأت تجمعات البلوش الجديدة التي تدعم مطالب الاستقلال والوطن وجبهة التحرير، تتخذ أشكالاً جديدة بعيداً عن القبلية التقليدية. وبدا أن أكثر هذه التجمعات هي من العمال والطلاب والعسكر من مختلف الانتماءات والخلفيات القبلية. لذلك استطاعت فوضى الثورة الإيرانية في بداياتها التقريب بين البلوش الباكستانيين والبلوش الإيرانيين، وأزالت العزلة التي كانت قائمة بينهما، وكسرت إلى حد بعيد الحواجز الجغرافية والقبلية التي كان نظام الشاه السابق قد أقامها طوال ثلث قرن.

ومنذ العام ١٩٧٣ حتى العام ١٩٩٠، سافر عشرات من شباب البلوش الذين نزحوا إلى كابول وهرات وقندهار في أفغانستان إلى الاتحاد السوفياتي وكوبا للتدريب «العسكري والعقائدي». بعضهم دخل جامعة باتريس لومومبا في موسكو، وبعضهم الآخر فضل مناخ هافانا الحار وسيجارها الفاخر. وبعد سنوات من الاضطهاد الباكستاني ـ الإيراني المشترك، أصبح الكادر الماركسي ـ اللينيني داخل الحركة الوطنية البلوشية جاهزاً للعمل. لكن سقوط الاتحاد السوفياتي، ومعه العقيدة الشيوعية في العام ١٩٩١، حرم موسكو

من سرقة الثورة من الوطنيين المعتدلين، فانهار تنظيم الجبهة الماركسي، وضعف تنظيم الوطنيين.



في نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية في العام ١٩٨٨، أُعيد فرز مفاهيم الحركات القومية للشعوب المختلفة التي ترزح تحت حكم الفرس في إيران والبنجابيين في باكستان. وكان لا بد لهذه المفاهيم أن تعيد أيضاً طرح الحلم بالوطن انطلاقاً من حس قومي جديد، بدأ ينمو في الشخصية البلوشية المتمردة على قبيلتها والساعية للتعبير عن شخصيتها الوطنية.

لكن السؤال الذي يطرح اليوم في الأوساط الديبلوماسية وفي أروقة صانعي السياسة الخارجية في العالم هو: مَنْ يريد فعلاً إقامة دولة مستقلة في بلوشستان؟

الجواب عن سؤال كهذا يعني جميع الأطراف ذات الاهتمام الكبير بهذا الموضوع التي تشمل بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا والصين وإيران والهند وباكستان ـ ودول الخليج العربي حتى لو أرادت أن تستمر في تجاهل القضية البلوشية. إنما من المؤكد أن الولايات المتحدة والسياسة الأميركية في غرب آسيا لا تؤيد ولا تريد إقامة وطن بلوشي مستقل أو شبه مستقل.

عند سقوط أفغانستان في المعسكر السوفياتي، حاولت موسكو أن تؤثر في مجرى التطورات الآخذة في الانفجار في المنطقة. ولم ينجح الاتحاد السوفياتي في تحقيق هدفه بإنشاء دولة للبلوش يسيطر على مقدراتها بالطريقة التي نجح فيها في أفغانستان، وفشل في أن

يتوصل إلى الطموح التاريخي في فتح طريق برّي من حدوده إلى المياه الدافئة في الخليج العربي والمحيط الهندي.

الحرب العراقية ـ الإيرانية واستمرارها طوال ثماني سنوات أبرزت إلى الوجود القضية البلوشية بشكل حاد وسافر، هدد كل المسلمات القومية والإقليمية التي تعاطت فيها الأنظمة العربية خلال تلك السنوات وعلى الأخص الأنظمة الخليجية. غير أنه يجب النظر إلى أمرين أساسيين في ما يعني الموقف العربي من قضية بلوشستان.

- **الأول:** إن الحركة البلوشية هي حركة قبائل عربية تمتد إلى زمان بعيد، ويمكن كتابة مجلدات في تأكيد عروبة البلوش، وبالتالي فإن العرب أمام موقف ملزم قومياً وعصبياً.
- **الثاني:** إنه إذا لم يحتضن العرب ـ والمعتدلون منهم بالذات ـ قضية بلوشستان، فإن الحركة البلوشية التي كادت تقع تحت النفوذ السوفياتي والتأثير الأيديولوجي الماركسي فترة طويلة، قد تقع اليوم تحت نفوذ الإرهاب الإسلامي الدولي. فبدلاً من أن تقوم دولة عربية وطنية المعالم، ستقوم دولة إسلامية من نوع معين، تأخذ من أفغانستان نموذجاً، ويكون العرب قد أضاعوا الفرصة التي منحهم إياها التاريخ في الحفاظ على عروبة البلوش.

لقد كانت الأنظمة الخليجية، قبل الاستقلال وبعده، متحفظة بل معادية، لأية حركة مطالب للبلوش، إما انسجاماً مع السياسة البريطانية في المنطقة تلك الأيام، أو خوفاً من نظام الشاه السابق في إيران الذي كان يهدد هذه الأنظمة العربية. وبقدر ما كان الشاه

يحاول طمس معالم عروبة البلوش، كانت الأنظمة الخليجية نفسها، تحاول أن تبتعد عن المشكلة، إما بتعاميها عنها أو بخنق أية محاولة لتجمعها على أرض عربية. مع الاعتراف بأن نظام خاتمي في إيران اليوم، لن يكون أقل تشدداً من نظام الشاه، ولا أقل «وطنية فارسية» من عرش الطاووس.

هناك قرار لا بد من أن يُتخذ، بقيام وطن بلوشي يعزز ويخدم الأنظمة الخليجية، ويؤكد عروبة الخليج، ويزيد حمايته في وجه الهجرات الآسيوية غير العربية، سواء أكانت من الهند أم الفليبين أم كوريا. والذي يعترف «بعروبة» الصومال وجزر القمر وجيبوتي ـ وربما أريتريا ـ يجب أن لا يجد غضاضة في الاعتراف بعروبة بلوشستان التي لا تحتاج إلى تأكيد أصالتها العربية. وقد يجد العرب في بلوشستان العصر الحديث، كسباً يعادل كسب الفتوحات الإسلامية الغابرة.



حافظ البلوش في باكستان على زعاماتهم القبلية، أو نظام «السردارات»، حين حافظت بريطانيا عند تأسيس دولة باكستان وتقسيم الهند عام ١٩٤٧، على كافة الحقوق الإقطاعية التي كانت ممنوحة لهم منذ أيام الملكة فيكتوريا.

ولما كانت بلوشستان مجتمعاً إقطاعياً قبلياً، فإن تحالفاتها كناية عن تحالفات قبلية. وهي موزعة في ثلاث مناطق رئيسية:

■ ١ ـ **بلوشستان الشرقية في باكستان:** التي أصبح نضالها مختلطاً بين النضال من أجل وطن قومي والنضال ضد النظام القائم.

■ ٢ - **بلوشستان الجنوبية الإيرانية:** التي بدأت تبحث عن وسيلة للتفاهم مع سلطات الثورة الإيرانية من قبل اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية.

■ ٣ - **بلوشستان الشمالية:** التي تقع بين أفغانستان وإيران التي اختلط عملها في السابق بين مقاومتها نظام ضياء الحق قبل مصرعه وبين حرصها على ألا تقع في أحضان السوفيات عندما كانوا في أفغانستان. لذلك لعبت دور المساعد للثوار الأفغانيين بحكم عوامل الدين المشترك والضيافة القبلية التقليدية، من دون أن تُحرج علاقاتها كلياً مع موسكو في ذلك الوقت.

زعيم هذا الجناح مولاي عبد العزيز ملّا زاده، الذي يترأس حزب «اتحاد المسلمين البلوش»، ينطلق من ضرورة تضامن السنّة البلوش مع السُنة الأفغانيين. ومحمد شريف زعيم البلوش الأفغانيين كان يتصل بطهران ويزورها بحثاً عن تفاهم مع الثورة الإسلامية لتشكيل حلف من السُنة البلوش في أفغانستان مع الشيعة في إيران ضد نظام ضياء الحق السابق في باكستان الخارج عن الإسلام في رأيهم، وسعياً إلى الوقوف بوجه الشيوعية «الملحِدة» الممثلة بالقوات السوفياتية التي كانت تحتل أفغانستان.

وقد أوقعت الحرب في أفغانستان بين قوات النظام الموالي لموسكو والمجاهدين الأفغانيين انقساماً في صفوف الحركة الوطنية البلوشية. زعماء البلوش في حزب «عوامي الوطني» المحظور في باكستان - قوات بخش بيزنغو وعطا الله منجل وميرخير بخش مري - وحدوا قواتهم في هذا الحزب اقتناعاً منهم أن باكستان التي تحكمها النخبة

من البنجابيين ستستخدم القوة للحفاظ على مراكزها ضد القوميات الأخرى كالسنديين والباتان والبلوش.

لكن الحزب انقسم عندما خرج بيزنغو من السجن عام ١٩٧٨ وألّف حزب «باكستان الوطني» وبدأ محادثات مع نظام ضياء الحق. حتى أنه حاول إقامة تحالف مع حزب الشعب (حزب بوتو) أحد أعداء الحركة البلوشية الأصليين. وخسر بيزنغو قواعده الشعبية لدى البلوش من جراء مواقفه المهادنة من النظام. وتشتت شمل الزعماء البلوش الثلاثة، بينما استمرت «الجبهة الشعبية لتحرير بلوشستان» متمسكة بموقفها المبدئي: وهو الاستمرار في النضال ضد النظام الباكستاني عن طريق القتال. لكن الجبهة كانت تؤكد باستمرار التزامها المطلق ورغبتها الدائمة في الابتعاد عن القوى الكبرى خوفاً من الابتلاع.

كذلك انقسم «الحزب الوطني الديموقراطي» بزعامة والي خان، وهو الحزب الذي يمثل المقاطعة الشمالية الغربية الحدودية في باكستان، ويضم تجمع الباتان والبلوش، إلى فريقين: اليسار وأكثره من البلوش مع الثورة الأفغانية. واليمين وأكثره من الباتان ضد الثورة في كابول. اليسار البلوشي أكثر عداء للحكم المركزي في باكستان والحكم الديني في إيران. واليمين الباتاني أكثر تفهماً وتفاهماً مع الحكم المركزي الباكستاني.



لما كانت الحركة البلوشية تعني دول الخليج مباشرة بسبب النتائج المترتبة عليها في حال نجاحها أو فشلها، وللعلاقة التاريخية الوطيدة

التي تربط بين البلوش وعرب الخليج، فمن الضروري التوقف سريعاً عند هذه العلاقة. فزعامات البلوش تنقسم إلى ثلاثة أجزاء:

- **الجزء الأول** في القسم الشمالي من بلوشستان الإيرانية.
- **والجزء الثاني** في القسم الجنوبي من بلوشستان الباكستانية - وخاصة في مكران - وهي التسمية العربية للإقليم بكامله والتي درج البلوشيون على استعمالها. وهذه الزعامات تخضع كلها لما يعرف بـ«أولاد محمد»، المؤلفة من أربعة فروع موزعة في أنحاء الجزيرة العربية. وزعامة «أولاد محمد» تشمل جزءاً كبيراً من بلوشستان كما تشمل القبائل البلوشية الموجودة في عُمان والإمارات والبريمي.
- **الجزء الثالث** في دول الجزيرة العربية. أهمها فرع في سلطنة عُمان بزعامة الشيخ أو المير (حسب التعبير البلوشي) سعيد بن راشد، وفرع في دولة الإمارات العربية بزعامة الشيخ المير مراد آل بركات، الذي يشمل القبائل الموجودة في المناطق الجنوبية الغربية من مكران، وخاصة في الساحل المطل على بحر العرب. وفرع في البحرين بزعامة الشيخ محمد بن حسن آل محمد. وقد ارتبطت زعامته في الفترة الأخيرة بالعمل السياسي أكثر من ارتباطها بالنواحي القبلية الموجودة أصلاً. وقد انتقل في السنوات الأخيرة إلى الإقامة في المملكة العربية السعودية. أما الفرع الرابع فقد اختلط بالفروع الثلاثة عند نزوحها من بلوشستان في عهد نادر شاه في القرن التاسع عشر. فمنهم من اشترك مع سلطان عُمان أحمد بن سعيد في فتح زنجبار، ومنهم من تحالف مع آل كعب في

المحمرة في عربستان. ومنهم من تعاون مع آل خليفة عندما كانوا في الكويت وعاونوهم في فتح البحرين وانتزاعها من الفرس.

والبلوش هم سكان القلاع في كل مكان. حتى صاروا يدعون بأهل القلاع. فعندما دخلوا البحرين سنة ١٧٨٢ ضمن القوات التابعة لأولاد محمد والتي اشتركت مع القبائل العربية الأخرى في الاستيلاء على البحرين من قبضة الشيخ ناصر حاكم بوشهر المدعوم من حكومة فارس، احتلوا القلاع في البحرين وبقوا فيها. وفي العام ١٨٦٨ ومع بداية الاحتلال البريطاني للبحرين، قامت البحرية البريطانية بقصف قلعتي أبي ماهر وعراد اللتين كان يسكنهما أولاد محمد وأتباعهم. كذلك احتلوا القلعتين الشهيرتين في مسقط - الميراني والجلالي - عندما استقدمهم السلطان أحمد بن سعيد لمعاونته في فتح أفريقيا الشرقية.

وتغيرت تحالفاتهم مع الظروف السياسية وتقلبات الزمن. وعلى الرغم من علاقتهم العُمانية القديمة، انحازوا إلى السعودية في خلافها مع عُمان حول البريمي أيام السلطان سعيد بن تيمور. أما مقاطعة جوادر الواقعة جنوب بلوشستان على ساحل عُمان فقد ظلت تابعة لسلطنة عُمان وتحت الحكم المباشر للسلطان سعيد بن تيمور والد السلطان الحالي حتى عام ١٩٥٨، عندما استردتها باكستان في مقابل تعويض مالي قدره ثلاثة ملايين جنيه استرليني، بعد أن كانت مركزاً لاستيراد الرقيق وتجارة الأسلحة وتهريبها طوال النصف الأول من هذا القرن.

وقد حدث تطور خطير في كانون الثاني ١٩٨٥، إذ عقد لأول مرة في تاريخ البلوش السياسي اجتماع حضره ١٥ زعيماً من

البلوش الإيرانيين، ولم يشترك فيه أي زعيم بلوشي من مناطق أخرى. وكان الاجتماع برئاسة محمد بن حسن آل محمد. وقد قامت السعودية بالضغط على الزعماء البلوش العرب لوقف أية اجتماعات مماثلة مستقبلاً. وكان هذا أول تحرك سياسي علني للبلوش وربما آخر اجتماع.



يبقى الحلم بالوطن. صحيح أن الحس القومي الوطني ليس نامياً عند البلوش بالشكل المتعارف عليه عند العرب. إنما كان هناك أمة بلوشية أقامت دولة في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، قبل وصول البريطانيين إلى شبه القارة الهندية وبلاد فارس. والحلم يتجدد اليوم بوطن اسمه بلوشستان، يضم البلوش في باكستان وإيران وأفغانستان.

يكفي البلوش فخراً أنهم يَدْعُون في لغة شبه منقرضة إلى عروبة من لا يتكلم العربية. ألا يكفي أن تطالب هذه الثورة بوطن، كذلك تطالب بلغة، انتسب كل تاريخ أجدادها إليها. إذن لا بد من أن يعيد الوطن الضائع إلى اللسان الأعجمي عربيته بعد أن تاه في مسيرة التاريخ الطويلة ليحقق ذاته ويفرض على العرب الاعتراف بأسباطهم الضائعة.

البلوش في العالم العربي

البلد	العدد	
مصر	٨٠٠,٠٠٠	(يسكنون في الجنوب الشرقي من مصر / النوبة)
عُمان	٢٥٠,٠٠٠	
الإمارات	١٥٠,٠٠٠	
السعودية	٦٠,٠٠٠	
البحرين	١٢٠,٠٠٠	
الكويت	٥٠,٠٠٠	
العراق	٣٠,٠٠٠	
سورية	١٠,٠٠٠	
زنجبار		
تنزانيا	أفريقيا الشرقية ١٠,٠٠٠ (من ضمن الهجرة العُمانية)	
أوغندا		
	اليمن (لا يعرف عددهم بالضبط بعد انصهارهم مع القبائل اليمنية الأخرى)	
المجموع:	١،٤٨٠،٠٠٠ نسمة.	

مراجع اعتمد عليها

- «تاريخ الشعوب الإسلامية» ـ كارل بروكلمان (ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي) دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٩٥٥/١٩٥٦.
- «التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية» ـ مصطفى عبد القادر النجار ـ دار المعارف بمصر ١٩٧١.
- «ملوك العرب» ـ أمين الريحاني ـ دار ريحاني ـ بيروت ١٩٥٢.
- «تاريخ الكويت السياسي» ـ حسين خلف الشيخ خزعل ـ أربعة أجزاء ـ بيروت ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥.
- «محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية» ـ أحمد مصطفى أبو حاكمة ـ القاهرة ـ ١٩٦٧/١٩٦٨.
- «تاريخ العراق السياسي الحديث» ـ عبد الرزاق الحسني ـ صيدا ١٩٥٧.
- «الجذور التاريخية للقومية العربية» ـ عبد العزيز الدوري ـ بيروت ـ ١٩٦٠.
- منشورات «جبهة تحرير عربستان»، و«الجبهة العربية القومية لتحرير عربستان»، و«جبهة الشعب العربي الإيراني المسلم».

من تاريخ
ما نسيته
إيران

مَنْ باع الجزر الثلاث؟

■ «سئل بزرجمهر: ما بال آل ساسان صار إلى ما صار إليه بعدما كان فيه من قوة السلطان وشدّة الأركان؟

فقال: ذلك لأنهم قلّدوا كبار الأعمال صغار الرجال». □

«مروج الذهب»

للمسعودي

في الخمسينيات والستينيات، كان هناك صحافي مصري (لبناني الأصل) اسمه حبيب جاماتي يكتب في مجلة «المصور» المصرية موضوعاً أسبوعياً يتناول فيه أحداث الماضي التاريخية، تحت عنوان: «تاريخ ما أهمله التاريخ». واستحوذ الموضوع وكاتبه على اهتماماتي كقارىء شاب في بداية تكوين وعيه الثقافي. واليوم، بعد حوالى نصف قرن على هذه الكتابات، لا يضيرني الاعتراف بأن مقالات حبيب جاماتي هي التي حببتني بقراءة التاريخ. وظل عنوان تاريخ ما أهمله التاريخ، محفوراً في ذاكرتي.

ومرت سنوات وسنوات، حتى استيقظت فجأة في ذاكرتي حكايات تاريخ ما أهمله التاريخ، وأنا أبحث بين أوراقي المهملة، كما أفعل عادة بين حين وآخر، عما كنت أقوم بتدوينه فيها من انطباعات وملاحظات وأحاديث وتعليقات خلال جولاتي في دول

الخليج (وسواها)، ولقاءاتي مع الناس هناك، من حكّام ومسؤولين ومواطنين، حين كانت اللقاءات أسهل والناس أرحب صدراً والوقت أطول والثقة أقوى بين الصحافي والمسؤول، وحينما كانت الصداقات أوثق يعززها التواصل وتغذيها أجواء الحريات والرغبة العميقة بالاطلاع.

كانت مهمة الصحافي في تلك السنوات الغابرة، قبل حوالى ثلث قرن، أمتع مما هي عليه في أيامنا اليوم، حيث لم يكن هناك وزارات أعلام مهمتها تعقيد الأمور وتقييد تحرك الصحافي، ولا مرافقون إعلاميون مهمتهم التجسس على الصحافي: مَن قابل وماذا قال وماذا سمع؟ كانت الكتابة عن الخليج، ومتابعة أحداثه وترقب تطوراته، لا تنتظر البيانات الصحافية التي توزعها المصادر الرسمية (حكومية وغيرها) التي لا مصداقية لها. بكلام آخر كانت الأبواب مفتوحة والأجواء سمحة واللين من طبائع الناس.

بعد كل رحلة، كانت أوراقي ودفاتري الصغيرة تتراكم في ملفاتي التي أخذ الغبار يكسوها وأخذت ألوانها تبهت مع مرور الزمن، وكنت بين وقت آخر، أقوم بدافع من «النوستالجيا» أو الحنين الرومانسي، بفتح هذه الملفات القديمة فأعثر على هذه القصاصات الصغيرة من الأوراق وعليها خربشة يصعب فك رموزها اليوم.

من بين هذه الأوراق المبعثرة، لمحت مجموعة منها تعود إلى أواخر الستينيات أو بداية السبعينيات تتحدث عن الصراع حول الجزر العربية الثلاث: الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى، بعد إعلان بريطانيا في العام ١٩٦٧ عن عزمها الانسحاب من الخليج (أو ما عرِف في حينه بشرق السويس) في مدة أقصاها ١٩٧١، بعد أن تكون قد قامت بترتيب استقلال مشيخات ودويلات

الخليج بعد زوال الحماية البريطانية عنها. وتذكرت هذه الأوراق عندما كنت في صدد الكتابة عن العلاقات العربية ـ الإيرانية في عهد المتغيرات الخاتمية في طهران، عندما طرأت على ذهني فكرة العودة إلى تاريخ هذه الجزر وكيف أصبحت محورية في الصراع العربي ـ الإيراني على الخليج، وكيف أصبحت مركزية أيضاً في الصراع العربي ـ العربي في مشيخات الخليج (قبل أن تصبح دولاً) وأداة من أدوات التآمر بين بعضهم البعض وعلى بعضهم البعض.

فالصراع العربي ـ العربي والفارسي ـ العربي على الخليج، يمكن أن يؤرخ بداية من قضية الجزر الثلاث وتفاعلاتها في العام ١٩٧٠. لذا أعادت هذه الأوراق صياغة حكاية كنت قريباً منها ومعاصراً لها، اعتبرت أنه من الضروري روايتها اليوم، حتى لا تضيع في غياهب تاريخ ما أهمله التاريخ. وهذه الحكاية تبدأ قبل حوالى ثلاثين سنة، وهي تتألف من مجموعة أبطال جوف وعدة مشاهد حقيقية.

ومن قبل أن يصبح الخلاف على «الحق التاريخي» في هذه الجزر حديثاً أكاديمياً سيتسلى به المؤرخون لزمن طويل، سيبقى دور رأس الخيمة وحاكمها في عملية الاحتلال الإيراني للجزر والضجيج الذي رافق ذلك في حينه، دوراً غامضاً، ولعل المشاهد التي ترويها هذه الأوراق تجر إلى القصة الحقيقية.



آخر ما استقرت عليه أزمة العلاقات العربية ـ الإيرانية في أواخر العقد الثاني من عمر الثورة الإسلامية وجمهوريتها ـ تدخل فيها سنة من رئاسة محمد خاتمي ـ هو العلاقة مع دولة الإمارات العربية المتحدة في ما يتعلق بموضوع الجزر الثلاث: الطنب الكبرى

والطنب الصغرى وأبو موسى المُطالَب بها والمحتلة من قبل إيران. وهذا الوضع هو شبيه مما كانت عليه العلاقة أيام الشاه بين إيران والبحرين، عندما كانت إيران تطالب بالبحرين دون أن تحتلها، لوجود بريطانيا فيها يوم كانت بريطانيا هي الدولة الحامية لدول الخليج العربية وسواحلها. إلى أن حان وقت الرحيل، فتمت تسويات الاستقلال بين إيران وبريطانيا، وأعيدت للبحرين عروبتها وأعطيت استقلالها بعد استفتاء أجرته الأمم المتحدة فيها في العام ١٩٧٠، ومنحت جزيرتا الطنب الكبرى والصغرى ونصف جزيرة أبو موسى إلى إيران الشاه، مقابل الاعتراف باستقلال دولة الإمارات وتركيبتها القبلية ـ الفيديرالية. وهكذا تمت صفقة استقلال دول الخليج.

وهكذا ورثت إيران الثورة الإسلامية عن إيران الشاه علاقات عربية شبه معلبة، طوّرتها طهران الخميني باتجاهات مختلفة، ليست كلها إلى الأحسن. صحيح أن الظروف الإقليمية والدولية قد اختلفت كثيراً في ربع القرن الأخير، ابتداءً من السنوات الأخيرة لحكم الشاه، حتى السنوات الأولى لحكم خاتمي، إلاّ أن إيران الثورة لا يمكن أن تكون أقل «وطنية» من إيران الشاه، فتتراجع عن مكاسب، وإن كانت غير عادلة، حصل عليها الشاه. ومن هنا كانت بداية قصة الجزر العربية الثلاث، ومن هنا قد تراوح مكانها في أفضل الاحتمالات، ولو في ظل «شهر عسل» عربي ـ إيراني حالي يحتاج إليه الطرفان.



■ المشهد الأول: الاغتيال

□ **المكان:** بيت قديم في الشارقة، سمي تجاوزاً بقصر الحاكم.

□ **الزمان:** صيف عام ١٩٧٠، قبل إعلان استقلال دول الخليج رسمياً.

□ **البطل:** الشيخ خالد بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة.

كل يوم، كان الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، يروي للأصدقاء من الزوار حكاية القنبلة التي انفجرت في القصر قبل أسابيع ويدل على آثار الرصاص المتبقي على الجدران، مستطرداً في الوقت نفسه بقراءة أحلام المستقبل.

من الأحلام التي لامسها انتقال الشارقة من قرية صغيرة في العام ١٩٦٥ إلى مدينة حقيقية واسعة في بداية السبعينيات. لكن هذا لم يكن كل الطموح. كان يمسح بيده العرق المتصبب في استمرار من وجهه الأبيض، ليضيف إلى ذلك الحلم، طموح النفط وطموح الثروة وطموح الاستقرار.

كان رجلاً وحدوياً بكل ما يملك من قوة. كانت الفكرة الاتحادية بالنسبة إليه هي الاستقرار. وكان الاتحاد هو المستقبل. كان يرى في الاتحاد، كإمارة صغيرة لا نفط عندها ولا مال، المظلة الوحيدة التي يمكن أن تؤمن سلامة الخليج. كان لديه مشاكل مع إيران، لكن مطالبتها بجزيرة أبو موسى، التابعة له، كانت الأكثر مدعاة للقلق بالنسبة إليه. وكلما اشتد الهاجس الإيراني، اشتد تعلقه بالاتحاد.

لم يحسب حساب قبيلته القواسم. كان يعرف أن الحاكم السابق

وابن عمه الشيخ صقر بن سلطان القاسمي يتآمر عليه، وأن خطر هذا التآمر اشتد منذ محاولة اغتياله (الأولى) بوضع قنبلة في مجلسه في تموز ١٩٧٠، وانفجارها متأخرة ونجاته من الحادث. كان يعرف من يتآمر عليه، إلاّ أن خياله ـ ومعلوماته ـ لم يلحظا أن حساب المتآمرين يمكن أن يصل إلى جنون ما وصلوا إليه. على أن الشيخ خالد ـ كما يبدو ـ نسي تاريخ القواسم، أو ظن ـ متفائلاً ـ أن هذا الزمان غير ذاك الزمان. نسي أن التاريخ قد يعيد نفسه.

وتم اغتيال الشيخ خالد إثر محاولة انقلابية لاحقة في كانون الثاني ١٩٧٢، وبموته تحركت الفكرة الاتحادية وتحقق أول معالمها بإعلان دولة الإمارات من أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين، وظلت رأس الخيمة خارجها. صحيح أن تحركها بعد اغتياله جاء متأخراً، وأن استخباراتها كانت متخلفة عن كشف المؤامرة، لكن هذا التحرك جاء جازماً وغير متردد.

قبل موته كان الشيخ خالد يرجو أن يفهم حكام الإمارات أن بقاءهم مرهون بوحدتهم، وأن استقرارهم مربوط باتحادهم. كان الجفاء بينه وبين جاره حاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، جفاء تاريخياً وعصرياً. تاريخياً لجذوره في حروب آل مكتوم والقواسم في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات هذا القرن. وعصرياً في التنافس على التجارة وعلى الإنماء والتقدم في الستينيات. وقبل أن يموت كان تليفونه الأخير استنجاده بالشيخ راشد، وكان ابن الشيخ راشد محمد بن راشد آل مكتوم هو الذي قمع بقواته من شرطة دبي المحاولة الانقلابية التي أدت إلى اغتياله، واعتقل المتآمرين.

بموت الشيخ خالد مطلع العام ١٩٧٢ شعر حكّام إمارات ساحل

عُمان (كما كانت دولة الإمارات تسمى قبل الاستقلال) أن اتحادهم هو المحك وهو الخلاص وهو المستقبل. فكل خالد منهم عنده صقر، وتاريخ آل نهيان وآل مكتوم وآل شرقي وآل نعيمي، ليس أقل عنفاً من تاريخ القواسم. وفجأة أصبح الحديث عن الاتحاد، حديثاً تفاؤلياً بين الحكّام. لم يعد يُحكى عن الاتحاد بسخرية أو استهزاء. أصبح الاتحاد أمراً جدياً لا يترك للهمس، حتى لا يترك المصير نفسه للصدفة.

ربما أدرك الشيخ خالد متأخراً أنه سيدفع دمه ثمناً لازدهار اتحاد الإمارات ونجاحه، فقد جاء استشهاده ثمناً لشيء يستحق الدفع. والتاريخ وحده الحكم المنصف، بقدر ما هو الخصم الظالم. فأيامه طويلة وذاكرة الناس ضعيفة، وقراءتهم له سطحية.



■ المشهد الثاني: الانتقام

□ **المكان:** القصر القديم نفسه في الشارقة.

□ **الزمان:** خريف عام ١٩٧٢، بعد إعلان استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة.

□ **البطل:** الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، شقيق القتيل الشيخ خالد. وحاكم الشارقة الحالي.

كان المنظر الحزين نفسه يتكرر في القاعة الطويلة المتواضعة والناس يملأونها همساً، وأصحاب الحاجات ينتظرون دورهم للوصول إلى أذن ذلك الشاب الجالس في طرفها، وعشرات «الفداوية» (الحرس القبلي) ببنادقهم العتيقة يفترشون الأرض، ورجال الشرطة

بأسلحتهم الأوتوماتيكية يراقبون مَنْ يدخل. الرجل الجالس في طرف القاعة حاكم الشارقة الجديد، والشقيق الأصغر للشيخ خالد، الشيخ سلطان بن محمد القاسمي. رجل في الخامسة والثلاثين من عمره، خريج كلية الزراعة في جامعة القاهرة، بوجهه الأسمر النحيل وشاربيه الصغيرين وعينيه اللتين تتحركان في سرعة عجيبة وهما تلاحقان كل الأشياء وكل الأشخاص في ذلك المكان.

عندما يتحدث سلطان عن خالد يتهدج الصوت وتدمع المآقي. العينان تحمران والدموع تتحجر. ولكن هل هناك حديث إلاّ حديث خالد؟ الحاكم السابق الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الذي اغتال خالد، سجين «سجن زايد» الآن في مدينة العين عاصمة البريمي في إمارة أبو ظبي، اعترف بكل شيء، وأقفل التحقيق معه. لم يتردد في الكلام ولا في الأسماء ولا في النيات.

وكان الحاكم الجديد الشيخ سلطان يقول: «للاتحاد حق فليأخذه. ولنا حق نعرف كيف نأخذه».

ما حدث في الشارقة في مطلع السبعينيات، لم يكن شيئاً لم يعتد الناس حدوثه. كانت هذه حياة الناس في الخليج، وكانت تلك وسيلة فض النزاعات، وكان الاغتيال سلاح الوصول إلى الحكم، وكانت السلطة للذي يغلب، وكان القوي هو الذي يصل أولاً ويبقى أخيراً.



■ المشهد الثالث: القرصان

□ **المكان:** مكتب وسيع بمنطقة النخيل في إمارة رأس الخيمة.

□ **الزمان:** مطلع عام ١٩٧١. قبل انضمام رأس الخيمة إلى اتحاد دولة الإمارات.

□ **البطل:** الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة.

في الطرف الأعلى من الخليج، كان الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة، في مكتبه في المكان الذي يسمى النخيل، وهو الجزء الآخر من العاصمة. المنظر المألوف الذي في الشارقة لم يتغير هنا. مكتب وسيع تطل من على جدرانه صور تمثل احتلال رأس الخيمة وحريق أسطولها من قبل بريطانيا في القرن التاسع عشر.

بدأنا الحديث عن الاتحاد، ولماذا ظل خارجه حتى الآن (انضم إليه رسمياً في ١٠ شباط ١٩٧٢). قال الشيخ صقر الملقب «قرصان الساحل»، إنه كان ينتظر دعوة المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة. وضرب مثلاً بدوياً معناه: «من يحضر من دون دعوة ينام في فراش غير فراشه». وكان الشيخ صقر قد تقدم بطلب الانضمام في ٢٣ كانون الأول ١٩٧١ وأرفقه بشروط اعتبرتها دولة الاتحاد «مسكوبية». كمطالبته بأن يقطع الاتحاد علاقاته مع إيران بسبب احتلالها جزيرتي الطنب الكبرى والطنب الصغرى التابعتين لرأس الخيمة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١، ومطالبته أيضاً بتمثيل متساوٍ لإمارته في المجلس الاستشاري لدولة الاتحاد مع أبو ظبي ودبي.

إلاّ أن الشيخ صقر نفى أن يكون له مطالب أو شروط، وبالتالي فإن موضوع احتلال إيران للجزر أصبح الآن مسؤولية اتحادية، لا مسؤولية محلية. أما بالنسبة إلى العلاقات مع سلطنة عُمان، فقال: «نحن عمانيون. على جوازات رأس الخيمة مكتوب: الجنسية ـ عمانية». وكان الشيخ صقر يتحدث بحماسة كبيرة، وهو يؤكد أن ساحل عُمان هو جزء من عُمان، وأن المستقبل في الاتحاد مع عُمان، وأن الوحدة مع سلطنة عُمان حق طبيعي.

وعن أحداث الشارقة (المحاولة الانقلابية التي أدت إلى مقتل الشيخ خالد) المتهم بتأييدها، قال الشيخ صقر: «نحن مصابون ومفجوعون ومتألمون، لأن كليهما أبناء عم لنا. الخلاف عائلي بين الشيخ خالد والشيخ صقر، ونحن لا نعترف بهذا الخلاف ولا نؤيده ولا نتدخل فيه».

ولكن لماذا هذا الخلاف؟ أجاب الشيخ صقر: «من الطبيعي أن يختلفا. قابين قتل أخاه هابيل».

ومع مَنْ تقف رأس الخيمة في موضوع الخلافة في الشارقة؟ قال: «من يتولى نحن معه».

عن النفط قال الرجل الذي ما زال منذ ١٩٤٨ يبحث عن النفط في بلاده، إن النفط لم يكتشف بعد بكميات تجارية في رأس الخيمة، لذلك فلا مشاريع للتنمية هناك، ما لم تكتشف مصادر حقيقية للثروة. ولا يرى الشيخ صقر ضرورة لاكتشاف نفط في كل إمارة حتى تتم مشاريع التنمية، ما دام ثمة نفط في مكان آخر من الاتحاد. ويقول: «إن إمكانات المنطقة يجب أن تصرف بسخاء لمنفعة المنطقة ومن أجل أبنائها».

وكان الشيخ صقر في هذا الكلام يغمز من قناة الشيخ زايد وأبو ظبي، بما معناه أن نفط إمارة ما، هو دخل يجب أن يصرف على كل الإمارات، وليس ملكاً للإمارة نفسها.



■ المشهد الرابع: الصفقة

□ **المكان:** ثلاث جزر شبه قاحلة في مياه الخليج.

□ **الزمان:** خريف عام ١٩٧١

□ **البطل:** الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة.
ويشارك معه في دور البطولة الشاه محمد رضا بهلوي، أمبراطور إيران.

في بداية ١٩٧١، تسربت أخبار إلى الصحافة الكويتية عن صفقة أعدها حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي مع إيران، باع بموجبها جزيرتي الطنب الكبرى والطنب الصغرى إلى الشاه بمبلغ لم يعرف في حينه (قيل إنه لم يتعدَّ ثلاثة ملايين جنيه إسترليني ـ أو ما يقدر اليوم بحوالى عشرة ملايين جينه إسترليني). وكانت معلومات المراقبين في الخليج تشير إلى أن إيران أهدت إلى الشيخ صقر مجموعة كبيرة من السيارات الأميركية واليابانية لاستعماله الخاص، بعد أن فتحت فرعاً لبنك «صادرات إيران» في رأس الخيمة، وأن عدداً من الإيرانيين بدأوا يصلون إلى رأس الخيمة عبر دبي، لفتح متاجر لهم، وللعمل في حقول مختلفة منها الاستخبارات. إلى جانب أن أموالاً إيرانية عرضت للاستثمار في عدد من المشاريع في رأس الخيمة. وكانت صفقة بيع الجزيرتين

لإيران قد وصلت إلى مراحلها النهائية عندما تسربت أخبارها إلى الصحافة الكويتية.

على الأثر، طلبت الكويت رسمياً، (وهي كانت تقوم حينئذٍ بوساطة ديبلوماسية حول الجزر مع إيران عن طريق مدير مكتبها في دبي الشيخ بدر الصباح)، إيضاحاً من الشيخ صقر لما ذكر عن صفقة البيع في الصحف. فاضطر الشيخ صقر إلى إرسال نجله وولي عهده الشيخ خالد بن صقر القاسمي إلى الكويت، لعقد مؤتمر صحافي هناك، نفى فيه القصة، مؤكداً أن رأس الخيمة لن تتخلى أبداً عن الجزر بثمن أو من دون ثمن. كما طمأن الحكومة الكويتية إلى عدم صحة هذه الأخبار، طالباً منها استمرار مساعيها في الوساطة.

في هذه الأثناء، كانت شركة «شل هايدرو كاربونز» قد وصلت إلى مرحلة اليأس من العثور على أي نفط في أراضي رأس الخيمة. وولت أحلام الثروة التي كان ينتظرها الشيخ صقر.

في الوقت نفسه كانت مساعدات أبو ظبي المالية قد شحت بسبب الخلاف الذي نشب بين الشيخ صقر وبين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي لرفض الأول الدخول في دولة الاتحاد عند تشكيلها. ولم يبق عند رأس الخيمة من موارد إلاّ منتوجاتها الزراعية والمساعدات السعودية التي لا تكفي طموح حفيد القواسم، قراصنة الساحل المتصالح في القرن الثامن عشر مع حكام شواطىء عُمان وأسيادها.

وفي هذه الفترة أيضاً، وقع الانقلاب في سلطنة عُمان الذي أطاح بالسلطان السابق سعيد بن تيمور، وأتى بابنه قابوس بن سعيد الذي

بدأ حركة التغيير الكبيرة في بلاده. وكان أول ما طالب به هو تصحيح حدود سلطنته مع رأس الخيمة الواقعة بين جزءي عُمان: الأول يطل على بحر العرب وخليج عمان، والثاني يطل على الخليج العربي ومضيق هرمز. واحتلت قوات سلطنة عُمان بعضاً من المواقع على الحدود التي كانت تعتبر تابعة لرأس الخيمة، من دون أن يتحرك الشيخ صقر أو تحتج بريطانيا.

وشعرت رأس الخيمة بخطر النظام الجديد في مسقط ومحاولة الضغط عليها. وأخذ الحديث عن فكرة إقامة دولة عُمان الكبرى كحتمية جغرافية ـ تاريخية بديلاً لدولة اتحاد إمارات، في الازدياد.

أمام كل هذه العوامل، لم يكن عند رأس الخيمة إلاّ علاقتها الخاصة بالسعودية لتعتمد عليها. هذه العلاقة القائمة تاريخياً على أساس الرابطة الدينية المتجسدة في المذهب الوهابي الذي يربط السعوديين والقواسم حكام رأس الخيمة والشارقة، والتي شكلت تعاطفاً غير مباشر وحلفاً دينياً غير معلن، انضمت إليه قطر ـ الوهابية المذهب أيضاً ـ في فترة ما، أثناء المفاوضات الاتحادية في الستينيات.

وقتئذٍ، كانت المساعدات المالية السعودية لرأس الخيمة بدأت تتزايد، بعدما بنت السعودية الطريق الذي يربط بين دبي ورأس الخيمة على طول امتداد الساحل. كما بدأت بتسليح قوة دفاع رأس الخيمة المشكلة حديثاً، وإمدادها بالعتاد من مختلف الأنواع، وتمويل عدد من المشاريع الصغيرة، وبناء مدرسة ومستشفى. وعندما كان الشيخ صقر يزور السعودية، كان الملك فيصل يستقبله شخصياً، ويعامله معاملة رؤساء الدول. لذلك ظلت رأس الخيمة وفية للحليف السعودي حتى اللحظة الأخيرة، بامتناعها عن دخول اتحاد الإمارات الذي كانت السعودية تعارضه في ذلك الحين.

لكن السعودية ظلت، في ما يتعلق بالجزر، تنصح رأس الخيمة بالاعتدال ومحاولة حل الخلاف سلمياً مع إيران، والسعي للتوصل إلى اتفاق حولها قبل موعد الانسحاب البريطاني. لذلك أشاحت السعودية بوجهها عند سماعها أنباء محاولة بيع الجزر، ظناً منها أن هناك أملاً في إنهاء القضية.



■ المشهد الخامس: الصراع

□ **المكان:** كازينو رأس الخيمة.

□ **الزمان:** ربيع صيف عام ١٩٧٢

□ **البطل:** مجموعة من السياسيين العرب.

كانت السعودية تبحث عن حليف لها بين كيانات الخليج تحسباً للمستقبل، وكان العراق في الطرف الآخر يبحث عن حليف له بين الإمارات، خصوصاً بعد إلغاء إيران لاتفاق شط العرب معه. وكان هدف العراق الأساسي في تحركه الخليجي إيجاد من يساعده على الوقوف في وجه إيران وعرقلة المصالح الإيرانية في الخليج. وتوافرت هذه الفرصة للعراق عند تسرب أنباء بيع الجزر.

وجاء وفد عراقي إلى رأس الخيمة، وعرض على الشيخ صقر مساعدات اقتصادية ومالية وعسكرية، مقابل الوقوف في وجه الضغط الإيراني والمطالبة الإيرانية بالجزر. وافتتح مركز تجاري عراقي في رأس الخيمة، وعين مذيع سابق في إذاعة بغداد مديراً للإعلام هناك، وأرسل عدد من المعلمين العراقيين إلى الإمارة.

ووعد العراق رأس الخيمة بالدفاع عنها سياسياً، وحمايتها وتبني مواقفها. كما وعد العراق الشيخ صقر بحمايته من «العناصر الوطنية المتطرفة» التي كانت تهاجمه في الخليج إذا هو قاوم الغزو الإيراني عند حدوثه ورفض البحث في بيع أو تأجير الجزر. ووعده العراقيون أيضاً ـ بما كان عندهم من جالية مرموقة ونافذة في أبو ظبي ـ بمحاولة إصلاح ذات البين بينه وبين الشيخ زايد.

وفجأة وجد الشيخ صقر نفسه يركب في آن واحد حصانين متباعدين ولأسباب وأهداف مختلفة. وشعر بأنه أصبح قادراً، بفضل الدعم السعودي، على أن يفرض شروطه على بقية الإمارات للدخول في الاتحاد، وقادراً بفضل الدعم العراقي، على أن يجعل نفسه «بطلاً وطنياً» إذا هو تصلب في موقفه من الجزر.

وهذا ما حدث عندما وقع الغزو وقام الضجيج، لأن في اعتقاد الشيخ صقر أن ليس هناك ما يخسره في وقوفه هذا الموقف. لا سكان في الجزر ليحميهم، ولا نفط ليخاف عليه، ولا موارد اقتصادية يخشى ضياعها. لقد كان الشيخ صقر يسدد الشق العراقي من الصفقة، محرجاً الحليف السعودي الذي لم يكن يريد للأزمة أن تنفجر بينه وبين إيران.

ولكن عندما أعلن قيام الدولة الجديدة (دولة الإمارات العربية المتحدة) في ٢ كانون الأول ١٩٧١، وظلت رأس الخيمة خارج هذا الاتحاد، كان الشيخ صقر بامتناعه عن الدخول يسدد الشق السعودي من الصفقة. وخلال مفاوضات إنشاء الدولة الجديدة بين الإمارات السبع، وعملية الشد والجذب على أشدها، قامت أبو ظبي بمحاولات تودد إلى السعودية عن طريق رئيس الديوان الأميري فيها ووزير الدولة لشؤون الرئاسة السيد أحمد خليفة

السويدي (وزير خارجية دولة الإمارات فيما بعد) يساعده في ذلك السيد مهدي التاجر مستشار حاكم دبي (وسفير دولة الإمارات بعد الاستقلال في لندن) والرجل القوي فيها في حينه. وكان الهدف من محاولات الود هذه، إقناع السعودية بالضغط على رأس الخيمة بدخول الاتحاد. لكن محاولات الود هذه لم تسفر عن نتيجة.

في هذا الوقت كان الغزو الإيراني للجزر قد تمّ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ (أي قبل يومين فقط من إعلان الاستقلال). وكانت بريطانيا قد أنهت معاهدة الدفاع القديمة ووقعت بدلاً عنها معاهدة صداقة مع الدولة الجديدة، من دون رأس الخيمة التي بقيت من غير وضع قانوني معترف به. وشعرت رأس الخيمة برغم ضجيج الكلام العربي الذي رافق عملية الغزو الإيراني، و«الهالة الوطنية» التي أسبغت عليها، أنها وحدها تقف في الصقيع. وعادت محاولات الدخول في الاتحاد تحت شروط المقاطعة الإيرانية الكاملة التي قُزمت إلى «مجرد» استنكار لاحتلال الجزر.

وكادت رأس الخيمة تدخل الاتحاد، حتى جاءها التأييد الليبي، فأعاد إلى رأس الشيخ صقر أحلام الثروة التي ضاعت والعظمة التي كانت للقواسم. وأرسل ابنه الشيخ خالد إلى ليبيا للبحث في تفاصيل الوعود الليبية المنتظرة. وعُلّقت محاولات العودة إلى الحظيرة الاتحادية.

ولعل الذي شجع الشيخ صقر على الركض وراء «الكنز الليبي» قبل الدخول في اتحاد الإمارات، كان إعلان شركة «يونيون أويل أوف كاليفورنيا» التي تنقب في الجرف القاري لرأس الخيمة وضمن المياه الإقليمية لجزيرتي الطنب، أنها لم تعثر على النفط بكميات تجارية،

وأن ما عثرت عليه هو غاز ثقيل على ١٧,٩٠٠ قدم، ونفط على عمق ١٦ ألف قدم بمعدل إنتاجي قدره ١٢ ألف برميل في اليوم، ولم تكن هذه هي الأخبار السارة التي كان ينتظرها الشيخ صقر. وجاء إعلان الشركة الأميركية قبل ٤٨ ساعة من إعلان الدولة الجديدة، وفي اليوم الذي تم فيه الغزو الإيراني.

طوال فترة التشنج التي سبقت الغزو الإيراني، وقبلها طوال سنة، كان لدى المراقبين في الخليج والعديد من الدبلوماسيين الذين يترددون إلى المنطقة، شعور بأن الخبر الأساسي الذي تسرب قبل سنة عن بيع الجزر ليس بعيداً عن الصحة، خصوصاً وأن مصادر مصرفية في دبي أفادت أن هناك مبلغ ثلاثة ملايين جنيه إسترليني يبحث عن حساب أو ذمة أحد ما، وهو ينتقل من بنك إلى بنك بين الخليج وأوروبا، من دون أن يعرف أحد ـ كما يذهب الادعاء ـ مصدر التحويل أو الحساب الذي حول إليه، وعما إذا كان قد تم سحب هذا المبلغ ومتى.

كان هذا كله من نوع الشائعات الكثيرة التي تتردد في الخليج. أما الآن وقد خفت الضجيج، وبدأت المراجعة السياسية لحساب الأرباح والخسائر في موقف رأس الخيمة، وتسرب البرد إلى أوصال المنطقة، فلم يعد هناك من أمر الجزر إلاّ الذكريات.

إزاء كل ذلك يقف الشيخ صقر، كالمقامر الأكبر في الخليج. الحصان السعودي الذي كان يبدو وكأنه الرابح المستمر، قد كبا. والحصان العراقي الذي كان يتوقع أن يكون فلتة الشوط، أصبح الحصان الخاسر. أما الحصان الليبي الذي كان يعتبر «أوت سايدر» في لغة السباق، فكان حليفه الفشل. بعيداً عن ميدان السباق الإقليمي، فإن الشيخ صقر عندما يقف هذه المرة أمام أبواب

الكازينو الجديد الذي بنته وأدارته شركة أبيلا اللبنانية (يطل على القادمين من مدخل المدينة، وهو كازينو القمار الوحيد الذي كان مصرحاً به في كل الجزيرة العربية وقد أغلق أبوابه فيما بعد بطلب من السعودية وثمناً لاستمرار مساعداتها) قد يشعر بعد مرور هذا الزمن الطويل، بأن الكرة الصغيرة لم تقف هذه المرة على الرقم الذي راهن عليه في لعبة «الروليت الإيرانية».

أمام عبء ذلك التاريخ، لم يعد أمام الشيخ صقر ـ وهو المقامر الذكي، وربما العنيد في بعض الأحيان ـ إلا أن يواجه المصير الحتمي ويدخل اتحاد الإمارات من بابه المفتوح والواسع وبالشروط التي لم يستطع أن يفرضها عندما أعلن انضمامه رسمياً مكتفياً بدوره التاريخي ومركزه الجغرافي، كحديقة خلفية للخضر والفاكهة والمياه والرمال واللعب والذكريات الغنية، لدولة هو أحد أعمدتها السبعة. فلا بد من أن يكون المقامر المحترف قد أدرك أن فلتة الشوط المقبل، هي دولة الاتحاد ورئيسها الشيخ زايد ولا بد من أن يكون قد راهن عليها.

(*) اعتمدت في هذه الرواية على أوراقي الخاصة التي كنت قد دونتها في زياراتي المتكررة إلى بلدان الخليج ولقاءاتي العديدة مع حكامها، بين ١٩٦٧ حتى ١٩٧٦. وعلى مصادر كتابي الأول عن الخليج: «صراع الواحات والنفط ـ هموم الخليج العربي» الصادر عن شركة النهار للخدمات الصحافية ـ بيروت ١٩٧٣.

الجزر في سطور

- في الساعات الأولى من فجر يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ احتلت القوات الإيرانية جزر الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى في عهد الشاه محمد رضا بهلوي.
- تمّ هذا الاحتلال عقب توصل إيران وإمارة الشارقة إلى مذكرة تفاهم على اقتسام إدارة وعائدات جزيرة أبو موسى، وقبل جلاء بريطانيا رسمياً عن الخليج بـ ٤٨ ساعة.
- يعود موضوع الجزر إلى سنة ١٨٨٧ عندما احتل الفرس مدينة «لينجا» على الساحل الفارسي للخليج. وهي مدينة مزدهرة كان يحكمها القواسم الأسرة العربية التي تحكم اليوم الشارقة ورأس الخيمة. وقد عزل حكّام هذه المدينة وعيّن بدلاً منهم حاكم فارسي. وفي الأثر تقدم الفرس ليحتلوا جزيرة «صرى» التي تقع على بعد ٤٠ ميلاً إلى الغرب من أبو موسى.
- طالب حاكم رأس الخيمة يومذاك المقيم البريطاني في الخليج بإعادة جزيرة «صرى» إلى حكم القواسم وتخوف من أن يعمد الشاه ناصر الدين إلى المطالبة بجزر أبو موسى والطنب

وصير بونعير، وهي كلها من ملحقات القواسم في ساحل عُمان.

- في نيسان ١٩٠٤ عمد موظفو الجمارك البلجيكيون، الذين يملكون امتياز تحصيل الجمارك الإيرانية لتسديد قروض مصرفية، إلى النزول على الجزر الثلاث وأنزلوا العلم العربي ووضعوا حراساً إيرانيين ورفعوا العلم الإيراني.
- في عام ١٩١٢ طلبت بريطانيا إذناً من حاكم رأس الخيمة لتشييد منارة بحرية في الطنب الكبرى.
- في ٤ تشرين الأول ١٩٣٠ تخلت إيران عن المطالبة بجزيرة أبو موسى لقاء تأكيد سيادتها على الطنب الكبرى والطنب الصغرى، لكن بريطانيا رفضت إعطاءها هذا التأكيد. وبقي الوضع كما هو حتى الغزو الإيراني.
- أبو موسى: مساحتها ٣٠ ميلاً مربعاً. تبعد ٣٥ ميلاً عن الشاطىء العربي و٤٣ ميلاً عن الشاطىء الإيراني. تنتج نحو ٢٠ ألف برميل يومياً من النفط. مأهولة وأقرب إلى الشاطىء العربي.
- الطنب الكبرى: فيها ينابيع للمياه العذبة وعدد ضئيل من السكان. كان فيها قبل الغزو الإيراني حامية صغيرة مؤلفة من ستة رجال من شرطة رأس الخيمة ومنارة ومركز طبي صغير ومدرسة صغيرة. إلى جانب مجموعة صغيرة من الصيادين لا يتجاوز عددهم ٣٥٠ شخصاً.
- الطنب الصغرى: غير مأهولة. مقصد للصيادين.

قراصنة وأبطال!

■ «سئل بعضهم عن علم النسب فقال:
هو علم لا تنفع معرفته ولا يضر جهله!».□

مروج الذهب
للمسعودي

أحداث انقلاب الشارقة التي أدت إلى مقتل الشيخ خالد بن محمد القاسمي، ما هي إلا جزء يسير من تاريخ القواسم، الذي هو تاريخ ساحل عُمان طوال القرون الأربعة الماضية. لكن ما استغرب الناس حدوثه في ذلك الوقت لم يكن إلا شيئاً عادياً يعود إلى غياهب التاريخ. فقد جرت أحداث مماثلة في ١٩٤٨ وفي ١٩٦٥، وأكثر أبطال تلك الأحداث كانوا لا يزالون على قيد الحياة.

فشهرة القواسم جاءت من القرصنة، والقرصنة لفظة نسبية. فلولا تزايد قوة بريطانيا في الهند، لما أطلق الفيكتوريون لقب القرصنة على أعمال القواسم، ولكانت شهرتهم اليوم، قائمة على أسس أكثر سلماً. ولكن، في تلك الأيام، كان كل التاريخ تاريخ حرب، والشهرة شهرة قتال. والقواسم هم العائلة التي تحكم رأس الخيمة والشارقة والذين يعود نسبهم إلى الأشراف. أما الاسم فقد جاء من الشيخ قاسم، جد الشيخ راشد بن مطر، أول من ذكر من زعماء القواسم في المراجع البريطانية.

جواسم

والقواسم (تلفظ جواسم في الخليج، إذ إن كل قاف تلفظ جيماً) فرع من عرب الحوالة، سكنوا طرفي الخليج (العربي والفارسي) لقرون طويلة. استولوا على منطقة عرفت بـ صير، ومرفأ رأس الخيمة ومرفأ الشارقة وأجزاء من الطرف الآخر من الساحل، ولينجا (تلفظ لينغا، بتعطيش الجيم) وقيشم، وكنج ولفت. وطوال القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين، كانت المصادر البريطانية تسمي كل القبائل المقيمة في ساحل عُمان والتي تتعاطى القرصنة «الجواسم». وبرغم علاقتهم الوثيقة بإمامة عُمان، فإن حكام صير كانوا مستقلين منذ قرون طويلة. فشيوخ العرب من القواسم وغيرهم الذين كانوا مقيمين على طرفي الخليج، قلما اعترفوا بسلطة أحد عليهم.

وفي بداية القرن الثامن عشر، كانت القوى المتصارعة في الخليج أربعاً: الفرس، العثمانيون في بلاد الرافدين، العرب في الغرب والجنوب، والشركات الأوروبية التجارية، البريطانية والهولندية والفرنسية، ومصانعها المنتشرة على الخليج. وكان البورتغاليون قد بدأوا بالتقهقر.

وهابيون

وإلى أن جاء الوهابيون، وأوقعوا القواسم تحت سيطرتهم، لم يكن هؤلاء يختلفون عن سائر القبائل العربية التي تعيش على البحر وتعمل في التجارة كالعتوب في الكويت والبحرين، حتى سنة ١٨٠٠ حين وصل الوهابيون إلى البريمي. قبل ذلك لم يكن القواسم قد اصطدموا ببريطانيا إلاّ في العام ١٧٧٨، حين استولوا

على سفينة تابعة لبحرية بومباي واحتجزوها في رأس الخيمة ولم يفرجوا عنها إلاّ بعد دفع فدية قدرها ٤٠٠٠ روبية.

ومع انضمام القواسم إلى المذهب الوهابي وانتشار الوهابية بين قبائل ساحل عُمان واندلاع الحماسة الدينية ضد «الملحدين» من الأوروبيين، بدأت حركة القراصنة على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكان من نتائجها الحرب التي امتدت طوال تلك السنين بين قبائل عُمان الساحل ـ وعُمان الداخل والوهابيين القادمين من نجد، والقوات البريطانية ـ الهندية في البحر حتى العام ١٨١٩، عندما قررت بريطانيا أن تضع حداً لتدخل القواسم في الملاحة، فاحتلت رأس الخيمة محرقة كل سفينة أو مركب في المرفأ. ومن رأس الخيمة تحركت القوة البريطانية في العام ١٨٢٠ لتتابع تحطيمها وإحراقها لسفن القواسم ومراكبهم في أم القيوين وعجمان والشارقة ودبي، حتى إن المراكب التي هربت إلى البحرين أرسلت بريطانيا قوة بحرية وراءها ودمرتها.

أسطول

وقيل إن ذلك الأسطول العربي في بداية القرن التاسع عشر وعند بداية السيطرة البريطانية، كان تعداده ٦٣ سفينة حربية و٨٠٠ سفينة صغيرة وقارب من أنواع مختلفة، كانت تحمل أكثر من ٢٠ ألف رجل في وقت واحد يجوبون مياه المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عُمان ومضيق هرمز والخليج العربي حتى شط العرب. وفي ذلك الزمان وقّع «الراج البريطاني» أول معاهدة له مع إحدى دويلات الخليج. وكانت معاهدة الصلح البحري الأولى مع رأس الخيمة في عام ١٨٢٠.

معاهدة

في ذلك العام (١٨٢٠) دخلت بريطانيا رسمياً عالم الخليج بتوقيعها مع شيوخ الساحل «معاهدة السلام العامة». وكانت هذه المعاهدة تنص على تسليم بريطانيا المراكب والمدافع والأسلحة التي يملكها القواسم وشيوخ الساحل، في مقابل وعد باستمرار صيد اللؤلؤ والسمك والتجارة العادية. وقد وقع المعاهدة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي بصفته شيخ الشارقة وملحقاتها مع سائر مشايخ القبائل الخاضعة لنفوذ القواسم.

وتولى الشيخ سلطان بن صقر حكم القواسم في ١٨٠٣ واستمر حكمه حتى ١٨٦٦. وكان الشيخ سلطان يولّي أشقاءه وأولاده حكم رأس الخيمة والشارقة ودبيا وكلبا. وحاول ابنه الشيخ صقر بن سلطان، الذي تولى إدارة الشارقة، الاستقلال بالشارقة عن أبيه بتحريض من الشيخ مكتوم حاكم دبي. وقتل الشيخ صقر في ١٨٤٦ في معركة مع شيخ أم القيوين. وتلاه في إدارة الشارقة أخوه الشيخ عبد الله بن سلطان.

تحريض

بوفاة الشيخ سلطان في ١٨٦٦، تولى الحكم بعده ابنه الشيخ خالد بن سلطان، الذي مات متأثراً بجروحه في معركة مع شيخ أبو ظبي في ١٨٦٨. وتلاه في الحكم الشيخ سالم بن سلطان الذي حكم حتى ١٨٨٣. في أثناء حكم الشيخ سالم أعلن ابن عمه الشيخ حميد بن عبد الله الذي كان يتولى إدارة رأس الخيمة، استقلاله عن الشارقة في ١٨٦٩. وتدخل المقيم البريطاني الكولونيل بيللي نيابة

عن شيخ الشارقة، تحت ادعاء أن عمل الشيخ حميد يشكل خرقاً لمعاهدة السلم البحري.

في ١٨٨٣ قلب الشيخ صقر بن خالد، الشيخ سالم وتولى حكم الشارقة مكانه. واستمر حكمه حتى ١٩١٤ حين تولى ابن عمه الشيخ خالد بن أحمد الحكم. ولكن في ١٩٢٤، قامت ثورة شعبية ضده، وانتقل الحكم إلى ابن الحاكم السابق الشيخ سلطان بن صقر، الذي كان طفلاً عندما توفي والده الشيخ صقر بن خالد في ١٩١٤. وبقي الشيخ سلطان حاكماً حتى وفاته في ١٩٥١، عندما أعلن أخوه الشيخ محمد نفسه حاكماً، بعدما عينه الشيخ سلطان نائباً له خلال سنوات مرضه الأخيرة. وبعد أسابيع من إعلانه، قلبه الشيخ صقر بن سلطان، الذي اعترف به رسمياً المقيم السياسي البريطاني في أيار ١٩٥١.

في ١٩٦٥ أقالت بريطانيا الشيخ صقر بن سلطان، وعيّنت ابن عمه الشيخ خالد بن محمد، ابن الشيخ محمد الذي قلبه الشيخ صقر.

هنا يجدر التنبيه إلى حقيقتين: الأولى أن الشيخ محمد هو والد الشيخ خالد حاكم الشارقة الذي قتل في كانون الثاني ١٩٧٢، والحاكم الحالي الشيخ سلطان. والثانية أن الشيخ صقر الذي قلب الشيخ محمد هو نفسه الشيخ صقر الذي قتل الشيخ خالد وحاول قلبه.

الفصال

أما تاريخ القواسم في رأس الخيمة، فلا ينفصل عن تاريخهم في الشارقة. فبعد وفاة زعيم القواسم الكبير الشيخ سلطان بن صقر في

١٨٦٦، حكم رأس الخيمة الشيخ حميد بن عبد الله حتى ١٩٠٠ كمشيخة مستقلة، عندما عادت إلى إدارة الشارقة تحت حكم الشيخ خالد بن صقر، ابن حاكم الشارقة.

بوفاة الشيخ سالم بن سلطان في (١٩١٩)، الذي لم يعترف باستقلاله عن الشارقة، أبعد ابنه الشيخ سلطان أخاه الأكبر محمد، وأعلن استقلال رأس الخيمة واعترف به في ١٩٢١. ولكن في ١٩٤٧، وقع خلاف جديد بينه وبين أخيه محمد حول حصة كل منهما من امتياز التنقيب عن النفط. وفي شباط ١٩٤٨ جاء الشيخ صقر بن محمد، الابن الثالث للشيخ محمد، واحتل قلعة رأس الخيمة في غياب الشيخ سلطان وأعلن نفسه حاكماً، واعترف به، وما زال حاكماً إلى اليوم.

انقلاب

بعد موت الشيخ سلطان بن صقر ١٨٦٦ وزعت ممتلكات القواسم على أولاده. وحكمت فروع مختلفة من العائلة الشارقة ورأس الخيمة وديبا وكلبا، في سهلي على خليج عُمان. وحكم الشيخ أحمد بن سلطان ديبا، والشيخ ماجد بن سلطان كلبا، وأولادهما من بعدهما. وفي ١٩١٤، برغم انقسام القواسم وشيوخ الفجيرة، ضمت الحكومة البريطانية، منطقة الشميلية من ديبا إلى خورفكان، إلى الشارقة. إلاّ أن كلاً من ديبا وكلبا استمرتا في حكم ذاتي، حتى أن بريطانيا اعترفت بكلبا كمشيخة مستقلة في ١٩٣٦. وكان تاريخ كلبا الاستقلالي مليئاً بالمؤامرات والدسائس والدماء حتى ١٩٥١، وعندها استطاع الشيخ صقر بن سلطان بن سالم، ابن حاكم رأس الخيمة الذي أقيل في ١٩٤٨، أن يقتل حاكم ديبا ويستولي على السلطة، لكن بريطانيا رفضت الاعتراف بالانقلاب

وأعادت السلطة في كلبا إلى الشارقة. وبقيت دبا طوال تلك المدة جزءاً من الشارقة.

ترى من يريد أن يعيد قراءة تاريخ القواسم؟ على الأغلب، لا أحد!

كتب صدرت للمؤلف

١ ـ موت الآخرين ـ شعر، ١٩٦٢.

٢ ـ الفترة الحرجة ـ دراسات نقدية (١٩٦٠ - ١٩٦٥). الطبعة الأولى ١٩٦٥.
الطبعة الثانية مزيدة وليست منقحة، بعنوان فرعي «نقد في أدب الستينات» - ١٩٩٢.

٣ ـ صراع الواحات والنفط ـ هموم الخليج العربي. الطبعة الأولى ١٩٧٣، الطبعة الثانية ١٩٧٤.

٤ ـ البحث عن توفيق صايغ ـ شعر، ١٩٧٥.

٥ ـ المسار الصعب ـ المقاومة الفلسطينية: منظماتها، أشخاصها، علاقاتها. ١٩٨٦ (مع دنيا نحاس) [صدر بالإنكليزية أيضاً].

٦ ـ ظفار ـ قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (١٩٧٠ - ١٩٧٦) - ١٩٧٨.

٧ ـ الخليج العربي ورياح التغيير ـ مستقبل الوحدة والقومية والديموقراطية. الطبعة الأولى ١٩٨٦، الطبعة الثانية ١٩٩٠.

٨ ـ وثائق الخليج العربي ـ طموحات الوحدة وهموم الاستقلال. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٩٠.

٩ ـ جواسيس العرب ـ صراع المخابرات الأجنبية. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٩١.

١٠ ـ شخصيات عربية من التاريخ. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٨٩.

١١ ـ المسيحيون والعروبة ـ مناقشة في المارونية السياسية والقومية العربية. الطبعة الأولى ١٩٨٨، الطبعة الثانية ١٩٩١.

١٢ ـ العرب وجيرانهم ـ الأقليات القومية في الوطن العربي. ١٩٨٩.

١٣ ـ قبل أن تبهت الألوان ـ صحافة ثلث قرن. ١٩٩١ .

١٤ ـ رياح السموم ـ السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج، ١٩٩١ - ١٩٩٤. الطبعة الأولى ١٩٩٤، الطبعة الثانية ١٩٩٥. الطبعة الثالثة ١٩٩٧.

١٥ ـ أكتب إليكم بغضب ـ كيف تقول «لا» في عصر «نعم». ١٩٩٦.

١٦ ـ ثلاثة شعراء وصحافي ـ رسائل جبرا ابراهيم جبرا، يوسف الخال وتوفيق صايغ إلى رياض نجيب الريّس. ١٩٩٦.

١٧ ـ رياح الشمال ـ السعودية والخليج والعرب في عالم التسعينات. ١٩٩٧. الطبعة الثانية ١٩٩٧.

١٨ ـ صحافي ومدينتان ـ رحلة إلى سمرقند وزنجبار. الطبعة الأولى ١٩٩٧.

١٩ ـ رياح الجنوب ـ اليمن ودوره في الجزيرة العربية (١٩٩٠ - ١٩٩٧).
الطبعة الأولى ١٩٩٨.

٢٠ ـ حديث صحافي مع الإمام علي بن أبي طالب. الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٢١ ـ المفكرة الأندلسية ـ أموي في غرناطة دمشقي في قرطبة. الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٢٢ ـ رياح الشرق ـ الخليج والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين. الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

فهرس الأعلام

ب

ت

ج

ح

خ

فهرس الأماكن

ع

ف

ق

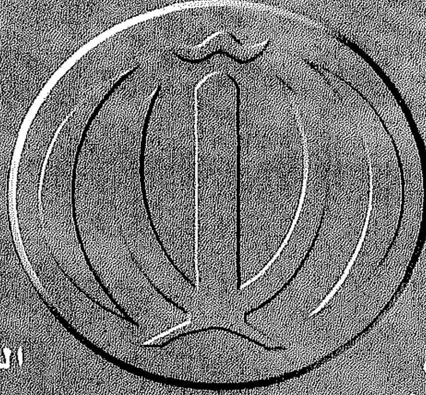
ك

ل

م

رياض نجيب الريّس

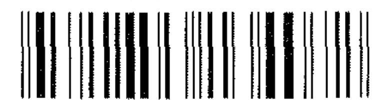
مصاحف وسيوف



إيران الواقفة على بركان اليوم، هي غير إيران المستقرة تحت أي نظام. فالقلق الإيراني بات يسبب صداعاً عربياً. وإيران خاتمي - خامنئي هي غير إيران آية الله خميني. فهي قد وصلت إلى سن الرشد بعد عشرين سنة من الصراع المرير تحت بيارق المحافظين ورايات الإصلاحيين.
في هذا الكتاب «مصاحف وسيوف» يضيء الصحافي رياض نجيب الريس المشهد الإيراني بأضواء على درجة عالية من الكشف. فنقرأ فيه عن إيران وعلاقتها بأميركا وبلدان الخليج والنفط والعراق والثورة والمجتمع والإسلام، وعن ليلة الخناجر الطويلة لمصارع المثقفين ومقاتل الصحافيين. ويتقصى ما يطفو على المسرح السياسي ويثير أسئلة عديدة من الفتنة المقدسة ومن يربح الدولة؟ إلى ماذا عن الأيام الستة التي هزت طهران؟ وما هي حقيقة الصراع بين خميني وأتاتورك؟ أو ما يطل على المنبر التاريخي من خوف الأقليات القومية.

وإذا كان هذا الكتاب يعتبر كتاباً نموذجياً عن إيران وشؤونها وصراعاتها الداخلية كما علاقاتها الخارجية، فإن ما يحسب لمؤلفه هو دقة التحليلات والتنبؤ باكراً جداً بالتطورات التي تمثلت بالفوز الكاسح للتيار الإصلاحي الذي كان سلاحه حلم الناس بالتغيير والديموقراطية. وذلك في بلاد عمر الخيام وحافظ الشيرازي وثورة مصدق.


RIAD EL-RAYYES
BOOKS


1855134071